وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة امحمد بوقرة– بومرداس–
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية

تخصص: مالية ومحاسبة

الموضوع:

دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية -دراسة ميدانية-

من إعداد الطالبة: **سارة دلالجة**

الأستاذ المشرف: **أ.د هشام بن حميدة**

المشرف المساعد: **أ.دمحمد عبادي**

لجنة المناقشة:

1. أ.د/ بوكساني رشيد .....أستاذ..... جامعة بومرداس..... رئيسا
2. أ.د/ بن حميدة هشام ....., أستاذ..... جامعة بومرداس.....مشرفا ومقررا
3. أ.د/ عبادي محمد.....أستاذ .....جامعة برج بوعريريج..... مقررا مساعدا
4. أ.د/ شلال زهير..... أستاذ .....جامعة بومرداس .....ممتحنا
5. أ.د/ فرحات عباس..... أستاذ.....جامعة المسيلة .....ممتحنا
6. أ.د/ العرابي حمزة .....أستاذ..... جامعة البليدة 2.....ممتحنا

السنة الجامعية 2021/2020

شكر وتقدير

بداية الحمد الله الذي وفقني واعانني على انجاز هذا البحث

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساعدني على اتمام هذا العمل:

وأخص بالذكر الأستاذ المشرف **هشام بن حميدة** الذي تفضل بقبوله الاشراف على هذا البحث، وعلى نصائحه وتوجيهاته وصبره معي.

كما أتقدم بشكري للأستاذ **محمد عبادي** المشرف المساعد على المتابعة والنصح والتوجيه، ومرافقته لي طيلة انجاز هذه الأطروحة.

كما لا أنسى تسجيل فائق شكري وتقديري لأعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم قبول مناقشة هذا العمل وإلى كل الأساتذة الأفاضل الذين دعمونا باستمرار.

وإلى كل من رفع من عزيمتي لإتمام هذا العمل ولو بكلمة.

ا لإ هـد ا ء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما وبارك لهم فيه

إلى اخوتي واخواتي الأحباء الذين طالما شجعوني على مواصلة البحث، حينما كانت تضعف عزيمتي

إلى زوجي العزيز والغالي الذي كان انسي وسندي في هذه الحياة

إلى فلذة كبدي جواد

إلى كل من ساعدني وشجعني على انجاز هذا العمل....

شكري الجزيل وامتناني.

سـا ر ة د لالـجة

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور وظيفة التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم تصميم استمارة وزعت على جميع العاملين في قسم التدقيق الداخلي والأقسام المالية في المصارف الجزائرية والبالغ عددهم (80) فردا، ولقد تم تحليل إجابات أفراد العينة المبحوثة بالاعتماد على مجموعة من الأساليب والاختبارات الإحصائية الملائمة وفق متغيرات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ابرزها، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق وتفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية. ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)بين تطبيق نظام رقابي داخل محكم وتفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية. بالإضافة إلى ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05) بين قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر المالية و مراقبة إجراءات الاستجابة لها وتفعيل إدارة المخاطر المالية.

وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بضرورة بذل المزيد من الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي لما لها من دور فاعل في خدمة مصالح المصرف، كما توصي بضرورة قيام المصرف بتوفير الاستقلالية الفعلية للمدقق الداخلي من خلال منح كافة الصلاحيات لآداء مهامه بكفاءة عالية وعلى أكمل وجه، بالإضافة إلى ضرورة التنسيق المستمر بين قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر في المصارف الجزائرية لمساهمتها في إضفاء قيمة للمصرف.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، معايير التدقيق، المخاطر المالية، إدارة المخاطر، المصارف الجزائرية.

Abstract :

This study aimed to highlight the role of the internal audit function in activating financial risk management in Algerian banks, and to achieve the objectives of the study and test its hypotheses, a questionnaire was designed and distributed to all (80) employees in the internal audit department and financial departments in Algerian banks, and the answers were analyzed The sample studied, depending on a set of appropriate statistical methods and tests, according to the variables of the study.

The study found a set of results, most notably, the existence of a statistically significant relationship at the level of significance (0.05) between adherence to professional auditing standards and the activation of financial risk management in Algerian banks. And the existence of a statistically significant relationship at the level of significance (0.05) between the application of a control system within an arbitrator and the activation of financial risk management in Algerian banks. In addition to the presence of a statistically significant relationship at the level of significance (0.05) between the internal auditor's assessment and follow-up of financial risks, monitoring of response procedures, and activation of financial risk management.

n light of the results, the study recommended that more attention should be paid to the internal audit function because of its effective role in serving the interests of the bank. Continuing efforts between the internal audit department and the risk management department in Algerian banks for their contribution to adding value to the bank.

Keywords: internal audit, audit standards, financial risks, risk management, Algerian banks.

قائمة المحتويات

دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية
- دراسة ميدانية-

شكر	I
اهداء	II
ملخص الدراسة	III
قائمة المحتويات	VI-IV
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الجداول	XI-X
قائمة الاختصارات والملاحق	XIV-XIII
مقدمة	ب-ل
الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي	**53 -2**
تمهيد	
المبحث الأول: مدخل إلى التدقيق	-03
المطلب الأول: مفهوم التدقيق	03
المطلب الثاني: اساسيات التدقيق	06
المطلب الثالث: أنواع التدقيق	10
المبحث الثاني: عموميات حول التدقيق الداخلي	13
المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي	13
المطلب الثاني: المعايير الدولية للتدقيق الداخلي	29
المطلب الثالث: التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	33
المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تقييم وتحسين نظام الرقابة الداخلية	38
المطلب الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية	38
المطلب الثاني: المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية	45
المطلب الثالث: أثر التدقيق الداخلي على نظام الرقابة الداخلية	47
خلاصة	53
الفصل الثاني: الإطار النظري للمخاطر المالية	**94-55**
تمهيد	55
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطر المصرفية	56
المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية	56
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية	59
المطلب الثالث: أنواع المخاطر المصرفية	60
المبحث الثاني: عموميات حول المخاطر المالية .	64
المطلب الأول: مفهوم المخاطر المالية	64
المطلب الثاني: قياس وتقييم المخاطر المالية	69

المطلب الثالث: استراتيجيات قياس المخاطر المالية	75
المبحث الثالث: إدارة المخاطر المالية .	76
المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المالية	76
المطلب الثاني: المقومات الأساسية لإدارة المخاطر المالية	81
المطلب الثالث: دور المشتقات المالية في إدارة المخاطر المالية	86
خلاصة	94
الفصل الثالث: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية في المصارف	**142-96**
تمهيد	96
المبحث الأول: التدقيق الداخلي في المصارف	97
المطلب الأول: حاجة المصارف إلى التدقيق الداخلي	97
المطلب الثاني: التدقيق الداخلي للقوائم المالية في المصارف	103
المطلب الثالث: التدقيق في الفروض المحاسبية الواجبة التطبيق في المصارف	106
المبحث الثاني: أداء التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف	111
المطلب الأول: إطار عام للحوكمة المصرفية	111
المطلب الثاني: مبادئ الحوكمة المصرفية	119
المطلب الثالث: مسار التدقيق الداخلي لدعم الحوكمة المصرفية	121
المبحث الثالث: التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المالية	133
المطلب الأول: دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المالية	133
المطلب الثاني: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المالية	138
المطلب الثالث: مراحل وخطوات تدقيق إدارة المخاطر المالية .	139
خلاصة	142
الفصل الرابع: أثر التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية	**183-144**
تمهيد	144
المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية	145
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة	145
المطلب الثاني: أداة الدراسة الميدانية	145
المطلب الثالث: حدود ومشاكل الدراسة الميدانية	149
المبحث الثاني: تحليل الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة	150
المطلب الأول: عرض وتحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة	151
المطلب الثاني: تحليل اتجاهات إجابات عينة الدراسة	153
المطلب الثالث: تحليل الفروقات في الإجابات	161
المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج	168
المطلب الأول: اختبار النموذج الخارجي	168

المطلب الثاني: اختبار النموذج البنائي	172
المطلب الثالث: تحليل ومناقشة نتائج محاور الدراسة	177
خلاصة	183
خاتمة	185
قائمة المراجع	190
الملاحق	216

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1-1)	النموذج البنائي لمتغيرات الدراسة	ك
الشكل رقم (1- 2)	الإطار النظري للتدقيق	06
الشكل رقم (1- 3)	تقسيمات التدقيق من وجهة النظر المختلفة	10
الشكل رقم (1- 4)	الإطار العام لوظيفة التدقيق الداخلي	20
الشكل رقم (1- 5)	مراحل تطور مفهوم الرقابة الداخلية	39
الشكل رقم (1- 6)	موقع التدقيق الداخلي من الرقابة الداخلية	51
الشكل رقم (2- 1)	أنواع المخاطر المصرفية	60
الشكل رقم(2-2)	أهم الفروقات الموجودة بين المخاطر النظامية وغير النظامية	61
الشكل رقم(2-3)	الطرق المستخدمة في تحديد الخطر	80
الشكل رقم(2- 4	أنواع عقود المشتقات المالية	88
الشكل رقم: (3- 1)	خصائص الحوكمة المصرفية	114
الشكل رقم(3-2)	الأطراف الفاعلة في تطبيق الحوكمة المصرفية	117
الشكل رقم (3-3)	مهام التدقيق الداخلي التي تساهم في دعم وتفعيل الحوكمة المصرفية	125
الشكل رقم (3-4)	نقاط التعاون الموجودة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي	133
الشكل رقم (3-5)	مهام التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية	135
الشكل رقم (4-1)	تحليل اتجاهات عينة الدراسة لمحور الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي	154
الشكل رقم (4-2)	تحليل اتجاهات عينة الدراسة لمحور الالتزام بتطبيق نظام الرقابة الداخلية المحكم	156
الشكل رقم(4-3)	تحليل اتجاهات عينة الدراسة لمحور الالتزام بتقييم ومتابعة المخاطر المالية	158
الشكل رقم (4-4)	تحليل اتجاهات عينة الدراسة لمحور إدارة المخاطر في المصارف الجزائرية	160
الشكل رقم (4-5)	معاملات المسار باستخدام أسلوب " البوتس ترايين"	173
الشكل رقم (4-6)	معامل التحديد"R^2"	174
الشكل رقم (4-7)	حساب الأثر "f^2"	177
الشكل رقم (4-8)	مصفوفة الأهمية والأداء	176

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1– 1)	تطور أهداف التدقيق والمضمون	5
الجدول رقم (1– 2)	العلاقة بين عناصر نظرية التدقيق	9
الجدول رقم: (1– 3)	وظائف التدقيق الداخلي والأهداف المرتبطة بكل وظيفة	21
الجدول رقم: (1– 4)	مجموعات معايير الصفات	31
الجدول رقم (1– 5)	مجموعات معايير الأداء.	32
الجدول رقم (1– 6)	أوجه الاختلافات بين التدقيق الداخلي والخارجي	37
الجدول رقم (1– 7)	علاقة التدقيق الداخلي بنظام الرقابة الداخلية	52
الجدول رقم (2– 1)	المؤشرات المستخدمة في قياس المخاطر المالية	73
الجدول رقم (3–1)	مراحل التدقيق الداخلي القائم على إدارة المخاطر	140
الجدول رقم (4–1)	مدى استجابة العينة لاستمارة الاستبيان	145
الجدول رقم (4–2)	محاور الاستمارة مع عدد عبارات كل محور	146
الجدول رقم (4–3)	مقياس ليكرت الخماسي	147
الجدول رقم (4–4)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	150
الجدول رقم (4–5)	توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	150
الجدول رقم (4–6)	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	151
الجدول رقم (4–7)	توزيع أفراد العينة حسب متغير المراكز الوظيفية	151
الجدول رقم (4–8)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية	152
الجدول رقم (4 –9)	توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد الدورات التدريبية	152
الجدول رقم (4–10)	توزيع أفراد العينة حسب متغير طبيعة الدورات التدريبية	153
الجدول رقم (4–11)	تحليل اتجاهات عينة الدراسة لمحور الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي	154
الجدول رقم (4–12)	تحليل اتجاهات عينة الدراسة لمحور تطبيق نظام الرقابة الداخلية المحكم	156
الجدول رقم (4–13)	تحليل اتجاهات عينة الدراسة لمحور تقييم ومتابعة المخاطر المالية	158
الجدول رقم (4–14)	تحليل اتجاهات عينة الدراسة لمحور إدارة المخاطر في المصارف الجزائرية	160
الجدول رقم (4–15)	اختبار ستودنت للفروق بين الذكور والإناث حول مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي	162
الجدول رقم (4–16)	اختبار ستودنت للفروق بين الذكور والإناث حول مدى تطبيق نظام	163

	الرقابة الداخلية المحكم.	
الجدول رقم (4-17)	اختبار ستودنت للفروق بين الذكور والإناث حول مدى تقييم ومتابعة المخاطر المالية	164
الجدول رقم (4-18)	اختبار ستودنت للفروق بين الذكور والإناث حول مدى إدارة المخاطر في المصارف الجزائرية	165
الجدول رقم (4-19)	اختبار ستودنت للفروق لمختلف المؤهلات العلمية	165
الجدول رقم (4-20)	اختبار ستودنت للفروقات لمختلف المراكز الوظيفية	166
الجدول رقم (4-21)	اختبار ستودنت للفروقات تعود إلى متغير الخبرة المهنية	167
الجدول رقم (4-22)	نتائج اختبارات دقة المقاييس	169
الجدول رقم (4-23)	قيم تحميل العوامل اعتمادا على حجم العينة	170
الجدول رقم (4-24)	نتائج اختبار أدلة الصدق التقاربي	171
الجدول رقم (4-25)	اختبار "VIF" للارتباط الخطي	172
الجدول رقم (4-26)	معامل التحديد"R^2"	174
الجدول رقم (4-27)	حجم الأثر"f^2"	175
الجدول رقم (4-28)	معامل الملائمة التنبؤية"Q^2"	176
الجدول رقم (4-29)	مؤشرات الأداء والأهمية لعامل الأهداف الاستراتيجية	176
الجدول رقم (4-30)	نتائج اختبار الفرضيات	182

قائمة الإختصارات والملاحق

دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية
-دراسة ميدانية-

أولا: قائمة الاختصارات

الاختصار	اللغة الأجنبية (فرنسية/ انجليزية)	اللغة العربية
AAA	American Accounting Association	الجمعية الأمريكية للمحاسبين
ISO	nternational Organization for Standardization	المنظمة العالمية للمعايير
IAA	Institute of Internal Auditors	معهد المدققين الداخليين
COSO	Committee of Sposoring Organization	لجنة حماية التنظيمات الإدارية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
CDO	callateralized debt obligation Otc over the counter	التزامات الديون المضمونة
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية
ERM	Enterprise risk management	إدارة مخاطر المؤسسة
spss	Statistical Package for the Social Sciences	الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية
Smart	SPECIFIC Measurable achievable realistic timely	حزمة تحليل المسار
Post hoc		اختبار الفروقات البعدية
Anova	one-way analysis of variance	التباين الأحادي للفروقات
AVE	Average variance extracted	معاملات التباين المستخلص
VIF	Variance infation factor	معامل التضخيم الخطي
SEM	Structural Equation Modeling	نمذجة المعادلة البنائية
CB-SEM	Covariance-based structural equation modeling	النمذجة ببنية التغاير
PLS SEM	partial least square	نمذجة المعادلات البنائية بطريقة المربعات الصغرى الجزئية

ثانيا: قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم (01)	الاستبيان	216
الملحق رقم(02)	مخرجات برنامج spss	220 –221
الملحق رقم(03)	مخرجات برنامج "SmartPLS"	222 –223
الملحق رقم (04)	مخرجات برنامج "SmartPLS"	223 –224
الملحق رقم (05)	مخرجات برنامج "SmartPLS"	224–225
الملحق رقم (06)	مخرجات برنامج "SmartPLS"	225
الملحق رقم (07)	مخرجات برنامج "SmartPLS"	226
الملحق رقم (08)	مخرجات برنامج "SmartPLS"	226–228
الملحق رقم (09)	مخرجات برنامج "SmartPLS"	228–230
الملحق رقم (10)	مخرجات برنامج "SmartPLS"	230–232
الملحق رقم (11)	مخرجات برنامج "SmartPLS"	232
الملحق رقم (12)	مخرجات برنامج "SmartPLS"	233
الملحق رقم (13)	مخرجات برنامج "SmartPLS"	233
الملحق رقم (14)	مخرجات برنامج "SmartPLS"	233
الملحق رقم (15)	مخرجات برنامج "SmartPLS"	234
الملحق رقم (16)	مخرجات برنامج "SmartPLS"	234

مقدمة

دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر
المالية في المصارف الجزائرية
-دراسة ميدانية-

توطئة:

تعتبر المصارف والمؤسسات المالية من المؤسسات الفاعلة اقتصاديا في أي دولة، إذ أن للقطاع المصرفي دور هام وكبير لا يمكن تجاهله في عملية التطور الاقتصادي، ذلك أنه يعتبر أهم المداخل التي تمارس الدولة من خلالها سياستها الاقتصادية، ويتجلى دور المصارف في قطاع الأعمال بشكل واضح من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية متعددة ومتنوعة تساعد كثيرا في تنشيط العمليات الاقتصادية والمالية والتجارية، إلا أنه في الوقت الراهن قد أصبح نجاح الجهاز المصرفي مرتبط ومرهون بمدى قيامه بوظيفته الأساسية والتي تتجسد في الوساطة المالية، أي قبول الودائع ومنح القروض، والتي تدخل في إطار السياسة الائتمانية للمصرف.

غير أنه، ومع تطور المصارف و تنوع واتساع حجم خدماتها من جهة، واشتداد حده المنافسة من جهة أخرى، أصبح من الضروري على المصارف العمل على تطوير أنظمتها باستخدام أساليب وطرق تتماشى وهذا التطور، وفي سعي إدارة المصرف إلى تحقيق الاستقرار والاستمرارية في النشاط وكذا تحقيق أكبر ربح ممكن تتعرض للعديد من المخاطر وعلى رأسها المخاطر المرتبطة بالسيولة والمخاطر المتعلقة بالأسواق المالية وكذا المخاطر الناجمة عن سوء التحكم.

وفي هذا الصدد تعد المخاطر المالية من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف أثناء ممارسة نشاطاتها، وذلك لأن كل المخاطر الأخرى التي يمكن أن تواجهها إلا ولها أثر مالي سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهو الأمر الذي يستدعي التركيز على هذا النوع من المخاطر من خلال تحديدها وتقييمها واتخاذ الوسائل اللازمة لمجابهتها.

وفي هذا السياق فلقد أصبحت إدارة المخاطر من أهم المواضيع التي يهتم بها المصرفيون وعاملا أساسيا في نجاح المصارف وتطورها، ومن أجل ضمان أن يحقق المصرف أهدافه المرجوة وجب البحث عن آليات وطرق أجدر بالتقدير الفعال لتلك المخاطر ولعل أهمها وجود قسم تدقيق داخلي يعمل على مساعدة إدارة المصرف على حماية حقوق المساهمين والمستثمرين والمودعين، وتتبع الثغرات وحالات عدم الكفاءة، بالإضافة إلى تقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية وتحسين وتفعيل إدارة المخاطر المالية، لذا يعد الفهم الصحيح لإدارة المخاطر المالية وتقييمها وتفعيل نظام الرقابة الداخلية يساهم بشكل فعال في تجنب وتقليل أثر هذه المخاطر وهذا ما تسعى المصارف في تحقيقه لنجاحها واستمرارها.

- **أهمية الدراسة:**

نظرا لأهمية موضوع إدارة المخاطر ودور المدقق الداخلي في تفعيل المتطلبات والركائز التي تقوم عليها إدارة المخاطر، تنبع أهمية الدراسة من خلال إبراز الأسس التي تحكم آداء المدقق الداخلي في متابعة ومراجعة مرتكزات إدارة المخاطر، من خلال تقديم خدمات تأكيدية واستشاريه، وبناء نظام رقابة داخلي فعال، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى الرفع من مستوى الشفافية وتعزيز الثقة بين كافة الأطراف ذات العلاقة بالمصرف، وبالتالي انعكاسها الإيجابي على تطوير أداء المصرف ونموه وزيادة قدرته على المنافسة، مما يدعم استقراره.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى إبراز دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية من خلال العناصر التالية:

- التعرف على واقع مهنة التدقيق الداخلي في المصارف الجزائرية؛
- توضيح أهمية نظام الرقابة الداخلية في دعم مهنة التدقيق الداخلي وتحقيق نتائج جيدة؛
- تبيان مدى كفاءة وفاعلية والتزام المدققين الداخلين بتطبيق معايير التدقيق الداخلي في المصارف الجزائرية؛
- إبراز الدور الهام الذي تلعبه إدارة المخاطر وانعكاس تأثيرها على تحسين واستمرارية أداء العمل المصرفي؛
- التعرف على مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر المالية؛

- تحديد أساليب تقييم وقياس المخاطر المالية، مع التركيز على دور أدوات الهندسة المالية في إدارة المخاطر المالية؛
- إبراز مسؤولية ودور التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر المالية وكيفية التقليل منها إلى أدنى مستوياتها؛
- المساهمة في ظل انعدام الدراسات التي تناولت لموضوع التدقيق الداخلي والمخاطر المالية في المصارف الجزائرية، في محاولة الفهم الجيد لمدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين وتفعيل إدارة المخاطر المالية.

- **الدراسات السابقة:**

أولت العديد من الدراسات والبحوث العلمية عناية خاصة لدور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر ، لذلك سيتم تقديم عرض موجز لبعض من هذه الدراسات التي أمكن للباحثة الإطلاع عليها، وذلك بالتركيز على الدراسات التي تدخل ضمن الإطار العام لهذه الدراسة، ومن هذه الدراسات العربية والأجنبية حسب التسلسل الزمني نجد ما يلي:

الدراسات باللغة العربية:

1- دراسة يوسف سعيد يوسف المدلل: دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية،غزة، 2007.

هدفت الدراسة إلى محاولة إعطاء فكرة على الدور المنوط الذي تقوم به وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي حسب ما تقتضيه الأعراف والمعايير المهنية، وقد اقتصرت الدراسة على أن التدقيق الداخلي يعد من أهم الوظائف التي ترتكز عليها المؤسسات، لما له من أثر تقييم كفاءة وفاعلية الإدارة وتقويم نظام الرقابة الداخلية بالإضافة إلى قياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة ودعم نظم إدارة المخاطر، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها صممت استبانة مكونة من سبعة أجزاء وزعت على جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية والبالغ عددها 36.

وتوصلت الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي يعتبر من أهم الأنشطة والوظائف حيث يقدم تأكيدات حول صحة وسلامة المركز والأداء المالي في المؤسسات من خلال التقرير الذي يقدمه للجهات المختصة. كما تقوم معظم أقسام التدقيق الداخلي على مستوى هذه الشركات بتبنى معايير الأداء وهذا ما يؤثر بالإيجاب على ضبط وتحسين الأداء لهذه الشركات.

2- دراسة كمال مُحَمَّد سعيد كامل النونو: مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

ألقت الدراسة الضوء على واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة، واستكشاف أبرز المشاكل والمعوقات التي تواجه مهنة التدقيق الداخلي وتحد من تطبيق هذه المعايير، وقد قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية من خلال توزيعه 37 استبانة على جميع المدققين ومدراء الفروع العاملين في المصارف الإسلامية، وكذلك المفتشين العاملين في سلطة النقد الفلسطينية، وقد انتهت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية تطبق معايير التدقيق الداخلي بدرجة غير كافية، وذلك لعدم وجود إلزام قانوني ينص على تطبيق هذه المعايير، بالإضافة إلى عدم وجود إدراك كافي للالتزام بمعايير التدقيق الداخلي.

3- دراسة إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، حيث أصبح موضوع التدقيق الداخلي من المواضيع الهامة التي تساهم في ضمان القضاء على نقاط الضعف التي تكون على مستوى أنظمة إدارة المخاطر والمساهمة في تحقيق أهداف المؤسسة واستراتيجياتها، ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة كمحاولة لدراسة الأسس والضوابط التي تحكم أداء المدقق الداخلي في متابعة ومراجعة مرتكزات إدارة المخاطر، إذ يسعى من

خلال تقويمه لنظام الرقابة الداخلية للوقوف على درجة فعالية النظام ومدى إمكانية الاعتماد عليه في إتمام باقي مراحل عملية التدقيق بالإضافة إلى التعرف على الأخطار الجوهرية التي تؤثر على أهداف المصرف.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ولتدعيم الإجابة على فرضيات الدراسة تم تصميم استبانة وزعت على جميع المدققين الداخليين العاملين في المصارف المتواجدة في قطاع غزة. والبالغ عددها 50 مصرف.

وانتهت الدراسة في الأخير إلى أن المدقق الداخلي يعمل على زيادة كفاءة وفعالية تطوير خدماته، والتي تمكنه من تحديث ومتابعة تقييم المخاطر بشكل دوري ومن ثم تفعيل إدارة المخاطر، كما أن هناك ترابط وتنسيق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر لضمان سير العمل بكفاءة في المصرف.

4- دراسة عبده أحمد عبده عتش: إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في بيئة الأعمال المصرية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة طنطا، 2011.

سعت هذه الدراسة إلى وضع إطار مقترح لتفعيل دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، وقد تم التركيز على بيئة الأعمال المصرية، نتيجة التطورات المتلاحقة وظروف عدم التأكد التي تحيط بها، والتي ينتج عنها العديد من المخاطر مما يؤثر على قدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها الإستراتيجية.كما هدفت هذه الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي يلعب دورا حيويا في فعالية إدارة المخاطر حيث يعمل هذا الأخير على تقديم تأكيد عن مدى صحة وسلامة تقييم المخاطر مما يضمن للمؤسسات اتخاذ قرارات رشيدة.

ولتحقيق أهداف الدراسة استعمل الباحث المنهج الاستقرائي ، وكأداة بحث استعمل في دراسته الميدانية استبيان. وفي الأخير انتهت الدراسة إلى أنه هناك امكانية تطبيق الإطار المقترح وإمكانية تحسين فعالية الإدارة الشاملة للمخاطر بالاعتماد على مدخل التدقيق الداخلي على أساس الخطر.

5- دراسة إيهاب دين مصطفى رضوان: أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية، دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.

تهدف هذه الدراسة بشكل رئسي إلى معرفة مدى تأثير التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية، ولقد ركزت هذه الدراسة على أن إدارة المخاطر تلعب دورا أساسيا وفعالا في إدارة وتسيير المؤسسات المصرفية باعتبارها تعمل على الاكتشاف المبكر للمخاطر والتهديدات التي تتربص بهذه المؤسسات، الشيء الذي فرض على هذه الأخيرة ضرورة الاعتماد على مقومات داعمة بهدف التقليل من الخطر وكذلك تفعيل إدارة المخاطر كتبني وظيفة التدقيق الداخلي، حيث تلعب هذه الأخيرة دور فعال في ضمان الكفاءة والفاعلية نظرا لما توفره من ضمانات مستقلة وموضوعية.

كما اقتصرت الدراسة على أن الامتثال لمعايير التدقيق الدولية يعتبر أمرا أساسيا لطمأنة المصارف على جودة إدارة التدقيق الداخلي، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد قام الباحث بإعداد استبانة موجهة إلى أقسام التدقيق الداخلي في المصارف الفلسطينية في قطاع غزة حيث تم توزيع 33 استبانة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المدقق الداخلي على دراية كافية بأهمية المخاطر المصرفية ومدى الحاجة لتحسين أنظمة الرقابة الداخلية، حيث يعمل هذا الأخير وفق معايير مضبوطة للتصدي للمخاطر التي تتعرض لها المصارف، وبالتالي هناك تنسيق بين أقسام التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر بهدف تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية.

6- دراسة مُحَمَّد علي مُحَمَّد الجابري: تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات

المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير في المحاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء، 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة التدقيق الداخلي في إضفاء الموثوقية على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وكذا أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسة ودراسة دور المدقق الداخلي في تقييم وتحسين نظام المعلومات المحاسبي، ولقد ركزت الدراسة على أن غاية نظام المعلومات المحاسبي هو تقديم صورة موثوق فيها عن الواقع المالي والاقتصادي للمؤسسة، وذلك من خلال التأكد من صحة ودقة المعلومات المحاسبية، ويتطلب ذلك وجود التدقيق الداخلي والذي يلعب دور فعال في عملية الاسترشاد به في تحسين نوعية القرارات المالية المتخذة في المؤسسة والمساعدة على وجود نظام رقابة داخلي يسهر على حماية ممتلكات المؤسسة ويعمل على السير الحسن للتسيير داخل المؤسسة من خلال تقارير الرقابة الداخلية ومنه الوصول إلى درجة عالية من الكفاءة، كما تعد تقارير التدقيق الداخلي مرآة واجهة الإدارة أمام المساهمين لتبرير حقيقة موثوقية وعدالة القوائم المالية.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبانة تم توزيعها على كافة المدققين الداخليين المتواجدين في الإدارات العاملة بالمراكز الرئيسية في شركات التأمين العاملة في اليمن، وبلغ عددها 35 استبانة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن المدقق الداخلي يعتبر من العناصر الهامة التي تضمن التطبيق الجيد والصارم لنظام الرقابة الداخلية، كما أنه يعمل على تطويره، وتحسينه، وزيادة فعاليته، وكفاءته.كما تلعب وظيفة التدقيق الداخلي دور المرشد والمنبه، لأنها تقيم وتستخرج الأخطاء وتعطي الحلول والاقتراحات التصحيحية، مما يضمن للمؤسسة بتحقيق أهدافها المسطرة وبالشكل الأفضل (الكفء والفعال).

7- دراسة حسين أحمد دحدوح: مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية، دراسة ميدانية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد36، العدد5، 2014.

اهتمت هذه الدراسة بإبراز مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية، ولقد ركزت الدراسة على توضيح مفهوم المخاطر التشغيلية التي أصبحت تواجهها المصارف وتعرقل أنشطتها بشكل كبير، والتعرف على مدى إدراك وتطبيق مبادئ الإدارة السليمة والفعالة للمخاطر التشغيلية في المصارف السورية، إذ تسمح هذه الأخيرة بتقييم المخاطر التشغيلية من خلال تحليل وتقييم الطرق المستخدمة في تقدير حجم المخاطر التشغيلية واحتمال حدوثها، وذلك من أجل جعل هذه المصارف أكثر جاهزية لمواجهة المخاطر التشغيلية والقدرة على إدارتها بشكل فعال ويتناسب مع المتطلبات الدولية.

ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الفرضيات المطروحة صممت استبانة، وقد تم توزيعها على العاملين في إدارة العمليات المصرفية وإدارة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية السورية والبالغ عددها 60 استبانة. وتوصلت الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي يلعب دور هام في الحد من المخاطر التشغيلية التي تواجه المصارف.

8- دراسة ورود ناهض الشوا: دور المدقق الداخلي في إدارة مخاطر بيئة العمل، من وجهة نظر موظفي مجمع الإيرادات في وزارة المالية بقطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014.

تطرقت الدراسة إلى معرفة الدور الذي يلعبه المدقق الداخلي في تحسين وتفعيل إدارة المخاطر في بيئة العمل في قطاع غزة، وبالضبط بمجمع الإيرادات في وزارة المالية، حيث تم توزيع استبانة على جميع الموظفين العاملين في المجمع والبالغ عددهم 305 محاسب، ولقد ركزت الدراسة على أن المدقق الداخلي له دور فعال وإيجابي في دعم إدارة المخاطر ويعتبر أداة مرشدة للعمل، حيث تكتسي التقارير التي يعدها أهمية بالغة للإدارة بإعطاء التوضيحات واقتراح التحسينات، ومنه يتضح أنه هناك تعاون وتنسيق

بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، فهذا الأخير يعتبر أحد الأدوات المستعملة من قبل المؤسسات من أجل تحسين وتقوية فعالية الكيفية التي تدير بها مخاطرها. وبالتالي يقلل من المخاطر ويرفع من أداء المؤسسات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن امتثال المدقق الداخلي بالكفاءة المهنية والتزامه بالمعايير المهنية يساهم بشكل كبير وفعال في تحسين إدارة المخاطر، كما خلصت إلى وجود علاقة وطيدة بين إدارة المخاطر والمدقق الداخلي هي وذلك من خلال الإفصاح والشفافية المتبادلة بينهم.

9- دراسة ملوكي أوس: دور التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف حوكمة البنوك، دراسة حالة عينة بنوك تجارية جزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة، 2015-2016.

انطلق الباحث من إشكالية مفادها أن الحوكمة تتم من طرف هيئات مختصة ممثلة في المدقق الخارجي والمدقق الداخلي، ولجنة التدقيق ومجلس الإدارة، وهذا ما يؤدي حتما إلى تحقيق درجة عالية من الشفافية والإفصاح العادل، كما ركزت الدراسة على إبراز تأثير التدقيق الداخلي في تفعيل وتحقيق أهداف حوكمة البنوك، وذلك بغرض تقليل المخاطر وتجنب الفضائح المالية، وقد هدفت الدراسة إلى توضيح مدى تأثير الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي بأخلاقيات الأعمال في تحقيق أهداف حوكمة البنوك العاملة في الجزائر، بالإضافة إلى بيان دور نظام الرقابة الداخلية الفعال في تحسين الأداء على مستوى المصارف التجارية بالجزائر.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدم الباحث كأداة بحث في دراسته الميدانية استبيان تم توزيعه على المدققين الداخليين بالمديريات العاملة للمصارف العاملة بالجزائر بالإضافة إلى توزيع جزء من الاستبيان الخاص بنظام الرقابة الداخلية على المراقبين الداخليين العاملين بالمديريات الجهوية والوكالات التجارية.

وتوصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن الاعتماد على معايير التدقيق الداخلي يعمل على تحقيق أهداف الحوكمة بالمصارف، كما تلعب مبادئ أخلاقيات الأعمال للمدققين الداخليين ونظام الرقابة الداخلية دور فعال في تحقيق أهداف الحوكمة بالمصارف.

10- دراسة رندة مُحَّد سعيد أبو شعبان:دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل،الجامعة الإسلامية، غزة، 2016.

هدفت الدراسة إلى التعرف على المخاطر التشغيلية بشكل عام والممارسات السليمة في إدارتها والتعامل معها ومدى استعداد وكفاءة المصارف العاملة في قطاع غزة في إدارة وضبط المخاطر التشغيلية وفقا للممارسات السليمة، كما أوضحت الدراسة على أنه من أجل تحسين وتعزيز الوضع الحالي لإدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية بما ينسجم مع الممارسات السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية على المصارف أن تخضع فيها إدارة المخاطر التشغيلية لوظيفة التدقيق الداخلي الفعالة لضمان التزامها بالإطار العام وتوفير معلومات للمسؤولين حول مدى كفاءة إدارة المخاطر التشغيلية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام استبانة وزعت على المدققين الداخليين العاملين في المصارف العاملة في قطاع غزة والبالغ عددهم 245 مدقق داخلي وقد تم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج spss.

وفي الأخير خلصت الدراسة إلى أن كفاءة المدققين الداخليين تضمن التقييم الجيد لإدارة المخاطر التشغيلية وزيادة كفاءة نظام الرقابة الداخلي واتخاذ قرارات صائبة، كما يؤدي امتثال المصارف بالقوانين والأنظمة إلى تحديد المخاطر التشغيلية وتخفيضها.

11- دراسة إبراهيم بوعزيز، جمال عمورة: دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة2، العدد16، جوان 2017.

سعت هذه الدراسة إلى توضيح مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، فقد تم تصميم استبانة وزعت على كافة المدققين

الداخليين العاملين في عينة من المؤسسات الاقتصادية والبالغ عددها 15 مؤسسة، وعلى إثر ذلك توصل الباحث إلى أن هناك علاقة تبادلية وتكاملية بين إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، وذلك من خلال تبادل المعلومات للتقليل من المخاطر والحد منها، كما توصلت الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي يعمل على تحديد وتقييم المخاطر التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية بصورة مستمرة ومنظمة، كما يعمل على تقديم خدمات استشارية وأخرى تأكيدية من خلال توفير معلومات موثوقة وملائمة ومساعدة الإدارة في تفعيل إدارة المخاطر.

- **الدراسات باللغة الأجنبية:**

12- **The Institute Of Internal Auditors**: The Role Of Internal Auditing In Enterprise-Wide Risk Management, September 2004, www.theiia.org.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة، من خلال تحديد الأدوار والوسائل الواجب القيام بها لتحسين وتفعيل أداء إدارة المخاطر، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وتوزيع استبانة على المؤسسات العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد سعت إلى مساعدة المدراء التنفيذيين لقسم التدقيق الداخلي في الاستجابة لقضايا إدارة مخاطر المؤسسة، حيث تم اقتراح عدة طرق ووسائل تساعد للمدققين الداخلين للحفاظ على الموضوعية والاستقلالية التي تتطلبها معايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي عند تقديم خدمات الضمان والاستشارات، وقد خلصت الدراسة في الأخير إلى أن الدور الأساسي للتدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر يتمثل في توفير ضمان موضوعي لمجلس الإدارة حول فعالية أنشطة إدارة المخاطر للمؤسسة للمساعدة على ضمان إدارة مخاطر الأعمال الرئيسية بشكل مناسب وأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل فعال.

13- **Staciokas, Romas, &, Rupsys, Rolandas**:Application of Internal Audit in Enterprise Risk Management, Engineering Economics Scientific Journal, Kaunas University of Technology, Vol 42, No2 , 2005.

اهتمت هذه الدراسة بتوضيح وشرح أهمية التدقيق الداخلي، والتعرف على وظائف التدقيق الداخلي ودور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المؤسسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن وظيفة التدقيق الداخلي قد تطورت وانتقلت من الدور التقليدي للتدقيق الداخلي والمحصور في مراجعة وفحص العمليات ونظام الرقابة فقط إلى الدور الحديث الذي يسمح بخلق القيمة المضافة إلى المؤسسة، كما خلصت الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي يلعب دور كبير وفعال في عملية إدارة المخاطر وذلك لكونه يتواجد في جميع مراحل هذه العملية بغية توفير تأكيد بأن المخاطر الناتجة سوف يتم تحديدها وتقييمها والتعامل معا وفق أسس مناسبة.

14- **Sarens, Gerrit, De Beelde, Ignace**: Internal Auditos' Perception about Their Role in Risk Management : A Comparison between US and Belgain Companies, Managerial Auditing Journal, Vol 21,Iss 1, 2006.

اهتمت هذه الدراسة بتبيان مدى وعي وإدراك المدققين الداخليين لدورهم في إدارة المخاطر من خلال المقارنة بين المدققين الداخليين في المؤسسات الأمريكية والمؤسسات البلجيكية، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على إجراء مقابلات شخصية مع المدراء التنفيذيين لقسم التدقيق الداخلي في عشرة مؤسسات، وقد خلصت الدراسة إلى أن المدققين الداخليين في المؤسسات البلجيكية يركزون على أوجه القصور الحادة في نظام إدارة المخاطر، وذلك بغرض خلق الفرص التي تثبت قيمة وأهمية العمل الذي يقومون به، أما المدققين الداخليين في المؤسسات الأمريكية فهم يدركون بأن التقييمات والآراء الموضوعية مدخلا قيما في فحص نظام الرقابة الداخلية والإفصاح عن فعاليته.

15- **Ismail, Tariq Hassaneen**: Internal Auditors' Perception About Their Role in Risk Management Audit in Egyptian Banking Sector, International Journal of Economic and Accounting, vol3,n2,2012

هدفت هذه الدراسة إلى تشكيل إطار شامل لإدارة المخاطر ولتوضيح الدور الذي يلعبه المدققين الداخليين في تدقيق إدارة المخاطر، بالإضافة إلى محاولة جمع مختلف آراء المراجعين الداخليين فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في تدقيق إدارة المخاطر، ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبانة على المدققين الداخليين العاملين في القطاع المصرفي المصري.

وخلصت الدراسة إلى وجود ارتباط قوي بين شكل ملكية المصرف و بين جودة إجراءات التدقيق على أساس المخاطر، وقد أظهرت النتائج أن هذه العلاقة في صالح المصارف الخاصة و المصارف المشتركة، مما يشير إلى أن المدققين الداخليين يرون أنفسهم قادرين على لعب دور أكبر في تدقيق إطار إدارة المخاطر بدلا من الاستعانة بمصادر خارجية مثل الاستشاريين المحاسبين القانونيين.

16- **doyo Fredrick S, mwono Gideon A ,and Okinyi Narkiso O**: An Analysis of the Role of Internal Audit in Implementing Risk Management- a Study of State Corporations in Kenya ,nternational Journal of Business and Social Science, Vol 5,No 6; May 2014

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر في مؤسسات القطاع العام الكيني، ولتحقيق أهداف الدراسة قم إجراء دراسة مسحية من خلال توزيع 99 استمارة على المدراء التنفيذيين والمدراء الماليين ومدراء التدقيق الداخلي، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن الدور الرئيسي للتدقيق الداخلي بشأن إدارة المخاطر هو توفير ضمانات وتأكيدات للمؤسسة حول فعالية إدارة المخاطر، كما أنه يتوجب على إدارة المؤسسات تهيئة بيئة مناسبة لتمكين إدارة التدقيق الداخلي من إنجاز مسؤولياتها بشكل فعال.

- **التعليق على الدراسات السابقة:**

بعد استعراض مختلف الدراسات السابقة ذات الصلة المباشرة أو غير مباشرة بموضوع الدراسة يمكن استنباط جملة من النقاط كالتالي:

- وظيفة التدقيق الداخلي لها دور فعال في الرفع من فعالية الآداء داخل المؤسسات؛
- للتدقيق الداخلي دور ملموس في إضفاء الموثوقية على القوائم والتقارير المالية، وذلك لمساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات الصائبة وتصحيح الانحرافات في الوقت المناسب؛
- التدقيق الداخلي له دور فعال في تقييم كفاءة وفاعلية الإدارة وتقويم نظام الرقابة الداخلي؛
- تعمل وظيفة التدقيق الداخلي على الاكتشاف المبكر للمخاطر المختلفة، وتحديدها وتقييمها ومعالجتها وفق أسس عملية مضبوطة؛
- تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين عمليات الحوكمة وتفعيل إدارة المخاطر.

- **ما يميز الدراسة محل البحث عن الدراسات السابقة:**

- معظم الدراسات السابقة ركزت على المخاطر المصرفية بشكل عام، ولم تتطرق دراسة واحدة إلى المخاطر المالية، وهذا ما يميز البحث.
- تباين هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من خلال مجتمع الدراسة، حيث أن مجتمع معظم الدراسات السابقة قد تنوع بين المصارف والشركات (غزة، الإمارات، امريكا ، بلجيكا..)، في حين دراستنا قد ركزت على بيئة عمل المصارف الجزائرية.
- وضع إطار لحدود العلاقة بين إدارة المخاطر وإدارة التدقيق الداخلي في ظل المخاطر.

- عينة الدراسة فلقد جميع الموظفين العاملين في قسم التدقيق الداخلي وإدارة العمليات المصرفية، وذلك بغية الاستفادة من وجهات النظر المختلفة حول مساهمة التدقيق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطر المالية.

تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورا هاما في إدارة المخاطر المالية في المصارف، وذلك لاعتبارها تمثل مصدر ضمان وتحسين مستمر تساعد على الكشف عن هذه المخاطر قبل وقوعها وتصحيحها في الوقت المناسب، وباعتبار أن التدقيق الداخلي يمثل إحدى أهم الركائز الأساسية التي تساهم في ضمان القضاء على نقاط الضعف التي تعتري أنظمة إدارة المخاطر، ونظرا للدور الحاسم الذي تلعبه إدارة المخاطر في تجنيب المؤسسات المصرفية مخاطر العمل ومخاطر التعثر والفشل المالي والإداري. فإن إشكالية الدراسة تعنى بالبحث عن مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين وتفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف، وعليه فإن التساؤل الرئيسي للإشكالية يمكن صياغته كالتالي:

–ما هو دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية ؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية نوجزها كالتالي:

1– هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)بين آراء أفراد العينة حول دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية تعود للمتغيرات الشخصية (الجنس، السن، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، الخبرة المهنية) ؟

2– ما مدى تأثير الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية؟

3– ما مدى تطبيق نظام رقابي داخلي محكم في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية؟

4– ما مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر المالية ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية؟.

- **فرضيات الدراسة:**

في إطار إنجاز الدراسة موضوع الدراسة، وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات المطروحة تم صياغة مجموعة من الفرضيات الفرعية، والتي نوردها كما يلي:

1- **الفرضية الأولى:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)بين آراء أفراد العينة حول دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية تعود للمتغيرات الشخصية (الجنس، السن، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، الخبرة المهنية).

وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1-1 لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) حول دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية تعود إلى متغير الجنس.

1-2 لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) حول دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية تعود إلى متغير المؤهل العلمي.

1-3 لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) حول دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية تعود إلى متغير المستوى الوظيفي.

1-4 لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) حول دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية تعود إلى متغير الخبرة المهنية.

2- **الفرضية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق وتفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية.

3- **الفرضية الثالثة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيق نظام رقابي داخل محكم وتفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية.

4- **الفرضية الرابعة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05) بين قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر المالية و مراقبة إجراءات الاستجابة لها وتفعيل إدارة المخاطر المالية.

- **مبررات اختيار الدراسة:**

يمكن تلخيص دوافع اختيارنا لهذا الموضوع في النقاط التالية:

- التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المالية موضوعان جديران بالبحث نظرا للنقص الملاحظ في هذا المجال والخاص بالحالة الجزائرية؛
- معرفة مدى تطور مهنة التدقيق الداخلي في المصارف الجزائرية؛
- محاولة إضافة مرجع جديد إلى المكتبة الجامعية، والسعي لفتح مجال البحث أمام المهتمين به مستقبلا؛
- التوافق مع تخصص الطالب؛
- الرغبة والميول الشخصي للاهتمام بالبحث في ميدان التدقيق؛
- أهمية الموضوع الناتجمة من كونه أحد المواضيع الراهنة والهامة على المستوى المحلي والدولي.

- **منهج الدراسة:**

نظرا لطبيعة الدراسة وتماشيا مع الموضوع، وقصد الوصول إلى الإجابة على تساؤلات الإشكالية، سنعتمد على المنهج الاستنباطي باستخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي، وذلك بوصف الظاهرة موضوع الدراسة أي التدقيق الداخلي وعلاقته بتفعيل إدارة المخاطر المالية، من خلال الاعتماد على قائمة من المراجع العلمية التي تطرقت لذات الموضوع وتحليلها للوصول إلى الهدف المرجو من هذه الدراسة.

متغيرات الدراسة:

لتحقيق أغراض الدراسة والوصول إلى أهدافها المحددة فقد اعتمدنا النموذج التالي لمتغيرات الدراسة، حيث تم تقسيمها إلى متغيرات مستقلة تضم كلا من الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي، تطبيق نظام فعال للرقابة الداخلية، وكذا تقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة الاستجابة لها، وبتفاعلها مع بعض تساهم في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف والتي تمثل المتغير التابع، ويوضحها الشكل أدناه.

الشكل رقم(1–1): النموذج البنائي لمتغيرات الدراسة

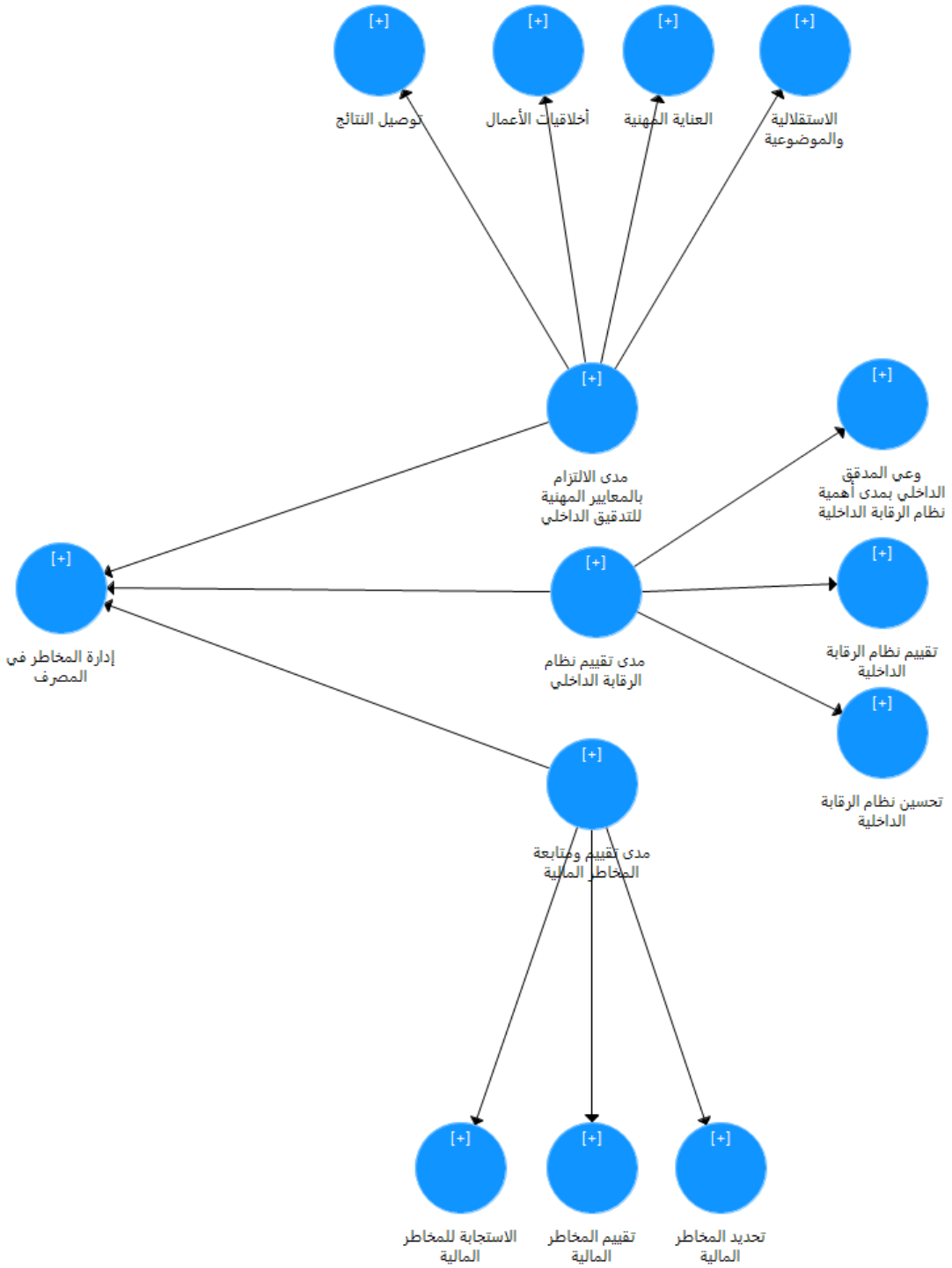

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Smart PLS.

- **هيكل الدراسة:**

لإنجاز هذه الدراسة قمنا بتقسيمها إلى ثلاثة فصول، تسبقهم مقدمة عامة وتعقبهم خاتمة عامة، تتضمن تلخيص عام واختبار للفرضيات التي جاءت في مقدمة الدراسة، ثم حاولنا عرض النتائج التي توصلنا إليها، وفي الأخير حاولنا تقديم بعض التوصيات التي ترى الباحثة بأنها ضرورية بناءا على النتائج المتوصل إليها. وبالتالي ستتم معالجة هذا البحث في إطارين:

1- إطار نظري، ويهدف إلى:

- إبراز كل الجوانب النظرية المتعلقة بالتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المالية.
- دراسة أداء التدقيق الداخلي في تفعيل الحوكمة المصرفية.
- إبراز دور ومسؤولية المدقق الداخلي في تحسين وتفعيل إدارة المخاطر المالية.

2- إطار تطبيقي، ويهدف إلى:

- إبراز مدى كفاءة والتزام المدققين الداخلين بالمعايير والإرشادات الصادرة عن معهد المدققين الداخليين.
- إظهار الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية.

وعليه فإننا قسمنا هذه الدراسة إلى قسمين، قسم نظري، ويحتوي على ثلاثة فصول، وقسم تطبيقي، ويتضمن فصل واحد.

القسم النظري:

الفصل الأول: سيكون فصل تمهيدي حول التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية؛

الفصل الثاني: خصص لدراسة المخاطر المالية، حيث نستعرض فيه مفاهيم أساسية حول المخاطر وإدارة المخاطر المالية، كما سنتناول فيه دور المشتقات المالية في إدارة المخاطر المالية.

الفصل الثالث: خصص لدراسة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المالية، حيث نستعرض فيه متطلبات التدقيق الداخلي في المصارف و إسهاماته في تفعيل الحوكمة المصرفية، كما سنتناول فيه دور التدقيق الداخلي في تحسين وتفعيل إدارة المخاطر المالية.

القسم التطبيقي:

الفصل الرابع: سيخصص لدراسة أثر التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية.

الفصل الأول:
الإطار النظري
للتدقيق الداخلي

تمهيد:

مرت مهنة التدقيق منذ بداياتها بعدة تطورات ومراحل حيث سعت في بادئ الأمر إلى المحافظة على ممتلكات المؤسسة، من كل أشكال السرقة والاختلاس، ومع التوسع الكبير الذي شهده قطاع الأعمال وزيادة تعقد العمليات واشتداد المنافسة بين الكثير من المؤسسات، ونظرا لعدم قدرة الإدارات على القيام بالوظائف الرقابية بدأ التوجه إلى ضرورة استحداث آلية جديدة فاعلة ومستقلة داخل المؤسسة تمكن المسيرين من اتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب.

وتبعا لذلك فلقد ازداد الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي واتسع نطاقه إذ لم يعد محصورا في اكتشاف وتصيد الأخطاء والغش إنما أصبح يعمل على فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية لاكتشاف مواطن القوة والضعف الذي تتخلله بغية التأكد من سلامتها ودقتها والعمل على تصحيحها في الوقت الملائم.

وعليه فإن التدقيق الداخلي يعتبر آلية تسيير فاعلة تعمل على مساعدة الإدارة على توفير أسس بناءة لإنشاء نظام رقابة داخلي فعال.

كما يوجد أطراف عديدة من خارج المؤسسة قد تستفيد من الخدمات التي تقدمها وظيفة التدقيق الداخلي، من بينهم المدقق الخارجي الذي يعمل أثناء القيام بمهامه على الاستعانة بأعمال المدقق الداخلي وذلك بهدف توفير الكثير من الوقت والجهد وكذا تقليص حجم العينة والاختبارات.

وحتى يتمكن هذا الأخير من الاعتماد على أعمال المدقق الداخلي يجب عليه أولا أن يقوم بتقويم أعمال المدقق الداخلي لتحديد مدى قدرته على الاعتماد عليها.

وتحقيقا لما سبق، سيتناول هذا الفصل المباحث التالية:

- المبحث الأول: مدخل إلى التدقيق؛
- المبحث الثاني: عموميات حول التدقيق الداخلي؛
- المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تقييم وتحسين نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الأول: مدخل إلى التدقيق

ظهرت مهنة التدقيق وتطورت عبر الزمن تبعا للتطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي وتوسع المؤسسات وتنوع وظائفها وتعقدها، كما جاءت هذه المهنة لتلبية حاجات مختلف أطراف المجتمع، وللتأكد من صحة وسلامة البيانات المالية والتعبير بصورة صادقة عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.

ومن خلال هذا المبحث، سوف نقوم باستعراض ما يلي:

- مفاهيم عامة عن التدقيق؛
- أساسيات التدقيق؛
- أنواع التدقيق.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق

من خلال هذا المطلب سوف نقوم بإبراز المفهوم العام للتدقيق من خلال تناول التعريف والخصائص وكذا أهدافه وأهميته بالنسبة لكافة المستخدمين.

أولا: تعريف التدقيق

وردت عدة تعاريف للتدقيق نستعرض بعضها فيما يلي:

عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) التدقيق على أنه: "عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكيد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية"[1].

وقد عرف التدقيق بأنه "عملية تجميع وتقويم أدلة الإثبات وتحديد وإعداد التقارير عن مدى التوافق بين المعلومات ومعايير محددة مقدما. ويجب أن تتم عملية التدقيق بواسطة شخص فني مستقل ومحايد"[2].

كما عرف التدقيق على أنه هو "فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية وجميع دفاتر والسجلات والبيانات المحاسبية. فحصا حسابيا والتحقق من نتيجة أعمال المؤسسة من الربح والخسارة والتأكد من سلامة المركز المالي للخروج برأي محايد ومستقل حول صحة القوائم المالية خلال فترة مالية معينة"[3].

كما عرف التدقيق على أنه هو "فحص ناقد يسمح بالتأكد من أن المعلومات التي تنتجها المؤسسة صحيحة وواقعية، فالتدقيق تتضمن كل عمليات الفحص التي يقوم بها مهني كفء خارجي ومستقل بهدف الإدلاء برأي فني محايد عن مدى اعتمادية وسلامة وشفافية القوائم المالية السنوية وأساس الميزانية وجدول حسابات النتائج"[4].

وعرف المعيار الدولي (ISO 19011) الصادر في سنة 2002 والخاص بإدارة الجودة التدقيق بأنه "عملية منهجية مستقلة وموثقة للحصول على أدلة التدقيق وتقييمها بموضوعية لتحديد مدى الوفاء بمعايير التدقيق"[5].

---

1 محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات ،الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003، ص: 09.

[2] حاتم محمد الشيشيني، **أساسيات المراجعة**، مدخل معاصر، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، مصر، ط 1، 2007 ،ص: 15

[3] رافت سلامة محمود، وآخرون، **علم تدقيق الحسابات العملي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2011،ص: 19.

[4] زاهره عاطف سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، دار الراية، الأردن، ط01، 2009، ص: 17.

[5] ISO 19011:2002, **Guidelines for Quality and / or Environmental Management Systems Auditing** , 1st Edition,1-10-2002, p:1.

تبعا لما تم سرده في التعاريف السابقة يمكن تعريف التدقيق على أنه: (فحص منظم يقوم به شخص مؤهل علميا ومهنيا، يستند في ذلك على مجموعة من المبادئ والمعايير لإضفاء الثقة والمصداقية على القوائم المالية، ويتم تبليغ نتائج هذا الفحص إلى الأطراف المعنية في شكل تقارير مكتوبة).

ويمكن أن نصف مسار التدقيق من خلال الاتي:[1]

1- **الفحص**: يقصد به فحص البيانات والسجلات للتأكد من صحة وسلامة العمليات التي تم تسجيلها، تحليلها وتبويبها، أي فحص القياس الكمي والنقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة؛

2- **التحقيق**: يقصد به الحكم على مدى صلاحية نتائج الأنظمة الفرعية للنظام الإداري،كأداة للتعبير السليم لواقع المؤسسة، وعلى مدى تمثيل المركز المالي للوضعية الحقيقية للمؤسسة في فترة زمنية معينة، نشير إلى أن الفحص والتحقيق عمليتان مترابطتان ينتظر من خلالهما تمكين المدقق من إبداء رأي فني محايد، فيما إذا كانت عملية القياس للأحداث الاقتصادية أدت إلى انعكاس صورة صحيحة وسليمة لنتيجة ومركز المؤسسة الحقيقي؛

3- **التقرير** :يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المعنية سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها، نستطيع أن نقول بأن التقرير هو العملية الأخيرة من التدقيق وثمرتها.

ثانيا: أهمية التدقيق

ترجع أهمية التدقيق إلى كونه وسيلة لا غاية، وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة طوائف تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ القرارات ورسم سياستها، وعليه يمكن تلخيص أهمية التدقيق من خلال بيان أهميته للجهات المستفيدة على النحو التالي[2]:

- **إدارة المؤسسة**: تعتمد إدارة المؤسسة على البيانات المحاسبية بشكل أساسي في عمليات الرقابة والتخطيط لذلك إذا لم تستند هذه الإدارة على أساس سليم فإن التخطيط لن يكون دقيق، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه، لذلك فإن الإدارة بحاجة إلى درجة عالية من الثقة في البيانات المالية ولا يمكن أن تتوفر إلا من خلال عملية التدقيق؛
- **الملاك**: يلجأ ملاك المؤسسة إلى تفويض مجلس الإدارة لإدارة الموارد ورأس المال بالطريقة المناسبة، وعادة ما يكون الكثير من هؤلاء الملاك ليس له علاقة بالأمور المحاسبية والمالية إضافة أنه من الصعب جدا ومن المستحيل أن تقوم المؤسسة باطلاع كل مساهم على البيانات المالية والتأكد من صحتها في جميع أوقات السنة المالية، لذلك فإن الملاك بحاجة إلى جهة مستقلة ومحايدة لتأكد لهم كفاءة الإدارة باستغلال الموارد المتاحة؛
- **الهيئات الحكومية**: تعتمد الكثير من أجهزة الدولة على البيانات المالية لكل المؤسسات من أجل وضع الخطط الاقتصادية المستقبلية، فإذا لم تتوفر لدى هذه الجهات القناعة الكافية بصدق هذه البيانات فإنه لا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات؛
- **النقابات العمالية**: تسعى النقابات العمالية بشكل دائم ومستمر من اجل تحسين أوضاع العمال في حين تسعى المؤسسات إلى التقليل قدر الإمكان من المصاريف والنفقات من أجل تحقيق أعلى الأرباح فهنالك تضارب في المصالح بين النفقات العمالية وإدارة المؤسسات، وحتى تتمكن النقابات من المطالبة بمكتسبات أكثر للعمال يجب أن تحقق هذه المؤسسات عائد أعلى، أي أنها تستند على القوائم المالية لهذه المؤسسات لذلك فهي بحاجة أن تطمئن إلى أن القوائم المالية تعبر بعدالة وصدق عن الوضع المالي للمؤسسات.

[1] مسعود صديقي، **دور المراجعة AUDIT في استراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مجلة الباحث، الجزائر، عدد01، 2002، ص:06

[2] إيهاب نظمي، هاني العزب، **تدقيق الحسابات، الإطار النظري**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012، ص ص: 15-16.

ثالثا: أهداف التدقيق

لقد صاحب تطور المهنة تطورا كبيرا في أهدافها، ومدى التحقق والفحص والاعتماد على نظام الرقابة الداخلية، ويمكن تلخيص هاته التطورات في الجدول التالي:

الجدول رقم(1-1): تطور أهداف التدقيق والمضمون

الفترة	الهدف من التدقيق	مدى الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
قبل 1850	اكتشاف التلاعب والاختلاس.	مفصل.	عدم الاعتراف بها.
1850-1905	– اكتشاف التلاعب والاختلاس. – الأخطاء الكتابية.	مفصل.	عدم الاعتراف بها.
1905 -1933	– تحديد مدى سلامة وصحة القوائم المالية. – اكتشاف الأخطاء والتلاعب.	مفصل(بعض الاختبارات).	اعتراف مبدئي وسطحي.
1933-1940	– تحديد مدى سلامة وصحة القوائم المالية. – اكتشاف الأخطاء والتلاعب.	تدقيق اختباري.	بداية الاهتمام بها.
منذ1940	تحديد مدى سلامة وصحة القوائم المالية.	تدقيق اختباري.	اهتمام وتركيز قوي. " **Primordiale** "

المصدر: مسيف خالد، **دور تكنولوجيا المعلومات في تطبيق المعايير الدولية للتدقيق ISA، دراسة مقارنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016،ص:31 .

إن التدقيق يمثل أداة رقابية مهمة، وتعود هذه الأهمية إلى أن التدقيق له دور رئيس في التحقق من صحة البيانات والقوائم المالية ومدى تعبيرها عن الأحداث المالية التي جرت في المؤسسة بصدق، فقد كان ينظر إلى التدقيق على أنه أداة للكشف عن الأخطاء والغش والتزوير في الدفاتر والسجلات المحاسبية وأن مهمة المدقق الخارجي تقتصر على اكتشاف الأخطاء والغش.

لكن سرعان ما تغيرت النظرة إلى أهداف التدقيق، ولم يعد هدف التدقيق قاصرا على الناحية الشكلية بالمطابقة الحسابية للبيانات وإنما امتد إلى جوهر القوائم المالية بقصد إبداء رأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية محل التدقيق لنتائج أعمال المؤسسة ومركزها المالي[1].

ومما تقدم يمكن عرض أهداف التدقيق كالتالي[2]:

- التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة بدفاتر وسجلات المؤسسة، وتقرير مدى الاعتماد عليها؛
- الحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات؛
- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش؛
- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء أو الغش عن طريق زيارات المدقق المفاجئة للمؤسسة وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسة.
- مراقبة الخطط الموضوعة ومتابعة تنفيذها؛
- تقييم نتائج أعمال المؤسسة بالنسبة إلى الأهداف المرسومة؛
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية عن طريق محو الإسراف في جميع نواحي نشاط المؤسسة؛
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي يعمل فيه المؤسسة.

[1] عصام الدين محمد متولي، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، دار الكتاب الجامعي، اليمن، ط1، 2009، ص ص: 21-22.

[2] عبد الرؤوف جابر، **الرقابة المالية والمراقب المالي من الناحية النظرية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص ص: 20-21.

وبالنظر إلى الأهداف السالفة الذكر، يمكن القول بأن الهدف الأسمى والأساسي لعملية التدقيق هو إبداء رأي فني محايد حول مدى موثوقية القوائم المالية وصحة النتائج، ولتجسيد هذا الهدف ينبغي على المدقق القيام بفحص كافة السجلات والمستندات لجمع الأدلة اللازمة، وكذا التحقق من قيام المؤسسة محل التدقيق من احترام وتطبيق المبادئ والقواعد الأساسية في إعداد القوائم المالية.

المطلب الثاني: أساسيات التدقيق

لا شك أن كل مهنة منظمة لها أساسيات قامت عليها، وعلى ضوئها تحددت الخطوات والإجراءات اللاحقة لهذه المهنة .من ذلك مهنة المراجعة، فقد ارتكزت على أساسين أثنين هما فروض المراجعة ومفاهيم المراجعة، واللتان على ضوئهما تحددت معايير وأهداف وإجراءات المراجعة .كما يوضح ذلك الشكل التالي:

الشكل رقم(1-2): الإطار النظري للتدقيق

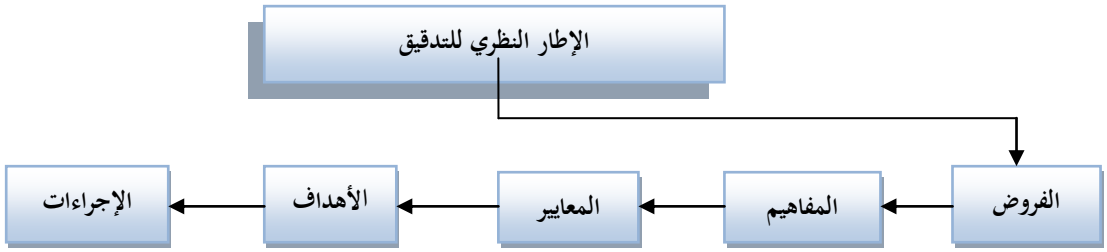

المصدر: كمال خليفة ابو زيد وآخرون، دراسات في نظرية المراجعة وتطبيقاتها العملية في ضوء المعايير الدولية والمصرية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2006، ص18.

أولا: فروض التدقيق

تمثل الفروض ضرورة لضبط الإطار الفكري والأساس لإقامة أي هيكل نظري، حيث تعتبر الأساس الذي يبنى عليه هيكل النظرية[1].

ويعرف فرض التدقيق كما يلي"يعبر الفرض عن فكرة موضوعية متعارف عليها بين المهتمين بالتدقيق تجمع بين أكثر من مفهوم رقابي واحد، وتعتبر الأساس الذي يستفيد منه أو تبنى عليه المبادئ العلمية للتدقيق"[2].

كما تعرف فروض التدقيق على أنها" عبارة عن معتقدات مسبقة، تبنى على أساسها الأفكار في إطار عملية التحليل حتى تكون ممنهجة ومبسطه، وفي إطار حل مشكلة التدقيق هي الأخرى يجب أن تتوفر على مجموعة من الافتراضات لإيجاد نظرية شاملة لها"[3].

ومن خلال التعريفين السابقين، يمكن القول بأن فروض التدقيق هي(المرجع الأساسي الذي يعتمد عليه المدققين في تطوير أفكارهم العلمية).

وتتمثل أهم الفروض التي يعتمد عليها التدقيق فيما يلي:

- يلتزم المدققين بمعايير التدقيق المتعارف عليها والتي تحددها مهنتهم بالإضافة إلى ما تفرضه التشريعات والقواعد المهنية؛

---

[1] سايح فايز، **أهمية تبني معايير المراجعة الدولية في ظل الإصلاح المحاسبي، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غي علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، 2015/2014، ص:33.

[2] محمود السيد الناغي، **المعايير الدولية للمراجعة، تحليل وإطار للتطبيق**، المكتبة العصرية، مصر، ط 01، 2000، ص: 26.

[3] مسعودي عمر، **فعالية تخطيط التدقيق وفق المعايير الدولية في تحسين جودة الأداء المهني للمدقق، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المعتمدة للتدقيق** بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار،2019/2018، ص:24.

- لا يوجد تعارض في المصالح بين المدقق، ومنتجي المعلومات المالية وإدارة المؤسسة، وينطوي هذا الفرض على حقيقة أنه من الممكن تحقيق التعاون في إنجاز عملية التدقيق مع الالتزام بمعايير التدقيق؛
- توجد علاقة بين جودة نظام الرقابة الداخلية وإمكانية الاعتماد على هذا النظام ويعتبر هذا في مجال تحديد حجم عمل المدقق وتقييمه المبدئي للمعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي في المؤسسة[1]؛
- قابلية البيانات المالية للفحص؛
- خلو القوائم المالية وأية معلومات أخرى تقدم للفحص من أية أخطاء غير عادية أو تواطئية؛
- التطبيق المناسب لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، يؤدي إلى سلامة تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج الأعمال؛
- العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي، سوف تكرر كذلك في المستقبل، ما لم يوجد الدليل على عكس ذلك؛
- عند مزاولة مراقب الحسابات لعمله فيما يتعلق بإبداء الرأي عن البيانات المالية، فهو يقوم بعمله بصفته هذه فقط[2].

ثانيا: مفاهيم التدقيق

تتمثل مفاهيم التدقيق في التعميمات المستنتجة من الفروض السابقة وهي تمثل بدورها الأساس لتحديد المعايير والأهداف والإجراءات، وكذلك تحديد المبادئ الأساسية للتدقيق. ويمكن حصر اهم المفاهيم الأساسية التي يتم أخذها في الاعتبار في مجال التدقيق فيما يلي[3]:

- السلوك الأخلاقي؛
- الاستقلال؛
- العناية المهنية الواجبة؛
- أدلة الإثبات (القرائن)؛
- العرض الصادق والعادل.

ويعد ضبط مضامين المفاهيم على مستوى المهنة أمرا أساسيا في مجال التدقيق، حيث يلاحظ تعدد المفاهيم للمضمون الواحد وتعدد الأسماء لنفس المفهوم، ومن أمثلة ذلك إطلاق اسم المراجع، مراقب الحسابات، المدقق، المحاسب القانوني على نفس الشخص[4].

ثالثا: معايير التدقيق

في بداية ظهور مهنة التدقيق، كانت جودة عمليات التدقيق تختلف اختلافا كبيرا من حالة إلى أخرى اعتمادا على معرفة وخبرة والحكم الشخصي للمدقق القائم بها. وقد أدركت المهنة سريعا منذ مراحلها المبكرة الحاجة الملحة للمعايير، وطبقا لذلك أصدرت المهنة في الولايات المتحدة الأمريكية بعض النشرات التي لحق بها العديد من التعديلات والتفسيرات إلى أن أصدر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي مجموعة من معايير التدقيق المقبولة قبولا عاما، والتي يلزم أن يتفهمها كل مدقق تفهما عميقا، وأصبح المدقق يشير إليها صراحة في تقريره ويعتبر عدم الالتزام بها إخلالا بدستور آداب وسلوك المهنة.

---

[1] كمال خليفة أبوزيد، وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 26.

[2] محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية، المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية**، الدار الجامعية، مصر، ص ص: 17-18.

[3] محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، الإطار النظري، المعايير والقواعد، مشاكل التطبيق العملي**، المكتب الجامعي الحديث ، مصر، ط1، 2007، ص:33.

[4] شريقي عمر، **التنظيم المهني للمراجعة، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2012/2011، ص:18.

وبناءا على ذلك، فعند القيام بعملية التدقيق يجب أن يلتزم المدقق بمعايير التدقيق المقبولة قبولا عاما، ويجب على مكاتب التدقيق المستقلة أن تلتزم بهذه المعايير فيما تقوم به من عمليات تدقيق وينطوي هذا الالتزام على وضع إجراءات لرقابة جودة عمليات التدقيق.

وتجدر الإشارة إلى أنه توجد تفرقة واضحة بين إجراءات التدقيق ومعايير التدقيق. ففي مجال التدقيق يشير مصطلح إجراءات إلى الطرق والأساليب التي يستخدمها المدقق للقيام بعملية الفحص، وتختلف هذه الإجراءات من فحص إلى آخر طبقا لظروف كل حالة على حده[1].

ويقصد بلفظ المعيار في اللغة العربية على أنه: "النموذج المعد مسبقا ليقاس على ضوئه وزن شيء معين أو درجة جودته، ويمكن النظر إليها على أنها المقاييس أو الموازين المعتمدة والمقبولة من قبل المجموعة أو المجتمع أو الدولة أو يتم استخدامها لقياس أو للحكم على جودة شيء معين"[2].

وقد تعرف المعايير على أنها: " أنماط يلزم تحققها وأخذها في الاعتبار عند الأداء الفعلي. ومعايير التدقيق هي التي يجب أن يراعيها ويلتزم المدقق بها أثناء أداء مهمته المهنية، ولاشك أن مثل هذه المعايير نتيجة طبيعية ومنطقية للفروض والمفاهيم السابقة التي تدعمها"[3].

كما تعرف معايير التدقيق المتعارف عليها على أنها" قوانين وأنظمة وإجراءات موضوعة من قبل الدولة أو الجمعيات المهنية أو هيئة مخولة لقياس نوعية العمل المنجز من قبل المدقق، إن وجود هذه المعايير لأجل الحفاظ على قياس موحد(معياري) لعمل المدقق المستقل والمحايد لأن هذا المقياس يوفر لمهنة التدقيق الثقة والكرامة من قبل الجمهور، وبالتالي الثقة بالبيانات المالية، هذه المعايير تعتبر مستويات الحد الأدنى للقيام بها من قبل المحاسبين القانونيين لأجل الإيفاء بالتزاماتهم"[4].

وقد قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بإعداد عشرة معايير للتدقيق مقسمة إلى ثلاث مجموعات كما يلي:

- المعايير الثلاثة الأولى: يطلق عليها معايير عامة، حيث تزود بمؤشرات عامة يتبعها المدقق؛
- المعايير الثلاثة الثانية: يطلق عليها معايير العمل الميداني، وهي تتعلق بإتمام عملية التدقيق؛
- المعايير الأربعة الأخيرة: هي معايير التقرير وهي تشرح طبيعة ومحتوى تقرير المدقق[5].

1- المعايير العامة: وهي تلك المعايير التي تطبق على المدقق، وهي ترشد المهنة عند اختبار وتدريب المدققين المهنيين للوفاء بثقة الجمهور، تلك المعايير يتم الوفاء بها عن طريق مفاهيم واسعة ترتبط بالتدريب الفني والكفاية والاستقلال عن العميل وممارسة العناية المهنية للتدقيق. وخلال هذه المعايير يجب:

- أن يتم التدقيق من خلال شخص أو أشخاص لديهم قدرا كافيا من التأهيل العملي والعلمي كمدققين؛
- أن يتمتع المدقق باتجاه عقلي محايد ومستقل في كافة الأمور المتعلقة بالتدقيق؛
- بذل العناية المهنية الواجبة من قبل المدقق عند تخطيط وأداء مهمة التدقيق وعند إعداد تقرير التدقيق.

2- معايير العمل الميداني: وهي تلك المعايير التي تطبق عن اداء مهمة التدقيق، فتلك المعايير تحدد إطار العمل لأداء عملية التدقيق، وهي تتراوح من الإرشاد إلى التخطيط إلى التدقيق إلى إطار عمل تقييم مخاطر التدقيق إلى الإرشاد عن إجراءات خاصة

---

[1] محمد الفيومي عوض لبيب، **أصول المراجعة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998، ص: 34.

[2] محمد المبروك أبوزيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص: 58.

[3] محمد السيد سرايا، **مرجع سبق ذكره**، ص: 33.

[4] هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط 3، 2006، ص: 30.

[5] ثناء علي القباني، **مراجعة نظم تشغيل البيانات إلكترونيا**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص: 19.

يتعين أدائها في كل مهمة التدقيق، وعموما توفر معايير العمل الميداني معايير واسعة في ضوئها يتم الحكم على كافة إجراءات التدقيق. ومن خلال هذه المعايير يتم:

- التخطيط الكافي والمناسب لمهمة التدقيق، فضلا عن توافر الإشراف الجيد على أعمال المدققين المساعدين؛
- الدراسة الكافية لنظام الرقابة الداخلية الموجود لتحديد مدى إمكانية الاعتماد عليه عند تخطيط التدقيق وتحديد طبيعة وتوقيت الاختبارات اللازمة في ذلك؛
- الحصول على قدر كاف وملائم من أدلة الإثبات من خلال الفحص والملاحظة والاستفسارات والمصادقات لتوفير أساس معقول لإبداء الرأي في القوائم المالية محل التدقيق.

1- معايير التقرير، وهي تلك المعايير التي تطبق على توصيل رأي المدقق، وهي توفر الإرشادات اللازمة لتوحيد طبيعة تقارير التدقيق، وتسهيل الاتصال على المستخدمين عن طريق تحديد مسؤوليات المدققين بوضوح بخصوص التقرير، بالإضافة إلى تحديد وتوصيل كافة المواقف الجوهرية التي من خلالها لا يتم تطبيق المبادئ المحاسبية بشكل ثابت ومتسق، كما يتطلب أن يعبر المدقق عن الرأي عن القوائم المالية محل الفحص أو الإشارة إلى كافة الأسباب الأساسية عن عدم إمكانية التعبير عن الرأي، وهناك عدة اعتبارات ينبغي على المدقق الالتزام بها عند إعداد التقارير نذكرها في التالي:

- يجب أن ينص التقرير على ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقا لمبادئ محاسبية متعارف عليها؛
- يجب أن يحدد التقرير بوضوح تلك الظروف التي حالت دون تطبيق تلك المبادئ في الفترة الحالية بصورة متسقة مع طريقة تطبيقها خلال الفترة السابقة؛
- أن الإفصاح الكافي والمناسب للمعلومات متوفر بالقوائم المالية ما لم ينص التقرير على خلاف ذلك؛
- يجب أن يتضمن التقرير رأي المدقق عن القوائم المالية كوحدة واحده أو قد يمتنع عن إبداء الرأي، وفي هذه الحالة يجب أن يبرر التقرير أسباب ذلك. وفي جميع الحالات التي يرتبط اسم المدقق بالقوائم المالية فإن التقرير يجب أن يوضح خصائص الفحص الذي أجراه المدقق ودرجة المسؤولية التي يتحملها[1] .

ومن خلال ما سبق، نستنتج أن معايير التدقيق المتعارف عليها هي بمثابة قواعد إرشادية يرجع إليها المدقق أثناء تأدية عمله، ولعل من أهم هذه المعايير ما أصدره المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، والذي يشمل المعايير العامة، معايير العمل الميداني، ومعايير إعداد التقرير، وحتى لا يتم الإخلال بمهنة التدقيق والتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة ينبغي على المدقق عدم إهمال أي عنصر من عناصرها.

وفيما يلي جدول يبن العلاقة بين الفروض والمفاهيم والمعايير والأهداف:

الجدول رقم(1-2): العلاقة بين عناصر نظرية التدقيق

فروض التدقيق	مفاهيم التدقيق	معايير التدقيق	أهداف التدقيق
لا تعارض محتمل في المصالح.	السلوك الأخلاقي.	التدريب الكافي المناسب.	-
تصرف المدقق كمدقق فقط.	الاستقلال.	الاتجاه العقلي المحايد.	-
التزامات المهنة.	العناية المهنية الواجبة.	الاتجاه العقلي المحايد والعناية المهنية اللازمة.	-
القابلية للتحقق والتدقيق.	أدلة الإثبات.	- الاشراف والتخطيط. - دراسة وتقييم الرقابة الداخلية.	-

[1] من: - أمين السيد أحمد لطفي، **التطورات الحديثة في المراجعة**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص ص: 14-17،
-عبد الفتاح محمد الصحن، وآخرون، **أسس المراجعة الخارجية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص:34

نظام رقابة داخلية جيد يوفر درجة ثقة أكبر في المعلومات المالية.	–	كفاية وصلاحية وملائمة أدلة الإثبات.	–
ما حدث في الماضي سيحدث في المستقبل.	–	التحقق من إتباع السياسات والخطط الإدارية.	– صحة العمليات؛ – شرعية المعلومات؛ – الملكية؛ – التقييم؛ – الوجود.
صدق وعدالة عرض القوائم المالية يعني ضمنيا اتباع القواعد المحاسبية المتعارف عليها والمعايير المقررة.	صدق وعدالة عرض القوائم المالية.	القوائم المالية تتميز بـ: – الالتزام بالقواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛ – الالتزام بالمعايير المحاسبية الأخرى؛ – الاتساق والترابط؛ – الافصاح المناسب عن المعلومات؛ – إبداء الرأي أو الامتناع عن إبدائه.	عرض القوائم والتقارير المالية.

المصدر: محمد السيد سرايا، **مرجع سبق ذكره**، ص:35.

من خلال الجدول أعلاه، يمكن القول بأن هناك علاقة ترابط وتكامل بين جميع العناصر المكونة لنظرية التدقيق.

المطلب الثالث: أنواع التدقيق

يمكن تقسيم التدقيق إلى عدة أنواع تختلف باختلاف الزاوية ووجهة النظر التي ينظر من خلالها إلى عملية التدقيق، لكن كل هذه الاختلافات لا تؤثر ولا تغير في أسس ومسار عملية التدقيق، ومن خلال هذا الشكل سوف نقوم باستعراض كافة التقسيمات الأساسية للتدقيق كالتالي:

الشكل رقم(1–3): تقسيمات التدقيق من وجهة النظر المختلفة

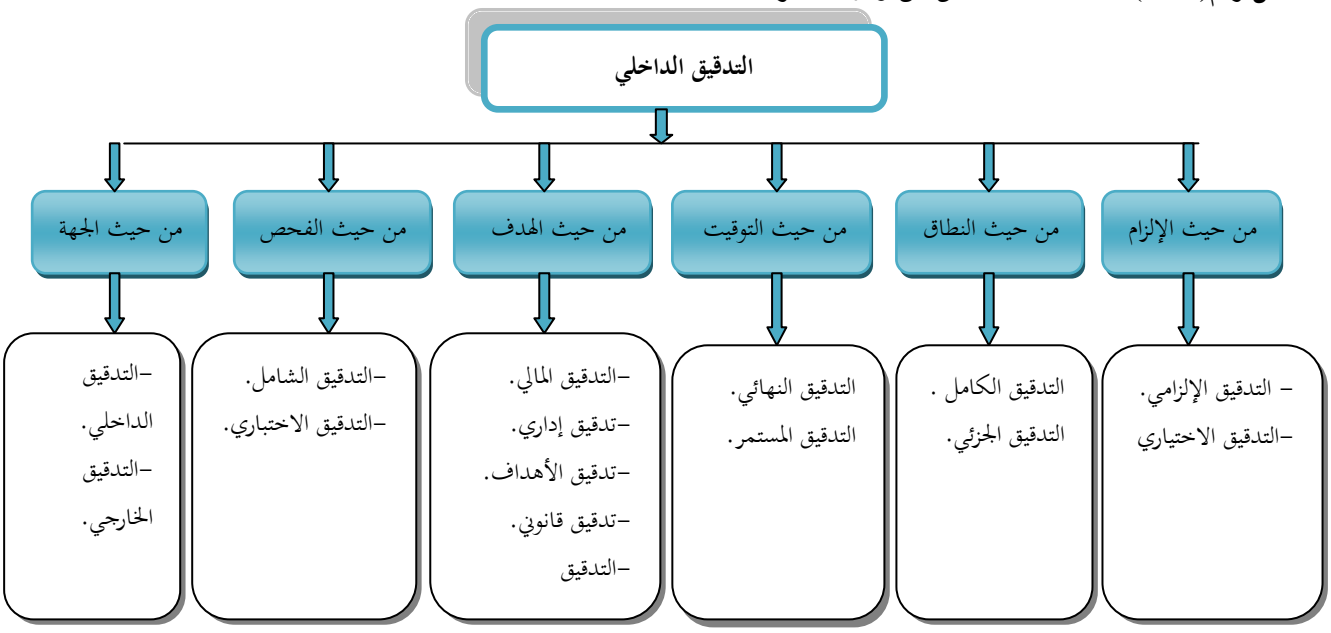

المصدر: من إعداد الباحثة.

وفيما يلي توضيح مختصر لتلك الأنواع.

أولا: من حيث الإلزام

ينقسم التدقيق من حيث الإلزام القانوني إلى نوعين[1]:

1- التدقيق الإلزامي " القانوني": يتميز هذا النوع بوجود عنصر الإلزام بموجب التشريعات الصادرة من طرف الدولة، وهذا راجع لدور هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني، ومن أمثلة ذلك التدقيق الخاص بشركات المساهمة؛

2- التدقيق الاختياري : هذا النوع من التدقيق تقوم به المؤسسات دون إلزام قانوني، ويرجع إلى قرار ملاك المؤسسة أو إلى مصلحة إدارة المؤسسة، ومن أمثلة ذلك الخدمات الاستشارية التي تطلبها المؤسسات من مدققي الحسابات من أجل ضمان سلامة القرارات المتخذة.

ثانيا: من حيث مجال أو نطاق التدقيق

ينقسم التدقيق من حيث مجال أو نطاق التدقيق إلى نوعين[2]:

1- التدقيق الكامل: وهو الذي يخول للمدقق إطارا غير محدد للعمل الذي يؤديه، ولا تضع الإدارة أو الجهة التي تعين المدقق أية قيود على نطاق أو مجال عمل المدقق، فإنه لا يتم تحديد نطاق أو مجال التدقيق الذي يلتزم بها المدقق، ولكن يخضع ذلك لمعايير التدقيق المتعارف عليها، ويتعين على المدقق في نهاية الأمر إبداء الرأي الفني عن مدى سلامة القوائم المالية الختامية ككل بغض النظر عن نطاق الفحص والمفردات التي شملتها اختباراته، حيث أن مسؤوليته تغطي جميع تلك المفردات حتى تلك التي لم تخضع للفحص، وفي هذه الحالة يترك للمدقق حرية تحديد المفردات التي تشملها اختباراته وتلك دون التخلي عن مسؤوليته الكاملة عن جميع المفردات؛

2- التدقيق الجزئي: وهو التدقيق الذي يتضمن وضع القيود على نطاق أو مجال التدقيق بحيث يقتصر المدقق على بعض العمليات دون غيرها، وتحدد الجهة التي تعين المدقق تلك العمليات على سبيل الحصر. وفي هذه الحالة تنحصر مسؤولية المدقق في مجال أو نطاق التدقيق الذي حدد له فقط دون غيره. ولذلك يتعين في مثل هذه الحالات وجود اتفاق أو عقد كتابي يبين حدود ونطاق التدقيق والهدف المراد تحقيقه، ويتعين على المدقق من ناحية أخرى أن يبرز في تقريره تفاصيل ما قام به من عمل لتحديد مسؤوليته بوضوح لمستخدمي ذلك التقرير وما يرتبط به من قوائم ومعلومات.

ثالثا: التدقيق من حيث التوقيت

ينقسم التدقيق من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية التدقيق إلى نوعين[3]:

1- **التدقيق النهائي**: يقصد بهذا النوع من التدقيق تلك التي يبدأ العمل فيها بانتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات الختامية والميزانية. ويتميز بضمان عدم حدوث أي تعديل في البيانات المثبتة بالدفاتر أو في أرصدة الحسابات بعد مراجعتها وذلك لأن المدقق يبدأ عمله بعد إقفال الدفاتر، كما أنه يؤدي إلى عدم حدوث ارتباك في العمل داخل المؤسسة نتيجة لعدم تردد المدقق على المؤسسة، بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى تخفيض احتمالات السهو من جانب القائم بعملية التدقيق. وينصح باستخدام هذا النوع من التدقيق في المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة الحجم.

---

[1] حمادي نبيل، **التدقيق الخارجي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات، دراسة حالة مجمه صيدال وحدة الدار البيضاء بالجزائر العاصمة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008/2007، ص: 61.

[2] محمد سمير الصبان، **نظرية المراجعة وآليات التطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2003/2002، ص ص:34- 35.

[3] علي عمر أحمد سويسي، **معايير مراجعة الحسابات في اللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالية في ليبيا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، فرع علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010، ص ص: 50-51.

2- **التدقيق المستمر:** وهو التدقيق الذي يتم على مدار السنة المالية وغالبا ما يتم وفقا لبرنامج زمني محدد مسبقا مع ضرورة إجراء تدقيق آخر بعد إقفال الدفاتر المحاسبية للتحقق من التسويات الضرورية لإعداد القوائم المالية الختامية، وهذا النوع من التدقيق يتلافى ما يؤخذ على التدقيق النهائي وأهمها تأخر نتائج التدقيق، وارتباك العمل بمكتب التدقيق، بالإضافة إلى تمكين المدقق من التعرف على أوجه نشاط المؤسسة والإلمام أكثر بنظام الرقابة الداخلية، وتقليل فرص التلاعب واكتشاف الغش والأخطاء في الدفاتر والسجلات.

رابعا: من حيث الهدف من عملية التدقيق

ينقسم التدقيق من حيث الهدف من عملية التدقيق إلى ما يلي[1]:

1- تدقيق مالي: هو فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والدفاتر الخاصة بالمؤسسات بهدف الخروج برأي فني محايد ويشمل الفحص والتقرير والتحق؛

2- تدقيق الأهداف: يقصد به التحقق من أن أهداف المؤسسة الموضوعة سلفا قد تحققت فعلا والهدف من هذا التدقيق تحسين الأداء؛

3- تدقيق قانوني: يقصد به التأكد من تطبيق النصوص القانونية والأنظمة المالية الإدارية التي أصدرتها الحكومات المختلفة وكذلك من تقيد المؤسسة بعقدها التأسيسي ونظامها الداخلي؛

4- **تدقيق اجتماعي:** بعد أن أصبح من أهداف التدقيق تحقيق الرفاهية للمجتمع الذي تعمل فيه المؤسسات ظهر هذا النوع من التدقيق للتأكد من قيام المؤسسة بهذا الواجب.

خامسا: من حيث مدى الفحص أو حجم الاختبارات

يمكن تقسيم التدقيق من زاوية الفحص الذي يقوم به المدقق إلى ما يلي[2]:

1- التدقيق الشامل: وفيه يقوم المدقق بفحص جميع القيود والدفاتر والسجلات والمستندات للتأكد من أن جميع العمليات مقيدة بانتظام وأنها صحيحة، ما أنها خالية من الأخطاء والغش.

لذلك نجد أن هذا النوع من التدقيق يناسب المؤسسات الصغيرة ولا يناسب المؤسسات الكبيرة نظرا لزيادة أعباء التدقيق، بالإضافة إلى تعارضه مع عاملي الوقت والتكلفة الذين يحرص المدقق دائما على مراعاتهما باستمرار.

2- التدقيق الاختباري: ويقصد به استخدام العينات الإحصائية في إجراء عملية التدقيق، إن اتباع المدقق للأساليب الإحصائية يعتمد على الخبرة ومدى إلمامه بالمفاهيم الإحصائية الهامة مثل: العينة، المجتمع، الوسط الحسابي، التوزيع الطبيعي، وكذلك طرق اختبار العينات الإحصائية.

سادسا: التدقيق من حيث الجهة التي تقوم بعمليات التدقيق

يمكن تقسيم التدقيق من حيث الجهة التي تقوم بعمليات التدقيق إلى ما يلي[3]:

1- التدقيق الداخلي: ويقوم بهذا التدقيق هيئة داخلية أو مدققين تابعين للمؤسسة، وذلك من أجل حماية أموال المؤسسة، ولتحقيق أهداف الإدارة كتحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة للمؤسسة وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية.

سنتناول هذا النوع بالتفصيل خلال الفصل اللاحق.

---

[1] إيهاب نظمي، هاني العزب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 26.

[2] بوبكر عميروش، **دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة، دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الهضاب العليا سطيف**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010، ص ص: 11-12.

[3] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط3، 2004، ص: 35.

2- التدقيق الخارجي: وغرضه الرئيسي الخلاص إلى تقرير حول عدالة تصوير الميزانية العامة لوضع المؤسسة المالي، وعدالة تصوير الحسابات الختامية لنتائج أعمالها عن الفترة المالية المعنية، ولهذا يقوم بها شخص خارجي محايد مستقل عن إدارة المؤسسة، ولهذا يطلق على هذا النوع أحيانا بالتدقيق المحايد أو المستقل.

وينقسم التدقيق الخارجي في الجزائر إلى الاقسام الثلاثة التالية[1]:

- التدقيق القانوني: أي الذي يفرضه القانون، وتتمثل في أعمال المراقبة السنوية الإجبارية التي يقوم بها محافظ الحسابات؛
- التدقيق التعاقدي "الاختياري" التي يقوم بها محترف بطلب من أحد الأطراف " الداخلية أو الخارجية" المتعاملة مع المؤسسة والتي يمكن تجديدها سنويا؛
- الخبرة القضائية: التي يقوم بها محترف خارجي بطلب من المحكمة.

المبحث الثاني: عموميات حول التدقيق الداخلي

تسعى غالبية المؤسسات إلى تسيير إدارتها بكفاءة وفعالية عالية بغرض المساعدة على تحقيق الربحية وضمان الاستخدام الصحيح للأموال، وتعتبر وظيفة التدقيق الداخلي أحد الوسائل الفعالة للرقابة الداخلية، إذ تعتمد عليها الإدارة في النصح والإرشاد لمن يعملون في المؤسسة من أجل تحسين أدائهم.

وسنحاول من خلال هذا المبحث إبراز النقاط التالية:

- ماهية التدقيق الداخلي؛
- معايير التدقيق الداخلي؛
- التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي

يمثل التدقيق الداخلي العين الساهرة للإدارة بحيث يصبو إلى تحسين تسييرها وإنجاح المؤسسة وازدهارها، كما يقف على مد يد العون إلى جميع الأطراف ذات العلاقة بتقارير المؤسسة.

1- مفهوم التدقيق الداخلي:

اختلفت وتعددت التعاريف التي تناولت مفهوم التدقيق الداخلي، وفيما يلي يتم استعراض بعض التعريفات المختلفة:

عرف التدقيق الداخلي بأنه: "وظيفة تقييمية مستقلة تنشأ داخل التنظيم المعين بغرض فحص وتقييم الأنشطة التي يقوم بها هذا التنظيم"[2].

وقد عرف التدقيق الداخلي على أنه " نشاط تقييمي مستقل داخل المؤسسة بغرض فحص وتقييم النواحي المحاسبية والمالية وغيرها من نواحي أنشطة التشغيل للمؤسسة وذلك كأساس لخدمة الإدارة في وظيفتها الرقابية"[3].

كما عرفت لجنة العمل التابعة لمعهد المدققين الداخليين التدقيق الداخلي على أنه: "نشاط مستقل، تأكيد موضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة المؤسسة وتحسين عملياتها، ومساعدتها على إنجاز أهدافها بواسطة تكوين مدخل منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم"[4].

---

[1] محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص: 27.

[2] فتحي رزق السوافيري، وآخرون، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2002، ص: 65.

[3] عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2001، ص: 216.

[4] أحمد حلمي جمعة، **التدقيق الداخلي والحكومي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص: 46.

و عرف بأنه: "نشاط مستقل، تأكيد موضوعي واستشاري مصمم لتقييم فعالية بيئة التحكم في العمليات التي تقوم بها والمساهمة في خلق قيمة مضافة وذلك لتحسين عملياتها ومساعدتها على إنجاز أهدافها المسطرة"[1].

ومن خلال ما تم عرضه من تعريفات يمكن للباحثة أن تعرف التدقيق الداخلي على أنه: (نشاط رقابي وموضوعي مستقل يقوم به شخص مهني محترف من داخل المؤسسة يسمى بالمدقق الداخلي، يقوم بالفحص والتحقق من مدى تحقيق الإجراءات والسياسات التي وضعتها الإدارة، وذلك بغية زيادة قيمة المؤسسة وتحسين عملياتها).

وبالتمعن في التعاريف السابقة تخلص الباحثة إلى أن:

- التدقيق الداخلي أداة إدارية تعمل على تقييم ومساعدة المسيرين على التحكم في العمليات التي يقوم بتسييرها؛
- يتولى التدقيق الداخلي تقييم كافة السياسات والإجراءات الموضوعة من قبل الإدارة، واقتراح الحلول اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة؛
- التدقيق الداخلي منهج نظامي مبني على جملة من الأسس والمعايير المهنية؛
- التدقيق الداخلي مصمم ليضيف قيمة للمؤسسة؛
- يعمل التدقيق الداخلي على تقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وكذا تحسين عمليات الحوكمة.

ثانيا: خصائص التدقيق الداخلي

يتميز نشاط التدقيق الداخلي بالخصائص التالية[2]:

1- نشاط تقييمي مستقل: يعني أن يكون المدقق الداخلي مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بتدقيقها، وأن يتبع إداريا أعلى مستويات الهيكل التنظيمي في المؤسسة مثل: مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عنه؛

2- نشاط استشاري: حيث يعمل نشاط التدقيق الداخلي على تزويد إدارة ومجلس إدارة المؤسسة بالتحليلات والدراسات والاستشارات والاقتراحات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب؛

3- نشاط تأكيدي: بناء على نتائج تقدير المخاطر، يعمل نشاط التدقيق الداخلي على تقييم كفاية وفعالية أدوات نظام الرقابة الداخلية، حيث يطمئن الإدارة بأن المخاطر المرتبطة بنشاط المؤسسة مفهومة، ويتم التعامل معها بشكل مناسب؛

4- نشاط موضوعي: أي أن يقوم المدقق الداخلي بأداء عمله دون تحيز إلى أي طرف قد تكون له مصلحة في نتائج عملية التدقيق، بحيث على المدقق الداخلي أن يمارس التجرد والعدالة في جميع وتقييم أدلة الإثبات وتقييم النتائج، فالموضوعية تعتبر خاصية أساسية للمدقق الداخلي، فهي تسمح للمدقق بأن يوفر كل من خدمات التأكد والنشاط الاستشاري إلى مجلس الإدارة والأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة.

ثالثا: أهمية التدقيق الداخلي

نشأ التدقيق الداخلي وتطور مع تزايد الحاجة إليه للمحافظة على الموارد المتاحة، ولإطمئنان مجالس الإدارة على سلامة العمل، وحاجتها إلى بيانات دورية دقيقة لمختلف النشاطات من أجل اتخاذ القرار المناسب واللازم لتصحيح الانحرافات ورسم السياسة المستقبلية.

---

[1] Jacques Renard, **théorie et pratique de l'audit interne**, septième édition, eyrolles éditions d'organisation, Paris, 2010, p:73.

[2] لخضر أو صيف، **نحو تحسين جودة التدقيق الداخلي لشركات المساهمة الجزائرية في ظل الممارسات والتطبيقات الدولية لحوكمة الشركات، دراسة عينة لشركات مساهمة** (spa)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016،ص:136.

ولقد تبوأت وظيفة التدقيق الداخلي مكانة بارزة في معظم المؤسسات ارتبطت بأعلى مستويات التنظيم ليس كأداة رقابية فحسب، بل كنشاط تقييمي لتدقيق وفحص كافة الأنشطة والعمليات المختلفة بهدف تطويرها وتحقيق أقصى كفاية إنتاجية منها، وما كانت لتبلغ هذه المرتبة التنظيمية لولا تضافر العديد من العوامل التي ساعدت على نموها وتطورها وازدياد أهميتها[1].

ولقد اصبحت مهنة التدقيق الداخلي حاليا تحظى باهتمام عالمي كبير ودعم من قبل مجالس الإدارات، نظرا للفضائح المالية الكبيرة من اختلاسات وخسائر تكبدتها أكبر المصارف والمؤسسات في أنحاء العالم.

كما أثبتت الدراسات والإحصاءات الحديثة أن كثيرا من الخسائر كان من الممكن تجنبها لو أنه كانت هناك إدارات تدقيق فعالة تستطيع إبراز الضعف في نظم الرقابة الداخلية والخلل في إدارة المخاطر بفاعلية وكفاءة.

وبرغم حتمية استقلاليتها عن الإدارة التنفيذية لأية مؤسسة؛ إلا أن إدارة التدقيق الداخلي جزء مهم ومكمل للهيكل التنظيمي، بل أصبحت من أهم الإدارات في المؤسسات، علما بأنها ليست من الإدارات المنتجة للأرباح.

وبصفتها تابعة لمجلس الإدارة، فهي الجهة الوحيدة المستقلة بالمؤسسة التي تستطيع تقديم تأكيد معقول لمجلس الإدارة أن المؤسسة تسير في الاتجاه الصحيح لتحقيق الأهداف والاستراتيجيات التي حددها ووضعها مجلس الإدارة.

ومع الأزمات الاقتصادية المتكررة والفساد والاختلاس وسوء استخدام الأصول، فإن مجالس الإدارة ولجان التدقيق أصبحت تركز على تفعيل وتقوية مهنة التدقيق الداخلي، وذلك لتخفيف الكثير من المخاطر المرتبطة بإدارة أعمال المؤسسة.

وتتمثل مسؤولية الإدارة التنفيذية في إنشاء وتطبيق نظم رقابة داخلية وإدارة مخاطر فعالة، وتقع مسؤولية التدقيق الداخلي على التأكد من أن نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر مطبقة فعلياً وكافية وفعالة، كذلك تنبيه الإدارة التنفيذية لأية مخاطر حالية أو مستقبلية تهدد المؤسسة.

وقد تغيرت النظرة إلى إدارة التدقيق على أنها إدارة مُكلفة ماديا للمؤسسة إلى أنها إدارة مهمة وفعالة وضرورية من أجل حماية المؤسسة من مخاطر كبيرة، في ظل محاولة الكثيرين من داخل المؤسسة ومن خارجها التلاعب والاحتيال عليها.

إن إدارات التدقيق الداخلي من خلال إدراك التطورات السريعة في طرق إدارة الأعمال وإدارة المخاطر، ومن خلال التعاون مع الإدارات التنفيذية كفريق عمل واحد دون الإخلال بالاستقلالية والموضوعية لمهنة التدقيق، تستطيع المساهمة بقدر كبير في نجاح أية مؤسسة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية[2]، كونها تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات الموثوق بها، وتساعد في تخصيص الموارد المتاحة بصورة مثلى، كما توفر الإشراف على مدى الالتزام بالقوانين والنظم واللوائح الموضوعة، وتعمل على ضمان سلامة وصحة ودقة الدفاتر والسجلات، وتوفير المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات ووضع الخطط ومراقبة وتقييم الأداء[3].

وعليه فإن أهمية التدقيق الداخلي تأتي من كونه أداة للإدارة يتم من خلالها ضمان سير عمل المؤسسات، بحيث يتوجب عليه أن لا يكشف فقط الأخطاء في آليات تطبيق القوانين المنظمة للأنشطة العامة، ولكن أيضا أخطاء في القوانين نفسها وبالتالي تحسين النظام العام بأكمله[4].

وتظهر أهمية التدقيق الداخلي من خلال تقديم الخدمات التالية:

---

[1] خلف عبد الله الواردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2006، ص: 63.

[2] أحمد مصطفى طاحون، **أهمية التدقيق الداخلي**، جريدة البيان الاقتصادي الأسبوعي، العدد 25، 2012/12، متاح على الموقع:
https://www.albayan.ae/economy/last-deal/2012-12-25-1.1790840، تم الاطلاع على الساعة 16:49بتاريخ 2018/06/01.

[3] اسعد مبارك حسين، وآخرون، **دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي بالجامعات الحكومية بولاية البحر الأحمر**، مجلة العلوم الاقتصادية،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد1، العدد17، 2016، ص: 07.

[4] AdelinaDumitrescu- Peculea, George Calota,**The Importance of internal audit in optimizing management processes**, *Internal Auditing & Risk Management, Anul IX, Nr.4(36), 2014,p:13.*

- **تقديم خدمات وقائية** :وهي مجموعة من الإجراءات التي يضعها المدقق الداخلي في المؤسسة، بهدف تحقيق الحماية الكاملة للأصول والممتلكات من السرقة أو الاختلاس أو الهدر، وحماية السياسات المختلفة في المؤسسة من تحريفها أو تغييرها دون مبرر[1]؛
- **تقديم خدمات تقييمية:** وتتجسد في تقييم الخطط والإجراءات لتحديد نقاط الضعف أو العيوب في نظام الرقابة الداخلية والإجراءات المتبعة من قبل إدارة المؤسسة واقتراح التعديلات والتحسينات اللازمة وتقديمها إلى الإدارة العليا لاتخاذ التدابير اللازمة[2]؛
- **تقديم خدمات إنشائية:** وتتمثل في دور التدقيق الداخلي في مساعدة إدارة المؤسسة على توفير البيانات والمعلومات اللازمة في مجال تحسين الأنظمة الموضوعة داخل المؤسسة[3]؛
- **تقديم خدمات تشغيلية:** وتتألف الخدمات التشغيلية من استعراضات نقدية للعمليات التشغيل والإجراءات والضوابط الداخلية التي تخفف من مجال المخاطر. وتفحص عمليات التدقيق هذه وما إذا كان يجري تحديد استخدام الموارد بأكثر الطرق فاعلية وكفاءة لتحقيق الأهداف[4]؛
- **تقديم خدمات علاجية** :تتمثل في الإجراءات والأساليب التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال تصحيح أي أخطاء قد اكتشفها أو التوصيات التي يتضمنها تقرير تدقيقه، والخاص بإصلاح أي خطأ أو علاج أوجه القصور في مختلف نظم المؤسسة، ومما لا شك فيه أن مختلف هذه الخدمات التي يقدمها المدقق الداخلي أو يساهم فيها تتم بسبب:
  - وجود المدقق الداخلي طوال الوقت داخل المؤسسة ومعايشته للمشاكل الداخلية في المؤسسة؛
  - عمل المدقق الداخلي يتم بشكل منتظم على مدار السنة وبصورة شاملة لكافة العمليات[5].

وهناك العديد من العوامل التي ساهمت في ازدياد الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي نذكرها كالتالي:

1- كبر حجم المؤسسات وتعقد عملياتها: أدى ظهور شركات المساهمة إلى كبر حجم المؤسسات وانفصال الإدارة عن الملكية مما أدى إلى عدم قدرة إدارة المؤسسات على الإلمام بكافة الأشياء، وبالتالي استوجب الأمر استخدام نظم رقابة داخلية، وحتى تطمئن الإدارة على سلامة نظم الرقابة الداخلية كان لابد من وجود التدقيق الداخلي الذي يعمل على تقييم كفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية داخل المؤسسة؛

2- التناثر الجغرافي للعمليات وتزايد نطاق العمليات الدورية: يعد الاتجاه نحو استخدام التدقيق الداخلي على النطاق الدولي ظاهرة حديثة نسبيا فبظهور المؤسسات متعددة الجنسية ترتب عليها زيادة أعباء الإدارة مع زيادة حجم النشاط وأدى ذلك إلى تزايد حاجة الإدارة إلى مراقبة هذه العمليات بطريقة سليمة، فقد برز اهتمام التدقيق الداخلي بالعمليات الدولية وترتب على ذلك وجود تغييرات جوهرية في وظيفة التدقيق الداخلي تتمثل في الزيادة في نطاق عمل المدقق الداخلي واعتراف

---

[1] نصر الدين عبد الكريم الدود، مهند نزهان محمد، **دور معايير المراجعة الداخلية في تعزيز ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، المجلد2، العدد42، 2018، ص:59.

[2] Ebrahim Mohammed Al-Matari, and Others, **The Effect of the Internal Audit and Firm Performance: A Proposed Research Framework**, International Review of Management and Marketing, vol 4, n1,p :35.

[3] عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، **مرجع سبق ذكره**، ص:217.

[4] محمد عبد الله إبراهيم، حسن فائز حسين، **تحديد أو جه التشابه والاختلاف بين معايير الIAA ودليل عمل وحدات التدقيق الداخلي في العراق**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد، المجلد الثالث عشر، العدد 43، الفصل الثاني 2018،ص:196.

[5] شملال نجاة، **تقييم أثر التدقيق الداخلي على فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية**، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، مخبر ديناميكية الاقتصاد والتغيرات الهيكلية، المجلد 3، العدد01،ص: 173.

المدققين الخارجين بالتدقيق الداخلي باعتباره مهنه، وتزايد ضغوط الأطراف الخارجية لتحقيق مزيد من المساءلة المحاسبية وتوسيع وظائف التدقيق.

3- لا مركزية الإدارة: نتج عن كبر حجم المؤسسات وتباعدها جغرافيا إلى قيام الإدارة العليا المركزية بتفويض بعض السلطات إلى مديري الفروع، إلا أنه وحتى تتأكد الإدارة العليا من التزام هؤلاء المديرين بالسياسات المرسومة قامت باستخدام المدقق الداخلي كونه يعد وسيلة رقابية لتحقيق ذلك؛

4- التحول إلى المراجعة الاختبارية: مع كبر حجم المؤسسات وتعقد عملياتها لم يعد المدقق الخارجي يقوم بتدقيق كافة العمليات" التدقيق الكامل" ولكنه بدأ يتحول إلى التدقيق الاختباري وهو تدقيق عينة تمثل المجموع ويفترض أنها تمثل مجتمع العمليات، وعلى ذلك لابد في ظل اختبارات المعاينة أن يتوافر نظام رقابة داخلي فعال. ويعتبر من أهم ركائز نظام الرقابة الداخلية الفعال هو وجود تدقيق داخلي بالمؤسسة وعلى ذلك فإنه من الناحية العملية كان لازما تواجد التدقيق الداخلي بالمؤسسة[1]؛

5- تطور مفهوم الرقابة الداخلية: تعتبر الرقابة الداخلية على العمليات والأنشطة من المقومات الأساسية التي ينبغي توافرها لأي تنظيم إداري سليم، وذلك لضمان حسن وسير العمل والحد بقدر الإمكان من احتمالية حدوث مخالفات، وبما أن أهداف المؤسسة وتنظيمها الداخلي والبيئة التي تعمل فيها في تغير وتطور مستمر، فإن المخاطر التي تتعرض لها والتي قد تؤثر على تحقيق أهدافها تتغير بصفة مستمرة، ولذلك فالنظام السليم والفعال للرقابة لا يتحقق إلا بوجود أداة التدقيق الداخلي والتي تقوم على التقييم المستمر والمنظم لطبيعة المخاطر التي تواجه المؤسسة والعمل على تخفيضها إلى مستوى مقبول[2].

تأسيسا لما سبق، نخلص إلى أن التدقيق الداخلي يعد أحد أهم الطرق والوسائل التي تستخدمها الإدارة لتصحيح مسارها، وللحفاظ على أصولها وحماية مواردها من كل أشكال الاختلاس والاحتيال، بالإضافة إلى توفير الاطمئنان بأن المخاطر التي تواجهها المؤسسة متحكم فيها بطريقة مناسبة، وبأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بطريقة سليمة ومرضية، وبالتالي يعتبر التدقيق الداخلي أحد دعائم الإدارة الناجحة، وذلك لكونه يعمل على إضافة قيمة للمؤسسة.

رابعا: أهداف ونطاق التدقيق الداخلي

1- أهداف التدقيق الداخلي:

تطورت أهداف التدقيق الداخلي مع تطور الزمن واختلف مفهومه بحيث يمكن التمييز بين الأهداف التقليدية والأهداف الحديثة كالتالي[3]:

1-1 أهداف التدقيق الداخلي التقليدية: قد انحصرت في المراحل الأولية في اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب وضاق نطاقه في العمليات المالية، أي التحقق من سلامة السجلات والبيانات المالية. بعدها حدث تطور منطقي لأهداف التدقيق الداخلي لتشمل نشاط تقييمي ووقائي وإنشائي، إلا أن هذه النظرة قد تطورت وأصبحت ذات صبغة تأكيدية واستشارية لإضافة قيمة للمؤسسة.

2-1 أهداف التدقيق الداخلي الحديثة: كما حددتها نشرة المعايير الدولية (1999) المتعلقة بالممارسة العملية للتدقيق الداخلي، واعتبرت هدفه الأساسي هو مساعدة جميع أعضاء المؤسسة على تأدية عملهم بفاعلية. ويتم ذلك من خلال

---

[1] ثناء علي القباني، نادر شعبان السواح، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص ص :17-20.

[2] علون محمد لمين، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة"OPGI"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015، ص:17.

[3] خلف عبد الله الوردات ، **مرجع سبق ذكره**، ص:64.

قيام التدقيق الداخلي بتزويدهم للتحليلات والتقويمات والتوصيات والمشورة والمعلومات التي تهم الأنشطة التي يتم تدقيقها.

ويمكن بصفة عامة حصر أهداف التدقيق الداخلي في هدفين رئيسين هما[1]:

- **هدف الحماية:** حيث يقوم المدقق الداخلي بأعمال الفحص والمطابقة بين الأداء الفعلي للعاملين والمسؤولين، والمعايير الموضوعة مسبقا لكل من:
  - الإجراءات المحاسبية؛
  - سياسات المؤسسة؛
  - نظم الضبط الداخلي؛
  - سجلات المؤسسة؛
  - قيم وأخلاقيات المؤسسة؛
  - أنشطة التشغيل.
- **هدف البناء (التطوير):** بمعنى اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة وتقديم النصح للإدارة، وعلى ذلك يعمل المدقق الداخلي إضافة إلى تدقيق العمليات المحاسبية والمالية، على:
  - التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة؛
  - التحقق من مدى سلامة إجراءات حماية الأصول؛
  - اقتراح ما من شأنه تطوير وتحسين الأداء.

وقد أضيف هدفين آخرين لهدفي الحماية والبناء وهما:

- **هدف الشراكة:** وهو لضمان تحقيق هدفي الحماية والبناء، حيث يركز على الشراكة الحقيقية بين المدققين الداخليين وبين العاملين في المؤسسة، في مختلف مستوياتهم، وبصورة خاصة في المستويات الوسطى والدنيا، من خلال توضيح مهام ودور المدققين الداخليين في خدمة المؤسسة ككل، وأن المدققين الداخليين هم جزء من فريق عمل واحد، يضم جميع العاملين في المؤسسة، وعلى مختلف مستوياتهم، وأن غاية هذا الفريق هي تحقيق الهدف النهائي للمؤسسة، والذي وجدت من أجله، وأن هدف المدققين الداخلين ليس تصيد أخطاء العاملين من أجل تحويل هذا الاعتقاد إلى النظر إلى المدققين الداخليين، كشريك متعاون ومتفهم لطبيعة عملهم وما يعترض هذا العمل من صعوبات أو ما ينتج عن تنفيذه من عقبات.
- **خدمات خلق قيمة مضافة:** وهو قدرة التدقيق الداخلي على إضافة القيمة للمؤسسة بتحقيق العائد النهائي للاستثمار في المؤسسة[2]، من خلال[3]:
  - دعم وتقوية آليات وإجراءات الحوكمة؛
  - تقييم وتحسين فاعلية نظام الرقابة الداخلية؛
  - تقييم أنظمة إدارة المخاطر وتقديم الحلول التي تسمح بتحسينها والسيطرة عليها.

---

[1] خالد أمين، **علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية**، دار وائل، الأردن، ط1، 2000، ص: 14.

[2] مؤمن محمد حسن العفيفي، **مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية على مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة العاملة في قطاع غزة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة لإسلامية، غزة،2009، ص ص:40-41.

[3] Coram, Ferguson, Robyn Moroney , **The Importance of Internal Audit in Fraud Detection**, January 2006 Available on site of : https://www.researchgate.net/publication/253527357, accessed on 12:13,26/06/2020, p:06.

2- نطاق التدقيق الداخلي: يركز نطاق التدقيق الداخلي على الأمور التالية[1]:

- مراجعة النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية: حيث إن وضع نظام محاسبي ونظام رقابة داخلية ملائمين، واللذان يتطلبان اهتماما متواصلا من مسؤوليات الإدارة، وعادة ما يكلف التدقيق الداخلي بمسؤوليات خاصة من قبل الإدارة لغرض إعادة النظر بهاذين النظامين ومراقبة تطبيقاتها وتقديم المقترحات اللازمة لتطويرهما؛
- فحص المعلومات المالية والتشغيلية: وقد يتضمن إعادة النظر بالوسائل المستعملة لتشخيص وقياس وتصنيف وإعادة التقارير عن تلك المعلومات، والاستفسار الخاص ببنود منفردة، بما في ذلك الاختبارات التفصيلية للمعاملات والأرصدة والإجراءات؛
- فحص وتقييم الجدوى الاقتصادية للعمليات وكفاءتها وفعاليتها، ومن ضمنها الضوابط غير المالية للمؤسسة؛
- فحص الالتزام بالقوانين والأنظمة والمتطلبات الخارجية الأخرى، وكذلك الالتزام بالسياسات والأوامر الإدارية والمتطلبات الداخلية الأخرى.

ومن هنا نجد أن التدقيق الداخلي ينطوي على عدة أنشطة من أبرزها[2]:

- مراجعة وتقييم ملائمة وتطبيق الرقابة المحاسبية والمالية والتشغيلية؛
- تحديد مدى التزام العاملين بالسياسات والخطط والإجراءات الموضوعة؛
- تحديد مدى ملائمة إجراءات المحاسبة عن الأصول ومدى الحماية والأمان لتلك الأصول بصفة عامة؛
- تحديد درجة الاعتماد على البيانات المحاسبية وغيرها من البيانات المستخرجة من سجلات المؤسسة؛
- تحديد كيفية الأداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة.

ومما سبق، يمكن استنتاج خصائص وأهداف ومجالات التدقيق الداخلي من خلال الشكل الموالي:

[1] أحمد حلمي جمعة، **تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة، سلسلة الكتب المهنية ،الكتاب** التاسع، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009، ص:74.

[2] Mohammed Ajila, Khairh Zaqeeb, **Quality requirements of internal audit services A comprehensive vision**, Global Journal of Economic and Business, Science Reflection , Vol 2, N2, April 2017,P.66.

الشكل رقم(1-4): الإطار العام لوظيفة التدقيق الداخلي

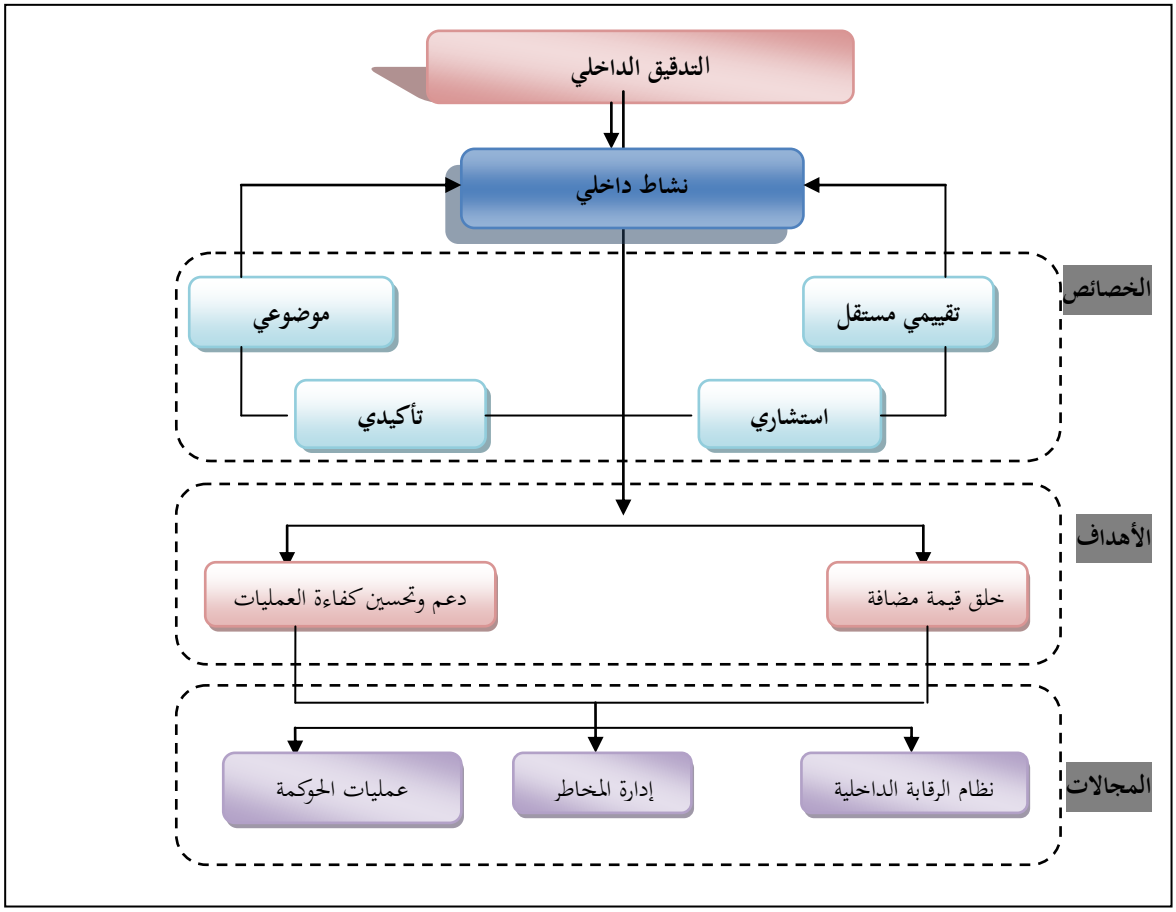

المصدر: من إعداد الباحثة.

خامسا: وظائف وأنواع التدقيق الداخلي

1- وظائف التدقيق الداخلي:

تتحدد وظائف المدقق الداخلي بناءا على الأهداف التي تصبو الإدارة العليا إلى تحقيقها، ويوضح الجدول الموالي وظائف التدقيق الداخلي والأهداف المرتبطة بكل وظيفة:

الجدول رقم(1-3): وظائف التدقيق الداخلي والأهداف المرتبطة بكل وظيفة

الوظيفة	الأهداف المرتبطة بها
المشاركة الفعالة للإدارة في وظيفة الرقابة.	خدمة الإدارة وطمأنتها عن حسن سير الأعمال.
التدقيق المستمر والتطوير والتحديث لنظم الرقابة الداخلية وتشمل: – تقييم نظم الضبط الداخلي والحسابات. – تقييم الخطط والإجراءات.	–التأكد من سلامة نظام الضبط الداخلي والنظام المحاسبي من حيث التصميم والتطبيق. –التأكد من سلامة المعلومات والتقارير الدورية التي تنتجها تلك الأنظمة. –اكتشاف نقاط الضعف أو النقص في النظم والإجراءات المستخدمة. –إعطاء التوصيات وتقديم المقترحات لتعديل وتطوير تلك النظم والإجراءات لزيادة كفاءتها وفاعليتها. –خفض مخاطر حدوث تواطؤ بين الموظفين نتيجة التدقيق الدوري.
التدقيق في السياسات والإجراءات واللوائح والقوانين بغرض تحديد ما إذا كانت مناسبة وكافية ومطبقة.	توحيد تفسير وفهم السياسات والإجراءات واللوائح والقوانين من قبل الموظفين وتوحيد التطبيق لها للتخلص من مشكلة سوء الفهم سواء بحسن أو سوء نية.

التدقيق في مدى تطبيق الموظفين لنظم الرقابة الداخلية.	التأكد من حماية أموال وأصول المؤسسة من التلاعب والاختلاس أو من تحقيق الخسائر بها نتيجة الإهمال أو عدم الكفاءة أو سوء الاستعمال.
القيام بالتدقيق التشغيلي لكافة الأنشطة والعمليات.	التأكد من كفاءة وفعالية الأنشطة والعمليات بالمؤسسة.
القيام بتدقيق نظم المعلومات.	التأكد من اكتمال ودرجة المان المصاحبة لها.
التحقق من صحة البيانات والتقارير المحاسبية والإحصائية والتشغيلية وتحديد درجة الثقة فيها.	مساعدة الإدارة على اتخاذ قرارات سليمة في ظل تلك المعلومات، وبالتالي تحسين كفاءة الأداء والانجاز من خلال تحسين نوعية المعلومات المنتجة.
التنسيق بين الإدارات المختلفة.	مساعدة الإدارة في الوصول إلى الكفاءة الانتاجية والإدارية والمالية القصوى.
تدريب الموظفين الجدد أو الموظفين القدامى المنقولين إلى وظائف جديدة.	الاستفادة من إلمام المدققين الداخليين بالنظم والإجراءات الخاصة بجميع الوظائف.

المصدر: عبير محمد فتحي العفيفي، **معوقات عمل وحدات المراجعة الداخلية والآليات المقترحة لزيادة فعاليتها، دراسة تحليلية تطبيقية على مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بقطاع غزة**، مذكره تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص: 26.

2- أنواع التدقيق الداخلي

ينقسم التدقيق الداخلي إلى ما يلي:

2-1 التدقيق التشغيلي :هو تدقيق شامل للوظائف المختلفة داخل المؤسسة للتأكد من كفاءة هذه الوظائف وفعاليتها وملائمتها من خلال تحليل الهياكل التنظيمية، وتقييم مدى كفاءة الأساليب الأخرى المتبعة للحكم على مدى تحقيق أهداف المؤسسة[1].

2-2 التدقيق المالي: هو مجموعة من المبادئ والسياسات والمعايير العلمية والمشتقة من المفاهيم والفروض المتسقة، مع طبيعة العمليات اللازمة للقيام بعملية التدقيق، والتي تحكم مدى دقة وفعالية التدقيق في إطار الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ويهدف إلى التحقق من دقة البيانات ومدى الاعتماد على المعلومات المالية، وكذلك المحافظة على الأصل وفق درجة المخاطر يتم تحديد نوعية التدقيق أهو مسبق أو لاحق[2].

2-3 التدقيق الداخلي لأغراض خاصة : وهذا النوع من التدقيق يتعلق بالتدقيق الذي يقوم به المدقق الداخلي حسب ما يستجد من موضوعات تكلفه الإدارة العليا للقيام بها ويتفق من حيث الأسلوب أو النطاق مع النوعين السابقين ويختلف من ناحية التوقيت إذ أنه غالبا ما يكون فجائيا وغير مدرج ضمن خطة التدقيق الداخلي، ويشمل هذا النوع من التدقيق عمليات التفتيش الفجائية، والتي تهدف لاكتشاف الغش أو الفساد وإجراء التحقيقات المتعلقة بهذا الموضوع[3].

كما أضيف لأنواع التدقيق الداخلي ما يلي:

2-4 تدقيق نظم المعلومات :إن الهدف من تدقيق نظم المعلومات هو التحقق من أمن وسلامة المعلومات لإعطاء التقارير المالية والتشغيلية في الوقت المناسب وصحيحة وكاملة ومفيدة.

---

[1] يونس عليان الشوبكي، **أهمية التدقيق الداخلي في الشركات الأردنية المساهمة العامة في الحد من مخاطر الأحكام الشخصية لمعدي القوائم المالية، دراسة ميدانية على البنوك التجارية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد30، العدد الأول، 2014، ص185:.

[2] خراف مختارية، **دور التدقيق الداخلي ومراقبة التسيير في تجسيد الحوكمة، دراسة تطبيقية على مؤسسات ذات الأسهم على مستوى الغرب الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث" ل م د" ميدان العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2017/2016، ص:34.

[3] يوسف سعيد يوسف المدلل، **دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص:58.

2-5 **التدقيق البيئي** :وهو عمليه تقويم ذاتية تتم بواسطة المؤسسة، وتضم فحصا انتقاديا موضوعيا يهدف تدقيق السياسات والبرامج والأنشطة والفعاليات البيئية لغرض إصدار حكم موضوعي فيما إذا كانت المؤسسة تفي بمسؤولياتها تجاه البيئة المحيطة بها أو إيصال نتائج الفحص للأطراف المستفيدة[1].

2-6 التدقيق الاجتماعي: هو تلك الوسيلة المنهجية الصارمة للتشخيص الاستراتيجي للوضعية الاجتماعية للمؤسسات التي يتبعها شخص مستقل للكشف على نقاط القوة ونقاط الضعف في شكل اختلالات وانحرافات بالمقارنة مع مرجعيات أساسية لتحسين فاعلية المؤسسات وقدرتها على التكيف مع التغيرات التي تحدث، بواسطة توصيات موضوعية مستمدة من معطيات حقيقة وصادقة[2].

2-7 تدقيق الالتزام: ويسمى أيضا بتدقيق الأداء أو التنفيذ، ويهدف إلى تدقيق ومراجعة مدى التزام المؤسسة بالمعايير المقررة، كالسياسات والإجراءات الإدارية الرسمية المكتوبة للمؤسسة، وهذا النوع من التدقيق يهتم بالالتزام بالقوانين والسياسات والنظام الداخلي، حيث يكون الغرض منه معرفة مدى التقييد أو الالتزام بأداء سياسات معينة، أو قوانين وتعليمات أو مدى التقيد بعقود معينة، ويقوم المدقق في هذه الحالة بكتابة تقرير عما إذا كان قد تم إتباع تلك السياسات والاجراءات المقررة أم لا[3].

سادسا: أساليب التدقيق الداخلي

حتى يتمكن التدقيق الداخلي من تحقيق أهدافه يتعين على المدقق الداخلي القيام بما يلي[4]:

1- الفحص والتدقيق: يعتبر عنصرا وركنا أساسيا من أركان التدقيق الداخلي والذي يدور حول التأكد من مدى صحة العمليات المالية والمحاسبية من حيث:

- الدقة في تسجيل هذه العمليات دفتريا؛
- التوجيه المحاسبي للعمليات المالية والتحديد السليم لطرفي العملية المدين والدائن؛
- مدى صحة وقانونية المستندات الدالة على حدوث العمليات المالية باعتبارها من القرائن الرئيسية في التدقيق.

2- التحليل: يتمثل هذا العنصر في عملية الفحص الانتقادي للسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية والسجلات والتقارير لتحديد نقاط الضعف فيها. ويستخدم المدقق الداخلي العديد من الأساليب لتنفيذ عملية التحليل هذه منها أدوات التحليل المالي والمقارنات وإيجاد العلاقات المختلفة بين عناصر القوائم المالية في المؤسسة، وتحليل النتائج على مستوى الأقسام وتحليلها على مستوى المؤسسة لعدد من السنوات إلى غير ذلك من الأساليب.

3- الالتزام: يتمثل هذا العنصر في الإجراءات التي يضعها المدقق الداخلي في سبيل التأكد من مدى التزام العاملين في المؤسسة بالسياسات الإدارية المرسومة وأداء وتنفيذ العمليات وفقا للنظم الموضوعة والقرارات المتخذة في هذا المجال، وفي سبيل تنفيذ هذا العنصر فمن حق المدقق أن يستعين عند الحاجة ببعض القانونيين في المؤسسة لدرايتهم الكاملة بالجوانب القانونية والحكم على مدى الالتزام بها.

---

[1] محمد الحسن أكرم عبد الغني القاضي، **أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الداخلي دراسة ميدانية على المستشفيات الأردنية الخاصة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن،أيار 2016، ص ص:54،55.

[2] سكاك مراد، **التدقيق الاجتماعي كمنهج علمي تطبيقي واستراتيجي في تحسين أداء الموارد البشرية**، ص2، متاح على الموقع:
www.ouarsenis.com › attachment، تم الإطلاع على الساعة 10:17، بتاريخ 2021/09/17.

[3] محمد عبد الله حامد العبدلي، **أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط،الأردن، 2012، ص:36.

[4] محمد السيد سرايا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:130-131.

4- التقييم: ويتمثل هذا العنصر في تحديد نتيجة العناصر السابقة على أساس أن دور المدقق الداخلي يتركز في هذا العنصر حول تقييم ما يلي:

- مدى كفاءة السياسات والإجراءات في تحقيق الأهداف؛
- مدى فاعلية هذه السياسات والإجراءات في تحقيق الأهداف.

ويكون هذا التقييم بهدف:

- ترشيد الموارد مستقبلا؛
- تطوير وتحسين مستوى الأداء في المؤسسة.

5- التقرير: يعتبر التقرير العنصر الأخير من عناصر التدقيق الداخلي باعتباره الأداة الرئيسية التي يعبر فيها المدقق عن الآتي:

- المشاكل التي واجهها وأسبابها؛
- نقاط الضعف في السياسات والإجراءات؛
- التوصيات المناسبة لعلاج نقاط الضعف هذه وحل أي مشاكل؛
- النتائج النهائية التي توصل إليها نتيجة التدقيق الداخلي.

ويرفع هذا التقرير إلى الإدارة العليا التي يتبعها التدقيق الداخلي لتنفيذ ما جاء بالتقرير من توصيات وأراء وملاحظات وتحفظات.

وتنبع أهمية تقارير المدقق الداخلي من كونها تخدم العديد من الأطراف التي تهمها تلك التقارير، وفيما يلي توضيح للجهات التي تخدمها تقارير التدقيق الداخلي[1]:

1- الإدارة العليا: تعد الإدارة العليا العميل الرئيسي للتدقيق الداخلي، لذلك يسعى المدقق الداخلي إلى دعمها وتفهم احتياجاتها والجوانب التي ينبغي التركيز عليها لضمان تحقيق الأهداف، ومن ثم فإن التقارير التي تصدرها تخاطب هذه الإدارة بشكل أساسي، لتعرض المشكلة التي تم اكتشافها وسبل علاجها، فهي تضع مشورتها وتوصياتها أمام الإدارة العليا التي قد تأخذ بها وقد لا تفعل.

وتشتمل التقارير التي يقدمها التدقيق الداخلي على معلومات تفصيلية وغير متحيزة تفيد وتطمئن الإدارة العليا بخصوص تطبيق القواعد واللوائح، يبين لها أية تجاوزات أو نقاط ضعف أو مخاطر موجودة في الأنشطة والأشخاص محل التدقيق، وترشدها إلى كيفية تصحيحها، في ضوء معرفة الإدارة العليا بكل تلك التفاصيل، فإنها ستتمكن من اتخاذ قراراتها بسهولة أكبر، كما أن احتمالات اتخاذها لقرارات خاطئة نتيجة نقص المعلومات المتوفرة أو الصحيحة سينخفض إلى أدنى مستوياته، إذ أن المعلومات التي يقدمها المدقق الداخلي تستند إلى الموضوعية والحيادية، كما أنها مدعومة بأدلة إثبات مستنديه تؤكد صحة ما توصل إليه، وتؤكد قيامه ببذل العناية المهنية اللازمة؛

2- الإدارة التشغيلية: يعتبر تقرير التدقيق الداخلي بمثابة أداة لتقييم الأداء التشغيلي، كما يعتبر نافذة للمديرين التشغيليين للإفصاح عن آرائهم واعمالهم، ويحفز العاملين لدى الإدارات التشغيلية، ويحفز الإدارة العليا نحو الموضوعات التي لا يجرؤ المديرين على طرحها لتخوفهم من اللوائح والروتين السائد. فالمراجع الداخلي يعرض في تقريره الصعوبات والمشاكل التي تعترض عمل هذه الإدارات والتوصيات اللازمة لحلها والتي قد يستمدها من آراء ومقترحات مدراء هذه الدوائر أنفسهم، فهم الأقدر على طرح الحلول التي تتناسب مع طبيعة عمل دوائرهم، ومن ثم فإنهم يجدون في تقرير المدقق فرصة لعرض مشاكلهم والصعوبات التي يواجهونها بدلا من الخوض بها مع الإدارة العليا؛

[1] عبير محمد فتحي العفيفي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 27-30.

3- المدقق الخارجي: يمثل تقرير المدقق الداخلي أداة يستخدمها المدقق الخارجي لتساعده في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد مدى الفحص الذي سيقوم به، كما يوضح له أين تتركز المشاكل، والمواضع المهمة التي تحتاج إلى الفحص أكثر من غيرها؛

4- أطراف أخرى: قد يخدم تقرير المدقق الداخلي أطراف أخرى بخلاف الأطراف سابقة الذكر، حيث أنه يشمل الكثير من المعلومات التي قد تفيد في حالات النزاع بين الجهاز الإداري وأية أطراف أخرى. وإن قيام المدقق الداخلي بتقصي الحقائق والبحث في مسببات المشاكل يجب أن يستند على وجود أدلة ملموسة تخدم رأيه وتؤكد ما توصل إليه من استنتاجات، وقد تكون المشاكل التي توصل إليها ناتجة عن تعاملات بين موظفي المؤسسة والعملاء أو الجمهور، وفي هذه الحالة فإنه يمكن لرأي المدقق أن يكون الفيصل في النزاع لما يستند عليه من أدلة ملموسة وموثقة تؤيد رأيه، وهو ما يظهر مدى أهمية الدور الذي يلعبه تقرير المدقق الداخلي في النزاعات؛

5- فريق التدقيق الداخلي: يعتبر تقرير المدقق الداخلي دليلا أساسيا على ما قام به من أعمال خلال عملية التدقيق، كما يبين رأيه نحو التحسينات المطلوبة، ويعتبر أحد الوسائل التعليمية والتدريبية لأعضاء فريق التدقيق، وهو أداة لمتابعة عملية التدقيق، فتقرير المدقق الداخلي يمثل الخلاصة التي توصل إليها بعد انتهائه من الفحص، ويضم بداخله كل الأمور التي توصل إليها، والحلول التي يراها مناسبة، مدعما رأيه بالأدلة التي قام بجمعها، والتي يمكن الرجوع إليها في أوراق عمله، وهو بهذا يثبت قيامه ببذل العناية المهنية الواجبة في حال ظهرت أي مستندات لم يكتشف أمرها أثناء الفحص، وتمت مساءلته لذلك، فهو قد اتبع الأسلوب العلمي القائم على العينات، ومن ثم فإن هناك إمكانية في عدم احتواء العينة المختارة للمفردات التي بها خلل، كما يساعد تقرير التدقيق الداخلي فريق التدقيق على متابعة مدى الاستجابة التي تمت للتوصيات الموضوعة، ومدى مساهمة عملهم في تحسين كفاءة وفعالية الأنشطة داخل المؤسسة.

سابعا: صلاحيات ومسؤوليات المدقق الداخلي

حتى يستطيع المدقق الداخلي القيام بأداء عمله على أحسن وجه، وحتى يتمكن من القيام بمسؤولياته بكفاءة وفاعلية، فمن الضروري أن يتاح له المجال والصلاحيات الكافية للقيام بدوره وواجبه على أحسن حال.

1- صلاحيات المدقق الداخلي

تتمثل صلاحيات المدقق الداخلي للقيام بمسؤولياته ما يلي[1]:

- الاستقلالية التامة عن الوظائف التنفيذية، حيث يكون المدقق الداخلي مستقلا عن باقي الوظائف التنفيذية، وذلك لكي يستطيع من القيام بعمله دون وجود أي تحيز؛
- إعطاء المدقق الداخلي الصلاحية الكافية لتحديد مجال ونطاق عمله؛
- الحصول على أي معلومات يرى أنها ضرورية لإتمام عمله والحد من أي قيود أو محددات قد تؤثر عليها أثناء القيام بعمله؛
- أن يحصل على الدعم الكافي من الإدارة العليا من أجل تسهيل تنفيذ المهمة المكلف بها.

2- مسؤوليات المدقق الداخلي

لاشك أن إدارة التدقيق الداخلي كغيرها من الإدارات الأخرى في المؤسسة تتكون من مجموعة من الموظفين يشغلون مستويات إدارية مختلفة داخل الإدارة، فنجد في إدارة التدقيق الداخلي مدير الإدارة، المشرف، المدقق، ولاشك أن لكل واحد

[1] سعيد مخلد أحمد النعيمات، **بيان أثر التدقيق الداخلي على مخرجات النظام المحاسبي في قطاع البنوك التجارية الأردنية**، المجلة العلمية لكلية التربية، اليمن، المجلد الأول، العدد8، فبراير 2009، ص ص: 222-223.

من هؤلاء الثلاثة مسئولياته الخاصة، وأن مخرجات التدقيق الداخلي ما هي إلا محصل نهائي لتضافر جهودهم، وقيام كل واحد منهم بمسئولياته تلك والتي نستعرضها فيما يلي[1]:

- **مسؤوليات مدير التدقيق الداخلي**: يعد مدير التدقيق الداخلي حلقة الوصل بين التدقيق والإدارة العليا، ويعتبر المسئول الأول عن إدارة التدقيق الداخلي ولكي يقوم بتمثيل دوره هذا، فإنه يتوجب عليه أن يضطلع بمجموعة من المسئوليات والتي تم توضيحها فيما سبق بمعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي، والتي من ضمنها تنسيق العمل المدقق الخارجي، بما يضمن تغطية أشمل لنطاق عمل التدقيق، والتقليل بقدر الإمكان من ازدواجية الجهود، كما يقوم مدير التدقيق الداخلي بالمؤسسة بإعداد الخطة السنوية للتدقيق الداخلي وجدول زمني لتنفيذه، ويضع خطة سنوية للتدريب وبرامج تنفيذية لها تتلاءم والاحتياجات التدريبية المهنية لموظفي الإدارة، وعلى أن تناقش الخطط مع المسئول الأول وتعتمد من قبله، كما يقوم بعملية التقييم الدوري لمستوى تنفيذ الخطة ومدى تحقيق أهدافها.
- **مسؤوليات رئيس قسم التدقيق**: وهو شخص موظف بإدارة التدقيق الداخلي، مهمته الإشراف على أنشطة التدقيق الرئيسية، وتنسيق أعمال التدقيق مع المدققين الداخليين، ولذلك فإن مسئولياته تتمثل في التالي:
  - المسؤولية عن أداء المدققين وتوجيههم وتدريبهم؛
  - وضع وتطبيق وتحديث برامج التدقيق لكل مهمة تدقيق؛
  - التأكد أن أعمال التدقيق قد تمت بموضوعية واستقلالية تامة من قبل المدققين؛
  - متابعة توصيات إدارة التدقيق الداخلي إلى أن يتم الانتهاء من تنفيذها كاملة وكتابة تقرير دوري حول ذلك؛
  - التأكد من أن أعمال التدقيق تمت استنادا لمعايير التدقيق الداخلي؛
  - مراجعة ملفات أوراق العمل في جميع مراحل التدقيق، والتأكد من أن ملفات التدقيق قد أنجزت بالاستناد إلى سياسات وإجراءات التدقيق الداخلي الواردة في الدليل؛
  - مراجعة مسودة تقرير التدقيق، ومناقشته مع مدير التدقيق الداخلي؛
  - القيام بالزيارات التفقدية الميدانية لمختلف مواقع المؤسسة، وإعداد التقارير عنها؛
  - أية مسؤوليات أخرى يكلف بها من قبل مدير التدقيق الداخلي.
- **مسؤوليات المدقق**: يعتبر المدقق مسئولا عن تنفيذ مهمات التدقيق الداخلي طبقا لبرنامج التدقيق المعد لهذا الغرض من قبل رئيس قسم التدقيق الداخلي، وعليه فإن على المدقق أن يقوم بالمسئوليات التالية:
  - القيام بأعمال المسح الميداني الأول للنشاط الخاضع للتدقيق، لفهم وتحديد أسلوب العمل ووضع التوصيات المتعلقة باحتياجات التدقيق؛
  - وضع خطة العمل شاملة النطاق والأسلوب وبرنامج الوقت اللازم للانتهاء من المهمة؛
  - مراجعة المستندات والقيود والوثائق والسجلات اللازمة للقيام بأعمال التدقيق كما هو مخطط لها؛
  - التنسيق مع منسق إدارة الجهة الخاضعة للتدقيق بخصوص الحصول على الوثائق اللازمة وتحديد الاحتياجات اللازمة لتنفيذ المهمة.
  - توثيق جميع الاستنتاجات والملاحظات التي تدعم رأيه النهائي حول النشاط الخاضع للتدقيق؛
  - تقييم مدى فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية على النشاط الخاضع للتدقيق؛

[1] عبد السلام عبدالله سعيد ابو سرعة، **التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، دراسة حالة التكامل بين شركةKPMG مجني وحازم حسن وشركاهم– محاسبون قانونيون – وإدارة المراجعة الداخلية في بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار في الجمهورية اليمنية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2010/2009، ص ص:48-49.

- الاحتفاظ بملف أوراق عمل للمهمة وترتيبه وتوثيقه حسب سياسات الإدارة؛
- الحفاظ على العلاقات الإنسانية ومهارات الاتصال مع جميع مفتشي المؤسسة.

وحتى يتسنى للمدقق الداخلي القيام بمسؤولياته في المصرف، يجب أن يستند على جملة من المبادئ نعرضها في التالي[1]:

- **الاستمرارية** :ويتضمن هذا المبدأ ضرورة وجود وظيفة تدقيق داخلي مستمرة ويقع على الإدارة العليا مسؤولية الإجراءات اللازمة التي تضمن استمرارية هذه الوظيفة مع مراعاة حجم المصرف وطبيعة نشاطاته؛
- **الاستقلالية** :هي أن تكون وظيفة المدقق الداخلي مستقلة عن تنفيذ النشاطات التي تدقق وعن إجراءات الرقابة الداخلية اليومية؛ مما يعزز من موضوعية هذه الوظيفة ونزاهتها، والاستقلالية تتطلب أيضا عدم وجود تعارض في المصالح بين موظفي التدقيق وإدارة المصرف، وإن وجود علاقات شخصية بين المدققين الداخليين وأعضاء مجالس الإدارة في المصارف يوثر سلبا في استقلالية المدقق الداخلي؛
- **وثيقة التدقيق** :وهذا يتطلب أن يكون لدى كل مصرف وثيقة تدقيق تعزز وجود التدقيق الداخلي في المصرف بحيث تحتوي على أهداف التدقيق الداخلي ونطاق عمله، وموقع إدارة التدقيق في المصرف ومسؤوليات مدير إدارة التدقيق الداخلي، ويجب أن يتم اعتماد الوثيقة من قبل لجنة التدقيق في مجلس الإدارة؛
- **النزاهة** :تؤدي النزاهة إلى تعزيز الثقة في المدققين الداخليين، ومن ثم تعزيز الثقة في الأحكام الصادرة عنهم، وتكمن النزاهة بالالتزام بالقوانين والإفصاحات المطلوبة منهم وبذل العناية المهنية والمسؤولية وعدم الإساءة للمهنة واحترام الأهداف الأخلاقية والشرعية للمصرف. وتعد النزاهة من أهم قواعد السلوك الأخلاقي للتدقيق الداخلي؛
- **الكفاءة المهنية** :تعد عنصرا جوهريا في تأدية مهام التدقيق الداخلي بشكل مناسب داخل المصرف، وتشمل المعرفة والخبرة واستمرارية التأهيل ضمن سياسة تدريبية منتظمة لكل موظف من موظفي إدارة التدقيق الداخلي.

ثامنا: مراحل سير مهمة التدقيق الداخلي

إن الجانب العلمي للتدقيق الداخلي يتجلى من خلال تنفيذ المدقق الداخلي لمهمة التدقيق، والتي تتم وفق تخطيط مسبق ومنهجية معينة من أجل تحقيق الأهداف المكلف بها، ويعمل المدقق الداخلي في مهمته على دراسة التحكم في مخاطر النشاط محل التدقيق من خلال اختبار وتحديد الثغرات، تدبير الحلول، ومتابعة تطبيقها .إن مهمة التدقيق الداخلي تشبه ما يقوم به الطبيب مع مريضه، إذ أنه يقوم بالتشخيص، يخمن ويتنبأ بالأسباب، ومن ثم يوصي بالعلاج[2]، وللقيام بمهمة التدقيق يتطلب ثلاث مراحل نذكرها كالتالي:

1- التحضير لمهمة التدقيق الداخلي: خلال هذه المرحلة يتطلب الأمر من المدقق الداخلي قبل البدء بالتنفيذ لأعمال التدقيق، أن يقوم أولا بالتحضير الجيد لهذه المهمة، من أجل تحديد أولويات مهمة التدقيق، بالتوافق مع أهداف المؤسسة، وتتمثل خطوة التحضير للمهمة في مرحلتين هما مرحلة الأمر بالمهمة ومرحلة الدراسة والتخطيط، واللتان نوضحهما كما يلي[3]:

- **الأمر بالمهمة:** هو عبارة عن التفويض الذي يعطى من قبل الإدارة العامة للمؤسسة للمدققين الداخليين، والذي يعلم المسئولين المعنيين بقيام المدققين الداخليين بمهمة التدقيق.

---

[1] يونس عليان الشباكي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 184- 185.

[2] صالحي محمد يزيد، **أثر التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة على رفع تنافسية المؤسسة، دراسة حالة صيدال خلال الفترة 2010/2015**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث(ل م د) في العلوم التجارية، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015، ص:51.

[3] عبد السلام عبد الله أبو سرعة، **مرجع سبق ذكره**، ص:65-67.

والأمر بالمهمة يتمثل في وثيقة مكتوبة في حدود صفحة تقريبا، أو قد يكون على شكل أمر شفهي. كما تجدر الإشارة إلى أن الطالب لخدمات التدقيق الداخلي يمكن أن يكون غير الإدارة العامة للمؤسسة، على سبيل المثال قد يطلب مدير إدارة معينة تدقيق إدارته لسبب ما، وفي هذه الحالة يستحسن أن يكون الأمر موقع من طرف الإدارة العامة ولوك توقيع ثاني، ذلك لإعطاء صلاحيات أكثر للتدقيق الداخلي، واستقبال أحسن وتسهيلات عند القيام يعملهم.

– **الدراسة والتخطيط**: إن هذه المرحلة تعتبر ضرورية وهامة جدا لإنجاح مهمة التدقيق الداخلي، حيث يجب على المدققين الداخليين وضع خطة التدقيق المبنية على المخاطر، لتحديد أولويات مهمة التدقيق، بما يتلاءم والأهداف المسطرة .ويتم تنفيذ هذه المرحلة من خلال الآتي:

- **الاطلاع والفهم**: في هذه الخطوة يجب على المدقق الداخلي أن يقوم بعملية الاطلاع وجمع المعلومات الكافية واللازمة، التي تمكنه من فهم الموضوع محل التدقيق بغرض معرفة الأهداف المطلوب تحقيقها من هذه المهمة، وكذا معرفة الرقابة الداخلية المطبقة في النشاط أو الوظيفة محل التدقيق وتحديد المشاكل الأساسية المتعلقة بها.
- **خطة التقارب**: بعد أن يقوم المدقق الداخلي بالإطلاع والفهم للمهمة المكلف بها، ومن خلال المعلومات التي قام بجمعها، فإنه يقوم بإعداد خطة التقارب، وهي عبارة عن وثيقة تظهر في شكل جدول يقوم بتقسيم النشاط أو الوظيفة محل التدقيق إلى مجموعة أعمال أولية، سهلة الملاحظة، حيث يقسم الجدول إلى عمودين، يبين العمود الأول تقسيمات الأعمال أو العمليات الأولية، بينما يبين العمود الثاني أهداف تلك الأعمال أو العمليات.
- **تحديد مواقع الخطر**: إن على المدقق الداخلي أن يقوم بتقييم مدى ملائمة وفعالية إدارة مخاطر النشاط وأنظمة الضبط مقارنة إطار العمل المتعلقة به، وفي نهاية هذه الخطوة وعلى ضوء تحديده لمواقع الخطر، فإن المدقق يقوم بإكمال جدول خطة التقارب بإضافة:
  - عمود ثالث :يحدد الخطر المرتبط بكل عمل؛
  - عمود رابع :يتضمن تقييم ملخص للخطر حسب ثلاثة مستويات: عالي، متوسط، ضعيف؛
  - عمود خامس :ذكر وسائل الرقابة الداخلية التي يجب توفيرها لإبطال هذه المخاطر، بالاعتماد على الإجراءات، المعايير، الإشراف والأدوات الملائمة أو الأفراد المؤهلين؛
  - عمود سادس :الإشارة إلى وجود أو عدم وجود الإجراءات التي تعتبر ذات أهمية، أو أنها موجودة ولا تؤدي عملها، والعكس غير موجودة ولكن توجد وسائل أخرى تتحكم في العمل.
- **التقرير التوجيهي**: يحدد التقرير التوجيهي أسس تحقيق مهمة التدقيق الداخلي ونطاقه، ويعرض الأهداف التي يسعى المدقق الداخلي إلى تحقيقها، كما يعرف مواقع الخطر المحددة سابقا ضمن خطة التقارب، والتي على ضوئها يتم تحديد نطاق المهمة، كما يتضمن مقترح المدققون بمجالات تدخلاتهم، من حيث مجال العمل الوظيفي، أي الإدارة والفروع التي ستخضع للتدقيق، ومجال العمل الجغرافي، أي مكان القيام بالمهمة .وهذا التقرير قابل للتعديل، بعد التشاور بين فريق التدقيق والطرف الأخر الطالب لها.

2– مرحلة تنفيذ المهمة: تعتمد مرحلة التنفيذ على عدة مراحل نعرضها في التالي[1]:

[1] عيادي محمد لمين، **مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، مع دراسة حالة المديرية التجارية للمؤسسة الوطنية للتجهيزات الصناعية الدورة" مبيعات– مقبوضات "**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير،فرع: إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2008/2007، ص ص: 121-123.

- **مخطط التدقيق**: هو مخطط الفحص وهو وثيقة الغرض منها تحديد أعمال المصلحة الخاضعة للتدقيق وتقييمها، وتتميز بكونها:

- وثيقة تعاقدية تربط بين مصلحة التدقيق والإدارة تهدف إلى تقييم مهمة التدقيق الداخلي؛
- برنامج عمل الغرض منه تقسيم أعمال التدقيق بين مختلف أعضاء فريق التدقيق حسب مؤهلاتهم وحسب الزمن، تنظيم تنقلات الأعضاء، برمجة الاستجوابات واللقاءات، ويسمح للمدقق بمعرفة أدق التفاصيل عن مهمته وهو بداية إعداد قائمة الاستقصاء، ويساعد على تتبع عمل المدققين لضمان السير العادي للمهمة خلال الزمن وتحديد المراحل التي تم التوصل إليها من طرف كل مدقق، كما يعتبر مرجعا مهما للمهمات المستقبلية. ويتضمن هذا المخطط:
  - تحديد الأعمال الأولية التي يجب على المدقق القيام بها قبل استخدام التقنيات والأدوات، والجرد، وجمع الوثائق؛
  - تحديد التقنيات والأدوات المناسبة لكل عمل سيتم القيام به(مخطط تدفق البيانات، السير الإحصائي، تتبع مسار التدقيق، الاستجوابات، الملاحظة).

- **العمل الميداني**: يتبع المدقق الداخلي منهجية محددة:

- يقوم بتقسيم تتابعي ومنطقي للعمليات بهدف تحديد المخاطر؛
- يحدد المدقق أهدافه(التقرير التوجيهي) ويقوم بإعداد برنامج العمل؛
- يقوم بإعداد قائمة استقصاء خاصة؛
- يجيب عن الأسئلة من، ماذا، أين، متى، كيف، لكل نقطة رقابة؛
- يقوم بالتدقيق في قائمة الاستقصاء.
- يقوم بإعداد مقابل كل الصعوبات أو العقبات التي تصادفها ورقة إبراز وتحليل المشاكل؛
- يقوم بعملية الملاحظة سواء الملاحظة الحالية أي الملاحظة المادية المباشرة لما حوله والتي تساعد على الحكم على جودة التنظيم وطرق العمل، أو عن طريق الملاحظة الخاصة والتي تتعلق باختبار العمليات أو الإجراءات المرتبطة بفترات معينة انطلاقا من مناطق الخطر أو قوائم الاستقصاء لمعرفة كيفية حدوثها ومدى التحكم فيها.

- **قوائم الاستقصاء**: وهي وثيقة مهمتها تحديد الإجراءات الخاصة والضرورية للرقابة الداخلية بالنسبة لكل وظيفة، وتعرض النقاط التي يجب فحصها عن طريق استخدام الأسئلة المغلقة أو المفتوحة وتتضمن خمسة أسئلة أساسية: من؟ ماذا؟ أين؟ متى؟ كيف؟

- **ورقة إبراز وتحليل المشاكل**: هي وسيلة تحليل بسيطة وفعالة يقوم المدقق بملئها كلما واجهته مشكلة ما، أو خطأ أو ملاحظة نقائص، وتسمح بتوجيه استنتاجات المدقق بهدف التوصل إلى التوصيات وتتكون من خمسة أجزاء:

- المشكلة: يقوم المدقق بعرض المشكلة؛
- الملاحظة: كل ورقة إبراز وتحليل المشاكل تخص مشكلة واحدة فقط، ويقوم المدقق بعرض ملخص منهجي للمشكلة؛
- الأسباب: يقوم المدقق بالبحث عن الأسباب باستخدام مناهج معترف بها ويؤدي ذلك إلى فحص إجراءات الرقابة الداخلية لاكتشاف الخلل الذي أدى إلى حدوث المشكل؛
- النتائج: يمكن أن يتوصل المدقق إلى تحديد انحرافات نوعية أو كمية سببها المشكل أو إلى طريق مسدود مرتبط باكتشاف حالات غش أو أخطاء تسببت في هذه الأضرار وتقدير نتائج ذلك وقياس أثر الظاهرة؛

- التوصيات: هي هدف التدقيق الداخلي إذ يقوم المدقق بتقديم التوصيات لتفادي تكرار المشاكل في المستقبل، وذلك عن طريق تحديد عناصر الرقابة الداخلية التي يجب تحسينها وتعديلها للرجوع إلى الحالة الطبيعية وللتحكم في العمليات وتحقيق جودة وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية.

3- إنهاء مهمة التدقيق الداخلي: تعتبر هذه المرحلة كمرحلة أخيرة لمهمة التدقيق الداخلي والتي تنتهي بإعطاء تقرير نهائي يسلم لطالب خدماتها[1]:

- **هيكل التقرير**: يتكون هيكل التقرير من المشاكل المذكورة في ورقة إبراز وتحليل المشاكل من جهة والنتائج المذكورة في ورقة التغطية فيما يخص النقاط الإيجابية من جهة أخرى، كما يعتبر أساس لتحضير التقرير النهائي للمهمة؛
- **العرض النهائي**: يتمثل هذا الأخير في العرض الشفهي للملاحظات التي يراها المدقق الداخلي هامة وأساسية، لأهم المسؤولين للمصالح محل التدقيق، إذ يتم هذا العرض بعد إنهاء المدقق للعمل الميداني؛
- **تقرير المدقق الداخلي**: بعد إنهاء التدخل، يرسل التقرير النهائي للتدقيق الداخلي لأهم المسؤولين المعنيين والإدارة لإعلامهم، بنتائج التدقيق المتعلقة بقدرة التنظيم محل التدقيق بالقيام بمهامه، مع ذكر المشاكل من أجل تحسينها، ويعتبر هذا التقرير من أهم الوثائق التي تحضرها مصلحة التدقيق الداخلي؛
- **حالة أعمال التحسين**: بعد اقتراح المدقق الداخلي لمجموعة من التصحيحات الواجب القيام بها انطلاقا من الملاحظات التي سجلها عند القيام بمهمته، يقوم هذا الأخير بتتبع هذه التصحيحات، وتنهي هذه المرحلة عند تحقيق كل التصحيحات المقترحة والتي صادقت عليها الادارة.

المطلب الثاني: المعايير الدولية للتدقيق الداخلي

تشكل معايير التدقيق الداخلي مقومات أساسية تستند عليها وظيفة التدقيق الداخلي للقيام بأداء مهامها، ومن خلال هذا المطلب سنحاول معرفة مفهوم معايير التدقيق الداخلي وأهميتها وأهدافها ثم أهم تصنيفات التدقيق الداخلي.

أولا: مفهوم معايير التدقيق الداخلي

تتطلب كل مهنة جملة من المعايير تحكم ممارساتها وإجراءاتها العامة وأخلاقياتها. ويعد معهد المدققين الداخليين(IAA) هو الرائد في إصدار المعايير الخاصة بممارسة التدقيق الداخلي[2].

ولقد أصبحت معايير التدقيق الداخلي مرجعا لا غنى عنه يسترشد به المهنيون في جميع أنحاء العالم، وفي دول العالم الثالث على وجه الخصوص حيث لا يتواجد في معظم تلك الدول معايير محلية تحكم الممارسات المهنية فيها، ولعل ذلك كان دافعا لجهات الرقابة والإشراف على مهنة التدقيق في معظم الدول العربية لأن تلزم المدققين القانونيين باعتماد تطبيق معايير التدقيق الدولية على حسابات المؤسسات والمصارف والمؤسسات المالية، وذلك بعد مراعاة تكييف تطبيقها بما يتلاءم ومتطلبات البيئة الاقتصادية والمالية المحلية في كل منها[3]. وقد عرفت معايير التدقيق الداخلي على أنها " مجموعة من المبادئ والمقاييس التوجيهية التي يتم الاعتماد عليها المدققين الداخليين في متابعة خدمتهم للإدارة"[4].

---

[1] شعباني لطفي، **المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سونطراك، الدورة" مبيعات– مقبوضات"**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص ص:80-81

[2] محمد عبد الله إبراهيم، حسن فائز حسين، **دور معايير التدقيق الداخلي للIAA في تحسين الدليل الاسترشادي المحلي وانعكاسه على كفاءة أداء وحدات التدقيق الداخلي**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد، المجلد24، العدد108، ص:628.

[3] مؤمن محمد حسن العفيفي، **مرجع سبق ذكره**،ص:54.

[4] ROBERT MOELLER, **Brink's Modern internal Auditing *A Common* Body *of Knowledge***, wiley, John Wiley & Sons, Inc, Seventh Edition,p :184.

وتتمثل معايير التدقيق الداخلي في وثيقة رسمية صادرة عن هيئة معايير التدقيق الداخلي، تحدد فيها متطلبات أداء نطاق عريض من أنشطة التدقيق الداخلي وتقييم أداءه. وتعتبر معايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين الأكثر شيوعا وتطبيقا في العالم[1].

وقد أوضح معهد المدققين الداخليين أن هناك مجموعة من التطورات الهامة التي دفعته لوضع معايير التدقيق الداخلي، وهي تتمثل في التالي[2]:

1- مجالس الإدارات أصبحت مسؤولة عن مدى كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية بمؤسساتهم وعن كفاءة الأداء بها؛

2- الإدارة بدأت تتقبل وتعتمد على التدقيق الداخلي كوسيلة توفر لها التحليل والتقييم الموضوعي والتوصيات والاستشارات والمعلومات عن نظم الرقابة الداخلية والأداء، وأن هذا التقبل والاعتماد في تزايد مستمر؛

3- المدققين الخارجيين قد أصبحوا يستخدمون التدقيق الداخلي كأداة مكملة لعملهم عندما يتبين لهم حياد المدقق الداخلي وكفاءة أدائه لعمله.

ثانيا: أهمية معايير التدقيق الداخلي

تكمن أهمية معايير التدقيق الداخلي فيما يلي[3]:

- تعتبر ضرورية بالنسبة للمدققين الداخليين لأنها تضع المبادئ الأساسية التي ينتظر منهم أن يلتزموا بها عند ممارستهم لمهامهم بحيث يحققون الهدف من وجودهم؛
- المعايير ضرورية بالنسبة للإدارة إذ ان وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققين الداخليين سيمكن الإدارة من الاعتماد على التأكيدات والتقارير التي يقدمها لها المدققين الداخليين عند أدائهم لوظائفهم في المؤسسة؛
- وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققين الداخليين يعتبر ضروريا بالنسبة للمدقق الخارجي ليطمئن الى متانة وكفاءة عمل المدققين الداخليين؛
- يتم الاسترشاد بالمعايير عند إعداد المواد التدريبية للمهنيين الجدد.

ثالثا: أهداف معايير التدقيق الداخلي

تهدف هذه المعايير إلى ما يلي[4]:

- تحديد المبادئ الأساسية التي تبين ما يجب أن تكون عليه ممارسة التدقيق الداخلي؛
- توفير إطار مرجعي لخلق وتعزيز القيمة المضافة التي تحققها أنشطة التدقيق الداخلي؛
- وضع معايير لتقييم أداء التدقيق الداخلي؛
- تحسين العمليات التشغيلية والإدارية.

وتعتبر هذه المعايير هي المنظم لعمل وممارسات الأجهزة إذ أن الالتزام بتطبيق هذه المعايير هو الأساس الذي يتم بناء عليه تقييم أداء أجهزة التدقيق الداخلي المطبقة لهذه المعايير، وذلك لما توفره هذه المعايير من عملية تأطير وإرشاد لنشاط المدققين الداخليين، وتوضح كيفية قيام المدققين الداخليين بالوفاء بمسؤولياتهم المهنية.لذلك شملت المعايير الجوانب المتعلقة بالمدققين

---

[1] يزيد صالحي، عبد الله مايو، **واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية، دراسة ميدانية**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الجزائر، العدد09، 2016، ص:62.

[2] كربوعة أسماء، **فعالية أداء المراجعة الداخلية وفق المعايير الدولية، دراسة حالة شركة سونطراك**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، الجزائر3، 2012/2011، ص:43.

[3] أحمد محمد العمري، فضل عبد الفتاح عبد المغني، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن، المجلد2، العدد3، 2006، ص:346.

[4] Jacques Renard, **Théorie et pratique de l'audit interne**,EYROLLES Editions d'organisation, Septième édition,1995,p :184.

الداخليين كأشخاص منفذين للعمليات والجوانب المتعلقة بأنشطة وطبيعة عمل وتنفيذ الأداء نفسه وركزت على إدارة دائرة التدقيق الداخلي[1].

كما يعد الالتزام بمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي أمرا ضروريا، يفي من خلاله المدققين الداخليين بالتزاماتهم الوظيفية حيال المؤسسة، وفي حال وجود موانع تحول دون التزام المدققين الداخليين ببعض أجزاء المعايير سواء بالقانون أو اللوائح التنظيمية، فإن على المدققين الالتزام بالأجزاء الأخرى من المعايير جميعها وتقديم الافصاحات المناسبة[2].

ومن خلال العرض السابق، يمكن القول بأن معايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين تشكل خطوط إرشادية يتم بواسطتها توضيح كيفية قيام المدققين الداخليين بأداء المهام الموكلة إليهم بشكل كفء وفعال، كما تعمل على إزالة كل أشكال اللبس والغموض حول دور ومسؤولية المدقق الداخلي.

رابعا: معايير التدقيق الداخلي

تتم عملية التدقيق في بيئة ثقافية وقانونية مختلفة وضمن مؤسسات تختلف من حيث الأهداف، الحجم والهيكلة، وهذه الاختلافات قد تؤثر على ممارسة التدقيق الداخلي، حيث تستدعي وجود معايير دولية للممارسة المهنية المتفق عليها .ولقد أصدر معهد المدققين الداخلين معايير الممارسة المهنية لأول مرة سنة 1978 وتم تعديلها في 1993 وتتضمن خمسة معايير عامة، وتم تبويبها في خمسة مجموعات وتتضمن 25معيار فرعي، بينما يتكون الإطار العام للمعايير المهنية الجديدة والتي وضعت سنة 2003،في حين كان آخر إصدار للمعايير المهنية في 2008، وتم تعديله في سنة 2010 مع سريان تطبيقه بداية من2011[3] .

وتتضمن معايير معهد المدققين الداخلين مجموعة من المعايير هي:

1- **معايير الصفات (سلسلة الألف Trail Standards)**: وهي عبارة عن مجموعة مكونة من أربعة معايير رئيسية صادرة من معهد المدققين الداخليين والتي تتناول سمات وخصائص المؤسسات والأفراد الذين يؤدون أنشطة التدقيق الداخلي، وشملت على الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات (وثيقة التدقيق الداخلي)،الاستقلالية والموضوعية، البراعة وبذل العناية المهنية والرقابة النوعية وبرامج التحسين[4].

الجدول رقم(1-4): مجموعات معايير الصفات

اسم المجموعة	رمز المجموعة	المعايير الفرعية التابعة للمجموعة
الغرض والصلاحيات والمسؤوليات.	1000	1010 الإقرار بالإرشادات المطلوبة في ميثاق التدقيق.
الاستقلالية والموضوعية.	1100	1110 الاستقلالية التنظيمية.
		1120 الموضوعية الفردية.
		1130 الإضرار بالاستقلالية أو الموضوعية.
الكفاءة وبذل العناية المهنية.	1200	1210 الكفاءة.
		1220 العناية المهنية المستمرة.
		1230 التكوين المهني المستمر.
برنامج ضمان وتحسين الجودة.	1300	1310 متطلبات برنامج ضمان وتحسين الجودة.
		1320 التقارير المتعلقة ببرنامج ضمان وتحسين الجودة.

[1] محمد ياسين الرحاحلة، **فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة في ظل معايير التدقيق الداخلي الدولية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية عمادة البحث العلمي، المجلّد1 ، العدد1 ،2005،ص: 65.

[2] ميشيل سويدان، بلال أبوزريق، **مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في شركات الكهرباء الأردنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية عمادة البحث العلمي، المجلد9، العدد3 ،2013 ، ص:542 .

[3] صالحي محمد، **التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة**، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، الأردن، ط1، 2016 ، ص:73.

[4] ضيف الله محمد الهادي، لبزة هشام، **كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية للشركات في إدارة المخاطر**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، جامعة البليدة2 لونيسي علي ، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية،العدد التاسع، ص:416.

المصدر: كشاط منى، **تطوير واقع التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية وفقا لعناصر الإطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2019/2018،ص: 42.

2-معايير الأداء (سلسلة الألفين Performance Standards): وهي عبارة عن سبعة معايير رئيسية صادرة من معهد المدققين الداخليين والتي تصف أنشطة التدقيق الداخلي، وتضع المقاييس النوعية التي يمكن أن يقاس بها أدائها وشملت على إدارة نشاط التدقيق الداخلي(الخطة السنوية)، طبيعة العمل، تخطيط للمهمة، تنفيذ المهمة، إيصال النتائج، مراقبة ورصد مراحل الإنجاز وقبول إدارة المخاطر[1].

الجدول رقم (1-5): مجموعات معايير الأداء

اسم المجموعة	رمز المجموعة
إدارة أنشطة التدقيق الداخلي.	2000
طبيعة عمل التدقيق الداخلي.	2100
التخطيط لمهمة التدقيق الداخلي.	2200
تنفيذ المهمة.	2300
تبليغ النتائج.	2400
متابعة أعمال التحسين.	2500
قبول الإدارة للمخاطر.	2600

المصدر: كشاط منى، **مرجع سبق ذكره** ، ص:43.

3- **معايير التنفيذ:** المعروفة بسلسلة (nnnn.xn) وهي تعطي وصفا لكيفية تطبيق المعايير السابقة، فعلى خلاف معايير الصفات ومعايير الأداء التي يمكن تطبيقها على كل من خدمات التدقيق سواء أكانت تأكيدية أو استشارية، فإن طريقة تطبيق معايير التنفيذ تتباين على حسب طبيعة الخدمة المقدمة.

للإشارة في طريقة قراءة معيار التنفيذ مثلا الخدمة الاستشارية التي يرمز لها بحرف"C" بعد رقم المعيار كما في(nnnn.C1)، وفي الخدمة التأكيدية التي يشار لها بحرف"A" بعد رقم المعيار(nnnn.A1).

وللتوضيح أكثر نأخذ على سبيل المثال المعيار " 2500"متابعة أعمال التحسين "الذي ينص على" يجب على مسؤول التدقيق الداخلي أن يعد ويضع ويقوم بتحيين نظام متابعة النتائج التي يتم إبلاغها إلى الإدارة "وبخصوص معايير التنفيذ الواردة ضمن هذه المجموعة فقد جاءت ضمن الإطار المرجعي الدولي كما يلي:

- 2500 A1"يجب على مسؤول التدقيق الداخلي أن يقوم بعملية المتابعة التي تسمح له برصد وضمان بأن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة قد تم تنفيذها بشكل فعال أو أن الإدارة العليا قد قبلت المخاطر وذلك بعدم اتخاذ أي إجراء."
- 2500 C1" يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يقوم بمتابعة ما خلصت إليه نتائج المهمات الاستشارية وذلك في إطار الاتفاق المبرم مع الآمر بالمهمة"[2].

[1] **المرجع السابق.**

[2] كشاط منى، **مرجع سبق ذكره** ص ص: 43-44.

المطلب الثالث: التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

من خلال هذا المطلب سوف نتناول العلاقة الموجودة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، وأهمية وأهداف هذه العلاقة وأخيرا أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

أو لا: العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي

يوجد لدى المدققين الداخليين والخارجيين نقاط قوة مختلفة تعمل على زيادة فعالية عملية تدقيق الحسابات، فعلى سبيل المثال يقضي المدقق الداخلي معظم أو كل وقته في العمل في نفس المؤسسة، ونتيجة لذلك، يتكون لديه فهم أفضل وإلمام اكبر لثقافة وأنظمة وعمليات المؤسسة، وهذا يسمح له برؤية الأمور التي لا يستطيع المدققين الخارجيين رؤيتها أو فهمها خلال زيارتهم الروتينية للمؤسسة، ومن جانب آخر فان المدقق الخارجي المتعاقد مع عدة عملاء، يتعرض خلال عمله لمجموعة متنوعة من القضايا المالية، وبالتالي فان قدرة المدققين الخارجيين ستكون أكبر على اكتشاف وحل القضايا من المدققين الداخليين، وبالإضافة إلى ذلك فان الثقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي تزيد من فعالية التعاون بينهم.

ومما لاشك فيه أن بناء التعاون والتنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يحتاج إلي تعزيز وسائل وآليات التواصل والاتصال بكافة الطرق المتاحة، لاسيما أن تعزيز هذه الوسائل بشكل مبكر قبل إعداد القوائم المالية يحقق الأهداف المرجوة من التعاون والتنسيق[1].

كما تجدر الإشارة إلى أنه في حالة عدم التنسيق في عملية التدقيق بشكل صحيح، يؤدي إلى قيام المدققين الخارجيين إلى تكرار العمل الذي قام به المدققين الداخليين بالفعل، ويسبب هذا التكرار زيادة في أتعاب التدقيق الخارجي دون أن يزيد من فعالية عملية التدقيق. وبالمثل، فإن عدم التنسيق بينهما قد يؤدي إلى قيام المدققين الداخليين بتكرار عمل المدققين الخارجيين ،مما يؤدي إلى إضاعة وقت التدقيق الداخلي[2].

ثانيا: الخدمات التي يقدمها المدقق الداخلي للمدقق الخارجي

يقوم المدقق الداخلي أثناء تأدية مهامه بطريقة جيدة إلى تقديم جملة من الخدمات يستعين بها المدقق الخارجي أثناء تأدية واجبه، ومن بين هذه الخدمات نذكر ما يلي[3]:

- يستطيع المدقق الخارجي الاعتماد على المدقق الداخلي في معرفة ما إذا كان نظام الرقابة الداخلية ينفذ بطريقة تحافظ على الدقة والشفافية المسجلة بالدفاتر وانعكاسه على عدالة الإفصاح؛
- يوفر المدقق الداخلي للمدقق الخارجي كافة المعلومات عن توزيع المهام والمسؤوليات بين أفراد المؤسسة؛
- يساعد التدقيق الداخلي المدقق الخارجي في نهاية السنة المالية في الحصول عى مصادقات من العملاء بأرصدة حساباتهم وكشوف ومرفقات بعض بنود الميزانية؛
- يمكن للمدقق الخارجي الاعتماد على أوراق العمل والتقارير التي يقدمها المدققين الداخلين من خلال قيامهم بأنشطة التدقيق؛
- اعتماد المدقق الخارجي على التدقيق الداخلي يقلل من التفاصيل، ويركز على الأمور الجوهرية؛

---

[1] صابر ماهر مشتهى، **العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من وجهة نظر المدققين الخارجيين**، دراسة حالة قطاع غزة، مجلة جامعة الأزهر،غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15 ، العدد2، 2013، ص:420.

[2] David A. Wood, **Increasing Value Through Internal And External Auditor cordination**, Prepared for the IIA Research Foundation, March1,2004,p :3.

[3] بوفاتح بلقاسم، بلعربي عبد القادر، **التكامل بين التدقيق الخارجي والآليات الداخلية كأساس لتفعيل حوكمة المؤسسات، دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمنطقة الجنوب الشرقي(الأغواط، غرداية، ورقلة)**، مجلة الباحث الاقتصادي، الجزائر، العدد6، ديسمبر2016، ص ص: 258- 259.

–اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي في مجال اكتشاف التلاعب نظرا لتواجده الدائم في المؤسسة ،واحتكاكه بكافة المستويات الإدارية؛

–يجب أن يلتقي المدققين الداخليين والخارجيين دوريا من أجل مناقشة الاهتمامات المشتركة والانتفاع من مهاراتهم المتكاملة وحصول كل منهم على فهم لنطاق عمل لآخر؛

–مدى وطبيعة عمل التدقيق الداخلي الذي يعتمد عليه المدقق الخارجي، حيث أن أداء نشاط التدقيق الداخلي بصورة دائمة مستقلة، ينجز بعض الإجراءات اللازمة لأداء عمل المدقق الخارجي؛

–جوانب التدقيق الأخرى التي تتأثر بالدور الذي يمكن أن يلعبه نشاط التدقيق الداخلي في تدقيق القوائم المالية، حيث أن انغماس نشاط التدقيق الداخلي في تدقيق القوائم المالية سوف يكون له تأثير عمى خفض ساعات عمل التدقيق الخارجي وخفض الأتعاب.

ثالثا: أهداف التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

يمكن تجسيد أهداف التكامل بين التدقيق الخارجي والداخلي على النحو التالي[1]:

- تغطية كافة أعمال المؤسسة؛
- تنفيذ الأعمال بجودة عالية؛
- الحد من التكرار وازدواجية العمل؛
- تخفيض تكلفة أعمال التدقيق؛
- تحقيق أهداف المؤسسات بنجاح.

ويهدف التكامل بشكل عام إلى إيجاد جو تعاوني من خلال تنسيق الجهود بين المدقق الداخلي والخارجي، كما يهدف إلى تحسين وتأهيل الأداء الرقابي للمؤسسة عن طريق إتاحة المعلومات التفصيلية والحقيقية للإدارة أو للأطراف الخارجية، كما يهدف التكامل إلى بعث الثقة ومنح المصداقية لمخرجات نظم معلومات المؤسسة ووضع الإجراءات الرقابية المشتركة والتطبيق الفعلي لها[2].

رابعا: أهمية التكامل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي:

تتمثل أهمية التكامل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي فيما يلي:

1– من زاوية المدقق الداخلي:

يعتبر التدقيق الداخلي أحد الآلية الموجهة لعملية التدقيق الخارجي فضلا على أنها مصدر ثقة واطمئنان لدى المدقق الخارجي، فهي بذلك محل اهتمام الإدارة والمدقق الخارجي على السواء. تبرز أهمية التكامل في هذه الزاوية في العناصر الآتية:

–إن الممارسة الميدانية لفحص عناصر القوائم المالية وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة من قبل المدقق الخارجي من شأنه أن يسمح بكشف بعض الأخطاء والتدليس التي لم يستطع المدقق الداخلي أن يكشفها، مما يتيح في النهاية إمكانية البحث عن الأسباب المانعة من اكتشافها والتي نوجزها في الآتي[3]:

- عدم كفاية معايير التدقيق الداخلي؛

---

[1] يوسف محمد مطرية، **أثر التكامل بين المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية على تعزيز نظام الرقابة الداخلية، دراسة تطبيقية على البنوك الوطنية في قطاع غزة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2017، ص:48.

[2] يوسف محمد مطرية، **المرجع السابق**، ص:48.

[3] صديقي مسعود، براق محمد، **انعكاس التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية على الآداء الرقابي**، ورقة عمل قدمت في المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، يومي 08-09 مارس 2005، ص ص:30-31.

- عدم تأهيل المدقق الداخلي؛
- عدم الاستناد لخطوات عملية واضحة للتدقيق؛
- ضعف نظام الرقابة الداخلية.

–زيادة خبرة المدقق الداخلي من جراء احتكاكه المستمر بالمدقق الخارجي خاصة في معالجة بعض البنود الجديدة أو في توجيه عملية الفحص أو تعامله مع بعض المواقف المعينة؛

–إضفاء الثقة على عمل التدقيق في المؤسسة سواء من قبل الإدارة أو من قبل الأطراف الأخرى في ظل تكامل النوعين، لاعتبار أن نقص النوع يكمل من الآخر والعكس صحيح، فضلا على أنه يصحح في السنوات القادمة من قبل مرتكبه؛

–استعمال الأساليب الإحصائية واستخدام الإعلام الآلي في التدقيق الداخلي، يجعلها أكثر علمية ومهنية ويظهر على نتائجها الصحة والمصداقية.

2- من زاوية المدقق الخارجي:

تكمن أهمية التدقيق الداخلي بالنسبة للمدقق الخارجي في حالة اتخاذ قرار الاعتماد على أعمال التدقيق الداخلي في تحقيقه العديد من الفوائد نجسدها فيما يلي[1]:

- توفير الوقت والجهد الذي سيبذل في عملية التدقيق؛
- تخفيض حجم الاختبارات والإجراءات اللازمة لعملية التدقيق الخارجي؛
- تخفيض تكاليف التدقيق الخارجي أو على الأقل عدم زيادتها؛
- حصول المدقق الخارجي على فهم أفضل لظروف العمل بالمؤسسة محل التدقيق من خلال خبرة ومعرفة المدققين الداخليين بها؛
- تمكين المدقق الخارجي من التركيز على المجالات الأكثر أهمية.

وتأكيدا على ما سبق، فإن عمل المدققين الداخليين يكون له أهمية كبيرة وتأثير هام، عند التخطيط لعملية التدقيق الخارجي وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق، وعلى الأخص فيما يتعلق بالتالي:

- الإجراءات التي يقوم بها المدقق الخارجي عند دراسته لنظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة؛
- الإجراءات التي يقوم بها المدقق الخارجي عند تقويم مخاطر التدقيق.

3- من زاوية المؤسسة:

مما لاشك فيه أن التدقيق الداخلي أتى لسد حاجات الإدارة الرقابية على الأجزاء المختلفة للمؤسسة، كما جاء التدقيق الخارجي لإبداء الرأي الفني المحايد حول مدى دلالة عناصر القوائم المالية الختامية عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، بمعنى هل القوائم المالية الختامية تعبر فعلا على مستوى الأداء الإداري في المؤسسة، فتكامل النوعين يدر على المؤسسة فوائد هامة من أهمها[2]:

–توفير معلومات تفصيلية حقيقية للإدارة تساعد على اتخاذ القرارات الفعالة في الوقت والمكان المناسبين؛

–تأكيد سلامة الأنظمة المعلوماتية المفحوصة وكذا متانة نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة؛

–بث الثقة في المعلومات الدالة على الأداء الإداري؛

---

[1] عمر إبراهيم محمود الأشقر، **تقويم مدى التزام المراجع الخارجي بفحص أعمال المراجعة الداخلية وفقا للمعيار الدولي للمراجعة رقم610**، دراسة تحليلية لآراء مراجعي الحسابات الخارجيين في قطاع غزة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص:60.

[2] أحمناش جمال، **أهمية التكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية في المؤسسة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2012/2011، ص 164.

–إعلام الإدارة عن مواطن الضعف من خلال الآراء حول الأنظمة المعلومات، مسار المعالجة وإلى غير ذلك، مما يسمح لها من القضاء على هذه المواطن؛

–تكوين بنك للمعلومات عن طريق أو راق عمل المدقق، تقارير وملف التدقيق؛

–خفض تكاليف التدقيق عن طريق التكامل بين النوعين وباستبعاد ازدواجية العمل؛

–فحص أعمال الفروع المختلفة للمؤسسة الواحدة، بما يسمح من بسط الرقابة المستمرة للإدارة عليها.

4– من زاوية الأطراف الخارجة عن المؤسسة:

تعتبر الأطراف الخارجة عن المؤسسة(المستثمرون الحاليون أو المحتملون، المصارف، إدارة الضرائب، صناديق الاستثمار، البورصة، المحللون الماليون وأخرى)، أهم مستعمل ورأي المدقق الخارجي، فإدراك هؤلاء الأطراف بأهمية التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي يجعل مصداقية هذا الرأي يتوقف على درجة التكامل بين النوعين، ويمكن أن نحصى أهم الفوائد المترتبة عن التكامل للأطراف الخارجة عن المؤسسة في الآتي:

–اطمئنان هؤلاء الأطراف عن الرأي المعبر عنه من قبل المدقق الخارجي؛

–شمولية الرأي لكل العناصر الواردة في القوائم المالية الختامية باعتماد التكامل بين النوعين؛

–اطمئنان أصحاب المؤسسة عن أموالهم؛

–الضخ المتواني بالمعلومات المفحوصة والتي تعبر عن الواقع الفعلي للعنصر، مما يسمح للأطراف من اتخاذ على ضوئها قرارات مختلفة، قد تكون تمويلية كالمصرف وقد تكون جبائية وقد تكون من المستثمرون المحتملون، بمعنى كل على حسب موقعه في البيئة الخارجية للمؤسسة[1].

خامسا: أو جه التشابه والاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

تتجسد أوجه التشابه والاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي فيما يلي:

1– أوجه التشابه بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي:

يوجد العديد من أوجه التشابه الرئيسية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، حيث يجب أن يتمتع كلاهما بالكفاءة المهنية كمدققين، وان يقوموا بعمليات التدقيق على نحو موضوعي في كافة مراحل عملية التدقيق وعند التقرير عن النتائج، حيث تعتبر استقلالية المدقق من أهم الخصائص التي يجب توافرها سواء في المدقق الداخلي أو في المدقق الخارجي.

كما يتبع كلاهما نفس المنهجية في تنفيذ عمليات التدقيق بما تتضمن من التخطيط وتنفيذ اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية، وعلى نحو مماثل يستخدم كلاهما نموذج خطر التدقيق ومستوى الأهمية النسبية لتحديد مدي الاختبارات وتقييم النتائج[2].

مما تقدم يتضح أن هناك أوجه تشابه بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يمكن حصرها في أن كل منها يمثل نظام محاسبي فعال يهدف إلى توفير المعلومات الضرورية والتي يمكن الثقة والاعتماد عليها في إعداد تقارير مالية نافعة، ويتطلب وجود نظام فعال للرقابة الداخلية لمنع أو تقليل حدوث الأخطاء والغش، كما يوجد أيضا تعاون بينهما حيث أن وجود نظام جيد للتدقيق الداخلي يعني إقلال المدقق الخارجي لكمية الاختبارات التي يقوم بها عند الفحص، وبالتالي توفير وقت وجهد المدقق، فضلا عن كفاءة النظام الكلي للتدقيق، كما أن وجود نظام للتدقيق الداخلي لا يغني عن التدقيق الخارجي وهذا يؤكد صفة التكامل[3].

---

[1] **المرجع السابق**، ص165.

[2] مؤمن محمد حسن العفيفي، **المرجع سبق ذكره**، ص:417

[3] أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث، الإطار الدولي أدلة ونتائج التدقيق**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2009، ص:47.

2- أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي:

وعلى الرغم من التشابه والتعاون والتكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي إلا ان هناك اختلافات بينهما، يمكن إيجازها في الجدول التالي:

جدول رقم(1- 6) : أو جه الاختلافات بين التدقيق الداخلي والخارجي

البيان	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
الهدف .	تقويم الأنشطة المتعارف عليها داخل المؤسسة ... الخ.	عملية يبدي فيها الممارس استنتاجا مصمما لرفع درجة ثقة المستخدمين المقصودين ... الخ.
العلاقة بالمؤسسة.	موظف من داخل المؤسسة(تابع).	شخص طبيعي أو معنوي مهني من خارج المؤسسة(مستقل).
نطاق وحدود التدقيق.	تحدد الإدارة نطاق عمل المدقق، كما أن طبيعة عمل المدقق الداخلي يسمح له بتوسيع عمليات الفحص والاختبارات لما لديه من وقت وإمكانيات تساعده على تدقيق جميع عمليات المؤسسة.	يتحدد نطاق وحدود العمل وفقا للعقد الموقع بين المؤسسة والمدقق الخارجي، والعرف السائد، ومعايير التدقيق، وما تنص عليه القوانين المنظمة لمهنة التدقيق وغالبا ما يكون التدقيق الخارجي تفصيلي أو اختباري وفقا لطبيعة وحجم عمليات المؤسسة محل التدقيق.
التوقيت المناسب للأداء.	يتم الفحص بصورة مستمرة طوال السنة المالية. اختيارية وفقا لحجم المؤسسة.	– يتم الفحص مرة واحدة(نهائية) أو خلال فترة دورية أو غير دورية طوال السنة المالية(مستمرة)؛ – قد يكون كامل أو جزئي؛ – إلزامي وفقا للقانون السائد.
المستفيدين.	إدارة المؤسسة.	المستخدمين المقصودين.
الجهة المسئول أمامها.	مسئول أمام رئيس مجلس إدارة المؤسسة أو الإدارة العليا أو لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.	مسئول أمام الجمعية العامة للمساهمين.
هدف تقويم نظام الرقابة الداخلية.	التأكد من جودة هذا النظام وتطويره ومعالجة الثغرات ونقاط الضعف.	تحديد حجم العينة ونطاق وتوقيت إجراءات التدقيق الخارجي.
مجال وغرض التدقيق.	التركيز على الكفاءة والفعالية للأحداث التاريخية وتقويمها والتنبؤ وتقويم الأداء المستقبلي وتقويم نظم الرقابة وإدارة المخاطر وتفعيل الحوكمة في المؤسسات، وبالتالي فهي تشمل جميع الجوانب المالية والتشغيلية وحتى ما يتعلق بالبيئة.	الفحص الانتقادي المنتظم بالتركيز على صحة وتسجيل البيانات المالية التاريخية والخروج برأي فني محايد حول عدالة تمثيل القوائم المالية للواقع المالي للمؤسسة، وأن البيانات المالية قد أعدت وفقا لإطار تقارير مالية محددة.
ملتقي التقرير.	يوجه بصفة أساسية للإدارة العليا أو لجنة التدقيق بحسب التبعية التنظيمية والأهمية النسبية.	الجمعية العامة للمساهمين وينشر في الصحف ويوزع على ألأطراف الداخلية والخارجية.

المصدر: من:

- محمد بوتين، **مرجع سبق ذكره** ، ص50.
- مؤمن محمد حسن العفيفي، المرجع **سبق ذكره**، ص:48.

وتأسيسا لما سبق، تخلص الباحثة إلى أن التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي متكاملان، إذ يستفيد كل طرف من الآخر في أداء عمله، ولهذا التعاون آثار ايجابية تخدم المصالح الداخلية والخارجية للمؤسسة.

المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تقييم وتحسين نظام الرقابة الداخلية

نظرا للدور الهام الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلي في المصرف للتأهب والاستعداد لمواجهة المخاطر المحدقة به، تسعى هذه الأخيرة إلى بناء نظام رقابة داخلي فعال يكون مبني وفق أسس ومعايير محددة، وفي هذا الشأن يعد التدقيق الداخلي أحد أهم الوسائل لمتابعة وتقييم مدى كفاءة وفعالية هذا النظام، حيث يسعى إلى اكتشاف نقاط القوة والقصور المتواجدة في هذا النظام وإخطار الإدارة بها في الوقت المناسب لاتخاذ التدابير اللازمة.

وعليه سيتم التركيز في هذا المبحث على العناصر التالية:

- ماهية نظام الرقابة الداخلية؛
- المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية؛
- أثر التدقيق الداخلي على نظام الرقابة الداخلية.

المطلب الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية

سنحاول من خلال هذا المطلب سيتم التعرف على مفهوم نظام الرقابة الداخلية وأهميتها، وأهم الخصائص التي تضبطها ومختلف أنواعها وعناصرها.

أو لا: تطور مفهوم الرقابة الداخلية

هناك العديد من التطورات التي حدثت في مفهوم نظام الرقابة الداخلية نتيجة للعديد من الأسباب لعل أهمها التطور الكبير في حجم المؤسسات، وانفصال الملكية عن الإدارة وزيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية لضمان تحقيق الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة. وفي بادئ الامر كانت لا توجد اهمية كبيرة بأنظمة الرقابة الداخلية نظرا لعدم وجود فصل بين الملكية والإدارة، اذ كانت هناك رقابة المالك أو ما يعرف بالرقابة الشخصية وكان المالك يقوم بنفسة بالرقابة على انشطة المؤسسة، وبعد ذلك كان مفهوم الرقابة (Control)يستخدم كمرادف للضبط الداخلي والذي يعني توزيع المسؤوليات والسلطات بطريقة تحقق الرقابة التلقائية للعمليات اليومية وذلك عن طريق قيام شخص اخر بصورة تلقائية بتدقيق العمل الذي يقوم به شخص اخر أو عن طريق تقسيم العمل بين اكثر من شخص في الوحدة الاقتصادية بطريقة سليمة[1].

وعليه فلقد مر مفهوم الرقابة الداخلية بخمس مراحل من التطور، في كل مرحلة كان للرقابة الداخلية مفهومها الخاص حسب الفترة الزمنية والظروف السائدة في كل مرحلة. حيث انتقل المفهوم من الرقابة الشخصية تدريجيا ليصل إلى تحقيق أهداف معينة تسعى المؤسسة إلى بلوغها [2]، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

---

[1] مرتضى محمد شاني الحسيني،إبراهيم عبد موسى السعبري، **توظيف مكونات الرقابة الداخلية لتعزيز جودة التدقيق الخارجي، بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة**، مجلة جامعة بابل، العلوم المصرفية والتطبيقية، المجلد25، العدد04، 2017، ص: 1529.

[2] جدي سمراء، **دور الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية المخرجات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016، ص:05.

الشكل رقم (1-5): مراحل تطور مفهوم الرقابة الداخلية

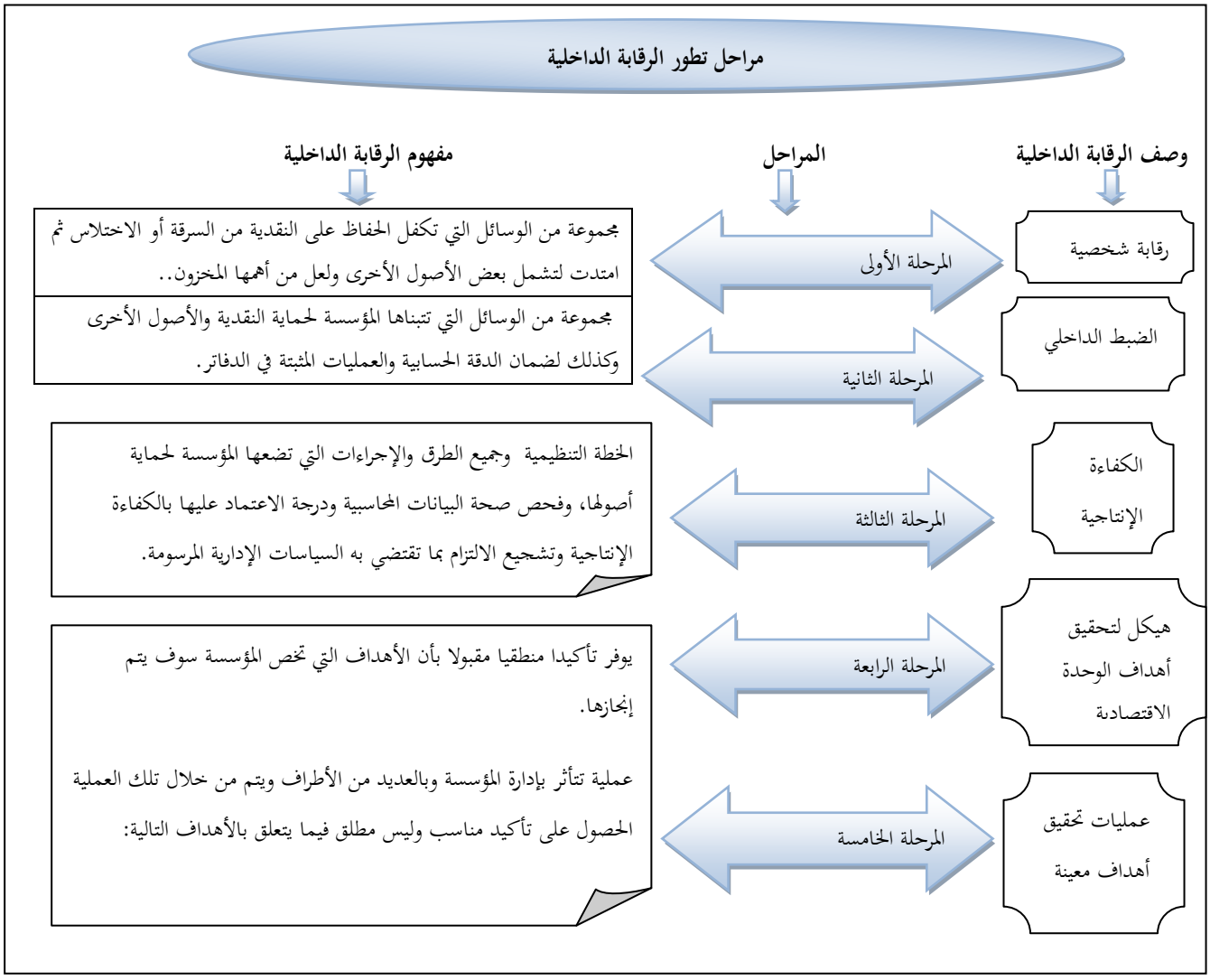

المصدر: آلان عجيب مصطفى هلندي، ثائر صبري محمود الغبان، **دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان– العراق**، مجلة علوم إنسانية، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، السنة السابعة، العدد45، 2010، ص:07.

يتضح من خلال ما سبق، أن نظام الرقابة الداخلية لم يكن وليد العصر الحديث، وقد تطور واتسع هذا المفهوم نتيجة العديد من التطورات والعوامل كانفصال الملكية عن الإدارة وكبر حجم المؤسسات والحاجة إلى وسائل لاكتشاف الأخطاء والغش، ومن خلال الشكل السابق يتضح أن تطور نظام الرقابة الداخلية قد مر بخمس مراحل، حيث اقتصر في بادئ الأمر على القرابة الشخصية أي أنها جملة من الوسائل التي تسعى إلى حماية الأصول من سوء الاستخدام والسرقة والاختلاس، ثم تبلور هذا المفهوم لتصبح الرقابة الداخلية عبارة عن جملة من المقاييس والطرق يتم من خلالها ضمان الدقة لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات، كما توسع مفهوم نظام الرقابة الداخلية ليشمل الارتقاء بالكفاءة الانتاجية، أي أن نظام الرقابة الداخلية يعني الخطة التنظيمية وكل الأساليب التي تعتمدها المؤسسة لزيادة الكفاءة الإنتاجية والسير حسب السياسات الموضوعة.

في حين اعتبرت المرحلة الرابعة أن نظام الرقابة الداخلية هو عبارة عن جملة من السياسات يتم من خلالها التأكيد على أن الأهداف المسطرة من قبل إدارة المؤسسة سوف يتم تحقيقها، كما يتم من خلالها توفير معلومات مناسبة وملائمة للعمل على اضفاء الثقة في القوائم المالية، والالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية المطبقة.

ثانيا: مفهوم الرقابة الداخلية

برزت العديد من التعاريف المختلفة لنظام الرقابة الداخلية، ويمكن إدراج اهمها فيما يلي:

عرف مجمع المحاسبين الأمريكي الرقابة الداخلية على أنها: "تتضمن خطة التنظيم وكل ما يرتبط بها من الوسائل والمقاييس التي تستخدم في المؤسسة، بقصد حماية الأصول وضمان الدقة الحسابية للبيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها، كما تهدف إلى الارتقاء بالكفاية الإنتاجية وتشجيع السير حسب السياسات الإدارية المرسومة وتوفير المعلومات الملائمة"[1].

وقد عرف معهد المدققين الداخليين الرقابة الداخلية على أنها "الخطة التنظيمية والسجلات والإجراءات التي تهدف للمحافظة على موجودات المؤسسة وضمان كفاية استخدامها والتأكد من سلامة ودقة السجلات المحاسبية، بحيث تسمح بإعداد بيانات مالية يعتمد عليها ومحضرة طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها"[2].

كما عرفت الرقابة الداخلية على أنها: "تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المؤسسة بهدف حماية أصولها وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعية"[3].

وعرفت على أنها "هي وظيفة إدارية، وهي عملية مستمرة ومتجددة، يتم بمقتضاها التحقق من أن الأداء يتم على النحو الذي حددته الأهداف والمعايير الموضوعة، وذلك بقياس درجة نجاح الأداء الفعلي في تحقيق الأهداف والمعايير بغرض التقويم والتصحيح"[4].

وقد عرفت الرقابة الداخلية بأنها " الإشراف والمراجعة من جانب سلطة أعلى للتعريف على كيفية سير العمل داخل المؤسسة والتأكد من أن الموارد تستخدم وفقا لما هو مخصص لها فالرقابة هي عملية متابعة دائمة ومستمرة تقوم بها الجهة الرقابية للتأكد من أن ما يجرى عليه العمل داخل الوحدة الخدمية أو الاقتصادية يتم وفقا للخطط والسياسات الموضوعة"[5].

كما تم تعريفها على أنها "هي كل السياسات والإجراءات التي تتبناها إدارة المؤسسة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى أهداف الإدارة المتعلقة بإدارة العمل بشكل منظم وكفء والالتزام بسياسات الإدارة، وحماية الأصول واكتشاف الاحتيال والخطأ ودقة اكتمال التسجيلات المحاسبية، وإعداد معلومات مالية موثوق فيها في الوقت المناسب"[6].

وعرفت لجنة (COSO) نظام الرقابة الداخلية على أنه" عمليات تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة والإدارة والأفراد الآخرين في المؤسسة والتي يتم تصميمها لتعطي تأكيدا معقولا حول تحقيق المؤسسة لأهدافها في النواحي التالية:

- مدى كفاءة العمليات وفعاليتها؛
- مدى الاعتماد على التقارير المالية؛
- مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها[1].

---

[1] محمد فاضل مسعد، خالد راغب الخطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009، ص:193.

[2] هادي التميمي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 81.

[3] إيهاب نظمي، هاني العزب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 134.

[4] محمد أحمد عبد النبي، **الرقابة المصرفية**، ناشرون وموزعون ، **عمان**، ط1، 2010، ص: 35.

[5] عوف محمود الكفراوي، **الرقابة المالية النظرية والتطبيق**، مطبعة الانتصار لطباعة الأوفست، مصر، ط2، 2002، ص: 17.

[6] عامر حاج دحو، قالول جيلالي، **تقدير مخاطر الرقابة الداخلية كأداة لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة فيلامب**، مجلة الحقيقة، الجزائر، المجلد16، العدد42، ص: 663.

ومن خلال ما ورد ذكره في التعريفات السابقة، يمكن إعطاء تعريف شامل للرقابة الداخلية على أنها:(مجموعة من الطرق والأساليب تنتهجها الإدارة لمساعدتها قدر المستطاع في توفير الحماية اللازمة لكافة أصول المؤسسة من سوء الاستعمال، وللتأكد من مدى انجاز الخطط والسياسات الموضوعة والأهداف المرسومة للإدارة).

ثالثا: خصائص نظام الرقابة الداخلية الفعال

يتطلب قيام نظام رقابة داخلية توفر عدة خصائص أهمها[2] :

–الملائمة: :يجب أن يكون النظام الرقابي متلائما مع طبيعة ونوعية النشاط الذي يتم القيام به وحجمه، لأن لكل نشاط سمات وخصائص تميزه عن بقية الأنشطة؛

–السهولة والبساطة والوضوح : تستوجب هذه الخاصية عدم المبالغة في استخدام وسائل الرقابة منعا للتداخل والتعقيد؛

–الدقة :يجب أن يكون النظام الرقابي قادرا على الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة وكاملة عن الأداء، والتأكد في نفس الوقت من مصدر المعلومات؛

–الموضوعية :يتيح النظام الرقابي الذي يتصف بالموضوعية تفاصيل كمية ومحددة، ويعتبر أفضل من النظام الرقابي الذي يقدم آراء عمومية وصفية وغير محددة كميا؛

–الاقتصادية والتكلفة المناسبة : يتعين على المنشأة استخدام أنظمة الرقابة التي تتناسب مع إمكانياتها وأهدافها المرجوة من تطبيقها، سعيا إلى تحقيق مبدأ (الكلفة/المنفعة) أي أن تكون المنافع المتحققة من تطبيق الرقابة أكبر من التكاليف المصروفة؛

–السرعة في اكتشاف الأخطاء : يعتبر نظام الرقابة فعالا عندما يتم التبليغ عن الانحرافات في الوقت المناسب، حتى يمكن عمل الإجراء التصحيحي المناسب؛

–التوافق مع الهيكل التنظيمي :يجب أن تمارس الرقابة من الأشخاص الذين تسمح سلطتهم بذلك، فالتنظيم باعتباره الأداة الرئيسة للتنسيق، يعتبر الأساس الذي تقوم عليه الرقابة.

ومن خلال ما سبق، نخلص إلى أن نظام الرقابة الداخلية يعد الركيزة الأساسية لأي تنظيم إداري، وحتى يتمكن هذا الأخير من تحقيق نتائج مرغوب فيها، لابد أن يمتاز بجملة من الخصائص والمبادئ والتي تمثل الأساس المطلوب للحكم على مدى نجاعة هذا النظام، وبالتالي فإن عدم توافر كل أو بعض هذه الخصائص سيؤدي إلى الإخلال بأداء هذا النظام.

رابعا: أهمية الرقابة الداخلية

تظهر أهمية الرقابة من خلال الدور المهم الذي تؤديه على كافة مجالات العمل لضمان وسلامة تحقيق الأهداف المخططة، وتبرز هذه الأهمية من خلال الأهداف والخطط التي يعمل الأفراد على تحقيقها في ظروف مختلفة وبأدوات مختلفة وفي مناطق مختلفة وفي أو قات مختلفة، لذلك من المحتمل ألا تتشابه الأمور التي يتم فيها أداء العمل، ومعنى ذلك أن هناك احتمالات لظهور الانحرافات، وبعض هذه الانحرافات قد يكون خطيراً والبعض أقل خطورة، ودرجة الخطورة في الواقع تحددها درجة الانحراف عن المعايير المخططة.هذا ولا تقف أهمية الرقابة الداخلية على ما تؤديه من اكتشاف الأخطاء والعمل على تصحيحها ومحاولة منعها قبل وقوعها، لكنها أيضا تلقي الضوء على الإيجابيات داخل المؤسسات عن طريق اكتشاف الكفاءات الإدارية والتشغيلية

---

[1] محمد سمير دهيرب، **تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم لجنة(coso)، اعتماد انموذج التقييم الذاتي للمخاطر الرقابية.. ومدى امكانية تطبيقه في المؤسسات الخدمية والإنتاجية العاملة في القطاع العام**، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد01، الإصدار06، 2012، ص:03.

[2] خالد رحم، محمد الأمين شربي، تركية تيجاني، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على جودة نظام الرقابة الداخلية، دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمينات بورقلة**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة ام البواقي، المجلد5، العدد02، ديسمبر 2018، ص:381.

وذلك من خلال تقييم الأداء للعاملين داخل المؤسسة، وبالتالي تقدير المجتهدين من خلال الحوافز المادية والمعنوية، مما يدفعهم إلى زيادة الانتماء والإتقان في العمل وذلك للوصول إلى الأهداف الموضوعة من قبل الإدارة[1].

خامسا: أهمية الرقابة الداخلية في المصارف

تنبع أهمية الرقابة الداخلية في المصارف، من الأهمية التي يتصف بها عالم المصارف بصفة خاصة والقطاع المالي بصفة عامة حيث تعتبر هذه القطاعات أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية للتغيرات الاقتصادية والمالية وأكثرها تطورا، حيث تقوم المصارف التجارية بدور هام في الوساطة المالية من تلقي الودائع واستخدامها في عمليات الإقراض والاستثمار إلى غير ذلك من العمليات التي تساهم في نمو الاقتصاد الوطني[2]، كما تلعب هذه الأخيرة دورا مهما في التوزيع الأمثل للموارد المالية، ونظرا لما ينطوي على ذلك من مخاطر فان المبرر الأساسي للرقابة على المصرف هو الحد من مخاطر المصارف، والتي قد تؤدي إلى ضياع الودائع، وبالتالي الحفاظ على ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي، لذلك أصبحت الرقابة على المصارف أمر مهم من أجل المحافظة على متانة وسلامة هذا الجهاز خدمة للاقتصاد[3].

وتعتبر الرقابة الداخلية في المصارف جزءا أساسيا وأو ليا من الرقابة المصرفية الشاملة ولأهميتها فقد أصبحت كل من إدارات المصارف والمدققين توليها عناية خاصة باعتبارها خط الدفاع الأول في منع وتحجيم المخاطر والأخطاء التي يمكن أن يتعرض لها المصرف، وتستند الرقابة الداخلية على جملة من القواعد والوسائل للتأكد من الصحة الحسابية لما هو مدون في السجلات وحماية أصول المصرف ورفع كفاءة الموظفين وتشجيعهم على التمسك بالسياسات المرسومة.

ويعد نظام الرقابة الداخلية مرجع إرشادي لعمليات المصرف، حيث تعمل على تحقيق العديد من الفوائد منها كشف المخالفات والنواقص وتقليل الوقت الضائع، وتحسين نوعية التقارير المالية[4].

سادسا: أهداف الرقابة الداخلية في المصارف

هناك بعض الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف وتتجلى فيما يلي[5]:

- ضمان كفاءة عمل القطاع المصرفي ككل؛
- حماية حقوق المودعين والمساهمين؛
- المحافظة على استقرار النظام المالي في المصرف؛
- التأكد من دقة البيانات المحاسبية المسجلة لإمكان تحديد درجة الاعتماد عليها قبل اتخاذ أي قرارات أو رسم أي خطط مستقبلية؛
- الرقابة على استخدام الموارد المتاحة؛
- وضع نظام للسلطات والمسؤوليات وتحديد الاختصاصات؛
- حسن اختيار الأفراد والمسئولين للوظائف التي يشغلونها؛

---

[1] تامر توفيق عبد الله عوض، **العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة الخدمات المصرفية، دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل،كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2012، ص:22.

[2] خالد عمرالكحلوت، **مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين بدراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004، ص: 52.

[3] إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، ط2، 2010، ص ص:5،6.

[4] متطلبات الرقابة الداخلية في المصارف، ص:01، متاح على الموقع:
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/amdb/[vocab]/[term]/Paper-4-1.pdf، تم الاطلاع على الساعة 10:45 بتاريخ 2020/06/02 .

[5] حأوي محمد، عريوة محاد، **أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على الأداء في البنوك التجارية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، المجلد 12، العدد02، 2019، ص ص:190،191.

- تحديد الإجراءات التنفيذية واللوائح والتعليمات بطريقة تضمن انسياب العمل.

من خلال ما تقدم، تخلص الباحثة إلى أن الرقابة الداخلية يعد أحد أهم الوظائف الأساسية في المصرف، وذلك لكونها تعمل على اكتشاف كل مواطن الغش والانحراف التي تحدث، لتقوم بتصحيحها ومعالجتها وفق أسس مضبوطة للحفاظ على استقرار واستمرار نشاط المصرف، وكذا حماية أصول المصرف من كل أشكال الاحتيال وسوء الاستعمال.

كما يعد نظام الرقابة الداخلية صمام الأمان لأي مصرف، يعمل على مساعدة الإدارة على التأكد والتحقق من مطابقة النتائج الفعلية لما تم وضعه من خطط واستراتيجيات، وكذا توفير معلومات مناسبة وموثوق بها لتمكين إدارة المصرف من الوصول إلى أهدافها المسطرة، وعليه يمكن القول بأن نجاح أو فشل المصرف مرتبط ومرهون بمدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

سابعا: أنواع الرقابة الداخلية

يمكن تقسيم نظام الرقابة الداخلية إلى ما يلي:

1- أنواع الرقابة الداخلية من حيث التوقيت[1]:

ينقسم نظام الرقابة الداخلية من حيث التوقيت إلى ثلاثة أنواع أساسية وهي كالتالي:

1-1 الرقابة الوقائية (المانعة): هي الضوابط التي تؤضع لاكتشاف الأخطاء والانحرافات قبل حدوثها ولضمان عمل أنظمة الرقابة الداخلية بالشكل الصحيح أي أن الهدف من هو منع الخطأ أو الغش قبل وقوعه ومن الأمثلة على هذه الضوابط:

- الفصل بين الوظائف المتعارضة؛
- الرقابة الثنائية على الأعمال المهمة؛
- إشراف المسئولين المباشر على تنفيذ التعليمات؛
- وجود أجهزة إنذار للسرقة والحريق؛
- أرقام سرية للدخول إلى أنظمة الحاسوب؛
- وجود أنظمة وتعليمات تفصيلية مكتوبة ومعروفة لدى العاملين؛
- تتناسب سياسة تدريب الموظفين مع احتياجاتهم.

1-2 الرقابة التحذيرية (الكاشفة): وهي الضوابط التي تكشف الخطأ عند وقوعه، وتعد هذه الرقابة أكثر كلفة من الرقابة الوقائية إلا أنها ضرورية إذ أنها تقيس حجم كفاءة الضوابط الوقائية فضلا عن أن بعض الأخطاء من غير المجدي مراقبتها بشكل مسبق وأن تلك الضوابط تُعمم وتُحدد عن طريقها الأخطاء والانحرافات عند وقوعها مثل:

- إجراءات المطابقات بين حسابات المصرف والمؤسسة؛.
- مصادقات خارجية لتأييد الأرصدة بالسجلات؛
- جرد النقدية والمخازن والموجودات الثابتة الفعلي والمفاجئ؛
- تقارير الحاسوب تبين محاولات الدخول غير الشرعية إلى الأنظمة والبرامج؛
- وجود وحدات رقابية ضمن الهيكل التنظيمي؛
- ملاحظة حدود الصلاحيات المالية للمخولين بالجرد.

1-3 الرقابة اللاحقة (التصحيحية): وهي الضوابط المتعلقة بمعالجة الأخطاء التي اكتشفت أي أنها معنية بتصحيح الأخطاء

[1] صادق عباس حسوني الكناني، **دور نظام الرقابة والضبط الداخلي في الحد من الفساد الإداري والمالي في دوائر قوى الأمن الداخلي، دراسة تطبيقية في قسم الرقابة والتدقيق الداخلي لمديرية الجنسية العامة**، بحث مستل، 2016 ، ص ص:10،09، متاح على الموقع:
https://iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=149929، تم الاطلاع على الساعة 16:07، بتاريخ 2020/06/02.

التي اكتشفت بوساطة الضوابط الكاشفة، وكما هو واضح بأن هذه الضوابط تتعامل مع الأخطاء والانحرافات بعد اكتشافها وحتى تكون فاعلة، على الإدارة وضع نظام يسلط الضوء على الانحرافات والأخطاء ومتابعتها حتى تصحيحيها وعدم السماح بتكرار حدوثها، ومن تلك الضوابط ما يلي:

- قيام الإدارة بمراجعة إجراءات التصحيح للتأكد من سلامتها وكفاءتها؛
- وجود نظام متابعة للتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة؛
- وجود أنظمة وإجراءات معالجة للأخطاء والانحرافات التي تُكتشف.

2- أنواع الرقابة الداخلية من حيث طبيعتها:

ينقسم نظام الرقابة الداخلية من حيث طبيعة النشاط الرقابي إلى ثلاثة أنواع رئيسية نوجزها في التالي:

2-1 الرقابة المحاسبية: يقصد بها كل الطرق والوسائل والإجراءات والأنظمة التي تضعها الإدارة، بقصد حماية مواردها المختلفة، وضمان صحة التقارير والقوائم المالية التي تتم خلال(مسار تدقيق الحسابات) وتتحقق هذه الرقابة عن طريق وجود خطط رئيسية وفرعية تحدد عناصر النشاط، وكيفية القيام به بالنسبة لكافة المستويات الإدارية ومراكز المسؤولية التابعة لها، كما تتطلب تحديد السياسات واللوائح التي يتم على أساسها تنفيذ العمليات والتصرفات المالية، وتحديد إطار السلطة والمسؤولية بصورة واضحة تقضي على أي تداخل أو تضارب في الاختصاصات، وتضمن تعاون جميع المستويات في فروع النشاطات الداخلية لتحقيق الأهداف المخططة المرغوب الوصول إليها.[1] وهناك وسائل متعددة للرقابة المحاسبية منها[2]:

- نظام القيد المزدوج؛
- رقابة الحسابات؛
- إتباع موازين التدقيق الدوري؛
- إتباع نظام المصادقات؛
- اعتماد قيود التسوية من موظف مسؤول؛
- إمداد الإدارة بالبيانات المحاسبية والمالية بصفة دورية.

2-2 الرقابة الإدارية: هي كافة الإجراءات والأساليب والطرق المتعلقة بالكفاءة التشغيلية والالتزام بالسياسات الإدارية أي التحقق من كفاءة أداء الأعمال التشغيلية والتحقق من الالتزام باللوائح والقوانين والسياسات التي وضعتها إدارة المؤسسة[3].

2-3 الضبط الإداري: يشمل الضبط الداخلي الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات التي تهدف لحماية أصول المصرف من الاختلاس أو الضياع أو سوء الاستعمال والحد من إمكانية استخدامها إلا في حدود النطاق التي تضعه إدارة المصرف، مع وضع نظام لمقارنة بيانات السجلات المحاسبية المتضمنة لأصول المصرف مع نتائج الجرد العلي للأصول الموجودة في حيازتها وذلك على أساس دوري، مع ضرورة دراسة أسباب أي اختلافات قد تكشفها هذه المقارنة. كما يعتمد هذا النوع من

---

[1] محمد فاضل مسعد، خالد راغب الخطيب، **مرجع سبق ذكره**،ص: 194.

[2] عامر الحاج دحو، **التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، دراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية معسكر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018/2017،ص:57.

[3] سليم مجلخ، وليد بشيشي، **الرقابة الداخلية وأثرها على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة قياسية باستخدام شعاع الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة 2015/2009** ، مجلة المالية والأسواق، الجزائر، المجلد04، العدد01، 2017/09/01، ص: 07.

الرقابة في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية، حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات[1].

وما يمكن قوله أن نوعي الرقابة المحاسبية والإدارية يمثلان مجموعة من النظم الموضوعة والمحددة بمعرفة الإدارة العليا وينبغي توافرهما معا بشكل مترابط، حيث في ظلهما يستطيع المصرف من تحقيق الرقابة الداخلية الفعالة على كافة النشاطات وتوفير المعلومات الملائمة، التي تمكن من اتخاذ القرارات الرشيدة، وأيضا تحقيق العدالة في المساءلة عن النتائج ومن ثم تحقيق أهداف المؤسسة بيسر وسهولة وطبقا لما هو مطلوب ومرغوب[2].

من خلال العرض السابق، يتضح أنه حتى يتمكن المصرف من تحقيق أهدافه المبرمجة، واتخاذ قرارات مثلى وسليمة في الوقت المناسب، ينبغي أن يحتوي على نظام رقابة داخلي فعال مبني على ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في الرقابة الإدارية والمحاسبية والضبط الإداري، بحيث يشمل كل عنصر جملة من الإجراءات والوسائل.

ثامنا: مكونات الرقابة الداخلية.

يعتمد نموذج الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافه على خمسة عناصر رئيسية تتداخل فيما بينها لتشكل إطارا فعالا للرقابة الداخلية، وتمثل في نفس الوقت قاعدة أساسية لقيام نظام سليم وفعال للرقابة الداخلية، والمتمثلة في[3]:

1- **بيئة الرقابة:** هو عنصر مهم في ثقافة المصرف يتعلق بأخلاقيات المؤسسة ومستوى الوعي الرقابي لدى موظفيها، بحيث تسعى إلى خلق الأجواء التي تمكن الأفراد من أداء أنشطتهم وتحمل مسؤولياتهم الرقابية؛

2- **تقييم المخاطر**: هي تلك الجهود التي يلبيها المصرف لتحديد المخاطر التي تعترضه في أداء نشاطه الداخلي أو الخارجي وبالتالي هدد تنافسيته وبقاؤه؛

3- **الأنشطة الرقابية**: هي السياسات والإجراءات الموضوعة لضمان تحقيق أهداف المصرف، فبالإضافة إلى التأكد من تنفيذ الاستراتيجيات المتبناة لمواجهة المخاطر بكل فعالية؛

4- **المعلومات والاتصال**: وهي عنصر جوهري لتحقيق أهداف المصرف، فعليه أن يتأكد من أن المعلومات المتحصل عليها ملائمة وتم إيصالها بالشكل وفي الزمن المناسبين، لتمكن الموظفين من استخدامها بفعالية؛

5- **المراقبة**: هي رقابة نظام الرقابة الداخلية على مدار الساعة من خلال تقييم نوع وجودة الأداء وتتم من خلال تقييمات مستمرة ودورية.

المطلب الثاني: المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية

يستند نظام الرقابة الداخلية على عدة مقومات وإجراءات تزيد من كفاءته وفعاليته، نوجزها فيما يلي:

أو لا: المقومات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية

يحتوي الجانب المحاسبي لمقومات أنظمة الرقابة الداخلية مجموعة من الطرق والوسائل ، يمكن تلخيصها بالآتي[4]:

1- **الدليل المحاسبي** :ينطوي الدليل المحاسبي على العمليات الخاصة بتبويب الحسابات بما يتلاءم مع طبيعة المصرف ونوع النظام المحاسبي المستخدم من ناحية، والأهداف التي يسعى لتحقيقها من ناحية أخرى؛

---

[1] براهمة كنزة، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات دراسة مؤسسة المحركات EMO الخروب ولاية قسنطينة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2014/2013،ص:83..

[2] محمد فاضل مسعد، خالد راغب الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 195-196.

[3] كشرود بشير، محيوت نسيمة، **الإطار المتكامل للرقابة الداخلية COSO-ICوأثره على الرقابة الداخلية في الجزائر**، مجلة جديد الاقتصاد، الجزائر، المجلد11، العدد01، ديسمبر 2016، ص ص:225-226.

[4] عمر زهير عز الدين، **أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية على أداء المدقق الداخلي، دراسة ميدانية على الجامعات الأردنية الخاصة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2015، ص ص:24-25.

2- **الدورة المستندية:** وجود دورة مستنديه على درجة عالية من الكفاءة يعتبر من الاساسيات للوصول الى نظام جيد للرقابة الداخلية، باعتبارها المصدر الاساسي للقيد وأدلة الاثبات؛

3- **المجموعة الدفترية:** تعد المجموعة الدفترية حسب طبيعة المصرف وخصائص أنشطته، خاصة دفتر اليومية العامة وما يرتبط به من يوميات مساعدة؛

4- **الوسائل الالكترونية والآلية المستخدمة** :تعتبر الوسائل الآلية المستخدمة ضمن عناصر النظام المحاسبي داخل المصرف من العناصر الهامة في ضبط وانجاز الإعمال وأحسن مثال على ذلك الحاسوب الالكتروني الذي أصبح شائع الاستخدام في العمليات المحاسبية، وكذلك مختلف البرامج المعلوماتية، حيث يتم تسجيل مختلف البيانات المحاسبية ومعالجتها آليا، كما تعتبر هذه الوسائل من أنجحها في المراقبة والحد من حدوث الأخطاء؛

5- **الجرد الفعلي للأصول** :معظم الأصول التي يملكها المصرف تتميز بالوجود المادي، وبالتالي يمكن القيام بعملية الجرد الفعلي لهذه الأصول مثل النقدية التي بحوزة المصرف، فعملية الجرد هذه تسمح بعملية الرقابة عن طريق مقارنة ما هو مسجل في السجلات المحاسبية مع ما هو موجود فعلا؛

6- **الموازنات التخطيطية** :يتمثل الدور الرقابي في إجراء المقارنة بين الأهداف المخططة والنتائج الفعلية، وبيان أسباب الانحرافات لمحاولة تفاديها، وتتطلب عملية الرقابة باستخدام الموازنات، تحديداً دقيقا لتنظيم أهدافه ووظائفه، كذلك تحديد خطوط السلطة والمسؤولية ووجود نظام محاسبي سليم، ووضع معايير عملية دقيقة.

ثانيا: المقومات الإدارية لنظام الرقابة الداخلية

لقد أجمع الباحثون في مجال التدقيق على أن المقومات الأساسية الآتية ضرورية للاعتماد على كفاية أنظمة الرقابة الداخلية نورها كالتالي[1]:

1- هيكل تنظيمي إداري: إن لتطور علم الإدارة تأثير هام على التنظيم الإداري خاصة في المؤسسات الكبيرة التي تتعدد إداراتها، فلقد اعتمد عدد كبير من هذه المؤسسات نظرية الصلاحيات بحيث تقترب المسافة بين متخذ القرار ومنفذه، ولا بد أن يقترن هذا التفويض بإجراءات إدارية واضحة، وأساليب رقابة فعالة.

كما يراعى في الهيكل التنظيمي البساطة والمرونة، كذلك الوضوح من حيث تحديد السلطة والمسؤولية وتسلسل الاختصاصات، وتكون الإدارات الرئيسة فيه واضحة، مع تحديد سلطات ومسؤوليات هذه الإدارات بدقة تامة.

2- وجود نظام محاسبي: يعتمد على مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات، ودليل مبوب للحسابات ومجموعة من المستندات تفسر باحتياجات المؤسسة، إضافة إلى تصميم دورات محاسبية مستنديه، تحقق رقابة فعالة في المراحل التي يمر فيها المستند، أما الدليل المحاسبي فيجب أن يراعى في تصميمه تيسير إعداد القوائم المالية بأقل جهد وكلفة ممكنة.

3- الإجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات: يجب مراعاة تقسيم الواجبات بين الدوائر المختلفة، بحيث لا يستأثر شخص واحد بعملية محاسبية أو مالية ما من أولها لآخرها، حيث يشكل الجمع بين هذه المراحل خطراً على المؤسسة بوجود تلاعب أو اختلاس.

4- اختيار الموظفين الأكفاء ووضعهم في المراكز المناسبة: وما يتضمنه ذلك من توصيف دقيق لوظائف المؤسسة المختلفة، وبرنامج مرسوم لتدريب العاملين في المؤسسة، بما يضمن حسن اختيارهم، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، حتى يمكن الاستفادة من الكفاءات المختلفة.

[1] خالد عمر الكحلوت، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:48- 49.

5- رقابة الأداء في إدارات المؤسسة: حيث يجب الالتزام بمستويات أداء مخطط لها ومرسومة، وإذا وجد أي انحراف عن هذه المستويات، يجب دراسته ووضع الإجراءات الكفيلة بتصحيحه.

ومن طرق رقابة الأداء إشراف المسئول المباشر على عمل من هم دونه، أو استعمال أدوات الرقابة المختلفة، مثل الميزانيات التقديرية، والتكاليف المعيارية، وتقارير الكفاية أو التدقيق الداخلي.

6- استخدام الوسائل الآلية: بما يكفل التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات، والمحافظة على أصول المؤسسة وموجوداته من أي تلاعب أو اختلاس.

ثالثا: محددات نظام الرقابة الداخلية في المصارف

تساهم نظام الرقابة الداخلية في ضمان وصحة ومصداقية المعلومات المنتجة من قبل المصارف، لذلك يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار عند تصميم نظام الرقابة الداخلية داخل المصارف الكلفة والمنفعة المترتبة عليها، ونتيجة اعتماد الرقابة الداخلية على العنصر البشري فإنها بالتالي معرضة لوجود عيوب في التصميم وأخطاء في تفسيرات وسوء الفهم والاستغلال فقد تحدث نتيجة عدم فهم الموظف للتعليمات والإجراءات وسوء الحكم الشخصي للموظف أو عدم العناية في تأدية الوظيفة أو الجهد البدني، كما ان فلسفة الرقابة الداخلية تعتمد على اساس انه من الصعوبة ان يتفق شخصين أو اكثر بغرض التلاعب في السجلات المحاسبية وقد تكون المحددات اكثر حده مما يتصور وذلك من خلال قيام الادارة العليا نفسها بالتحايل على نظام الرقابة وعمل اخطاء عمدية واخفاءها.

كما تجدر الإشارة إلى ـن نظام للرقابة الداخلية ربما لا يعمل بصورة مرضية بسبب وجود بعض من المحددات والأسباب ومنها:

- احتمال الخطأ البشري الناتج عن الإهمال، والسهو، والخطأ في الحكم، وسوء الفهم للتعليمات؛
- أن تكلفة الرقابة الداخلية يجب ان لا تزيد عن العوائد التي يتوقع الحصول عليها من تطبيقها؛
- احتمال تخطي الرقابة الداخلية من خلال اتفاق عضو في الإدارة أو موظف مع أطراف خارجية أو داخلية؛
- إمكانية أن شخصاً مسؤولا أو أن الإدارة العليا تقوم بإساءة استعمال سلطتها وتخطي إجراءات الرقابة الداخلية؛
- امكانية ان تصبح الاجراءات الرقابية غير كافية للغرض الذي أنشأت من اجله[1].

ومما سبق، يتضح أن نجاح نظام الرقابة الداخلية يستند على مدى قناعة العاملين والتزام الإدارة بنظام الرقابة الداخلي المطبق، وكذا توافر مجموعة من السياسات والأنظمة المحاسبية السليمة، كما يتطلب وجود نظام رقابة داخلي سليم وفاعل ضرورة توفير قسم تدقيق داخلي كفء يعمل على فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلي للتأكد من مدى سلامته.

المطلب الثالث: أثر التدقيق الداخلي على نظام الرقابة الداخلية

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى اهم الوسائل والمراحل التي يمكن من خلالها تقييم نظام الرقابة الداخلية، وكذا العلاقة الوثيقة بين التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية.

أو لا: أهمية دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية

تعد مهمة دراسة وتقييم سلامة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسات المصرفية من أهم المهمات الرئيسية التي يوليها المدقق الداخلي اهتمامه في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق، وذلك لغرض اتخاذ القرار فيما يتعلق بإمكانية الاعتماد على فاعلية هذا النظام من عدمه.

[1] دانا أكرم فقي محمود، شيلان عارف أحمد، **المحددات التي تواجه نظام الرقابة الداخلية في بيئة المصارف التجارية، دراسة ميدانية لعينة من المصارف التجارية العاملة في محافظة السليمانية**، ، مجلة جامعة التنمية البشرية، العراق، لمجلد3، العدد4، 2017، ص: 187.

إن نتيجة هذه الدراسة والتقييم تعد أساسا مهما لقيام المدقق الداخلي في تحديد طبيعة ونطاق وتوقيت اختبارات التدقيق التي سيقوم بتنفيذها من خلال مهمة التدقيق، فكلما كان نظام الرقابة الداخلي ضعيفا وغير فعال كلما أدى بالمدقق إلى تطبيق وتنفيذ اختبارات وإجراءات مراجعة ذات نطاق أوسع، وذلك حتى يتمكن المدقق الداخلي من الحصول على نتائج مرضية ومقبولة، فعلى المدقق عند قيامه بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية لكل مجموعة من العمليات والحسابات أن يأخذ بالحسبان ما يلي[1]:

1- تحديد أنواع الأخطاء سواء المعتمدة منها أو غير المعتمدة التي يمكن أن تقع في هذه المجموعة من العمليات والحسابات، وذلك عن طريق الملاحظة واستخدام استبيانات وقوائم خاصة معدة لهذا الغرض، ويقصد بمجموعة العمليات تقسيم المدقق للأنشطة حسب نوعها مثل المبيعات، المشتريات، الرواتب والأجور، القروض...الخ؛

2- تحديد الإجراء الرقابي الذي يمكنه منع أو كشف الأخطاء، وذلك عن طريق الملاحظة والفحص الأولي لبعض المستندات وتوزيع الاستبيانات والقوائم الأخرى المعدة لهذا الغرض؛

3- معرفة فيما إذا تم تحديد الإجراء الرقابي مسبقا ومدى تطبيقه في مجموعة العمليات والحسابات التي يقوم بتطبيقها وذلك عن طريق مراجعة النظام وتنفيذ اختبارات التطابق.

4- تحديد مواطن وعناصر الضعف في نظام الرقابة الداخلي وذلك لتحديد:

- طبيعة ونطاق وتوقيت إجراءات واختبارات التدقيق المزمع تنفيذها؛
- الاقتراحات والتوصيات التي سيقدمها المدقق لتحسين الوضع القائم.

ثانيا: مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية

تتضمن عملية وفحص وتقييم إجراءات نظام الرقابة الداخلية لأي مؤسسة خمس خطوات نستعرضها كما يلي[2]:

1- **جمع الإجراءات:** يتعرف المدقق الداخلي على نظام الرقابة الداخلية من خلال جمعه للإجراءات المكتوبة والتي تعتبر كدليل عن القيام بعملية ما، مثلا وثائق أو فواتير عملية البيع، ويقوم بتدوين ملخصات بالنسبة للإجراءات المكتوبة وغير المكتوبة بعد الحوار مع القائمين على إنجازها، كما يرسم خرائط تتابع الوثائق ما بين المصالح والمعلومات المتدفقة عنها والمصالح المعنية بها، ويمكن له ايضا استعمال استمارات مفتوحة تتضمن أسئلة تتطلب أن تكون الإجابة عليها شرحا لكل جوانب العملية؛

2- **اختبارات الفهم:** بعد إعداد المدقق لخرائط التدفق أو صفه الكتابي، يحاول في هذه المرحلة التحقق من فهمه للنظام المتبع وذلك من خلال قيامه باختبارات الفهم والتطابق، وهذا لتجنب انطلاقه من اسس خاطئة، فمثلا في عملية البيع يأخذ المدقق بعض طلبيات الزبائن ويقارنها بسندات تسليم السلع كما يقارنها بفواتير البيع المحررة وبتحركات الجرد عبر مختلف الأماكن، وهذا الاختبار ذو أهمية محدودة لأن الهدف منه هو تأكد المدقق من أن الإجراء موجود ومفهوم وأنه أحسن تلخيص وليس الهدف منه التأكد من حسن تطبيقه؛

3- **التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية:** اعتمادا على الخطوتين السابقتين يتمكن المدقق من إعطاء تقييم أو لي للرقابة الداخلية، وذلك باكتشافه مبدئيا لنقاط القوة (ضمانات تسمح بالتسجيل الجيد للعمليات)، ونقاط الضعف (عيوب يترتب عنها ارتكاب أخطاء وتزوير)، حيث يستعمل في هذه الخطوة غالبا استمارات مغلقة، أي التي تتضمن أسئلة يكون الجواب عليها إما بنعم(الجواب إيجابي)، أو بلا (الجواب سلبي)، وفي نهاية هذه المرحلة يستطيع المدقق تحديد نقاط قوة النظام ونقاط ضعفه، وذلك من الناحية النظرية للنظام محل الفحص؛

---

[1] حاتم كريم كاظم، رزاق صادق رزاق، **دور المدقق في دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وأثره في تحديد حجم عينة التدقيق، دراسة تحليلية في مديرية تربية محافظة النجف الأشرف**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد08، العدد33، 2012،ص:128.

[2] براهمة كنزة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 87- 88.

4- **اختبارات الاستمرارية (التأكد من تطبيق النظام)**: يتأكد المدقق من خلال هذا النوع، من الاختبارات من أن نقاط القوة التي توصل إليها في التقييم الأولي للنظام هي فعلا نقاط قوة ومطبقة في الواقع وبصفة دائمة ومستمرة، حيث تعتبر اختبارات الاستمرارية ذات أهمية قصوى مقارنة باختبارات الفهم والتطابق لأنها تسمح للمدقق أن يتأكد من أن الإجراءات التي راقبها هي فعلا مطبقة باستمرار ولا تحمل أي خلل؛

5- **التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية**: بالاعتماد على اختبارات الاستمرارية السابقة الذكر يتمكن المدقق من التحقق من ضعف النظام وسوء سيره، في حال اكتشافه للوجود الفعلي لنقاط الضعف أو لسوء تطبيق أو عدم تطبيق نقاط القوة، التي تم التوصل إليها في مرحلة التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية.

وبالاعتماد على النتائج التي توصل إليها المدقق الداخلي (نقاط القوة ونقاط الضعف)، يقوم بحوصلة ذلك في وثيقة شاملة تمثل تقريرا حول نظام الرقابة الداخلية، يقدمها إلى الإدارة مبينا فيها آثار ما توصل إليه على المعلومات المالية مع تقديمه لاقتراحات قصد تحسين الإجراءات. وبالتالي ينبغي من أجل تحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية وتطبيق محتواه وجود موظفين ذوي كفاءات عالية وإخلاص في العمل ويؤمنون بأن تحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية يمثل تحقيق لأهدافهم.

ثالثا: طرق تقييم ودراسة أنظمة الرقابة الداخلية

بالرغم من تعدد طرق تقييم أنظمة الرقابة الداخلية إلا أن هدفها الأساسي هو الحكم على مدى فاعلية النظام في إنتاج البيانات المحاسبية والمحافظة على ممتلكات المصرف وتحديد نواحي الضعف التي تتطلب فحصا مستفيضا أكثر من غيرها، وفيما يلي سيتم عرض أهم طرق تقييم أنظمة الرقابة الداخلية والمتمثلة في:

1- طريقة التقرير الوصفي: ترتكز هذه الطريقة على وصف إجراءات الرقابة الداخلية، وذلك من خلال شرح تدفق العمليات والبيانات وذلك من خلال تحديد مراكز السلطة والمسؤولية لكل دورة عمليات؛

2-طريقة قائمة الاستقصاء : تقوم هذه الطريقة على إعداد قائمة أسئلة تشمل إجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بكل دورة عمليات، ويجب أن تصاغ هذه الأسئلة بطريقة تمكن من الاستفسار عن تفصيلات العمل والخطوات المنتهجة في كل مركز نشاط ويراعى عند تصميم القائمة تحديد العلاقة بين الأسئلة المختلفة بطريقة تمكن المدقق من مراعاة الاعتبارات التالية وهي:

- تبيان مصادر المعلومات المستعملة في الإجابة عن كل سؤال والتحقيقات التي تمت للتأكد منها؛
- التفرقة بين نواحي الضعف في إجراءات الرقابة الداخلية؛
- الاحتواء على وصف تفصيلي لمختلف نواحي الضعف في إجراءات الرقابة الداخلية.

3- طريقة خرائط التدفق: وهي عبارة عن رسم بياني يستخدم الرموز كتعبير عن مسار تدفق المستندات، وبعبارة أخرى تبين خريطة التدفق الدورة الكاملة لكل مستند أو سجل يستخدم داخل المصرف[1]،

4- **وسيلة الملخص التذكيري** : يقوم المدقق بوضع قواعد وأسس نظام الرقابة الداخلية وطرق تحديد أسئلة أو استفسارات، حيث تمتاز هذه الطريقة بالاقتصاد بالوقت ولكن تؤخذ على هذه الطريقة بأن لا يتم التدوين الكتابي ومتروك الأمر لكل مدقق بأن يضع الأسس التي يراها مناسبة.

5- وسيلة فحص النظام المحاسبي: يقوم المدقق بفحص دليل الإجراءات للتعرف على تدفق العمليات والمسؤوليات كل من المختصين بحيازة الأصول وتنفيذ العمليات وإمساك السجلات، مميزاتها تركز على الظروف الخاصة بكل مؤسسة، أما عيوبها أنها تصبح مطولة في المؤسسة الكبيرة وبخاصة إذا قام المدقق بالتحري عن الموظفين والسجلات[1].

[1] تونسي نجاة، **تدقيق الحسابات وتقييم نظام الرقابة الداخلية**، مجلة المالية والأسواق، الجزائر، المجلد03، العدد01، ص:141.

6- فحص ودراسة اللوائح والتعليمات والدوريات: المقررة نظريا مع متابعة مدى تنفيذ ذلك لدى فحص عينة من العمال .

7- الاستفسارات الكتابية أو الشفهية: عن توزيع الاختصاصات لأوجه الأنشطة المختلفة للمؤسسة.

8- تقييم الكفاءة والفعالية: ويشمل ذلك التقييم إجراءات مدى الالتزام وكفاءة وفعالية الأنظمة القائمة المتمثلة في إجراءات مدى الالتزام، والتي تعني التحقق من أن نظام الرقابة المقرر يتم تطبيقه بالمؤسسات طبقا لتصميمه، وكذا التحقق من كفاءة النظام وفعاليته بالتأكد من أن العمل يتم على أحسن وجه بأقل كمية من الموارد لتحقيق الأهداف المقررة، ويتم اعتماد جملة من العناصر في تقييم نظام الرقابة الداخلية هي :

- **عنصر الإشراف:** يجب أن يتميز نظام الرقابة الداخلية بالإشراف الدقيق على إدارة واستخدام موارد المؤسسة من خلال تضمنه إجراءات وطرق ملائمة وكافية لتحقيق هذا العنصر والتي منها تقسيم العاملين بحيث يكون عمل كل منهم مكمل للآخر.
- **عنصر التحقق:** :وجود مجموعة سبل للتحقق من الإجراءات الخاصة بكل عملية من العمليات وكذلك كشف الانحرافات والمخلفات.
- **عنصر الوقاية** : أن تتوفر إجراءات وقائية تتضمن حماية الموجودات من سوء التصرف أو الضياع ويتم هذا بالاعتماد على نظام محاسبي سليم وملائم ومجموعة سجلات وكشوفات منتظمة وإتباع أسلوب الجرد المستمر.
- **عنصر التدقيق الداخلي** : يعد التدقيق الداخلي من أهم أركان نظام الرقابة الداخلية وقد يكون التدقيق الداخلي سابق للصرف لغرض منع وقوع الأخطاء أو التصرفات غير المرغوبة قبل وقوعها أو أن يكون التدقيق الداخلي بعد الصرف ويهدف هذا لاكتشاف الأخطاء الموجودة في الوقت المناسب[2].

رابعا: العلاقة بين الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي

يساهم المدققين الداخليين أو الموظفون الذين يؤدون مهام مماثلة في متابعة عناصر الرقابة الداخلية للمصرف، من خلال تقييمات منفصلة، وهم يوفرون بشكل منتظم المعلومات حول عمل الرقابة الداخلية، وباهتمام كبير على تقييم فاعلية الرقابة الداخلية، كما أنهم يبلغون المعلومات حول نواحي القوة والضعف والتوصيات لتحسين الرقابة الداخلية [3]، بقصد العمل على تحسينها وإحكامها.

كما يعتبر التدقيق الداخلي بؤرة التركيز في هيكل الرقابة الداخلية حيث يتولى مسئولية التحقق من قدرة بقية أدوات الرقابة على الحماية المادية للأصول، والتأكد من سلامة البيانات المالية، وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية ورفع الكفاءة التشغيلية[4]، ولقد نصت معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين على أنه يجب أن يتضمن مجال عمل التدقيق الداخلي فحص وتقويم كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المصرف والحكم على درجة متانتها[5]، كما يتعين

---

[1] ابتسام أحمد فتاح، رجاء جاسم محمد، **تقويم نظام الرقابة الداخلية في الشركة العامة لصناعة البطاريات، دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة البطاريات**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد 20، الفصل الثالث، 2012، ص:243.

[2] قاسم محمد عبد الله البعاج، **تقويم أنظمة الرقابة الداخلية في وحدات قطاع التعليم العالي، دراسة تطبيقية في قسم الرقابة والتدقيق الداخلي**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 13، العدد04، 2011، ص ص:78-79.

[3] الاتحاد الدولي للمحاسبين، **إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة**، 2010، الجزء الأول، ص:309.

[4] رغدة المدهون عوض المدهون، **العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، دراسة تطبيقية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014، ص: 75.

[5] محمد علي محمد الجابري، **تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن، دراسة ميدانية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الماجستير في المحاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء ، 2014، ص:33.

على المدقق الداخلي الحصول على فهم كاف للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية، لغرض التخطيط لعملية التدقيق وتطوير طريقة فعالة لتنفيذها، وعلى المدقق الداخلي استخدام اجتهاده المهني لتقدير مخاطر التدقيق، وتصميم إجراءات التدقيق للتأكد بأنها قد خفضت إلى المستوى الأدنى المقبول.[1]

كما يشير الباحثون إلى مهنة التدقيق الداخلي تعد أهم عناصر منظومة الرقابة الداخلية الفعالة بأنواعها المختلفة، الهادفة والمانعة والمصححة، كما تعد وظيفة التدقيق الداخلي ليس فقط جزءا من نظام الرقابة الداخلية ولكنها تمثل بؤرة التركيز بالنسبة له وصمام الأمان خصوصا بعد تحويلها إلى مهنة معترف بها دوليا، ودور المدقق الداخلي ينحصر في هذا المجال في اختبار مدى الالتزام بالإجراءات الرقابية وكذلك تقييم هذه الإجراءات ومراقبة مدى توافر مقومات نظام الرقابة الداخلية السابق ذكرها.[2]

ويمكن تحديد موقع التدقيق الداخلي من الرقابة الداخلية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(01-6): موقع التدقيق الداخلي من الرقابة الداخلية

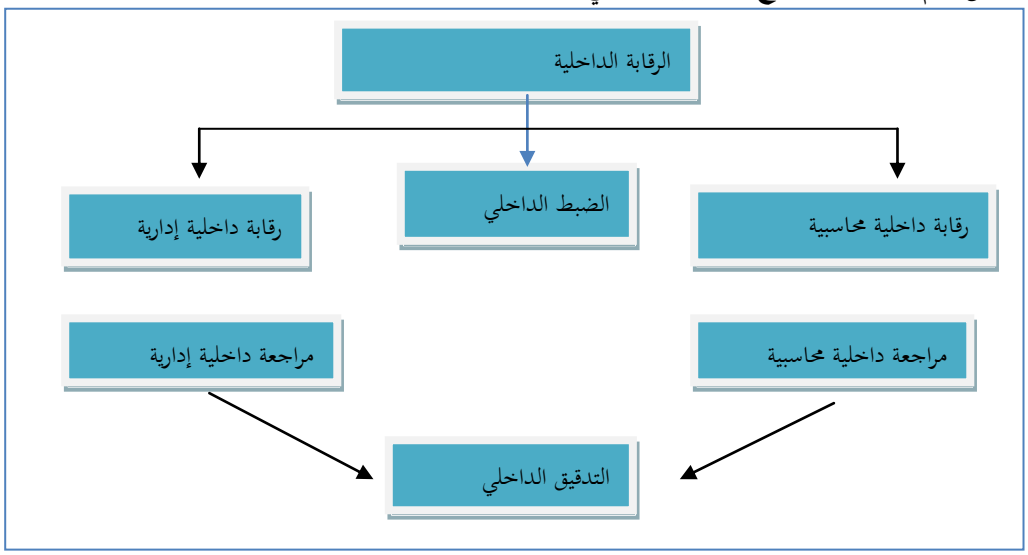

المصدر: العيد محمد وآخرون، **دور وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظم الرقابة الداخلية وتدعيم الكفاءة والفاعلية للمؤسسة الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد والإدارة،العدد14، جوان2015، ص:225.

وبالتالي فإن التدقيق الداخلي يتجلى دوره عند تقييم الرقابة الداخلية بتقييم عدة أمور أهمها ما يلي[3]:

- **الالتزام**: لا تعتبر نظم الرقابة الداخلية ذات مغزى إلا إذا تم الالتزام بتطبيقها طبقا لما هو مخطط، ولذلك فان الهدف من التدقيق الداخلي يتمثل في تحديد ما إذا كانت سياسات وبرامج وإجراءات الرقابة المقررة تعمل بشكل مقنع؛
- **حماية الأصول**: لتحديد ما إذا كانت الأصول قد تم المحاسبة عنها بشكل صحيح وتم حمايتها بشكل ملائم من الخسائر، والمدقق الداخلي يهتم بصفة رئيسية باختبار فعالية نظم الرقابة المحاسبية والمالية أو التشغيلية التي تم تصميمها للمحاسبة عن الأصول وحمايتها؛
- **التحقق**: يمكن أن يتم تصميم التدقيق التشغيلي للتحقق من دقة ومصداقية البيانات المستخدمة في التقارير الداخلية المعدة للإدارة لتعزيز الدقة وإمكانية الاعتماد؛

[1] المعيار الدولي للتدقيق رقم 400، **تقدير المخاطر والرقابة الداخلية**، ص:113، متاح على الموقع التالي:
https://ia802707.us.archive.org/22/items/isas12000/400.PDF ، تم الاطلاع على الساعة 17:00، بتاريخ 2020/06/02

[2] يوسف سعيد يوسف المدلل، **مرجع سبق ذكره**،ص:112.

[3] رغدة المدهون عوض المدهون، **مرجع سبق ذكره**، ص:75.

–تقييم الأداء: بغض النظر عن الرقابة التنظيمية على الفعالية التشغيلية فان المدققين الداخليين كثيرا ما يطلب منهم تقييم أداء العاملين؛

–التوصيات بالتحسينات :يتم تصميم أنشطة التدقيق الداخلي التشغيلي للمدقق الداخلي لإبداء مقترحات وتقديم التوصيات.

ويمكن توضيح وفهم الرقابة الداخلية بمقارنتها مع التدقيق الداخلي كما يلي:

جدول رقم(1–7): علاقة التدقيق الداخلي بنظام الرقابة الداخلية

المكونات	الرقابة الداخلية	التدقيق الداخلي
المفهوم.	تشتمل على الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المؤسسة بهدف حماية أصولها وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها، ومدى الاعتماد عليها، وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة.	نشاط توكيدي استشاري مستقل وموضوعي وهو مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، ومساعدة المؤسسة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم القيم، وتحسين فاعلية عمليات إدارة الخطر، الرقابة والتوجيه.
مسؤوليات الإدارة.	تتحمل مسؤولية وضع نظام الضبط الداخلي والمحافظة عليها وعند تنفيذها لمسؤولياتها الإشرافية يجب عليها وبانتظام تدقيق مدى ملائمة وكفاية عناصر الضبط الداخلي وذلك لضمان جميع الضوابط الهامة.	– تحديد الصلاحيات التي تخول المدقق القيام بتأدية عمليات التدقيق – إعطاء الحق للمدقق الداخلي بالحصول على أية معلومات يراها ضرورية لأغراض التدقيق. –تحديد نطاق عملية التدقيق اللازم لتأديتها.
مسؤوليات المدقق الداخلي.	يجب أن يتضمن مجال عمل المدقق الداخلي فحص وتقويم كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسة ونوعية الأداء في تنفيذ المهام المحددة.	تزويد الادارة العليا بمعلومات حول دقة نظام الرقابة الداخلية. –تزويد الادارة العليا بمعلومات حول كيفية انجاز العمل.
الأقسام.	تنقسم الرقابة الداخلية إلى رقابة إدارية ومحاسبة وضبط داخلي.	ينقسم التدقيق الداخلي إلى التدقيق المالي والتدقيق الإداري والتدقيق الاستراتيجي.
الأدوات.	الرقابة المالية والادارية والضبط الداخلي هدفهم تأمين سلامة وتنفيذ عمليات والمحافظة على الأصول وتأمين الثقة بصحة المعلومات.	التدقيق الداخلي هدفه تقويم الأنظمة المعنية بحماية ممتلكات الشركة وتحقيق كفاءة الأداء ومطابقتها مع الأهداف.

المصدر: عطا الله أحمد سويلم الحسبان، **الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات**، دار الراية، عمان ، الأردن، ط1، 2009، ص: 64.

من خلال العرض السابق، نخلص إلى أن لوظيفة التدقيق الداخلي أثر فعال على نظام الرقابة الداخلية، بحيث لا تعمل على اكتشاف الأخطاء قبل موعدها وتصحيحها فحسب، إنما يجتاز ذلك إلى فحص وتقييم كافة الإجراءات بغرض التحقق من مدى سلامتها ودقتها، ومقارنتها بما هو موجود فعليا، وما إذا كان هناك انحراف تقوم باتخاذ إجراءات التصحيح المناسبة، وفي الوقت الملائم لتمكين الإدارة من اتخاذ القرارات الصائبة وتحقيق الأهداف المرجوة.

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بجميع الجوانب النظرية للتدقيق الداخلي، وقد اتضح لنا جليا أن وظيفة التدقيق الداخلي تعتبر أداة رقابية هامة ووسيلة فاعلة تمارس داخل المؤسسة، تستند على منهجية منتظمة وعلى جملة من المفاهيم والمبادئ والمعايير، بغرض فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية للكشف عن الانحرافات الموجودة فيه وتقويمه وتأهيله بما يخدم أهداف المؤسسة.

كذلك تسعى وظيفة التدقيق الداخلي إلى الخروج برأي فني محايد يعكس مدى صحة وموثوقية نتائج الأعمال، وكذا القوائم المالية، وذلك لتمكين كافة مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ قرارات صائبة وفي الوقت المناسب.

كما أن تأثير وظيفة التدقيق الداخلي قد يمتد إلى أطراف عديدة من خارج المؤسسة، وبتوافر جميع معايير التدقيق المتعارف عليها والمتمثلة في الاستقلالية والكفاءة وأداء العمل قد يؤدي بالمدقق الخارجي إلى الاستعانة بأعمال المدقق الداخلي أثناء تأدية المهام المنوطة به، مما يؤدي إلى نشوء علاقة تعاون وتواصل وتنسيق بينها.

الفصل الثاني: الإطار النظري للمخاطر المالية

تمهيد:

تعتبر المصارف الدعامة الأساسية للنشاط الاقتصادي والأداة التي من خلالها تقوم الدولة بتطبيق سياساتها المالية والنقدية، لذلك تعد عدم كفاءتها في القيام بأنشطتها لها العديد من الآثار السلبية على تحقيق التنمية الاقتصادية، ومع تنامي وتطور عمل المصارف أصبح العمل المصرفي أكثر تنوعا وتعقيدا ومحفوف بالكثير من المخاطر، حيث تعد المخاطر المالية من أهم هذه المخاطر، وذلك لأن كل المخاطر التي تعترض أنشطة المصرف لها آثار مالية، وهذا ما يتطلب بالضرورة التركيز على هذا النوع من المخاطر.

ونتيجة لكثرة تعرض المصارف إلى العديد من المخاطر أصبح من الضروري اتخاذ إجراءات وتدابير لمتابعتها والعمل على تخفيضها، وذلك من أجل رفع الأداء المالي للمصرف وتحسين فعاليته.

وعلى هذا الأساس، تم الاهتمام أكثر بأساليب إدارة المخاطر المصرفية لما لها من دور هام في تقوية المصارف حيث تعمل على اكتشاف المخاطر وتحليلها وقياسها، كما تعمل على تحديد أنسب الوسائل لمجابهتها، كما أسفرت التطورات المالية والمصرفية على عدة أدوات مالية جديدة سميت بالمشتقات المالية تقوم هذه الأخيرة على تخفيض المخاطر المالية إلى أدنى حد ممكن.

وبالتالي نهدف من خلال هذا الفصل إلى دراسة الإطار النظري للمخاطر المالية في المصارف من خلال التطرق للمباحث التالية:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطر المصرفية؛
- المبحث الثاني: عموميات حول المخاطر المالية؛
- المبحث الثالث: إدارة المخاطر المالية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطر المصرفية

يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات التي تحتل مكانة هامة داخل الاقتصاد وذلك لما لها من دور فعال وأساسي في تحقيق التنمية وقد عرف هذا القطاع تطورات كبيرة ومتسارعة، مما أدى إلى تعقيد العمل المصرفي وزيادة ظهور المخاطر المصرفية.

وسنحاول من خلال هذا المبحث إبراز النقاط التالية:

- مفهوم المخاطر المصرفية؛
- العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية؛
- أنواع المخاطر المصرفية.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية

يتعرض القطاع المصرفي باستمرار لحالات عدم اليقين والمخاطر وبالتالي يعد هذا الأخير أكثر تأثرا بمشكلة المخاطر على عكس القطاعات الأخرى، فالمخاطر من العناصر المصاحبة والملازمة للأنشطة المصرفية فلا يمكن للمصارف تحقيق أهدافها المسطرة دون التعرض لهذه المخاطر لذلك نجد هذه الأخيرة تعمل على كيفية التعامل مع هذه المخاطر وليس تجنبها.

أولا: تعريف المخاطر

قبل التطرق إلى تعريف المخاطر المصرفية سنقوم أولا بالتطرق إلى المصطلحات التالية: الخطر، المخاطرة والمجازفة، وذلك لأنها مصطلحات متداخلة فيما بينها إلا أنها لا تحمل نفس المعنى والمدلول، لذلك يجب أن نضبط معنى كل منها بدقة، فالخطر هو السبب في الخسارة، كأن نقول خطر انخفاض أسعار المواد الاستهلاكية فانخفاض أسعار تلك المواد هو السبب في الخسارة، أما المجازفة فهي الحالة التي تعمل على زيادة فرص نشوء الخسارة من خطر ما، في حين المخاطرة هي خيار وليست مصير، وتعرف على أنها الحالة التي تكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة أو المتوقعة. فالمخاطرة تعتبر مزيج مركب من احتمال تحقق الحدث ونتائجه والتي تؤدي إلى تحقيق فرص إيجابية أو تهديدات للنجاح[1].

ويمكن النظر إلى تعريف المخاطر من عدة زوايا، وفيما يلي سنتناول أهمها:

- **المخاطر من المنظور القانوني**: هو" احتمالية وقوع حادث مستقبلا، أو حلول أجل غير معين خارج إرادة المتعاقدين قد يهلك الشيء بسببه، أو يحدث ضرر منه".
- **المخاطر من وجهة نظر التأمين**: هو "حادث مستقبل محتمل الوقوع لا يتوقف على إرادة أي الطرفين اللذين تم بينهما العقد"[2].
- **المخاطر من المنظور المالي** :تعرف المخاطر من المنظور المالي بأنها "إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع .أو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي".
- **المخاطر من المنظور الرقابي** : من وجهة النظر الرقابية تعرف المخاطر بأنها" تمثل الآثار غير المواتية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية المصرف أو (المؤسسة) ورأسماله"[3].

---

[1] قاسمي آسيا، **أهمية المراجعة المصرفية لإدارة المخاطر على تعزيز السلامة المالية للبنوك**، معارف مجلة علمية محكمة، جامعة البويرة، السنة العاشرة، العدد20، جوان 2016، ص ص:207-208.

[2] وردة بلقسام العياشي، **إدارة المخاطر والاستراتيجيات المستقبلية، دراسة حالة (شركة المعادن) بالمملكة العربية السعودية**، مجلة دراسات قانونية، الجزائر، 2016، ص:10.

[3] بلعزوز بن علي، **استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 07، 2010، ص: 332.

- **المخاطر من المنظور الاقتصادي:** هو "الانحراف عن العائد المتوقع نتيجة أي عملية، أو قرار ائتماني ينطوي على حالة عدم التأكد فيما يتعلق بذلك العائد"[1].

ومن المفاهيم السابقة نجد أن مفهوم "المخاطرة" ومفهوم "عدم التأكد" في أغلب الأحيان يستخدمان للتعبير عن المعنى نفسه، أي أنهما يستخدمان بشكل مترادف غير أن هناك فارق بين المفهومين المذكورين، فمفهوم اللاتأكد هو عدم معرفة ما الذي سوف يحصل في المستقبل، في حين ان مفهوم المخاطرة ينصرف إلى مقدار درجة اللاتأكد الموجود ، فإن اللاتأكد عال يعني مخاطرة عالية، وعليه فإن المخاطرة هي درجة اللاتأكد.[2]

وبناء على ما سبق، يمكن تعريف المخاطر على أنها: (تلك الحالة التي يحدث فيها انحراف في المستقبل خارج عن رغبة وإرادة المتعاقدين ومعاكس للنتائج المتوقعة والمرغوب فيها).

كما يمكن تعريفها أيضا على أنها:(احتمالية التعرض إلى خسائر غير مخطط لها تنتج عن تذبذب في العائد المتوقع).

وبمراجعة مختلف التعاريف والمفاهيم السابقة للمخاطر يمكن ملاحظة أنها تشمل النقاط التالية:

- تشترك معظم التعاريف السابقة على أن أساس المخاطرة هي حالة عدم اليقين أو عدم التأكد؛
- المخاطر هي عبارة عن ظروف غير مؤكدة لها تأثيرات سلبية أو إيجابية، فإن كان التأثير سلبي يعتبر " تهديد" أي وجود قيود من استمرارية المصرف في تحقيق أهدافه المبرمجة، في حين إذا كان التأثير إيجابي يعتبره فرص" أي يمكن من خلال المخاطر أن يحصل المصرف على أرباح؛
- احتمال وقوع انحراف أو اختلاف بين النتائج الفعلية والنتائج غير المتوقعة.

ثانيا: تعريف المخاطر المصرفية

هناك العديد من التعريفات الخاصة بمصطلح المخاطر المصرفية من أهمها ما يلي:

تعرف المخاطر المصرفية على أنها: "هي التقلبات في القيمة السوقية للمصرف"[3].

كما تعرف المخاطر المصرفية على أنها هي "احتمالية مستقبلية قد تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف المصرف وعلى تنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها إلى القضاء على المصرف وإفلاسه"[4].

وقد عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية المخاطر على أنها"احتمالية حصول الخسارة لوجود قيود تحد من قدرة المصرف على تحقيق أهدافه، إذ أن مثل هذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى"[5].

---

[1] هاجر زرارقي، **إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية، دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص: 55.

[2] عدنان تايه النعيمي وآخرون، **،الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007، ص: 135.

[3] نبيل حشاد ، **دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية**، دون دار النشر، بيروت، لبنان، 2005، ص: 22.

[4] نوال بن عمارة، **إدارة المخاطر في مصارف المشاركة**، ورقة عمل قدمت ضمن الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 20-21 أكتوبر، 2009، ص :02.

[5] نبراس محمد عباس العامري، **استعمال نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطرRAROC(في إدارة المخاطر المصرفية، دراسة في عينة من المصارف العراقية الخاصة**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العراق، العدد 21، 2012، ص:174.

كما عرفت المخاطر المصرفية على أنها هي"تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر"[1].

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن القول أن المخاطر المصرفية هي (عبارة عن تقلبات في القيمة السوقية للمصرف ينتج عنها فشل في تحقيق العوائد المرغوب فيها)، كما يمكن القول بأنها (احتمال حصول أحداث غير مربحة نتيجة عدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية).

ونستنتج كذلك من خلال التعاريف السابقة ما يلي:

- المخاطر المصرفية هي أحداث غير مرغوبة تحدث في المستقبل نتيجة حصول خسائر إما مباشرة أو غير مباشرة؛
- هناك نوعين من الخسائر في المصرف على النحو التالي:
  - خسارة متوقعة: وهي خسائر يتوقع المصرف بها مسبقا، وبإمكانه التحوط منها والعمل على تفاديها؛
  - خسارة غير متوقعة: هي خسائر تنتج عن أحداث مفاجئة وغير متوقعة مثل تقلبات أسعار الفائدة، وهي الخسائر التي يكون تأثيرها على المصرف كبير.

وعلى ضوء ما سبق، نستنتج أن موضوع المخاطر المصرفية يحظى بالكثير من الاهتمام من قبل المصرفيين والأكاديميين وذلك لأنها تؤثر بصورة فعالة على كفاءة وفاعلية المصرف، وبالتالي تعتبر جوهر العمل المصرفي لذا يجب التنبؤ بها وتقديرها بصورة صحيحة ودقيقة، وعدم التباطؤ في التقليل منها، وذلك بغرض تعظيم العوائد و ضمان استمرارية أنشطة المصارف في تحقيق أهدافها.

ثالثا: أساليب مواجهة المخاطر المصرفية

ينبغي على المصرف أن يقوم بأساليب وقائية لتجنب ومواجهة المخاطر المصرفية ومحاولة التخفيف منها مادام القضاء عليها أمر غير ممكن، ويمكن تناول هذه الأساليب في ما يلي[2]:

1- الخطر أو نقله إلى أطراف أخرى وذلك باقتسام المخاطر مع الغير، خاصة في التسهيلات كبيرة الحجم أو ذات المخاطر المرتفعة، حيث يتم دعوة أكثر من مصرف للاشتراك في منح هذه التسهيلات؛

2- سلامة التطبيق للضوابط الخاصة بمنح كل نوع من أنواع التسهيلات الائتمانية ومتابعة الائتمان الممنوح لتجنب المخاطر الناجمة عنه؛

3- التعامل مع عدة متعاملين وتمويل أنشطة وقطاعات مختلفة وهذا لتجنب ما قد يحصل إذا ما تم التركيز على تمويل متعاملين محدودين وعلى توزيع القروض على أنشطة أخرى؛

4- الاستفادة من خدمات الهيئات المتخصصة في تأمين وضمان عمليات الائتمان المصرفي؛

5- تعزيز نظم الرقابة والمتابعة داخل المصرف، بهدف منع وقوع الأخطاء واكتشافها في وقت مناسب ووضع الإجراءات الرقابية والعلاجية الملائمة؛

6- تكوين العنصر البشري المتخصص في النشاط المصرفي والقادر على التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية والنقدية المحلية والدولية؛

---

[1] موسى عمر مبارك أبو محيميد ، **مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازلII**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص المصارف الاسلامية ،كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008 ، ص: 19.

[2] أبو عتروس عبد الحق، **الوجيز في البنوك التجارية (عمليات، تقنيات وتطبيقات)**، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص: 55.

7- استخدام أساليب القياس المناسبة بهدف قياس المخاطر الائتمانية التي تصاحب القرارات الائتمانية بأنواعها المختلفة.

8- العمل على تحديد قرارات المصرف التمويلية ومنحه للقروض في حدود إمكانياته المالية.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية

يعود السبب في زيادة الاهتمام بالمخاطر المصرفية إلى وجود العديد من القوى والمتغيرات، والتي تعد بمثابة عوامل محفزة لزيادة الاهتمام بإدارة المخاطر في المصارف، وهي:[1]

1- زيادة حدة المنافسة: لا نعني بها المنافسة كمفهوم وإنما هي زيادة حده المنافسة في مجال جذب واستقطاب الودائع وكذلك في مجال منح القروض والائتمان وبالنسبة لمنافسة المؤسسات غير المصرفية والمنافسة لخدمات المدفوعات والمنافسة لخدمات المصارف الأخرى؛

2- **الصيرفة الاستثمارية:** أن من النشاطات المهمة والحيوية التي جعلت المصارف تركز جهودها هو نشاط الصيرفة الاستثمارية أي من خلال الدخول إلى مجالات الاستثمار المختلفة كوساطة ومتاجرة وكأدوات داخل الميزانية وخارجها؛

3- **إزالة القيود وإعادة التنظيم:** وتعد من القوى المهمة والأساسية التي تميزت في رفع الكثير من الحواجز والقيود التي تقيد النشاطات المصرفية مما أدى إلى دخول المصارف إلى مجالات مصرفية ومالية عديدة لم تكن ضمن أنشطتها السابقة؛

4- **الإبداع المالي:** ويعد من القوى المهمة والحيوية في بيئة الصناعة المصرفية الحديثة التي تميزت بزيادة جوانب الإبداع والابتكار في الأدوات المالية والمصرفية وكان من أبرزها ما يعرف بالمشتقات وهي أدوات مالية متنوعة ذات طابع مخاطرة عال وقد زادت المصارف من التعامل بها(كالخيارات والمستقبليات والعقود الآجلة) وهي ما تسمى بالبنود خارج الميزانية والتي أصبحت قيمتها تفوق قيمة البنود داخل الميزانية في كثير من المصارف؛

5- **التسنيد(التوريق):** وتعد من المتغيرات والقوى الحديثة التي غيرت من فلسفة إدارة الأموال في المصارف إذ من خلالها يمكن للمصارف أن تجعل الموجودات عديمة أو قليلة السيولة، موجودات ذات درجة سيولة تامة من خلال تحويل موجودات معينة (قروض ذات جدارة ائتمانية عالية أي مضمونة السداد) إلى سندات يكتتب بها الجمهور وتستفاد المصارف من مبالغها لممارسة أنشطتها المصرفية المختلفة؛

6- **العولمة:** وتعد إحدى القوى المهمة التي أدت إلى تنامي أنشطة المصارف مما أدى بالنتيجة إلى زيادة حده درجة المخاطر التي تواجه عملياتها وأنشطتها؛

7- **التقدم التكنولوجي:** وهي إحدى القوى البيئية المهمة والأساسية، والتي أصبح من خلالها يسمى المصرف بالمصرف الافتراضي أي المصرف الذي ليس له موقع، أو من خلال ما يسمى بالصيرفة الإلكترونية مما زاد من مخاطر العمل المصرفي.

بالإضافة إلى كل العوامل السابقة نجد أن من أهم الأسباب التي أدت لتفاقم المخاطر المصرفية ما يلي[2]:

8- **عدم تطابق المعلومات المتاحة بين المقرض والمقترض:** حيث يجب أن يكون هناك تطابق معلوماتي بين طرفين متعاملين في مجال اقتصادي معين، حيث يقصد بالتطابق هو أن تكون المعلومات المتوفرة هي نفسها بين الطرفين، حيث يمكن أن يكون الطرفان هما المسير والمستثمر على مستوى المؤسسة الاقتصادية مثلا، أو كذلك بين المؤسسة الاقتصادية والعميل الذي يتعامل معه وهذا ما يجب أن يتوفر أيضا لعلاقة البنك بالفرد أو المؤسسة الاقتصادية في مجال منح القروض.

---

[1] صادق راشد الشمري، **استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة العربية،2013، ص ص: 36-38.

[2] سليم بن رحمون وآخرون، **التأصيل النظري للحوكمة المصرفية ودورها كآلية لإدارة المخاطر المصرفية**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، العدد06، مارس 2018، ص ص: 101-102.

9- **عدم التزام المقترض بأخلاقيات عقد الاتفاق المبرم مع المقرض:** من العوامل المعبرة عن مشكلة أخلاقيات المقترض حيال القروض الممنوحة له من المصرف ما هو مرتبط بالعوامل الذاتية بحته، وأخرى موضوعية قد تشكل بالنسبة للمقترض المبرر الكافي في عدم تسديد مستحقات الدين، فالمسير على مستوى المؤسسة الاقتصادية ذات المسؤولية المحدودة مثلا عادة ما يلجأ إلى التصريح بنتائج أرباح المؤسسة وبأرقام مغايرة للواقع بحيث تسمح له بتجنب الالتزام بتسديد مستحقات الدين وبغض النظر عن هذه الحالة التي قد يختبئ فيها المقترض وراء القانون فإن هناك من السلوكيات الأخرى والملاحظة على مستوى المقترض مما يجعل البعض منهم يحجم عن عملية التسديد للمستحقات التي عليه إلا إذا حقق المزايا التي كان يرغب فيها من عملية الاقتراض.

مما سبق، نخلص إلى أنه مع تطور الأعمال وزيادة الاعتماد على التقدم التكنولوجي ونظرا لعولمة الخدمات المالية فإن الأنشطة المصرفية اتسمت بالكثير من التعقيد ولازمتها الكثير من المخاطر وهذا ما أدى إلى زيادة حده المنافسة، كما يعتبر التوريق والصيرفة الاستثمارية من أهم العوامل التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالمخاطر المصرفية كونها تؤدي إلى توسيع حجم الأعمال للمؤسسات دون الحاجة إلى زيادة حقوق الملكية، وكذا التفريط في تقدير حجم المخاطر، وعليه يجب فرض قيود وحواجز بغرض المحافظة على حد معقول من المخاطر، كما نخلص إلى ضرورة التنسيق بين المعلومات المتاحة وإيجاد إدارة متخصصة تعمل على إدارة المخاطر المصرفية.

المطلب الثالث: أنواع المخاطر المصرفية

تتعرض المؤسسات المالية ولاسيما المصارف إلى كم هائل من المخاطر أثناء العمل، والتي تؤدي بها إلى تحمل خسائر وفشل في تحقيق أهدافها المسطرة.

وعليه يمكن تبويب هذه المخاطر على أساس ارتباطها بالمصرف من جهة، أو على أساس مصدر الخطر من جهة أخرى، مثلما يوضحه الشكل رقم (2-1) الموالي:

الشكل رقم (2-1): أنواع المخاطر المصرفية

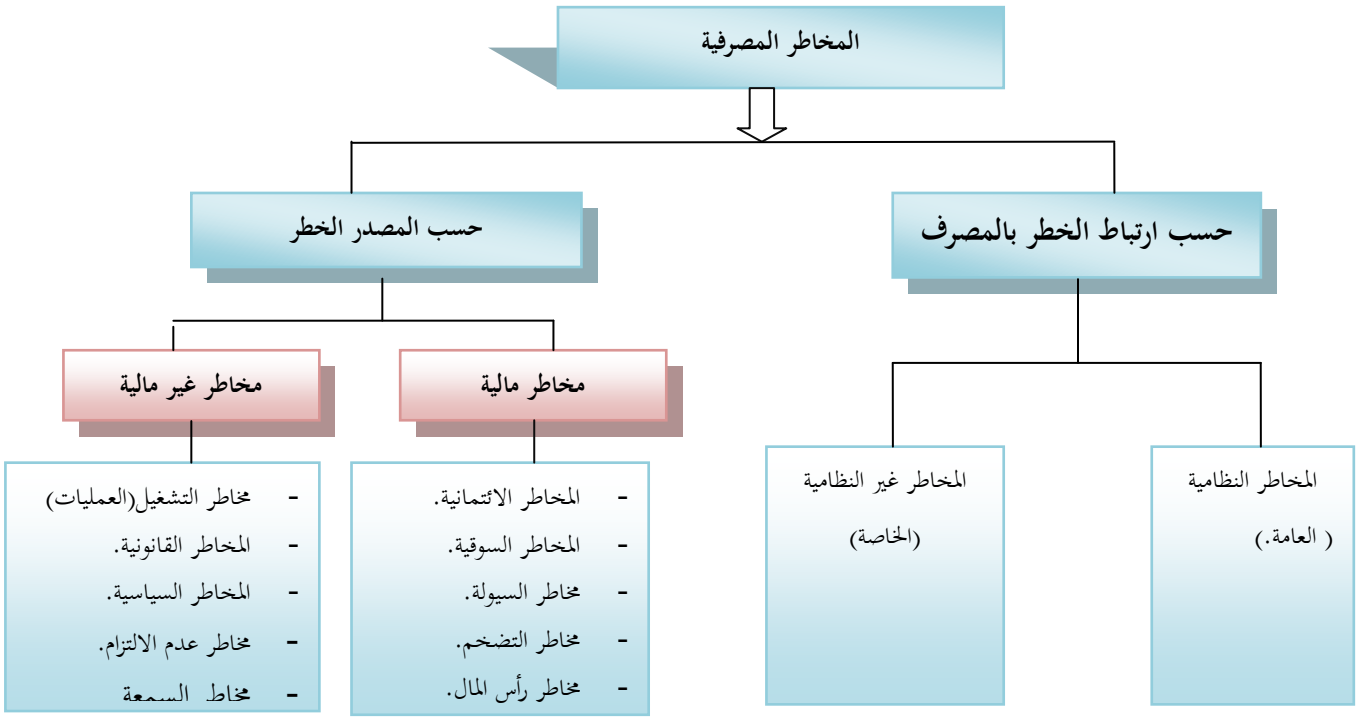

المصدر: من إعداد الباحثة.

1- **التصنيف حسب ارتباط الخطر بالمؤسسة المصرفية:** حسب هذا التقسيم يمكن تصنيف المخاطر إلى نوعين هما:

1-1 المخاطر النظامية (العامة): وهي المخاطر التي تسري على أعمال الاستثمار في السوق، وتنشأ عن البيئة وتتعلق بالنشاط الاقتصادي وبالنظام المالي العام، وتؤثر على كافة المستثمرين دون استثناء وإن التنوع الاستثماري حيال هذه المخاطر ليس حلا جذريا وإنما يخفف من حدتها، كما لا يمكن التخلص منها، أو لا يمكن تجنبها بالكامل مهما زادت درجة تنويع الاستثمارات[1].

1-2 المخاطر غير النظامية (الخاصة): وهي المخاطر التي تنشأ عن طبيعة ونوع الاستثمار وليس من طبيعة النظام المالي العام مما يجعلها خاصة بالمؤسسة، وهي تأتي نتيجة بعض التعاملات الاستثمارية فتؤثر على مستثمر معين أو مشروع محدد دون غيره، ولذلك يمكن تجنب هذه المخاطر وتفاديها من خلال التنوع الاستثماري، فالمخاطر غير النظامية هي مخاطر خاصة، ومن هنا يجب تنويع الاستثمارات وإدارتها بكفاءة عالية[2]، كما يمكن التنبؤ بهذه المخاطر على نحو مستقبل، ويمكن كتابتها في شكل معادلة كما يلي[3]:

المخاطرة الكلية = المخاطرة النظامية + المخاطرة غير نظامية

والشكل التالي يساهم في توضيح أهم الفروقات الموجودة بين المخاطر النظامية وغير النظامية:

الشكل رقم(2-2) : أهم الفروقات الموجودة بين المخاطر النظامية وغير النظامية

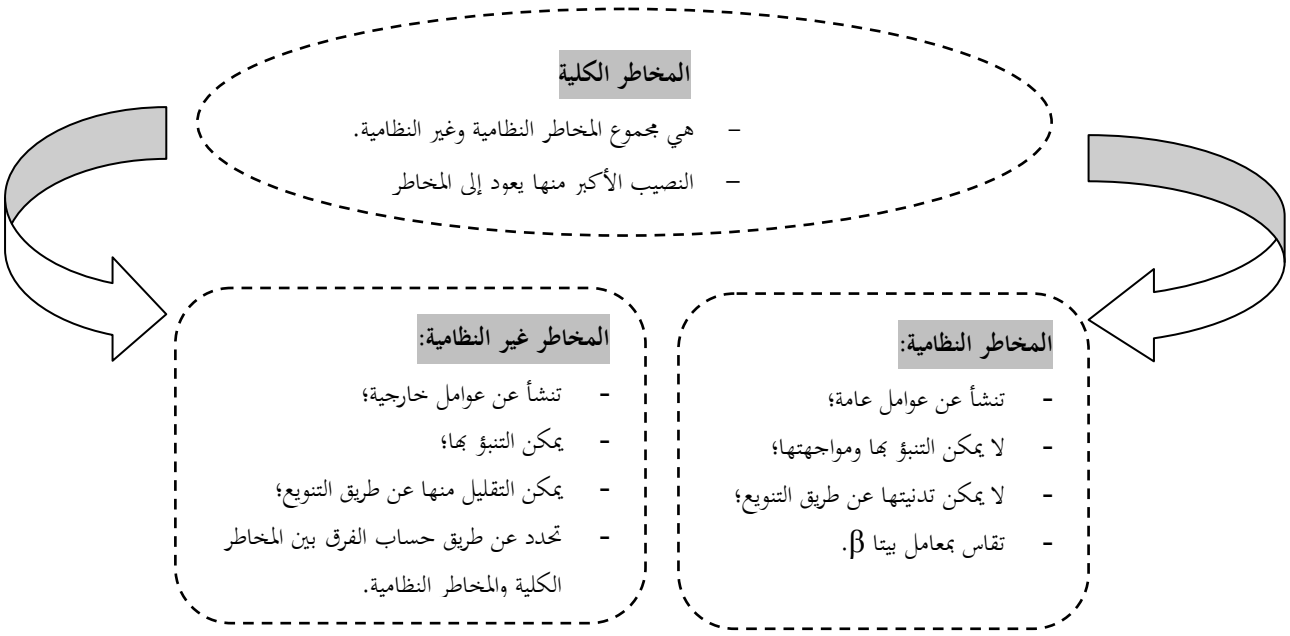

المصدر: من إعداد الباحثة.

[1] علي عبد الله شاهين، **إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف، مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، يومي 8 -9 مايو 2005، ص: 04.

[2] **المرجع السابق**، ص:07.

[3] حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، ، 2014/2013، ص:52.

2- التصنيف حسب مصدر الخطر: وفقا لهذا التقسيم يمكن تصنيف المخاطر إلى ما يلي:

1.2 المخاطر المالية: هي المخاطر المتعلقة بإدارة أصول وخصوم المصرف، ينجم عنها خسائر مالية، ويتطلب هذا النوع من المخاطر رقابة وإشرافا مستمرين من قبل إدارة المصرف وفقا لتوجه السوق وحركة الأسعار والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف ذات الصلة[1].

وعلى الرغم من الدور الهام والبالغ لمختلف أنواع المخاطر المصرفية المشار إليها، والتي تتطلب من المصارف توفير برامج وآليات للتعامل معها، إلا أننا سنركز في دراستنا هذه على المخاطر المالية، وسيتم التطرق إليها بشيء من التفصيل في المبحث القادم من هذا الفصل.

2.2 المخاطر غير المالية (مخاطر الأعمال): حسب هذا التقسيم يمكن تصنيف المخاطر المصرفية إلى ما يلي:

2.2.1 مخاطر العمليات (التشغيل): وتعرف أيضا على أنها: " الخسارة الناشئة عن أنواع مختلفة من الأخطاء البشرية أو الفنية التي تكون بسبب عدم الكفاءة أو التدريب على أساليب العمل أو فنية والتي تحدث نتيجة عطب يصيب الأجهزة الحاسوبية، كما تنشأ بسبب أحداث خارجية مثل الكوارث الطبيعية"[2].

ويشمل هذا النوع من المخاطر العملية المتولدة من العمليات اليومية للمصارف، ولا يتضمن عادة فرصة للربح، فالمصارف إما أن تحقق خسارة وإما لا تحققها، وعدم ظهور أية خسائر للعمليات لا يعني عدم وجود أي تغيير، ومن المهم للإدارة العليا التأكد من وجود برنامج لتقويم تحليل مخاطر العمليات، وتشمل مخاطر العمليات ما يلي[3]:

أ- **الاحتيال المالي (الاختلاس)**: تعتبر الاختلاسات النقدية من أكثر أشكال الاختلاس شيوعًا بين الموظفين، وتمثل معظم الخسائر التي تتعرض لها المصارف نتيجة حالات الاختلاس من الأموال المودعة بالمصارف أو الشيكات السياحية من الفروع وأجهزة الصرف الآلي، وتمثل عملية استعادة تلك الخسائر الناتجة من عمليات الاختلاس من الأمور المعقدة والصعبة، وفي بعض الأحيان تكون مستحيلة فيستدعي ذلك ضرورة تصميم برامج الكشف عن حالات الاختلاس ووضع إجراءات تكون أكثر فعالية لتقليل احتمالية حدوثها، بحيث تكون كلفة هذه الإجراءات لا تزيد بأي حال من الأحوال عن تكلفة محاولة استعادة المبالغ المختلسة و/أو الخسائر المحققة نتيجة عمليات الاختلاس، وفي دراسة شملت ست دول فإن حوالي 60% من متوسط حالات الاختلاس في أي مصرف قام بها موظفون و 20%قام بها مديرون، وتشير الدراسة إلى أن حوالي 85% تقريبا من خسائر العمليات في المصارف خلال السنوات الخمسة كانت لخلل في أمانة الموظفين.

ب- **التزوير**: إن خسائر العمليات الناتجة عن التزوير تتمثل في تزوير الشيكات المصرفية أو تزوير الأوراق المالية القابلة للتداول مثل خطابات الاعتماد، أو تزوير الوكالات الشرعية نتيجة عدم قدرة الموظفين العاملين في المصارف على التأكد بصورة كافية من صحة المستندات المقدمة إليهم من العملاء قبل البدء في دفع قيمتها، وتشير إحدى الدراسات إلى أن الخسائر الناتجة عن عمليات التزوير ما بين 10% إلى 18% في المصارف؛ نظرا لتزايد استخدام التقنية في العمليات المصرفية، وهو ما أدى إلى تطور الفرص للأعمال الإجرامية، التي تطورت أساليبها وزادت صعوبة اكتشافها من خلال الوسائل العالية التقنية؛

---

[1] أنس هشام المملوك، **مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد المالي والنقدي، قسم اقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014،ص:63.

[2] *ZAAFRANE Mansouri*, **L'audit et le contrôle des risques dans le milieu bancaire cadre de référence des banques algériennes ,** Revue les cahiers du POIDEX, N°06 / Septembre 2016, p :19.

[3] بلعجوز حسين، غزي محمد العربي، **دراسة مقارنة لمخاطر التمويل المصرفي بين النظام الكلاسيكي والقيمي**، ورقة عمل قدمت في ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة بسكرة، يومي 21 -22، 2006، ص ص: 05-06.

ج– **تزييف العملات:** إن تطور الوسائل التكنولوجية في معظم الدول ساعد على زيادة حالات تزييف العملات، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقدير حجم عملة الدولار المزورة بنحو بليون دولار أمريكي فئة 100،50،20 ويتم تداولها خارج الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يمكن لأي خبير في هذا المجال اكتشاف ذلك؛

د– السرقة والسطو: إن زيادة استخدام معايير السلامة الأمنية لدى المصارف أدى إلى تخفيض حالات السرقة والسطو، هذا وتزداد حالات السرقة والسطو مع تزايد حالات جرائم تعاطي المخدرات والمتاجرة فيها، والتي تعتبر غير منتشرة إلى حد كبير في الدول العربية بعكس الدول الأخرى؛

هـ– الجرائم الالكترونية: تعتبر هذه الجرائم من أكثر الجرائم شيوعا وتتمثل في المجالات الرئيسة التالية: أجهزة الصرف الآلي، بطاقات الائتمان، نقاط البيع، عمليات الاختلاس الداخلي من خلال تواطؤ الموظفين، تبادل البيانات آليا، عمليات الاختلاس الخارجي؛

و–عمليات التجزئة الآلية: تتجه المصارف حاليا إلى توسيع نطاق خدماتها في هذا الجانب من العمليات والتي تشمل تسديد فواتير الهاتف والكهرباء والمياه وغيرها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عرضتها للأخطار، ولكن تحسين الإجراءات الأمنية مع الأخذ بوسائل خاصة له أثر في الحد منها إلى أقصى حد ممكن؛

ي– المخاطر المهنية: تتعرض المصارف عموما إلى نقص في مخصصاتها للخدمات والمنتجات المالية كأكبر أشكال مخاطر العمليات انتشارا في القطاع المصرفي، وتندرج تحتها الأخطاء المهنية والإهمال والمخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية التي يجب التفريق فيها بين المخاطر المهنية التي تؤثر على مجلس الإدارة عن تلك المؤثرة على ذات المصرف، علما بأن الالتزامات تنشأ من مصادر مختلفة منها: دعاوى المساهمين ،الخدمات المقدمة للعملاء، ممارسات موظفي المصارف، الالتزامات البيئية.

2.2.2 **المخاطر القانونية:** هي المخاطر التي تنشأ عن زيادة التزامات المصرف بسبب القوانين السيادية الحكومية، عندما يقرر المصرف المركزي زيادة النسبة القانونية من الاحتياطي الإلزامي من رأس مال المصرف أو بعض الشروط الأخرى التي تخفض من قيمة أصول المصرف، بسبب التشريعات كإلزام المصرف بالمساهمة في التكافل الاجتماعي، أو الإحلال بمبدأ كفاية رأس المال أو بنسب السيولة وتوظيف الأموال، أو تلك المخاطر التي تنشأ عن عدم إمكانية التوافق مع القوانين والتشريعات الصادرة عن السلطات النقدية، مما يعرض المصرف إلى إجراءات قانونية من المصرف المركزي، وقد تنشأ المخاطر القانونية عن العقود غير القابلة للتنفيذ أو الادعاءات غير القابلة للتنفيذ أو الأحكام العكسية وتأثيرها، وقد تكون سبب الغموض في الحقوق والالتزامات في العقود[1].

3.22 **المخاطر السياسية:** ترجع هذه المخاطر إلى التغيرات في الظروف السياسية والتي تؤثر على اسهم وسندات المؤسسات، فمثلا تدخل الدولة في القطاع الخاص، وإعادة تقويم العملة، تغيير الحكومة، والضرائب على الدخل، فلكل من هذه الجوانب تأثير على أرباح المؤسسة، وبصفة عامة فإنه من السهل تجنب الاستثمار في الشركات التي توجد في دول مضطربة ولكن من الصعب التنبؤ بالأحداث السياسية التي يحتمل أن تؤثر على أسعار الأسهم[2].

4.22 **مخاطر عدم الالتزام:** تنشأ مخاطر عدم الالتزام عند تجاهل المصرف لتعليمات المصرف المركزي أو المعايير الدولية، فعادة ما تصدر الدولة سياسات مالية ونقدية وتطلب من المصرف المركزي باعتباره مصرف الحكومة متابعة تنفيذ هذ

[1] دريد كامل آل شيب، **إدارة العمليات المصرفية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2015، ص: 171.

[2] عبد الغفار حنفي، **بورصة الأوراق المالية(أسهم سندات– وثائق الاستثمار– الخيارات)**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر،2003 ،ص:200.

السياسات من قبل المصارف العاملة، ويحدث بعض الأحيان ونتيجة لتقديرات خاطئة حدوث تجاوزات من بعض المصارف وعدم الالتزام بتلك السياسات مما يدفع المصرف المركزي إلى اتخاذ إجراءات بحق تلك المصارف[1].

5.22 **مخاطر السمعة:** وتنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأى عام سلبي تجاه المصرف نتيجة عدم قدرته على تقديم خدماته المصرفية عبر الإنترنت وفق معايير الأمان والسرية والدقة مع الاستمرارية والاستجابة الفورية لاحتياجات ومتطلبات الزبائن، وهو أمر لا يمكن تجنبه وذلك بتكثيف اهتمام المصرف بتطوير ورقابة ومتابعة معايير الأداء بالنسبة للنشاطات المصرفية الالكترونية[2].

وتخلص الباحثة مما سبق، إلى أن المخاطر المصرفية التي تواجهها المصارف كثيرة ومتعددة بحيث قد تكون ناجمة عن أنشطة المصرف في حد ذاته أو نتيجة البيئة التي يعمل فيها، وهذا ما يستدعي قيام هذا الأخير بإدارة هذه المخاطر بشكل فعال وسليم من خلال وضع استراتيجيات وأسس وإجراءات رقابية مناسبة للتعامل مع هذه المخاطر والتخفيف من آثارها السلبية التي قد تعيق أهدافها المسطرة، وذلك بغية تحقيق أقصى قيمة مضافة، وعليه يجب توافر نظام متكامل داخل المصرف.

المبحث الثاني: عموميات حول المخاطر المالية

تعد المخاطر المالية من أهم المواضيع البارزة والأكثر شيوعا إذ زاد الحديث عليها مؤخرا، وذلك لما لها من دور كبير على ربحية المصرف، وقد جاء هذا المبحث لإبراز النقاط التالية:

- مفهوم المخاطر المالية؛
- قياس وتقييم المخاطر المالية؛
- استراتيجيات قياس المخاطر المالية.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر المالية

سنحاول من خلال هذا المطلب التعريف بالمخاطر المالية وبأهم المصادر المسببة لها، كما سنتطرق بالتفصيل إلى أهم أنواعها.

أولا: مصادر المخاطر المالية

تنشأ المخاطر المالية من خلال عدد لا يحصى من المعاملات ذات الطابع المالي، بما في ذلك البيع والشراء، والاستثمارات والقروض، ومختلف الأنشطة التجارية الأخرى، ويمكن أن تنشأ نتيجة المعاملات القانونية، ومشاريع جديدة، وعمليات الدمج والتملك، وتمويل الديون، أو من خلال أنشطة الإدارة، وأصحاب المصلحة، والمنافسين والحكومات الأجنبية.

فعندما تتغير الأسعار المالية بشكل كبير، يمكن أن تزيد من التكاليف وتقلص العائدات، وبذلك تؤثر سلبا على ربحية المصرف، وهذه التقلبات المالية تجعل من الصعب وضع برامج وموازنة للسعر، والخدمات، وتخصيص رأس المال[3]، وبذلك من أهم مصادر المخاطر المالية[4]:

- المخاطر المالية الناشئة عن تعرض المؤسسة لتغيرات في أسعار السوق؛
- المخاطر المالية الناشئة عن أعمال وعمليات مع مؤسسات أخريات مثل الباعة والعملاء؛

---

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012، ص:328.

[2] عمر محمد أحمد إبراهيم كرار، إبراهيم فضل المولى البشير، **دور المخاطر في العلاقة بين عناصر منح التمويل والأداء المالي للمصارف، دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية السودانية**، مجلة العلوم الاقتصادية، السودان، الحجم17، العدد01، 2016، ص: 24.

[3] عيساوي سهام، مرغاد لخضر، **استخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر المالية**، مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. العدد الخامس عشر، جوان 2014، ص: 152.

[4] كارين هورشر وآخرون، **أساسيات إدارة المخاطر المالية**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص:21.

- المخاطر المالية الناشئة عن أعمال داخلية أو فشل المؤسسة وخاصة الأفراد والعمليات والنظم.

ثانيا: تعريف المخاطر المالية

هناك العديد من تعاريف المخاطر المالية نوجز أهمها فيما يلي:

تعرف المخاطر المالية على أنها" احتمال تحمل المؤسسة لخسائر مباشرة أو غير مباشرة نتيجة لفشلها في تحقيق عائد مناسب على أنشطتها الاستثمارية أو الاستغلالية. وتعد من أهم المخاطر التي من الممكن أن تواجه المؤسسة نظرا لارتباط باقي المخاطر بها"[1].

وتعرف المخاطر المالية هي" مقياس نسبي لمدى تقلب العائد المنتظر تحقيقه مستقبلا، أو هي مقدار الخسارة الناتجة عن تغيرات غير مؤكدة، بمعنى أن الخطر المالي هو التقلب المحتمل في النواتج بما يخلف خسائر قابلة للقياس الكمي"[2].

وقد تعرف المخاطر المالية على أنها" تلك المخاطرة التي ترتبط بالمصادر التي تمول عن طريقها المؤسسة عملياتها"[3].

كما تعرف المخاطر المالية على أنها هي" مقياس نسبي لمدى التقلب في العائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا"[4].

ويعرف الخطر المالي بأنه "الخطر الناجم بسبب اعتماد الإدارة المالية على القروض في عملية التمويل، وما تتحمله من تكاليف ثابتة، كالفائدة، أو احتمالات عدم القدرة على تسديد أصل القروض في أوقات الاستحقاق، إضافة إلى الفائدة الثابتة"[5].

وقد يعرف الخطر المالي هو" التذبذب الحاصل في صافي النتيجة الذي قد يؤثر على عائد الأموال الخاصة بسبب استخدام مصادر التمويل ذات التكلفة الثابتة المتمثلة في فوائد القروض، كما قد يؤثر على فائض النقدي للمؤسسة وبالتالي تأثيره على شروط العامة (الإجمالية)لتوازن التدفقات المالية"[6].

كما تعرف المخاطر المالية على أنها " تشير إلى الخسائر المالية من المحتمل أن تحدث ويتعرض لها النظام المصرفي في حالة استخدام نظم لمدفوعات الحديثة"[7].

وعليه يمكن استخلاص تعريف شامل للمخاطر المالية على أنها (إمكانية حدوث انحراف في المستقبل ينتج عنه خسائر مالية تؤدي بإلحاق الضرر بأهداف المصرف وعلى سلامته المالية).

كما يمكن تعريفها على أنها(احتمال تحمل المصرف لخسائر في المستقبل تحدث نتيجة تقلبات مالية غير متوقعة وغير مرغوب فيها).

ومن التعاريف السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

- تنشأ المخاطر المالية من خلال عمليات ذات طبيعة مالية؛

---

[1] فاطمة بوهالي، **إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد الإقتصادي35(01) ،ص: 416.

[2] حياة نجار، **مرجع سبق ذكره**، ص52.

[3] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص:342.

[4] نسيمة بروال، **استراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع استراتيجية مالية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011/2010، ص: 80.

[5] حوري زينب، **تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية، دراسة تطبيقية باستخدام التحليل التمييزي2000-2002**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2005، ص :69.

[6] حجاج المهدي، **أثر تطبيق المحاسبة الدولية على التمويل الداخلي في المؤسسات الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2015/2014، ص: 77.

[7] عبد الرحيم الشحات البحطيطي، **المخاطر المالية في نضم المدفوعات في التجارة الالكترونية كأحد التحديات التي تواجه النظم المصرفية** ،مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة ، جدة السعودية ، العدد 2 ، 2007،ص :05.

- للمخاطر المالية ارتباط وثيق بالقرارات المالية للمصرف، وعند قيام هذا الأخير بتجاهلها قد يكون هناك تهديد لاستقرار وضعه المالي؛
- تتولد المخاطر المالية نتيجة لعدة مسببات وعوامل داخلية أو خارجية، إلا أنه يمكن اعتبار العوامل الخارجية من الأكثر العوامل تأثيرا عليها، وهذا ما يصعب من مهمة إدارة المصرف للتحكم فيها؛
- قيمتها في المستقبل غير مؤكدة نتيجة حدوث تغيرات غير معلومة؛
- قيمتها في المستقبل تتجسد في إحدى النواتج التالية:
  - **نتيجة موجبة**: تتحقق عندما تكون القيمة الفعلية أحسن وأفضل من القيمة المرغوب فيها؛
  - **نتيجة محايدة**: تتحقق عندما تكون القيمة المجسدة فعليا مساوية للقيمة المرغوب فيها؛
  - **نتيجة سالبة**: تتحقق عندما تكون القيمة التي تحققت فعلا أسوء من القيمة المرغوب فيها، وهذا مالا يحبذه العديد من الاقتصاديين.

وهناك العديد من المصطلحات التي تعبر عن مصطلح الخطر المالي، وفيما يلي تعريف كل واحدة منها على حده:

- **العسر المالي**: ويقصد به "عدم توفر نقد جاهز أو شبه جاهز يمكن للمؤسسة من دفع التزاماتها في مواعيدها"[1]، وينقسم العسر المالي إلى نوعان[2]:
  - **عسر مالي فني**: وهو عسر مالي بسيط وفي هذه الحالة لا تستطيع المؤسسة مواجهة الالتزامات المترتبة عليها في مواعيدها المقررة ولكنها تستطيع الوفاء بذلك في حال إعطائها الوقت الكافي للتصرف، كبيع بعض الأصول مثلا، ويمكن للمؤسسة التغلب على هذا النوع بإعادة ترتيب الاستثمارات في موجوداتها وتصفية ما يمكن لاستغناء عنه، أو الاحتفاظ بنقد عالي، أو جدولة بعض الديون حسب إمكانياتها للسداد.
  - **عسر مالي حقيقي**: وهو أشد خطورة من النوع الأول، وهنا لا تستطيع المؤسسة الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها حتى ولو أعطيت الوقت الكافي وباعت الأصول، وقد تؤدي هذه المرحلة إلى استيلاء الدائنين على المؤسسة أو الإشراف عليها أو تصفيتها.
- **الإفلاس**: هو النتيجة النهائية للخطر ولفشل المؤسسة ماليا، وهو عبارة عن إجراء رسمي يتضمن القيام بإعادة تنظيم المؤسسة (بهدف استمرارها)قد يكون اختياريا كما يمكن أن يكون إجباريا يفرضه الدائنون[3].
- **التعثر المالي**: هو اختلال يواجه المؤسسة نتيجة قصور مواردها وإمكانياتها عن الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير، وإن هذا الاختلال ناجم أساسا عن عدم توازن بين موارد النشاط المختلفة وبين التزاماته في الأجل القصير التي استحقت أو تستحق السداد، وإن هذا الاختلال بين الموارد الذاتية وبين الالتزامات الخارجية يتراوح بين الاختلال المؤقت العارض وبين الاختلال الحقيقي الدائم، وكلما كان هذا الاختلال هيكليا أو يقترب من الهيكلي كلما كان من الصعب على النشاط تجاوز الأزمة التي سببها هذا الاختلال، وكذلك عرف بأنه" عملية تنتج عن تفاعل العديد من الأسباب والعوامل عبر مراحل زمنية طويلة وصولا إلى حاجة عدم القدرة على سداد الالتزامات والحصول على التزامات جديدة، وفقدان التوازن المالي والنقدي والتشغيلي"[4]، كما يعرف بأنه "وصول المؤسسة إلى حالة من الاضطرابات المالية الكبيرة التي تؤدي إلى نقص أو فقدان

---

[1] محمد طنيب، محمد عبيدات، **أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، ط 5،1997، ص: 76.

[2] حجاج المهدي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 86.

[3] زينب حوري، **مرجع سبق ذكره**، ص: 63.

[4] رافعة إبراهيم الحمداني، ياسين طه ياسين القطان، **استخدام نموذجSherrod للتنبؤ بالفشل المالي،دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد 5، العدد10، 2013،ص: 452.

السيولة، أو تحقيق خسائر متتالية، مما يجعلها غير قادرة على سداد التزاماتها تجاه الغير، وبالتالي تكون المؤسسة أمام حالة عسر مالي حقيقي"[1].

وبالتالي يعد التعثر المالي مرحلة سابقة لمرحلة الفشل المالي وقد لا يؤدي التعثر للوصول لمرحلة الفشل المالي، وستندون في التفرقة على أن التعثر المالي هو توقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها إضافة إلى وجود نقص في الفوائد، في حين يشير الفشل إلى التوقف الكلي عن سداد الالتزامات وتوقف نشاط المؤسسة[2].

- **الفشل المالي**: هو عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية في وقتها المحدد، بل يعني أن هناك إشارات واضحة للمشاكل المالية التي تعاني منها المؤسسة، ويعني أيضا عجز الفوائد التي تجنيها المؤسسة على تغطية كل التكاليف ومن ضمنها تكلفة التمويل، وعدم استطاعته إدارتها على تحقيق الأرباح لرأس المال المستثمر يتناسب مع المخاطر التي تتعرض لها تلك المؤسسة[3].

ويتضح من التعاريف السابقة أن جل المؤلفين يستخدمون العسر والفشل والإفلاس لوصف حالة الخطر المالي، فتوالي خسائر المؤسسة وعدم تحقيق عائد مناسب على الاستثمار يؤدي إلى الفشل، مما يؤدي إلى عجز التدفقات النقدية، مما ينتج عنه عدم القدرة لدى المؤسسة على سداد التزاماتها في الأجل القصير وعلى توفير السيولة المالية العسر المالي الفني (وبذلك قد تلجأ المؤسسة إلى تخفيض حجم النشاط، وتصفية بعض الأصول المتداولة مما قد يؤدي في النهاية إلى العسر المالي الحقيق والذي قد يؤدي بدوره إلى الإفلاس، لذا على القائمين على المؤسسة أن يحددوا الخطر المالي، الذي تتعرض له هذه الأخيرة لتحديد أثره على نتائج ونشاط المؤسسة[4].

ثالثا: أنواع المخاطر المالية

تتضمن المخاطر المالية أنواع مختلفة من المخاطر تتمثل في الآتي:

1- **المخاطر الائتمانية**: تعرف مخاطر الائتمان على أنها "احتمال التخلف عن سداد التزامات المقترض أو الطرف المقابل وفقا لشروطه"[5]، كما تعرف على أنها" المخاطر التي تظهر بسبب عجز أو عدم رغبة الطرف المقابل في الدفع على التزاماتها المالية المواعيد المقررة"[6]، وبالتالي تنشأ مخاطر الائتمان في المصارف نتيجة لعدم سداد القروض في تاريخ استحقاقها إما لعجز سببه التعثر والإفلاس، أو مماطلة متعمدة مقصودة وعندئذ يلجأ المصرف إلى التصرف في الضمان باعتباره ملاذا آمنا وتكون المصارف نفسها في بعض الأحيان سببا في حدوث المخاطر الائتمانية نتيجة لحدوث أخطاء العاملين في إدارة المصرف، إما لعدم تدريبهم أو لنقص في خبراتهم أو حتى نتيجة لعدم توفر سياسة ائتمانية رشيدة لدى المصرف مصحوبا ذلك كله بضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة لها[7].

---

[1] عبد الشكور عبد الرحمن موسى الفرا، **أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الاسمنت،دراسة تحليلية على القوائم والتقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمنت باستخدام نموذج Altman Z-Score 2000ونموذج Springate، 1978**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، الجزائر، العدد السابع ، جوان 2017، ص: 749.

[2] غالب شاكر، بحيت، **استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي، دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2013-2009)**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد19، 2010، ص:5.

[3] **المرجع السابق**، ص: 04.

[4] حوري زينب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 64.

[5] Galyna Chornous, Ganna Ursulenko, **RISK MANAGEMENT IN BANKS**, NEW APPROACHES TO RISK ASSESSMENT AND INFORMATION SUPPORT, EKONOMIC, VOL92 ,n1,2013,P :122.

[6] John wiley and Others, **practical Risk Management**,england, 3rd Edition, 2003 , p : 19.

[7] بن ربيع حنيفة، بن زابة عبد المالك، **اختبارات التحمل كآلية لإدارة المخاطر المصرفية**، مجلة جديد الاقتصاد، الجزائر، العدد 09، ديسمبر 2014، ص:61.

و هناك عدة صور للمخاطر الائتمانية والتي يمكن أن نشخصها في ما يلي[1]:

- **خطر عدم التسديد:** وهو الخطر الناتج عن عدم قدرة أو عجز المدين (المقترض) على تسديد كل أو جزء الدين والفوائد المرتبطة به، إما بسبب عدم كفاءة الإدارة أو عدم نزاهة المدين في تعامله مع الدائن. أو لأنه فقد القدرة على الوفاء عند حلول تاريخ الاستحقاق إما لتوقفه عن (عسر مالي فني) أو إفلاسه (خسر مالي حقيقي)؛
- **مخاطرة الاسترداد (الاسترجاع):** إن الاستردادات في حالة العجز عن السداد لا يمكن التنبؤ بها، وهي تتوقف على نوعية العجز عن السداد وعوامل عديدة مثل الضمانات المستلمة من المقترض؛
- **مخاطر التعثر:** هي احتمال حدوث تخلف عن السداد، حيث يكون احتمال حصول الخطر محصورا بين 0 و1؛
- **مخاطر خسائر التعثر:** وهي جزء من الخسائر الناتجة عن التعرض لمخاطر التعثر؛

–مخاطر الفرصة الضائعة: وتتمثل في إمكانية تفويت فرصة التعامل الائتماني مع زبائن ذوي ملاءة مالية، بمعنى آخر فهي المخاطرة التي تنتج عن حرمان العملاء ذوي الجدارة الائتمانية من الحصول على مبلغ ائتماني وفقدانهم كزبائن في المستقبل؛

2– المخاطر السوقية: وهي "مخاطر تعرض المصرف لخسائر مالية متتالية وذلك نتيجة التغيرات التي تطرأ على عوامل السوق والمتمثلة في أسعار الأوراق المالية وأسعار الصرف، أسعار الفائدة"[2]،وتنقسم مخاطر السوق إلى ما يلي:

– مخاطر أسعار الفائدة: تنشأ هذه المخاطر نتيجة التغيرات في مستوى أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة، وكقاعدة عامة فانه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، كلما ارتفعت مستويات أسعار الفائدة في السوق انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة[3]؛

– مخاطر الصرف: هي نتيجة التغيرات غير المواتية في أسعار العملة في المصرف الذي يحمل الذمم المدينة والدائنة[4]،وبالتالي تنشأ مخاطر سعر الصرف عند القيام بالاقتراض أو إعداد محفظة قروض بعملة أجنبية أو القيام بعملية تمويل عن طريق القروض من الأسواق الأجنبية وفي بعض الأحيان تقوم المصارف بالدخول في التزامات لعمليات الإقراض بعملات مختلفة تسمح للمقترضين بتحديد العملية التي يفضلونها وفق مدة زمنية معينة[5]. ويواجه المصرف خطر سعر الصرف من خلال وضعيتين مختلفتين وهي كالتالي[6]:

- وضعية مفتوحة: وتنقسم إلى:
  - **وضعية مفتوحة قصيرة:** وتتحقق عندما تكون قيمة الديون بالعملة الصعبة التي يوفرها المصرف أكثر من قيمة الحقوق بالعملة الصعبة، وتكون هذه الوضعية ملائمة للمصرف عند انخفاض سعر الصرف وتصبح وضعية غير ملائمة عندما ترتفع أسعار الصرف؛

---

[1] فخاري فاروق، سعيدي يحي، **دور أدوات التحليل الائتماني في تجنب مشكلة تعثر الإئتمان البنكي، دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ،المجلد 10، العدد 1، 2017، ص: 770.

[2] Dan Chelly & Stéphane Sébéloué, **Les métiers du risque et du contrôle dans la banque**, les études de l'observatoire Etude, ETUDE METIERS, 2014, p : 19.

[3] قايدي لخميسي، **دراسة تحليلية لتطور المشتقات المالية في الأسواق المالية في تغطية مخاطر السوق، حالة الدول الصناعية العشر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، العدد06، 2015، ص: 32.

[4] عوماري عائشة، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية، دراسة ميدانية لمجموعة من البنوك العمومية بولاية أدرار**، مجلة الحقيقة، العدد41، 2017،ص :799.

[5] زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2،2003، ص: 273.

[6] أوصغير لويزة، **إدارة المخاطر الإئتمانية وفقا لمقررات بازلII**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2012/2011، ص :20.

- **وضعية مفتوحة طويلة:** وتتحقق عند حيازة المصرف على قيمة من الحقوق بالعملة الصعبة أكبر من قيمة الديون بالعملة الصعبة، وتكون هذه الوضعية ملائمة للمصرف عند ارتفاع أسعار الصرف وتكون غير ملائمة في حالة انخفاض سعر الصرف
- **وضعية مقفلة:** إذا كانت قيمة الحقوق والديون بعملة صعبة معينة والتي يحوزها المصرف متساوية، ففي هذه الوضعية يكون المصرف مغطى من خطر تقلبات سعر الصرف.

3- **مخاطر التسعير** : وهي" المخاطر الناشئة عن التغيرات في أسعار الأصول وبوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية".

وهناك عدة عوامل خارجية وداخلية تؤثر في مخاطر التسعير حيث تتمثل العوامل الخارجية في الظروف الاقتصادية المحلية وظروف الصناعة، أما العوامل الداخلية فتتعلق بالمؤسسة نفسها وهي تنقسم الى ما يلي:

- الهيكل التمويلي للمؤسسة؛
- نتيجة نشاط المؤسسة؛
- خصائص المؤسسة[1].

4- مخاطر السيولة: هي مخاطر على الأرباح أو رأس المال الناجمة عن عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عندما تصبح مستحقات السداد المتكبدة كخسائر مقبولة، فخطر السيولة يشتمل على عدم القدرة على إدارة التغييرات غير المخطط لها، كما أن خطر السيولة على التمويل ينشأ عن عدم القدرة على التغيير بحسب ظروف السوق التي تؤثر على قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة لمقابلة هذه الالتزامات بأقل خسائر ممكنة[2].

5- مخاطر التضخم: تنتج عن الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للعملة[3].

6- **مخاطر رأس المال** تشير مخاطر رأس المال إلى الدرجة التي يمكن بها انخفاض قيمة الأصول قبل أن يلحق الضرر بالدائنين والمودعين[4].

ومن خلال الطرح السابق، نجد أن المخاطر المالية تلعب دورا ملموسا ومؤثرا على ازدهار ونجاح المصرف، وللوصول إلى هيكل مالي أمثل يتعين على المصرف اتباع عدة أساليب للتقليل من احتمالية التعثر المالي أو الإعسار، وذلك لأنه كلما زادت وارتفعت هذه المخاطر كلما قل تزويد المصرف بالاحتياجات المالية، وعزوف العديد من الممولين وذلك يعود إلى غياب الضمانات المناسبة، وبالتالي تصبح هذه المصارف عاجزة إما بصفة مؤقتة أو دائمة عن الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير.

المطلب الثاني: قياس وتقييم المخاطر المالية

تعتبر المخاطر المالية من أصعب المخاطر للتنبؤ بها وقياسها، لذلك نجد المصارف تسارع إلى انتهاج جملة من الطرق لتقييم وتحديد حالتها المالية الحقيقية.

أولا: المبادئ الأساسية لقياس وتقييم المخاطر المالية:

تعمل الإدارة المصرفية على قياس وتقييم المخاطر المالية وفقا لجملة من المبادئ نوجزها في الآتي[5]:

---

[1] صالح رجب حماد، **أثر إدارة المخاطر التشغيلية على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الأردن، 2007،ص: 06.

[2] أحمد بوراس، **أعمال الصيرفة الإلكترونية الأدوات والمخاطر** ، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014، ص:272.

[3] إضاءات مالية ومصرفية، **نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية بدولة الكويت أبريل 2009**، العدد الرابع، ص:03 متاح على الموقع : http://www.kibs.edu.kw/upload/IssApr09_355.pdf، تم الاطلاع على الساعة 10.31 بتاريخ 2019/03/31.

[4] عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف السياسات المصرفية(تحييل القوائم المالية– الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية)**، الدار الجامعية، مصر، 2008/2007 ص: 371.

[5] سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك(منهج علمي وتطبيق عملي**، منشأة المعارف، مصر، ط3، ، 2008، ص: 28.

- إن الهدف من قياس المخاطر هو التحديد الرقمي للخسائر التي يتعرض متوقعة من كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف؛
- يتم مبدئيا تحديد المخاطر بالأرقام وذلك للحد بشكل عام من إجمالي المخاطر التي يتعرض لها المصرف؛
- عندما يعتمد المصرف طريقة تحديد المخاطر رقميا فإنها تكون مبنية على طرق ونماذج معروفة ومناسبة وتمت الموافقة عليها من قبل الإدارة العامة للمصرف؛
- يجب أن توفر طرق ونماذج قياس المخاطر مقاييس تتناسب تماما مع أهداف المصرف في إدارة المخاطر؛
- يجب أن تكون الطرق والنماذج المستخدمة في قياس المخاطر تتوافق من حيث درجة الاعتماد عليها ودرجة تعقيدها مع أهمية المخاطر وأهدافها.

ثانيا: أدوات قياس المخاطر المالية

لقياس المخاطر المالية تتبع المصارف مجموعة من الأدوات والمقاييس يمكن تقسيمها إلى مجموعتين، هما:

1- مجموعة المقاييس التي تعتمد على الأدوات الإحصائية.

2- مجموعة المقاييس التي تعتمد على أدوات التحليل المالي.

1- الأدوات الإحصائية لقياس المخاطر المالية:

تعتمد المقاييس الإحصائية على قياس درجة التشتت في قيم المتغير المالي محل الاهتمام، أو قياس درجة حساسيته تجاه التغيرات التي تحدث في متغير آخر. وتستخدم هذه المقاييس تاريخيا للتنبؤ بمخاطر الاستثمار وعدم الاستقرار. وتعتبر من المكونات الرئيسية للنظرية الحديثة للمحفظة المالية[1]، وفيما يلي عرض مختصر لكل منها[2]:

- **المدى (range)**: يعتبر المدى أبسط مقياس كمي لقياس التشتت (المخاطر)، وهو يمثل الفرق بين القيمة الكبرى والقيمة الصغرى للتدفقات النقدية المتوقعة، وكلما زاد الفرق بين هاتين القيمتين، كان ذلك إشارة إلى زيادة تشتت التوزيع الاحتمالي، الأمر الذي يعني زيادة حجم المخاطر التي ينطوي عليها المتغير المالي.
- **التوزيعات الاحتمالية (probability distribution)**: وهي تقدم أداة كمية أكثر تفصيلاً من مقياس المدى، وذلك من خلال تتبع سلوك المتغير المالي وتحديد القيم المتوقعة الحدوث في ظل الأحداث الممكنة. وتحديد التوزيع الاحتمالي لهذه القيم، واستخدامه في المقارنة بين مستويات الخطر المصاحبة لعدد من الأصول المستقلة، وبما يمكن من المفاضلة فيما بينها، وكلما كان التوزيع الاحتمالي أكثر اتساعا نحو الطرفين كان ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى الخطر.
- **الانحراف المعياري (Standard deviation)**: يعتبر أكثر المقاييس الإحصائية استخداما كمؤشر للخطر الكلي المصاحب للمتغير المالي، وهو يقيس درجة تشتت قيم المتغير موضوع الدراسة حول القيمة المتوقعة له، وكلما ازدادت قيمة الانحراف المعياري دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر، وتوضح المعادلة رقم (1) كيفية قياس المخاطر باستخدام هذا المقياس:

$$SD = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^{n} (kt - \bar{k})\,2}{n}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

[1] فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، رام الله فلسطين، ط1، 2008، ص: 150

[2] أنظر إلى:

- منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط5، 2003، ص: 400.
- إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية، دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص ص : 37-38.
- زنكري ميلود، **كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية بين الخصوصية والعالمية**، أطروحة دكتوراه علوم في الاقتصاد، تخصص اقتصاد إسلامي، قسم الاقتصاد والإدارة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2014/2013، ص ص : 126-128.

حيث: **SD**: تمثل الانحراف المعياري؛

kt :تمثل معدل العائد السنوي؛

k̄ تمثل الوسط الحسابي للعائد؛

n:عدد السنوات التي تتوافر فيها بيانات عن العائد؛

وفي حالة وجود توزيع احتمالي للمتغير المالي، فإن المعادلة (1) تأخذ صورة أخرى هي:

حيث: **Kt**: تمثل القيمة المتوقعة للعائد،

Pt: تمثل احتمال تحقق الظروف الاقتصادية.

- **معامل الاختلاف**:(**Coefficient of variation**) هو مقياس نسبي(أو معياري)لدرجة التشتت، حيث يربط بين الخطر(مقاسا بالانحراف المعياري) وبين العائد(مقاسا بالقيمة المتوقعة)، ولذلك يصبح معامل الاختلاف أكثر دقة وتفضيلا عن الانحراف المعياري عند المقارنة بين عدة أصول مستقلة ومختلفة فيما بينها من حيث العائد والخطر، إن معامل الاختلاف يعبر عن درجة الخطر لكل وحدة من العائد، وكلما ارتفعت قيمته دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر، وتوضح المعادلة رقم (03) كيفية حساب هذا المعامل:

$$CV = \frac{SD}{KE} \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث: **CV**: تمثل معامل الاختلاف؛

SD: تمثل الانحراف المعياري؛

KE:تمثل القيمة المتوقعة للعائد.

- **معامل بيتا** (**Beta coefficient**): وهو مقياس لمدى حساسية قيم المتغير المالي موضع الدراسة للتغيرات التي تحدث في متغير آخر، (فمثلا يمكن قياس درجة حساسية عائد سهم معين للتغيرات في عائد السوق، أو للتغيرات في أسعار الفائدة بالمصارف...)، ويدل معامل بيتا المرتفع على ارتفاع درجة الحساسية وبالتالي ارتفاع مستوى الخطر. وتوضح المعادلة رقم 04 كيفية حساب هذا المعامل:

$$\beta = \frac{Cov\ (ri,rm)}{Var\ (rm)}$$

$$= \frac{Pm\ SD\ i\ SD\ m}{Var\ (rm)} \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث:

Cov(ri rm): التباين المشترك بين عائد السهم "**i** " وعائد محفظة السوق المالية "**m**"؛

Var(rm): تباين عائد محفظة السوق المالية؛

pm: معامل الارتباط بين السهم "**i** " ومحفظة السوق"**m**"؛

Sdi: الانحراف المعياري للسهم "**i** " ، وهي تمثل درجة تقلب العائد المتوقع للسهم؛

Sdm:الانحراف المعياري لمحفظة السوق المالية، وهي تمثل درجة تقلب العائد المتوقع للسوق، حيث يمثل عائد السوق متوسط عائد الأسهم العادية المتعامل فيها في تلك السوق.

ويفسر المعامل بيتا β بما يلي:

β >1 : مخاطر السهم "**i** " أكبر من مخاطر السوق؛

β=1: مخاطر السهم"**i** " مساوية لمخاطر السوق؛

β <1: مخاطر السهم "**i** " أقل من مخاطر السوق؛

β=0: السهم"**i** " غير مرتبط بمخاطر السوق؛

β=-1: مخاطر السهم"i " مساوية لمخاطر السوق، ولكن مع اتجاه العوائد معاكس لاتجاه السوق؛

ويعتبر معامل بيتا أحد مقاييس المخاطرة الأكثر شيوعا في الاستخدام وهو من أهم مؤشرات قياس مخاطر السهم، حيث يقيس مدى حساسية عائد السهم للتغيرات التي تطرأ على عائد السوق.

2- أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية:

وهي تعتمد على قياس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الغير، وخاصة الدائنين، في الآجال المحددة لاستحقاقها، وتحقيق تدفقات نقدية صافية للمساهمين. ويعتمد قياس المخاطر المالية بالمصرف على مجموعة النسب والمؤشرات المالية التي يمكن الاستدلال من خلالها –كمؤشرات تقريبية – على الحالة المتوقعة للمصرف من حيث التدفقات النقدية المتوقعة ،وبالتالي هوامش الربح أو مؤشرات التغطية لالتزامات المصرف. ومن أهم النسب أو المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في هذا الصدد، ما يلي:

- نسبة المديونية.
- نسبة التداول.
- درجة الرافعة الكلية (مؤشرة حساسية ربح السهم للتغير في المبيعات).
- نسبة حق الملكية إلى إجمالي الديون.
- نسبة التمويل طويل الأجل في هيكل التمويل.
- نسبة التمويل طويل الأجل إلى الأصول طويلة الأجل.
- نسبة صافي رأس المال العامل إلى الأصول.

وهناك العديد من الدراسات السابقة اهتمت بتطوير أدوات مالية مركبة – تجمع بين أكثر من مؤشر مالي واحد في نموذج قياسي – لأجل قياس المخاطر المالية بالمصرف ، وخاصة خطر العسر المالي أو الإفلاس، ومن أشهر الأدوات المالية في هذا الصدد ما يعرف بنموذج (**Z**) والذي طوره (Altman, E.I) عام 1968 [1].

كذلك من أبرز فوائد المؤشرات المالية التي توفرها عملية التحليل المالي هو استخدامها لقياس المخاطر وتقدير حجمها الحقيقي، مما يتيح لإدارة المصرف والسلطات النقدية اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان سلامة المصرف وسلامة الوضع المالي للقطاع المصرفي[2]، والجدول التالي يوضح أهم المؤشرات المستخدمة في قياس المخاطر.

الجدول رقم(2–1) : المؤشرات المستخدمة في قياس المخاطر المالية

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية.	1- التسهيلات الائتمانية/إجمالي الموجودات.
	2- الموجودات الخطرة/إجمالي الموجودات.
	3- صافي أعباء القروض/إجمالي القروض.
	4- مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها/ إجمالي القروض.
	5- مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها/ القروض المستحقة ولم تسدد.
	6- إجمالي القروض- مخصصات الديون المشكوك/ إجمالي الأصول.
مخاطر السيولة.	7- الأصول السائلة/إجمالي المطلوبات.
	8- الودائع الأساسية/ إجمالي الأصول.
	9- الودائع المتقلبة/إجمالي الأصول.
مخاطر أسعار الفائدة.	10-الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة/إجمالي الأصول.
	11-الخصوم الحساسة اتجاه سعر الفائدة/ إجمالي الخصوم.
	12-الأصول الحساسة- الخصوم الحساسة.
مخاطر أسعار الصرف.	13-المركز المفتوح في كل عملة/ القاعدة الرأسمالية.
	14-إجمالي المراكز المفتوحة/ القاعدة الرأسمالية.

المصدر: ميلود زنكري، **مرجع سبق ذكره**،ص:129.

1- **قياس المخاطر الائتمانية**: تركز مخاطر الائتمان على القروض لأنها تخضع لأعلى معدلات العجز عن السداد، وتقوم معظم النسب على فحص صافي خسائر القروض والقروض المتعثرة، ويساوي إجمالي خسائر القروض قيمة المبالغ التي تم شطبها بالفعل نتيجة عدم إمكان تحصيلها خلال الفترة، وبالنسبة للقروض المتعثرة فإنها تلك القروض التي يواجه فيها المقترضون بعض المشكلات في رد القروض، ولذلك يجب أن تقوم إدارة المصرف بتبويب القروض حسب نسبة المخاطرة التي تواجهها فنسبة الخطورة في بعض أنواع القروض تزيد عن البعض الآخر.

[1] محمد علي محمد علي، **إدارة المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية ،مدخل لتعظيم القيمة**، أطروحة دكتوراه فلسفة في إدارة الأعمال ، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2005، ص:16-17.

[2] ميلود زنكري، **مرجع سابق**، ص ص:128-132.

وتشير المؤشرات المبينة في الجدول رقم (1)، والمستخدمة في قياس المخاطر الائتمانية إلى عدة دلالات، نلخصها فيما يلي:

- ارتفاع المؤشر رقم (1) والمؤشر رقم (2) يشير إلى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للمصرف على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة القروض التي على المصرف مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين، كما تقاس مخاطر القروض المتعثرة من خلال نسبة الموجودات الخطرة إلى إجمالي الموجودات.
- تقيس باقي مؤشرات المخاطر الائتمانية مدى قدرة المصرف على توظيف الأموال المتاحة (الموجودات) في نشاط التسهيلات الائتمانية، وتشير الأدبيات المالية والمصرفية إلى وجود علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان والائتمان المصرفي، بمعنى أنه كلما انخفضت مخاطر الائتمان المصرفي كلما زادت قدرة المصرف على توظيف أمواله المتاحة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة وارتفاع هامش الأمان في مواجهة المخاطر الناتجة عن الاستثمار، والعكس صحيح، فكلما ارتفعت مخاطر الائتمان المصرفي كلما قلت عمليات الائتمان المصرفي، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة.
- تقيس المخاطر الائتمانية التي يقدرها المصرف كمخصص للديون المحتمل عدم تسديدها بناء على تقديره لإجمالي القروض التي يمنحها، فزيادة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يعني ان هناك جزءا من القروض من المحتمل عدم سدادها من قبل مقترضيها، وبالتالي تمكن هذه المؤشرات من قياس حجم المخاطر التي يتحملها المصرف نتيجة منحه للتسهيلات الائتمانية.

2- **قياس مخاطر السيولة**: تشير مقاييس مخاطر السيولة على قدرة الأصول السائلة على سداد الاستحقاقات في مواعيدها المحددة، وقدرة المصرف على اقتراض الأموال، حيث أن:

- نسب الأصول السائلة إلى إجمالي المطلوبات تستخدم لقياس مخاطر السيولة حيث تمثل الأصول السائلة النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي و المصارف والمؤسسات المالية، أما إجمالي المطلوبات فتمثل كل التزامات المصرف مثل الودائع الجارية والودائع لأجل وودائع التوفير، بالإضافة لعمليات الاقتراض من المصارف والمؤسسات المالية، وتعكس هذه النسبة مدى قدرة الأصول السائلة على سداد الاستحقاقات في مواعيدها المحددة، أي أن ارتفاع هذا المؤشر يشير إلى انخفاض المخاطر على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية المخصصة لمواجهة التزامات المصرف المختلفة.
- نسب حقوق الملكية إلى الأصول، والخصوم إلى الأصول، تستخدم كمؤشرات هامة لقاعدة حقوق الملكية في المصرف والقدرة على الاقتراض من سوق المال.

3- **قياس مخاطر سعر الفائدة**: تشير المؤشرات قياس مخاطر سعر الفائدة المبينة في الجدول إلى أن كل من الموجودات والمطلوبات تتأثر بالتقلبات في معدل الفائدة، حيث تتمثل الموجودات ذات التأثر بأي تقلب في سعر الفائدة في الموجودات التالية:

- الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل، (لغرض المتاجرة وليس لغرض الاحتفاظ) (المساهمة في رؤوس أموال الشركات)؛
- القروض والسلفيات والأوراق المالية المخصومة قصيرة الأجل؛

أما المطلوبات ذات التأثر بأي تقلب في سعر الفائدة فتتمثل في:

- الودائع التي تتصف بقصر الأجل، ودائع المصارف والمؤسسات المالية، ودائع المصارف المركزية والتأمينات النقدية، بالإضافة إلى ودائع العملاء، ولا تحتسب من ضمنها الودائع لأجل وبإخطار حيث أنها لا تتأثر بسهولة نتيجة تغير سعر الفائدة،
- القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المصرف سواء من المصرف المركزي أو من المصارف الأخرى، وتصبح الموجودات أو المطلوبات حساسة بالنسبة لمعدل الفائدة إذا كان من الممكن إعادة تسعيره في فترة زمنية معينة، ويقصد بإعادة التسعير التغير في التدفق النقدي المصاحب لأحد عناصر الأصول والخصوم، ويمكن التعرف على احتمالات تغير صافي الدخل من الفائدة من خلال قياس موقف حساسية كل من الأصول والخصوم التي يمكن أن يعاد تسعيرها خلال الفترة الزمنية المعينة، إن المؤشر

الناتج عن قياس الفرق المالي بين الأصول الحساسة تجاه معدل الفائدة والخصوم الحساسة تجاه معدل الفائدة له ثلاثة نتائج، كل نتيجة لها دلالات معينة، نبينها فيما يلي:

- إذا كان الفرق موجبا فإن ذلك يعني أن الأصول الحساسة أكثر من الخصوم الحساسة، وبالتالي يتأثر صافي دخل الفوائد في صورة علاقة طردية مع التغير قصير الأجل في معدلات الفائدة، وبالتالي يؤدي ارتفاع معدلات الفائدة فيؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة الدائنة والمدينة مما يترتب عليه انخفاض صافي العائد،
- أما إذا كان الفرق سالبا فإن صافي دخل الفوائد سوف يتأثر بعلاقة عكسية مع التغير في أسعار الفائدة، أي أن صافي دخل الفائدة ينخفض في حالة ارتفاع معدل الفائدة، وذلك لارتفاع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، ويرتفع صافي دخل الفائدة في حالة انخفاض معدل الفائدة الذي يترتب عليه انخفاض أسعار الفائدة الدائنة والمدينة.
- وفي حالة التي يكون فيها الفرق معدوما وارتفعت معدلات الفائدة، فسيترتب عن ذلك ارتفاع في أسعار الفائدة الدائنة والمدينة ولا يتأثر صافي دخل الفائدة، وفي حالة انخفاض معدلات الفائدة فإن ذلك سيترتب عليه انخفاض أسعار الفائدة الدائنة والمدينة ولا يتأثر كذلك صافي دخل الفائدة.

4- **قياس مخاطر أسعار الصرف**: تنشأ مخاطر أسعار الصرف عن احتفاظ المصرف بمراكز مفتوحة بالعملات الأجنبية المختلفة، حيث أن أي تغيير في أسعار صرف العملات المعنية في عكس اتجاه المراكز المفتوحة قد يؤدي إلى تحمل المصرف لخسائر، وتقاس هذه المخاطر بحساب مؤشر المركز المفتوح في كل عملية على القاعدة الرأسمالية، ومؤشر إجمالي المراكز المفتوحة على القاعدة الرأسمالية، حيث أن إجمالي المركز المفتوح لكل عملة أجنبية ولمجموع العملات يمثل المركز المشتمل على كافة أصول والتزامات المصرف ومعاملاته الآجلة أو العاجلة بالعملات الأجنبية.

المطلب الثالث: استراتيجيات قياس المخاطر المالية

تتمثل أهم استراتيجيات قياس المخاطر المالية فيما يلي[1]:

1- **الترفيع والتوجيه** استخدام الترفيع يزيد احتمال الخسارة، لذلك فإن تأثير أي الترفيع هام للاعتبار عند حساب مقدار ما قد تخسره المؤسسة، وحساب هذه الخسارة المحتملة بدون نظر إلى تأثير الترفيع يقلل تقدير الخسائر المحتملة.

والتوجيه هو طبيعة تعرض أو وضع متاجرة سواء طويل أو قصير، فالوضع الطويل يستفيد بوضوح من ارتفاع الأسعار بينما الوضع القصير فيستفيد من هبوط الأسعار. وكل من الترفيع والتوجيه عوامل في الحجم المحتمل للخسارة في حالة حركة عكسية للسوق.

2- **حساسية الأداة**: قياس حساسية الأداة قد يكون مفيدا لقياس احتمال المخاطر، والمدة توفر تقديرا لحساسية أسعار الأوراق المالية ذات الدخل الثابت إزاء التغيرات الصغيرة في أسعار الفائدة، والمدة تستخدم كذلك لتقدير الفجوات بين الأصول والالتزامات، حيث أن عدم تماشي الوقت مصدر لمخاطر سعر الفائدة .

3- **تحليل السيناريو**: يقدم تحليل السيناريو(تحليل ماذا لو.....) طريقة مفيدة لتقدير الخسارة المحتملة بتحليل قيمة أداة أو محفظة تحت سيناريوهات مختلفة محددة تحكميا، والارتباطات ديناميكية غير ساكنة ولذلك فإن افتراضات مختلف الارتباطات تستخدم في سيناريوهات مختلفة، وفي تحليل السيناريو من الضروري عمل بعض الافتراضات حول الارتباط ولكن عدد من الافتراضات يجب استخدامها في السيناريوهات المختلفة. وفي سيناريو الأزمة قد تصير الأسواق ذات ارتباط عالي الواحدة مع الأخرى بما يزيد احتمال الخسارة.

[1] كارين هورشر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 212-215.

وتحليل السيناريو المباشرة للأمام يتضمن استخدام مجموعة من التغيرات سابقة التحديد في أسوار السوق أو معدلاتها (سيناريوهات) لاختبار أداء المحفظة الجارية أو التعرض الجاري ومعظم المدراء الماليين يؤدون فعلا حساب تحليل السيناريو عند تحديد النتائج المحتملة لمختلف القرارات أو الأسواق أو الصفقات.

وقد تكون السيناريوهات ذات عامل واحد مثلا تقدير نتائج التغير في أسعار الفائدة أو قد تكون متعددة العوامل بما يتيح مدى من سيناريوهات أسعار الفائدة متحدة مع التغير في أسعار الصرف الأجنبي وتغير في الإيرادات.

وتحليل السيناريو يمكن استخدامه لتحديد كيفية أداء الأصل في العلاقة واحد مع الآخر في ظل ظروف سوق عادية نسبيا ومعظم المديرين يستخدمون تحليل السيناريو لتقدير التعرض الاستراتيجي والتكتيكي، وتحليل السيناريو يعتبر منهجية يمكن استخدامها بواسطة كل المدراء الماليين.

وتحليل السيناريو مفيد مشتركا مع القيمة تحت المخاطر لقياس المخاطر. وهو يتيح لمدير المخاطر تحديد سلوك المحفظة في ظل مجموعة من السيناريوهات سابقة التحديد.

4- **اختبار التوتر**: وهو يماثل تحليل السيناريو ولكنه مصمم لتقدير الأداء في ظل حركات السوق الأقل تكرارا والأكثر أهمية واختبار التوتر يتيح لمدير المخاطر تحديد كيفية أداء مجموعة التعرضات تحت ظروف إضافية، واختبار التوتر قد يتضمن تغير متغير أو أكثر أو استخدام تغييرات تاريخية رئيسية للسعر لتقدير التأثير المحتمل للأداة المالية أو المحفظة.

واختبار التوتر لتعرض مؤسسة يمكن أن يكون مفيدا جدا. وفي حالة أن اختبار التوتر يوضح نتائج غير مقبولة في شكل خسائر محتملة لا يمكن إدارتها والاستراتيجيات يمكن أن تصاغ للتعامل مع التعرضات والمخاطر المحتملة.

وعلى ضوء ما سبق نستنتج، أن المصارف اليوم تغيرت اهتماماتها وأصبحت تركز أكثر اهتمامها على عنصر المخاطر عوضا عن الأموال، حيث تعمل جاهدة على تسيير هذه المخاطر بفعالية لبناء إطار منهجي للمستقبل وكذا التحكم في آثار المخاطر إلى حد بعيد، ولتحقيق ما سبق هناك العديد من المقاييس والأدوات سواء كانت أدوات إحصائية أو غير إحصائية تقوم المصارف باتباعها والاستعانة بها لإعطاء صورة موثوقة وصادقة عن الوضع المالي للمصرف.

المبحث الثالث: إدارة المخاطر المالية

يعتبر موضوع إدارة المخاطر المالية من المواضيع ذات الأهمية البالغة والكبيرة خصوصا في السنوات الأخيرة، وذلك لاعتبارها إجراء وقائي لمجابهة الآثار السلبية التي تحدث جراء تحقق المخاطر المالية.

وضمن هذا المبحث سيتم البحث في العناصر التالية:

- مفهوم إدارة المخاطر المالية؛
- المقومات الأساسية لإدارة المخاطر المالية؛
- دور المشتقات المالية في إدارة المخاطر المالية.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المالية

أصبحت وظيفة إدارة المخاطر المالية اليوم تلعب دورا هاما وفاعلا على مستوى المصرف، للرفع من أدائه وتحسين فعالته وضمان استمراره في المنافسة المعاصرة.

أولا: نشأة وتطور إدارة المخاطر المالية

قبل التطرق إلى تعريف إدارة المخاطر لابد من إعطاء نظرة شاملة حول نشأتها وتطورها، وفيما يلي ذلك[1]:

[1] عبد الناصر براني أبو شهد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013 ص ص: 204-207.

مع حداثة مصطلح" إدارة المخاطر" إلا أن الممارسة الفعلية لإدارة المخاطر قديمة، حيث يمكن القول بأنه منذ فجر التاريخ واجه البشر مشكلة البقاء فعملوا على تطوير مقاييس من شأنها أن تقلل من احتمال مثل هذه المحن والبلايا.

وبتطور الإنسان وممارسته للأعمال التجارية طور أساليب وتقنيات للتعامل مع هذه المخاطر، وهنا يجدر بنا ذكر اثنين من الاختراعات على وجه الخصوص، حيث ظهر في سنة (3000) قبل الميلاد قطاع تجاري متطور بدرجة عالية في الحضارة البابلية مع ظهور النقود ونظام قانوني، وما كان لهما من آثار مهمة على إدارة المخاطر وتسهيل صور التبادل وتخزين الثروة.

وفي فترة ما بعد ظهور الإسلام، فقد واجه أسلافنا عدة مخاطر في نشاطهم التجاري، وقاموا بما يسعهم من طرق لمعالجتها وإدارتها، فقد عاش الناس في تلك الفترة في مجتمعات يسودها الجمود السكاني وضعف وسائل الاتصال، والتبادل، واعتمدت نظاما نقديا سلعيا، ومع ذلك فإننا نجد صيغا كان يتعامل بها الأقدميون غرضها الأساسي هو إدارة المخاطر، ومن أمثلة ذلك عقد السلم وعقود الخيارات، فقد كان عقد السلم آنذاك هو صيغة لمعالجة مخاطر الأسعار.

ثم لما تطورت الحياة، وتعددت أنواع السلع والخدمات، وكثرت النشاطات المولدة للعائد، تزايدت المخاطر المحيطة بالأعمال، وجاء عصر التخصص، وتقسيم العمل، الأمر الذي استدعى محاولات وأدوات جديدة وأكثر دقة لقياس المخاطر، وتعود جذور هذه المحاولات إلى القرن السابع عشر عندما اكتشف الرياضي الشهير "باسكال" نظرية الاحتمالات ثم قانون الأعداد الكبيرة، والتوزيع الطبيعي في الإحصاء ومعامل الارتباط.....الخ

إلا أنه يمكن اعتبار الدراسة الرسمية لإدارة المخاطر فقد بدأت في أواخر النصف الثاني من القرن العشرين، ففي عام (1959) أشارت دراسة (**markowiz**) إلى أن اختيار المحفظة ما هي إلا معضلة تعظيم العائد المتوقع من هذه المحفظة وتخفيض مخاطرها، وعلى ذلك فإن المعضلة التي تواجه المستثمرين هي إيجاد التوليفة المثلى من المخاطر والعائد، وقد أشار تحليل (**markowiz**) كذلك إلى العناصر العامة والخاصة للمخاطر، وأنه يمكن تخفيض أثر المكون الخاص للمخاطر من خلال تنويع محفظة الأصول، بينما يتحمل المستثمر العنصر العام في المخاطر، ومع ذلك فإن منهج (**markowiz**) يواجه مشكلات عملية في حالة اشتمال المحفظة الاستثمارية على أصول كثيرة.

وفي عام (1964) طور (**sharpe**) نموذج "تقييم الأصول الرأسمالية"، وتناول فيه مفهومي "المخاطر العامة" والمخاطر المتبقية"، وتضم الصورة المطورة لهذا النموذج نموذج "العامل الوحيد للمخاطر" الذي يقيس درجة حساسية الأصول للتغيرات في السوق (معامل بيتا)، ووفقا لهذا النموذج يمكن تشتيت المخاطر المتبقية(الخاصة بالمؤسسة) بتنويع المحفظة، فإن معامل بيتا يقيس درجة حساسية المحفظة لدورات العمل المقاسة بمؤشرات إجمالية، ويؤخذ على هذا النموذج اعتماده على مؤشر واحد لتفسير المخاطر الكامنة في الأصول.

أما نظريه مواجهة الأسعار التي تقدم بها (**Ross**)عام(1976)، فقد ذهبت للقول بأن عددا من العوامل تؤثر في العائد المتوقع للأصول، وأثر هذا النموذج هو المخاطرة الإجمالية وهي حصيلة جمع المخاطر المرتبطة بكل عامل من العوامل إضافة إلى المخاطر المتبقية، ولهذا يمكن أن نحدد لكل أصل من الأصول عددا من علاوات المخاطرة لتقابل معامل بيتا لكل عامل من عوامل المخاطرة، ومع أن هذه النظرية فقد وجدت قبولا على نطاق واسع، إلا أنه لا يتوفر إجماع على العوامل التي تؤثر في المخاطرة في كل أصل أو في الطريقة التي تقدر بها هذه المخاطرة، وهناك ثلاثة مناهج لتطبيق هذا: النموذج الأول: هو نموذج " العوامل الأساسية" الذي يقدر علاوات المخاطرة بافتراض أن معامل بيتا لكل عامل من العوامل معطى: والثاني وهو نموذج" الاقتصاد الكلي"، والذي يفرض أن علاوة المخاطر على عامل معطاة ويقدر معامل بيتا المقابل، أما النموذج الثالث فهو النموذج الإحصائي الذي يسعى لتحديد علاوات المخاطرة ومعاملات بيتا في آن واحد.

ثانيا: فلسفة إدارة المخاطر المالية

إن فلسفة إدارة المخاطر يجب أن تكون حالة واحدة واضحة وهي أين المؤسسة من مفهوم المخاطر وإدارته؟ وغالبا ما يعبر عنه بقائمة إدارة المخاطر، وكإشارة لفلسفة المؤسسة نحو المخاطر يحقق معه العديد من الفوائد[1]:

- فهذا يعني أن أهداف إدارة المخاطر في الأمد الطويل قد تم التفكير بخصوصها أو تبلورت بالنسبة للمؤسسة؛
- الإعلان عن فلسفة تركز على أعمال قسم إدارة المخاطر، فمن المحتمل أن تكون المؤسسة قد أعلنت فلسفتها في أوجه عدة بدءا من التسويق إلى تصميم المنتوج، الاستثمار إلى التنويع وإحلال فلسفة إدارة المخاطر وبنفس الوقت مع أقسام أخرى ذات العلاقة سيؤدي ذلك إلى إبراز نظرة إدارة المخاطر ويحقق معه زيادة الوعي عن المخاطر ذاتها؛
- هذه الفلسفة يمكن أن تصبح علامة اهتداء من أجل قياس فعالية مدير المخاطر وقسمه، وحيث لا توجد فلسفة معروفة فإنه من الصعوبة لمدير المخاطر أو مساعديه معرفة فيما إذا كانت واجباتهم أو أدائهم ضمن مستويات مرضية.
- إن واجب قياس الفعالية سيصبح عندئذ غير موضوعي وبناءا على قرارات شخصية؛
- إن هذه الفلسفة المعلن عنها ستمثل وجهة نظر المؤسسة تجاه إدارة المخاطر، ويعتبر أمر ضروري للتخطيط الطويل الأجل إذا رغبت المؤسسة بهذا النوع من التخطيط؛
- إن تكوين فلسفة يجب أن تتضمن عددا من التنفيذيين في المؤسسة، فالعمل يمكن أن يمثل علاقات عامة جيدة لقسم إدارة المخاطر.

ثالثا: تعريف إدارة المخاطر المالية

تعددت وتنوعت التعاريف المرتبطة بإدارة المخاطر المالية، وفيما يلي بعض منها:

تعرف إدارة المخاطر المالية على أنها هي"العلاقة بين العائد المطلوب على الاستثمار وبين المخاطر التي تصاحب هذا الاستثمار، وذلك بقصد توظيف هذه العلاقة بما يؤدي إلى تعظيم قيمة ذلك الاستثمار من وجهة نظر أصحابه، كما تعد أيضا بأنها إدارة الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها، والتي قد يترتب عليها خسائر محتملة الحدوث في المؤسسة، إذا لم يتم التعامل معها بشكل مناسب"[2].

كما تعرف إدارة المخاطر المالية على أنها هي "عبارة عن تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر، تحليله، قياسه، وتحليل وسائل مواجهته ثم اختيار أنسب وسيلة للمواجهة"[3].

وقد تعرف إدارة المخاطر على أنها هي "مجموعة من الأساليب العلمية التي يجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار لمواجهة أي مخاطر، وذلك من أجل منع أو التقليل من الخسائر المادية المحتملة ومن ثم الحد من ظاهرة عدم التأكد، كما ويرتكز هذا المفهوم على خفض التكاليف المصاحبة للمخاطر"[4].

و تعرف إدارة المخاطر بأنها هي "تعني تشخيص المخاطر وتحديدها وتحليلها واقتراح النشاطات الكفيلة بتقليلها والهدف الأساسي لإدارة الخطر هو منع حدوث الخطر بشكل أو آخر ويتطلب ذلك كافة الأعمال المطلوبة لتجنب الخطر والحماية وتوفير البدائل ووضع تعليمات الحماية والأمان والتأمين "[1].

---

[1] خالد وهيب الراوي، **إدارة المخاطر المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص ص:24-25 .

[2] لينا الزهراوي متاح على الموقع: **https://www.marefa.org** ، تم الاطلاع على الساعة 16:10 بتاريخ 2018/11/27.

[3] شقيري موسى وآخرون ، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2012،ص: 26.

[4] أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010،ص: 41

وقد تعرف إدارة المخاطر من النوع المالي على أنها" ضرورة التخلص من المخاطر المالية التي تحدث دون توقع من خلال سبل التغطية لما لذلك من مردود ايجابي على اقتصاديات المشروع والاقتصاد القومي برمته، فمن شأن هذه الأداة إتاحة الفرصة للمنشأة لأن تخطط للمستقبل وفي ظل درجة أكبر من التأكد"[2].

وحسب رأي الباحثة يمكن تعريف إدارة المخاطر المالية في المصارف على أنها(مجموعة من الإجراءات والسياسات التي يقوم بها المصرف من أجل رصد المخاطر التي يتعرض لها وتحليلها وقياسها بطريقة تمكن من تقليل آثارها غير المرغوبة).

كما يمكن تعريفها على أنها(منهج علمي للتعامل مع المخاطر المالية يتم من خلاله التقليل من الخسائر المالية المحتملة).

رابعا: أهداف إدارة المخاطر المالية وأهميتها

1- أهداف إدارة المخاطر المالية:

تعمل إدارة المخاطر المالية على تحقيق مجموعة من الأهداف نذكرها فيما يلي[3]:

- إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها المصرف؛
- وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات المصرف وضمان السير الحسن لآدائه؛
- الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة؛
- التأكد من حصول المصرف على عائد مناسب للمخاطر التي قد يواجهها، وذلك لضمان البقاء والاستمرار؛
- استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي لاتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب.

2- أهمية إدارة المخاطر المالية

تتمثل أهمية إدارة المخاطر المالية فيما يلي[4]:

-أداة لتنفيذ الاستراتيجية :تزود إدارة المخاطر المصارف بنظرة أفضل للمستقبل، فبدون إدارة المخاطر لا يمكن رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية، ولن يكون بالإمكان السيطرة على حالات عدم التأكد المحيطة بالمكاسب المتوقع، وتنبع أهمية إدارة المخاطر من حقيقة مفادها أنه بدونها ستكون عملية تنفيذ الاستراتيجية مقصورة على القواعد الإرشادية التجارية دون النظر لتأثيرها على مفاضلة مخاطر العائد الخاصة بالمصرف.

- تنمية الميزة التنافسية :التعرف على المخاطر مدخل ضروري لمعرفة الأسعار الواجب تقاضيها من العملاء، وهي الأداة الوحيدة التي تسمح بالتمايز السعري بين العملاء ذوي المخاطر المتباينة، فإذا لم يقم المصرف بالتسعير تظهر تأثيرات معاكسه، بحيث يتقاضى اسعار مبالغا فيها من العملاء ذوي المخاطر المنخفضة والعكس لذوي المخاطر المرتفعة، وهذا ما يحبط العملاء ذوي المخاطر المنخفضة ويدعم ذوي المخاطر العالية، مما يؤدي بالمنافسين لاجتذاب هذا الصنف من العملاء من خلال تقديم أسعار أقل.

- قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات: إن الخسائر هي نتيجة لكل المخاطر. ومخاطر القدرة على الوفاء هي النتيجة النهائية لكل المخاطر المقترنة برأس المال المتاح الذي يحدد الخسائر القصوى التي تتجاوزها حالات العجز عن الدفع .إن هذا الدور مبني على مبادئ يمكن عرضها على النحو التالي:

---

[1] عراوة عبد العزيز، **إدارة الجودة الشاملة كرؤية لإدارة المخاطر في الجامعات**، مجلة البديل الاقتصادي جامعة الجلفة، العدد2، ص: 90

[2] المانسبع رابح أمين، **الهندسة المالية وأثرها على الأزمة المالية العالمية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص:04.

[3] نوال بن عمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص:03.

[4] حياة نجار، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 77-78.

- يجب أن يغطي رأس المال الانحرافات السلبية للخسائر في كل الحالات تقريبا حتى المستوى الذي يتم عنده الحكم على الوفاء بأنه مقبول لدى المديرين ومالكي الأسهم؛
- كل الخسائر غير المتوقعة المتجاوزة لمبلغ رأس المال تولد عجز المصرف عن الدفع؛
- مخاطر القدرة على الوفاء نتيجة مشتركة لكل من رأس المال المتاح والمخاطر التي تم تحملها.

- **أداة لاتخاذ القرار**: إن المصارف التي تتحكم في مخاطرها لديها القدرة على اتخاذ قرارات سليمة.ومعرفة المخاطر عنصر أساسي في عملية اتخاذ القرار.

– **المساهمة في اتخاذ قرارات التسعير** :إن العلم بالمخاطر يسمح للمصارف بتسعيرها، وبدون العلم بالمخاطر لا تكون الهوامش قابلة للمقارنة من معاملة لأخرى ومن عميل لآخر أو عبر وحدات الأعمال ..كما أن القدرة على تسعير المخاطر وتحميلها على العملاء يسمح باتخاذ عدة إجراءات قادرة على التوفيق بين رأس المال المتاح والمخاطر.

– **رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها** :بدون قياس المخاطر يصبح من غير الممكن مقارنة المكاسب عبر المنتجات أو العملاء أو وحدات الأعمال، ومن السهل زيادة الهوامش عن طريق تحمل المخاطر، والحل البسيط هو إقراض العملاء ذوي المخاطرة العالية الذين تكون معدلات عجزهم عن السداد فوق المتوسط في المستقبل، ولكن هذه السياسة تقود إلى زيادة فورية في الهوامش، ثم في مرحلة ثانية إلى حالات عجز عن السداد.

إن مراقبة المخاطر يمكن أن تشجع على تحملها عن طريق توفير معلومات واضحة ومباشرة عن المخاطر .ومع المخاطر غير المعلومة يسود الحذر ويحول دون اتخاذ قرار بتحمل المخاطرة رغم أن ربحيتها يمكن أن تكون متماشية مع مخاطرها، واذا لم يستطع موظفو الائتمان أن يبينوا أن الهوامش والرسوم المتوقعة تغطي بالفعل المخاطر، فإن إدارة الائتمان سوف تحجم عن الإقدام على تلك المخاطر.

خامسا:الخطوات الرئيسية لإدارة المخاطر المالية

تمر عملية إدارة المخاطر المالية بأربع خطوات رئيسية من أجل ضمان سيرورة العمل في الاتجاه الصحيح، وفيما يلي نستعرض أهمها[1]:

1- **تحديد الخطر**: من أجل إدارة فعالة للمخاطر يجب على المصرف أولا تحديدها وتشخيصها، فالخدمات والمنتجات المقدمة من طرف المصرف تنطوي على عدة مخاطر، وهناك العديد من طرق لتحديد الخطر وهي ملخصة في الشكل التالي:

الشكل رقم(2-3) : الطرق المستخدمة في تحديد الخطر

المصدر: خالد وهيب الراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 16.

[1] صالح سراي، **البنوك الشاملة كآلية لتنشيط القطاع المصرفي الجزائري**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود- مالية وبنوك، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج،2012/2011، ص ص: 81-82.

2- **تحليل الخطر**: عندما يتم تحديد (تشخيص) الخطر فإن الخطوة التالية هي قياس تأثير الخطر بالضرر الذي يعتقد حدوثه على المصرف، ويتطلب القياس الصحيح للخطر النظر إلى ثلاثة أبعاد وهي: حجم الخطر، مدة الخطر، واحتمالية الحدوث لهذا الخطر.

3- **السيطرة على الخطر**: بعد تحديد الخطر وتحليله تأتي الخطوة النهائية في عملية إدارة الخطر وهي السيطرة الاقتصادية، ويمكن تحقيق السيطرة من خلال ثلاث أوجه كالتالي:

- **التخفيض**: وهو الخطوة الأولى في برنامج السيطرة على الخسائر، وذلك بأن يتم التأكد من أن مستوى الخطر في أدنى صوره، مثل التأمين على هذا الخطر.
- **الاحتفاظ (الاحتجاز)**: إن الخسائر المتوقعة في محصلة مقايضة دينار ستكون مكلفة في حالة تحويلها لبعض المؤمنين، فالمؤمن يسعى إلى تغطية تكلفة الطلبات إضافة لمصاريفه بالذات والأرباح لمقابلة هذه المصاريف والخسائر في المحصلة الدنيا يكون من الملائم احتجازه حيث تكون المعرفة في الوسائل المختلفة لتمويل الخطر ضرورية جدا.
- **التحويل**: أي يتم تحويل الخطر لطرف آخر، والوسيلة الشائعة في ذلك هي التأمين على المخاطر.

المطلب الثاني: المقومات الأساسية لإدارة المخاطر المالية

في إطار دراستنا لهذا المطلب، فإننا سوف نتطرق إلى التعريف بالمقومات الأساسية لإدارة المخاطر المالية، وذلك من خلال التطرق إلى التعريف بالأدوات والمبادئ والقواعد الواجب إتباعها لإدارة المخاطر المالية، كما سوف نستعرض الأطراف المسؤولة عن إدارة المخاطر المالية، وفي الأخير سنقوم بدراسة تحديات إدارة المخاطر المالية.

أولا: أدوات إدارة المخاطر المالية

يمكن تحديد ثلاثة استراتيجيات أساسية لإدارة المخاطر المالية، هي[1]:

1- استراتيجية ترك الموقف مفتوح: ويقصد بذلك الاحتفاظ بمستوى الخطر علي ما هو عليه، ويمكن أن يعتمد المصرف على هذه الاستراتيجية حينما يكون مستوى الخطر منخفض بشكل لا يبرر التكلفة المتوقعة لإدارته، وتندرج تحت هذه الاستراتيجية سياسة قبول الخطر.

2- استراتيجية تحمل مخاطر محسوبة: ويقصد بذلك تحديد مستويات الخطر التي يمكن تحملها بالمصرف والتي لا يرغب المصرف في تحمل أكثر منها، ثم اتخاذ كافة التدابير المناسبة لتدنيه المخاطر بالمصرف حتى هذا المستوى المقبول. ويندرج تحت هذه الاستراتيجية سياسات تخفيض الخطر (**Reduction**) مثل: التنويع في هيكل الاستثمار، والتغيير في مستوى الرافعة التشغيلية تبعا لظروف المصرف (هيكل الاستثمار)، والتغيير في مستوى الرافعة المالية (هيكل التمويل)، واستخدام الأدوات المالية المشتقة للحماية ضد مخاطر الأسعار.

4- **استراتيجية تغطية كل الخطر**(**To cover all the risk**): ويقصد بذلك تحييد مصدر الخطر بالنسبة للمصرف، أي تدنية الخطر إلى الصفر، ويندرج تحت هذه الاستراتيجية سياسات تحويل الخطر(**Transference**) مثل: التغطية الكاملة أو التأمين ضد الخطر باستخدام أدوات الهندسة المالية، تحويل الخطر المالي إلى طرف ثالث بواسطة عقود التأمين، والتجنب التام للأنشطة التي ينشأ عنها الخطر. وقد تستخدم عمليات إعادة الهيكلة – بشكل خاص – لأجل إنقاذ المصرف من حالة فشل مالي يمر بها، إلاَّ أنها أصبحت إحدى الاستراتيجيات المالية الرئيسية للمؤسسات المختلفة منذ الثمانينات وحتى الآن.

ويمكن تقسيم عمليات إعادة الهيكلة المالية للمنشآت إلى مجموعتين[1]:

[1] محمد علي محمد علي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 18-19.

- **إعادة هيكلة الأصول:** وتسمى أيضا هندسة الأصول، وهي تتضمن الأساليب المالية التي تغير من هيكل أصول المؤسسة أجل تحقيق الاستخدام الأعلى قيمة (الأكفأ) لموارد المؤسسة، أو لتوفير الضرائب، أو للتخلص من التدفق النقدي الزائد (غير المطلوب للفرص الاستثمارية) بدفعه إلى المساهمين. وتجرى إعادة هيكلة الأصول بواسطة عمليات البيع المختلفة، مثل بيع جزء من الأصول (**Sell-offs**) أو طرح أسهم إحدى المؤسسات التابعة إلي سوق رأس المال للاكتتاب العام (**Equity t curve-ou**) أو فصل مؤسسة تابعة بأحد الأساليب الثلاثة (**Spin-offs , Split-ups Split-offs**) أو من خلال عمليات التصفية، وقد تقوم المؤسسة بإعادة ،هيكلة وحدات النشاط بالاعتماد علي استراتيجية النمو، سواء بالاستحواذ أو بالمشروعات المشتركة.
- **إعادة هيكلة التمويل:** وتركز هذه الاستراتيجية على تغيير هيكل الملكية بالمؤسسة، وذلك من أجل إدارة المخاطر المالية وبخاصة لتدنية خطر الإفلاس، أو مشكلة تكاليف الوكالة المرتبطة بخصائص هيكل الخصوم ورأس المال الخاص بالمؤسسة.

ويمكن تنفيذ استراتيجية إعادة هيكلة التمويل للمؤسسة بطريقة أو أكثر من الطرق التالية:

- طرح شكل جديد من التمويل الأقل خطورة على المؤسسة (مثل :السندات القابلة للتحويل، أو السندات القابلة للاستدعاء، أو الأسهم الممتازة بدلا من السندات العادية)؛
- استبدال الأوراق المالية الحالية بأوراق مالية ذات خصائص مختلفة؛

وبمراجعة أدوات إعادة الهيكلة للمؤسسة يمكن القول أنها جميعا تقع ضمن استراتيجية تحمل مخاطر محسوبة، حيث أنها تسعى إلى تخفيض مستوى المخاطر المالية بالمؤسسة(كما هو الحال عند إعادة الهيكلة المالية)، أو تسعى إلى تكوين محفظة استثمارات ذات كفاءة بحيث يتناسب عائدها مع المخاطر الخاصة بها(كما هو الحال عند إعادة هيكلة الأصول)، وأيا كانت الأدوات المستخدمة فإن الهدف النهائي لعمليات إعادة الهيكلة للمؤسسة يتمثل في تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة ، وهو ما يتوافق مع الإطار العام لنظرية التمويل ومدخل خلق القيمة.

وعلى ضوء نظرية التمويل، ينبغي إدراك أن إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة – باعتبارها تسعى إلى تغيير شكل العلاقة بين العائد والخطر بهدف تعظيم القيمة – ترتبط بجميع القرارات والممارسات المالية التي تتم بالمؤسسة، كما أنها ترتبط بجميع البنود التي تشملها الميزانية سواء في جانب الأصول (هيكل الاستثمار)، أو في جانب الخصوم ورأس المال(هيكل التمويل).

ثانيا: المبادئ السليمة لإدارة المخاطر المالية:

لضمان تنفيذ عملية إدارة المخاطر المالية بالشكل الصحيح هناك العديد من المبادئ نستعرضها كما يلي[2]:

1– مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا:

يتم وضع سياسات إدارة المخاطر من قبل الإدارة العليا بالمصرف، ويجب أن يقوم مجلس الإدارة بمراجعتها والموافقة عليها، ويجب أن تتضمن سياسات إدارة المخاطر تعريف أو تحديد المخاطر وأساليب أو منهجيات قياس وإدارة والرقابة على المخاطر.

2– إطار إدارة المخاطر:

يجب أن يكون لدى المصرف إطار لإدارة المخاطر يتصف بالفاعلية والشمول والاتساق، ويجب على الإدارة أن تخصص موارد تمويلية كافية للموظفين ولدعم إطار المخاطر الذي تم اختياره.

---

[1] فهمي مصطفى الشيخ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 140-141.

[2] محمد عبد الحميد عبد الحي، **استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة سوريا، 2014، ص ص: 16-17.

3- تكامل إدارة المخاطر:

حتى يمكن التحقق من تحديد التداخل بين المخاطر المختلفة وفهمها وإدارتها بصورة سليمة، فإنه يجب أن لا يتم تقييم المخاطر بصورة منعزلة عن بعضها البعض. إن التحليل السليم يتطلب تحليل المخاطر بصورة كلية ومتكاملة نظرا لأن هناك تداخلا بين المخاطر التي يواجهها المصرف.

4- مسؤولية خطوط الأعمال:

كما هو معلوم فإن أنشطة المصرف يمكن تقسيمها إلى خطوط أعمال مثل نشاط التجزئة ونشاط المؤسسات وسواها .....لذا فالمسئولون عن كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكونوا مسئولين عن إدارة المخاطر المصاحبة لخط الأعمال المنوط بهم.

5- تقييم وقياس المخاطر:

إن جميع المخاطر يجب أن يتم تقييمها بصورة وصفية وبصورة منتظمة، كما يجب أن تقيم بصورة كمية حيثما أمكن ذلك، ويجب أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة.

6- المراجعة المستقلة:

إن تقييم المخاطر يجب أن يتم من قبل جهة مستقلة يتوافر لها السلطة والخبرة الكافية لتقييم المخاطر واختبار فعالية أنشطة إدارة المخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لضمان فعالية إطار إدارة المخاطر.

7-التخطيط للطوارئ

يجب أن تكون هناك سياسات وعمليات لإدارة المخاطر في حالة الأزمات المحتملة الحدوث والظروف الطارئة أو غير العادية ويجب أن تختبر جودة هذه السياسات والعمليات.

ثالثا: قواعد إدارة المخاطر المالية:

مع تطور إدارة المخاطر كمجال وظيفي خاص للإدارة تم توجيه اهتمام متزايد لصياغة مبادئها وتقنياتها، وذلك بهدف توفير قواعد إرشادية متصلة بعملية اتخاذ القرارات المتصلة بإدارة المخاطر، وقد كان من أوائل الإسهامات المقدمة لمجال إدارة المخاطر تطوير مجموعة من قواعد إدارة المخاطر، إن هذه القواعد والأسس تطبق على جميع المؤسسات المصرفية ويجب أن تستخدم للحكم على قوة وسلامة ممارسات المصرف في إدارة المخاطر المالية، وهذه القواعد ببساطة هي قواعد تحتكم إلى حسن الإدراك والفطرة السليمة، وتطبق على مواقف المخاطرة[1]:

- عدم المجازفة بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته؛
- التفكير في الاحتمالات؛
- عدم المجازفة بالكثير مقابل الحصول على القليل.

إن هذه القواعد على بساطتها توفر إطارا أساسيا يمكن اتخاذ قرارات إدارة المخاطر فيه، ولكن مع الأسف كثيرا ما يتم تجاهلها وأحيانا يساء فهمها.

1- **عدم المجازفة بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته:** القاعدة الأولى والأهم في القواعد الثلاث هي لا تجازف بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته، ورغم أن هذه القاعدة لا تقول لنا بالضرورة ما ينبغي عمله بشأن مخاطرة معينة إلا أنها تقول لنا أي المخاطر يجب القيام بشيء حيالها، وإذا بدأنا بالإقرار بأن عندما لا يتم عمل شيء حيال مخاطرة معينة تحتفظ المؤسسة

[1] خالد بوخلخال، **دور الهندسة المالية في إدارة المخاطر المالية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012/2011، ص ص: 107-108.

باحتمال نشوء خسارة من تلك المخاطرة، فإن تقرير المخاطر التي يجب عمل شيء بشأنها خلاصته تقرير أي المخاطر لا يمكن الاحتفاظ بها.

2- **التفكير في الاحتمالات:** إن الفرد الذي يمكنه أن يقرر احتمالية حدوث خسارة ما يكون في وضع أفضل يمكنه من التعامل مع المخاطرة مما لو كان مفتقدا، مثل هذه المعلومات، ومع ذلك فإن أهمية غير ضرورية أو في غير محلها يمكن أن تعطي مثل هذه الاحتمالات احتمال حدوث أو عدم حدوث الخسارة ضعيفا فإن الاعتبار الأساسي يكون الشدة المحتملة.

ولا يعني ذلك القول بأن الاحتمالية المرتبطة بتعرض معين ليست أحد الاعتبارات عند تقرير ما يجب عمله بشأن تلك المخاطرة على العكس، فمثلها تشير الشدة المحتملة للخسارة إلى المخاطرة التي يجب عمل شيء بشأنها التي لا يمكن الاحتفاظ بها، فإن معرفة ما إذا كان احتمال حدوث الخسارة ضعيفا أو متوسطا أم مرتفعا جدا يمكن أن تساعد مدير المخاطر في تقرير ما يجب عمله بشأن مخاطرة معينة.

3- عدم المجازفة بالكثير مقابل الحصول على القليل: تقتضي القاعدة الثالثة في جوهرها أن تكون هناك علاقة معقولة بين تكلفة تحويل المخاطرة والقيمة التي تعود على المحول وهي توفر التوجيه في اتجاهين الأول: إن المخاطر ينبغي عدم الاحتفاظ بها عندما تكون الخسارة المحتملة كبيرة بالنسبة للأقساط الموفرة، من خلال الاحتفاظ من ناحية أخرى في بعض الأحيان يكون القسط المطلوب للتأمين ضد المخاطرة مرتفعة بدرجة لا تتناسب مع المخاطرة المحولة، وفي هذه الحالات تمثل الأقساط الكثير فيما تمثل الخسارة المحتملة القليل.

ونستخلص مما سبق أن إدارة المخاطر المالية تعمل بشكل منتظم على تطبيق مجموعة من المبادئ والمراحل للتأكد من أن أنشطة المصرف تسري وفق السياسات والمناهج المعتمدة، حيث تعمل على الاكتشاف المبكر للمخاطر وتحديدها ومن ثم اتخاذ جملة من القواعد والأساليب التصحيحية لتدنيتها في الوقت المناسب.

رابعا: أطراف إدارة المخاطر المالية

أصبحت مسؤولية القيام بعملية إدارة المخاطر المالية مسؤولية مشتركة بين الأطراف الأساسية التي تتولى هذه العملية، ويطلق على ذلك الشراكة في إدارة المخاطر، ويتمثل إطار هذه الشراكة فيما يلي[1]:

1- المراقبون أو السلطات الإشرافية:

لا يستطيع المراقبون أن يمنعوا انهيار أو إفلاس المصرف، ولكن دورهم الرئيس هو تسهيل عمليات إدارة المخاطر، وتشجيع وجود بيئة جديدة لإدارة المخاطر في المصرف من أهم عناصرها وجود إطار عام لإدارة المخاطر، وهذا يلعب دورا هاما في التأثير في المسؤولين أو الشركاء الآخرين في إدارة المخاطر.

2-المساهمون:

يقع على المساهمين عبء اختيار أعضاء مجلس الإدارة وهم المسئولون عن عمليات الحوكمة، وبالتالي فإن اختيارهم يجب أن يكون اختيارا سليما يؤدي لضمان وجود إدارة مثلى في المصرف.

3-مجلس الإدارة:

تقع مسؤولية إدارة المصرف على مجلس الإدارة، حيث هو من يقوم بوضع الاستراتيجيات المختلفة وتعيين الموظفين وخصوصا الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل كما يقع عليه مسؤولية أن يكون المصرف قويا ويعمل بصورة جيدة.

[1] شادي صالح البيرجمي، **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، دراسة محاسبة، ميدانية في المصارف السورية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2011/2010، ص ص:38-39.

4-الإدارة التنفيذية:

وهي الإدارة المسؤولة عن تطبيق السياسات التي يضعها مجلس الإدارة، ويجب أن يكون لدى المدراء التنفيذيين الخبرة والقدرة على المنافسة، ولديهم دراية كافية بإدارة المخاطر المالية.

5-لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي:

تعد لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي بمثابة امتداد لوظيفة أو مهمة سياسة مجلس الإدارة لإدارة المخاطر، ويجب أن تقوم لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي بالتأكد من التزام المصرف بالأنظمة الرقابية الداخلية ونظم المعلومات، وعلى الرغم من أن لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي يلعبان دورا هاما في مساعدة الإدارة على إدارة المخاطر بصورة سليمة، إلا أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق جميع المستويات الإدارية في المصرف.

5- المدققون الخارجيون:

وهم غالبا ما يلعبون دورا تقييميا في عمليات المعلومات الخاصة بإدارة المخاطر، ويجب أن يهتم المدققون الخارجيون ليس فقط بالفحص التقليدي لعناصر الميزانية وجدول النتائج فحسب، وإنما يجب أن يكون تدقيقهم مركزا على المخاطر.

7-الجمهور العام أوالمتعاملون مع المصرف:

يقع على المتعاملين مع المصرف وخصوصا المودعين عبء أيضا في مجال إدارة المخاطر، وذلك من خلال مطالبة إدارة المصرف بالإفصاح عن المعلومات المالية والتحليل المالي حتى يتمكنوا من تقييم آداء المصرف والمخاطر المحيطة بأنشطته وأعماله.

ختاما لما تقدم، نستخلص أنه للقيام بعملية إدارة المخاطر المالية بالشكل الصحيح يشترط توافر جملة من الأطراف ذات العلاقة بأنشطة المصرف كل حسب مسؤوليته، بحيث تعد مهام كل من المراقبون أو السلطات الإشرافية والمساهمون، مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي، وكذا المدققون الخارجيون والمتعاملون مع المصرف بمثابة الرهان لضمان سير أداء المصرف في الاتجاه السليم، وإدارة المخاطر المالية بفاعلية، لذا يتوجب التنسيق بين كافة الأطراف الموجودة على مستوى المصرف، وذلك لضمان توفير المعلومات والبيانات حول المخاطر لتحديدها والوقاية منها في الوقت المناسب.

كما تجدر الإشارة إلا أن عمل المدقق الداخلي خصوصا لم يعد يقتصر على اكتشاف المخالفات فقط إنما تعداه في الوقت الحاضر إلى تقييم المخاطر وتحديدها ومحاولة التعرف العوامل المتسببة فيها مستخدما عدة أساليب لتجنبها، وبالتالي أصبح هذا الأخير يخدم أكثر الأهداف الاستراتيجية للمصرف، وهذا ما سنحاول تناوله في الفصل الثالث.

خامسا:تحديات إدارة المخاطر المالية:

رغم أن بعض التحديات التي تنشأ في إدارة المخاطر يمكن تجنبها داخليا وأخرى تنشأ من طبيعة الأعمال أو الصناع. هذه التحديات تشمل ما يلي[1]:

- التشتت الجغرافي للمؤسسات التابعة للفروع؛
- اختلاف وقت المناطق ولغتها وتقاريرها والبيئات النظامية؛
- مستوى المعرفة أو الخبرة أو المصلحة أو فهم المسائل؛
- تفويض غير ملائم للمهام والواجبات؛
- نقص الاستقلال في مجلس الإدارة.

[1] كارين أ. هورشر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 196-197.

المطلب الثالث: دور المشتقات المالية في إدارة المخاطر المالية

أدت التطورات الجوهرية التي حدثت في البيئة الاقتصادية والمالية إلى الحاجة لاستحداث طرق وأدوات مالية جديدة أطلق على تسميتها بالمشتقات المالية، بحيث تكون أقل تكلف وأدن مخاطر وتعمل على تحقيق أعلى عائد.

أولا: التطور التاريخي للمشتقات المالية:

شهدت صناعة المشتقات المالية خلال السنوات الماضية نموا كبيرا ومتسارعا سواء على صعيد حجم تجارة هذه الأدوات الجديدة أو على صعيد تنوع هذه الأدوات، بحيث شملت مجموعة واسعة من العقود المالية لكافة أنواع الأوراق المالية والسلع وغيرها من الموجودات الأخرى وكذلك على صعيد توسع قاعدة المشاركين في أسواق المشتقات، وتشير الدراسات إلى أن ملاك الأراضي الإقطاعيين من منتجي الأرز في اليابان هم أول من استخدم أدوات الهندسة المالية (العقود الآجلة)بشكل منظم، إذ طوروا أسلوبا يسمح بموجبه بتداول إيصالات بإنتاجهم من الأرز وفق مواعيد مستقبلية، وكان التعامل في العقود الآجلة يتم في الأسواق غير النظامية لمساعدة السماسرة الذين كانوا يلعبون دور الوسيط بين المتعاملين، ولكن في القرن التاسع عشر شهد الولادة الحقيقية لاستخدام العقود الآجلة بشكل منظم ومؤطر في شكل قائمة وكان ذلك في الولايات المتحدة عام **(1865)** ، إذ تم فيه صياغة القواعد والتشريعات التي تضم التعامل الآجل لمزارعي الحبوب والمضاربين والمستهلكين، وتشير الأدبيات أيضا إلى أن التعامل بأدوات الهندسة المالية بصورة تجارية بدأ في الولايات المتحدة في عام (1973) عندما افتتح أول سوق للخيارات في شيكاغو وعمل ذلك السوق منذ افتتاحه على إدخال تعديلات جوهرية على الأسس التي يقوم عليها التعامل في السوق، ومن أهم هذه التعديلات شروط التعاقد التي تتضمن تنميط الكميات وتواريخ التنفيذ وقيمة الهوامش المبدئية وكذلك دار المقاصة التي تقوم بالتسوية اليومية لهذا الهامش، ويمكن تلخيص الأسباب المباشرة لنشأة هذه الأدوات الجديدة فيما يلي:

- إن هذه الأدوات والوسائل المبتكرة تقلل تكاليف المعاملات بين الوسائل المختلفة؛
- عن طريقها يمكن إيجاد أنواع جديدة من الأوراق المالية وبذلك مقاسمة المخاطر بطرق جديدة وإلى أبعاد جديدة؛
- يمكن عن طريقها التغلب على الكثير من العوامل الخارجية المؤثرة مثل قوانين الضرائب والقوانين المنظمة لعمل الأسواق المالية في بلد دون آخر[1].

ثانيا: تعريف المشتقات المالية

هناك عدة تعاريف للمشتقات المالية نذكر منها ما يلي:

تعرف المشتقات المالية بأنها هي" أدوات مالية يتم اشتقاقها من أصل نقدي ويمكن شراؤها وبيعها وتداولها بطريقة مماثلة للأسهم أو أية أصول مالية أخرى يعتمد تسعير وأداء المشتقات المالية مثل المستقبليات، الخيارات والمقايضات بشكل كبير على الأصل محل التعاقد"[2].

كما تعرف على أنها هي" أدوات مالية تشتق قيمتها من قيمة واحدة أو أكثر من الأصول السلعية أو الأصول المالية أو سعر الفائدة، أو أي من المؤشرات الأخرى المرتبطة بها وقد لاقت المشتقات قبولا واسعا من قبل المؤسسات المالية والشركات الخاصة وكافة المستثمرين نظرا لما تحويه من منافع كبيرة سواء فيما يتعلق بتخفيض تكاليف التمويل، أو تحسين معدلات العائد على

[1] حياة عوايجية، مفتاح صالح، **تطور عقود المشتقات المالية بالسوق المالي للأوراق المالية للكويت**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، المجلد7، العدد2، ديسمبر 2017، ص: 76.

[2] عبد الكريم أحمد قندوز، **المشتقات المالية**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1،2014، ص: 81.

الأصول، ولتجنب الضرائب والإجراءات الصارمة، ولعل أكثر المنافع التي تقدمها المشتقات هي حماية المستثمرين من المخاطر السوقية الناجمة عن تغيرات الأسعار المفاجئة غير المتوقعة"[1].

وقد تعرف المشتقات المالية على أنها هي "عقود تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية (أي الأصول التي تمثل موضوع العقد) والأصول التي تكون موضوع العقد تتنوع ما بين الأسهم والسندات والسلع والعملات الأجنبية... الخ، وتسمح المشتقات للمستثمر بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتمادا على أداء الأصل موضوع العقد"[2].

وعليه يمكن تعريف المشتقات المالية على أنها(عبارة عن عقود مالية تتحدد قيمتها بناءا على قيمة الأصل محل التفاوض حيث تعطي لأحد الطرفين المتعاقدين الحق في أصل معين في زمن محدد وتلزم الطرف الآخر باحترام هذا التعاقد، وقد تتيح للمستثمرين فرص استثمارية جديدة وتعمل على تدنية المخاطر المالية إلى أدنى مستوياتها).

وتأسيسا على التعاريف السابقة، يمكن تلخيص المشتقات المالية في النقاط التالية:

- هي عقود ذات طبيعة مالية تتنوع حسب طبيعتها ومخاطرها وآجلها، وفي ظل هذا العقد يتم تحديد كل من السعر، الكمية، الزمن والشيء محل التعاقد؛
- هي تعد من أدوات خارج الميزانية؛
- تشتق قيمتها من قيمة الأصل محل الاتفاق؛
- تتم تسويتها في تاريخ لاحق؛
- تتسم بالتعقيد في بعض الأحيان وبدرجة سيولة عالية.

ثالثا: أهمية المشتقات المالية

تعتبر المشتقات المالية أهم وأبرز الأدوات المالية الحديثة، وقد سمحت بتحقيق العديد من الفوائد نذكر منها ما يلي[3]:

- ابتداع طرق جديدة لفهم وقياس وإدارة المخاطر المالية والتي يمكن خلالها عزل أو إدارة المخاطر المعقدة التي تتجمع سوية في الأدوات المالية التقليدية بحيث يمكن إدارة كل مخاطرة بشكل مستقل وبكفاءة أعلى؛
- دعم الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية للعملاء بما يخدم أغراضهم في بناء محافظ أكثر تنويعا الأمر الذي من شأنه زيادة قاعدة عملاء هذه المؤسسات؛
- تعزيز فرص الإيرادات والأرباح الناجمة عن تنويع محافظ المؤسسات المالية من الأدوات المشتقة من عوائد استثمارية ورسوم، وعمولات وخدمات وغيرها وذلك من خلال قيام المصارف بعمليات التحوط والمضاربة وصناعة الأسواق وتكوين المراكز المالية؛
- قيام مدير المالية في المؤسسة بمبادلة التدفق المتمثل بمدفوعات الفائدة على التزامات ذات أسعار فائدة ثابتة بأداة ذات أسعار فائدة متغيرة والغرض من هذه العملية هو إما تقليل نسبة الالتزامات ذات الفائدة الثابتة وزيادة الالتزامات ذات الفائدة المتغيرة في الهيكل المالي للشركة أو تقليل عبء مدفوعات الفائدة الثابتة إذا ما انخفضت أسعارها.

---

[1] قايدي خميسي، لحسين عبد القادر، **دراسة تحليلية لتطور استخدام المشتقات المالية في الأسواق المالية في تغطية مخاطر السوق ،حالة الدول الصناعية العشر**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، الجزائر، العدد6، 2015،ص: 29.

[2] طارق عبد العال حماد، **سلسلة البنوك التجارية قضايا معاصرة، المشتقات المالية(المفاهيم– إدارة المخاطر، المحاسبة)**، الدار الجامعية طبع نشر توزيع، جامعة عين الشمس، الاسكندرية، الجزء الخامس، 2001، ص:5.

[3] حاكم محسن الربيعي وآخرون، **المشتقات المالية(عقود المستقبليات، الخيارات، المبادلات)**، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص:21.

وعلى ضوء ما تقدم نخلص إلى أن عقود المشتقات المالية لها أهمية ودور كبير في على مستوى القطاع المصرفي، بحيث تعمل على نقل المخاطر من أطراف لا ترغب في تحمل مخاطر عالية إلى أطراف قادرة وقد ترغب في تحملها، كما تسمح للعديد من المتعاملين بها من تحقيق الكثير من المزايا والفرص نذكر منها على سبيل المثال: إمكانية تزويدهم بالسعر المتوقع في السوق الحاضر، وعليه يمكن القول أن عقود المشتقات المالية تعمل على تلبية رغبات كافة الشرائح، إلا أنه يبقى الهدف الرئيسي والأساسي لها هو العمل على تقليل المخاطر المالية أو الحد منها.

رابعا: أنواع المشتقات المالية

يمكن تقسيم عقود المشتقات المالية التي قدمتها مبتكرات الهندسة المالية إلى أربع أدوات رئيسية، مثلما يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم(2– 4): أنواع عقود المشتقات المالية

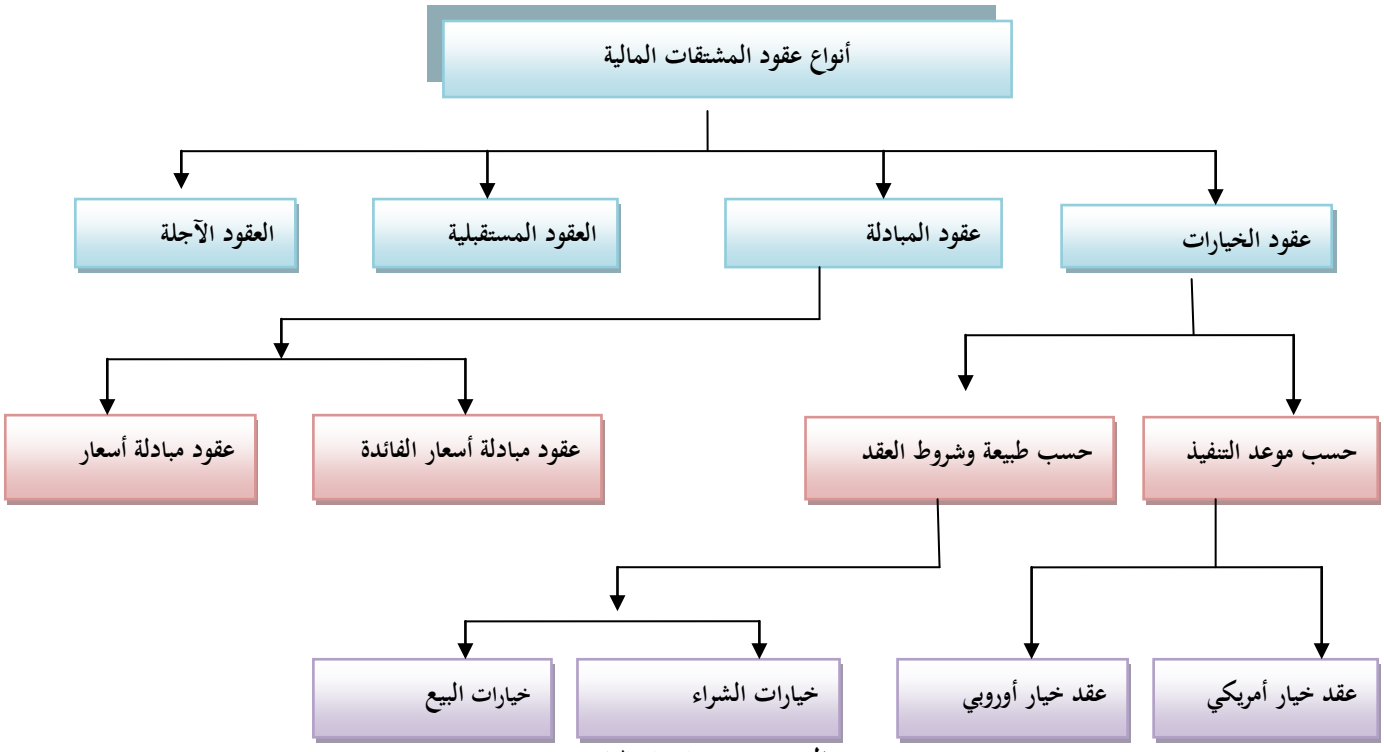

المصدر: من إعداد الباحثة.

1– عقود الخيارات: هي عبارة عن عقد بين طرفين إحداهما مشتري الخيار والآخر بائع أو محرر الخيار وبموجبه يمكن للطرف الأول أي المشتري الحق في أن يشتري إذا ما رغب من الطرف الثاني أي المحرر أو يبيع إذا ما رغب للطرف الثاني أصلا معينا بسعر معين وفي تاريخ معين أو خلال فترة زمنية حسب الاتفاق، وذلك مقابل أن يقوم الطرف الأول أي المشتري بدفع علاوة أو مكافأة معينة للطرف الثاني، ووفقا للمفهوم أعلاه تشمل عقود الخيارات بالإضافة إلى طرفي العقد المشتري والبائع مجموعة من العناصر التالية:

- تاريخ العقد؛
- نوع الأصل محل التعاقد؛
- كمية العقود وكمية الأصل في كل عقد؛
- سعر التنفيذ أي السعر الذي بموجبه ستتم التسوية بين طرفي العقد عند التنفيذ العقد؛

- تاريخ التنفيذ إذا كان الخيار من النوع الأوربي أو الفترة الزمنية التي يسري خلالها عملية التنفيذ إذا كان الخيار من النوع الأمريكي؛
- قيمة العلاوة أو المكافأة التي يستوجب على مشتري الخيار دفعها لمحرر الخيار وتتوقف عادة قيمة العلاوة على عدة عوامل مثل القيمة السوقية للأصل المشمول بالخيار، سعر التنفيذ، تاريخ التنفيذ أسعار الفائدة[1].

وتقسم عقود لخيارات إلى نوعين وفقا لموعد التنفيذ وهما[2]:

- **عقد الخيار الأمريكي**: هذا النوع من الخيارات يعطي لحامله (المستثمر) الحق في شراء أو بيع مجموعة من الأوراق المالية بسعر متفق عليه مقدما، حيث بالإمكان تنفيذ هذا العقد في أي لحظة منذ شرائه، وحتى قبل التاريخ المحدد لتنفيذه، أو هو بمثابة اتفاق يعطي لأحد الطرفين الحق في بيع أو شراء عدد من الأسهم والسندات أو العملات الأجنبية من الطرف الآخر بسعر متفق عليه مقدما حيث يتم تنفيذه خلال الفترة التي تمتد بين إبرام الاتفاق حتى التاريخ المحدد لانتهائه.
- **عقد الخيار الأوربي**: وهو يشبه عقد الخيار الأمريكي ماعدا موعد التنفيذ فأنه غير مسموح به إلا في التاريخ المحدد سلفا، مما يعني استطاعة مشتري حق الخيار أن يمارس حقه في التنفيذ فقط في اليوم الأخير من استحقاق العقد، ولا يعني هذا الخيار بأنه مستعمل في أوربا فقط فهو يمكن استعماله في أي بورصة مالية.

نستنتج مما تقدم أن الخيار الأمريكي يمكن ممارسته في أي وقت قبل موعد تنفيذ التاريخ، أما الخيار الأوربي فيختلف عن الخيار الأمريكي من حيث أنه يمكن ممارسته فقط في تاريخ التنفيذ.

ومن جهة أخرى يمكن تقسيم الخيارات وفقا لطبيعة وشروط العقد إلى نوعين رئيسيين هما[3]:

- **خيارات الشراء**: يكون لمالك الخيار الحق في شراء الأصل المعني من بائع الخيار باتفاق على السعر عند تاريخ محدد مستقبلي، وإذا مارس مالك الخيار هذا الحق فعلى بائع الخيار تسليم الأصل.
- **خيارات البيع**: يكون للمالك بيع الأصل المعني لبائع الخيار بموجب اتفاقه على السعر عند تاريخ مستقبلي محدد، وإذا مارس مالك خيار البيع هذا الحق فعلى بائع خيار البيع شراء الأصل.

كما أن خيار الشراء أو البيع يمنح البائع الحق في شراء أو بيع عدد من الأسهم والسندات وكذا العملات إلى طرف آخر بسعر محدد مسبقا مقابل هامش فيكون فيها تنفيذ العقد اختياريا من قبل المشتري، وقد ينص على تنفيذ الاتفاق في تاريخ أو خلال فترة معينة.

2- عقود المبادلة: وهي تمثل أحد أدوات تغطية المخاطر، ومن أكثر استخداماتها تغطية مخاطر تغير سعر الفائدة، تعتبر عقود المبادلة معدل الفائدة الثابتة بمعدل الفائدة المتغيرة من أكثر هذه الأدوات استخداما[4].

وتعرف عقود المبادلة بأنها "اتفاق بين طرفين أو أكثر لتبادل سلسلة من التدفقات النقدية خلال فترة لاحقة (مستقبلية)، لذلك فهي سلسلة من العقود لاحقة التنفيذ حيث يتم تسوية عقد المبادلة على فترات دورية (شهرية، فصلية، نصف سنوية...الخ). وهو عقد ملزم للأطراف على خلاف عقد الاختيار، كما أن متحصلات أو مدفوعات الأطراف نتيجة التحركات

---

[1] دريد كامل آل شيب، **المالية الدولية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011،ص:94.

[2] هاشم فوزي العبادي، جليل كاظم العارضي، **الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية**، كتاب شامل لجميع الجوانب النظرية والتطبيقية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ط2، ص ص: 88-89.

[3] جاب الله عادل رياض، **المشتقات المالية ودورها في تكريس الأزمات المالية العالمية**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، المجلد 5، العدد1، 2016،ص: 141.

[4] محمد صالح الحناوي، **تحليل وتقييم الأسهم والسندات**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص:385.

السوقية لا يتم تسويتها يوميا كما هو في العقود المستقبلية، فضلا عن عدم تسويتها مرة واحدة كالعقود الآجلة، بل سلسلة من العقود لاحقة التنفيذ."

وتقسم عقود المبادلة إلى ما يلي[1]:

- **عقود مبادلة أسعار الفائدة** :وهي عملية تتم بين طرفين لمبادلة فائدة محسوبة بتطبيق معدلات ثابتة أو متغيرة، بفائدة أخرى محددة مسبقا.
- **عقود مبادلة أسعار الصرف** :وهي عملية يتم خلالها تبادل عملات بمعدلات فائدة ثابتة أو متغيرة بين أطراف العقد، مع إرجاع المبالغ المدفوعة في النهاية (تبادل حقيقي).

وبناء على ما تقدم، نستنتج أنه على الرغم من الإيجابيات والمساهمات الكبيرة التي قدمتها المشتقات المالية للقطاع المصرفي إلا أنها تحمل في طياتها العديد من المخاطر، والتي لها تأثيرات وخيمة وانعكاسات سلبية قد تخل من مردودية المؤسسات المصرفية وتعرضها إلى خسائر كبيرة قد تؤدي بها إلى حد الإفلاس.

3- **العقود الآجلة** :هي مشتقة بسيطة حيث تمثل اتفاق على بيع أو شراء أصل في وقت مستقبلي مقابل سعر معين، ويكون فيها المشتري صاحب المركز الطويل بينما البائع صاحب المركز القصير، وغالبا ما يكون العقد بين مؤسستين ماليتين أو بين مؤسسة مالية وأحد عملائها من المؤسسات، ولا يتم تداوله في البورصة عادة[2].

4- **العقود المستقبلية**: العقود المستقبلية هي اتفاقيات تعاقدية إما لشراء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية بسعر وتاريخ محدد ولكن على خلاف العقود الآجلة، يتم تداول العقود المستقبلية في البورصات، ومن أجل جعل التداول ممكنا تحدد البورصة سمات معيارية معينة للعقد، ونظرا لأن طرفي العقد قد لا يعرفان بعضهما البعض بالضرورة، فإن البورصة توفر آلية تعطي كلا من الطرفين ضمانا بأن العقد سوف يحترم.

يقوم مشتري وبائع العقد المستقبلي بالاتفاق على سعر العقد المعني من خلال مزاد تنافسي يتم في البورصة، ويكون سعر المزاد أكثر شفافية، بحيث يستطيع كل المشترين رؤية كل البائعين على كل سعر، إن الهامش بين أفضل سعر للشراء وأفضل سعر للبيع عادة ما يكون ضيقا لمعظم المستقبليات المالية، يستثنى من ذلك مستقبليات العملة، وتتغير الأسعار عادة وفقا لعوامل العرض والطلب، ويستطيع أي شخص التعامل بالمستقبليات وذلك من خلال أحد السماسرة(تجار المستقبليات بالعمولة) والذي يكون في العادة أحد أعضاء بورصة المستقبليات .ومع ذلك، فإن معظم التعامل بالمستقبليات المالية يتم بواسطة البنوك أو المؤسسات المالية المتخصصة[3].

خامسا: مخاطر المشتقات المالية

هناك مجموعة من المخاطر المحيطة بالتعامل بعقود المشتقات المالية ، وأهمها ما يلي[4]:

– **مخاطر الائتمان** :هي التي تقع بسبب امتناع أحد الأطراف عن الوفاء بالتزاماته الناشئة في عقود المشتقات المالية.

---

[1] طارق خاطر، لحسن دردوري، **دور الأدوات المالية الحديثة في الصناعة المصرفية وانعكاساتها على النظام المصرفي**، ورقة عمل قدمت ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 21/20 أكتوبر 2009، ص: 08.

[2] **المرجع السابق**، ص:06.

[3] بن عيسى عبد القادر، **أثر استخدام المشتقات المالية ومساهمتها في إحداث الأزمة المالية العالمية ،دراسة حالة سوق الكويت للأوراق المالية للفترة الممتدة من جانفي 2006 إلى غاية 2010**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية الأسواق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011، ص ص : 63-64.

[4] نورين بومدين، **منتجات الهندسة المالية كمدخل لتفعيل وظيفة سوق الأوراق المالية**، مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد الخامس، العدد العاشر، 2012، ،ص ص: 133-134.

– **مخاطر السيولة** : هذه المخاطر تتحقق عند عدم تمكن البائع من الحصول على ثمن الأوراق المالية محل التعاقد في موعدها مما قد يضطره إلى الاقتراض أو تسييل بعض أصوله حتى يتمكن من مقابلة التزامه اتجاه الغير . وكذلك يتعرض المشتري لذات المخاطر عند قيامه بالوفاء بثمن الأوراق المالية التي تعاقد على شراءها دون أن يتمكن من حيازة الأوراق المالية المتعاقد عليها في موعدها . في هذه الحالة أيضًا قد يضطر إلى اقتراض الأوراق المالية محل التعاقد أو الدخول في عقد جديد.

– **مخاطر الإحلال** :هذه المخاطر لا تتعلق بإخفاق أحد الأطراف في الوفاء بالتزاماته خلال مدة التسوية، وإنما بعدم قدرته على الوفاء بهذا الالتزام مطلقا، وهو الأمر الذي يضطر معه الطرف الآخر إلى الدخول في عقد جديد حتى يتمكن من الوفاء بالتزاماته اتجاه الغير مع تحمله لخسائر جسيمة والتي تتمثل في الفرق بين سعر التعاقد وسعر الأوراق المالية المتعاقد عليها في البورصة الحاضرة

– **المخاطر التشغيلية** : تنشأ المخاطر التشغيلية من خلال عمليات المقاصة والتسوية نتيجة عدم كفاءة نظم المعلومات أو الرقابة الداخلية، والإخفاق في إجراء عمليات المقاصة والتسوية بكفاءة عالية الأمر الذي يترتب عليه خسائر للمشاركين في البورصة لم يكن في وسع أحد التنبؤ بها نتيجة التأخير في التسوية أو الأخطاء أو الغش.

– **المخاطر القانونية** : كون أن العقود ليست ملزمة قانونيا في حالة عقود الخيارات، وبمعنى آخر ليس لها قوة التنفيذ وتصبح عملية الالتزام أكثر صعوبة إذا كانت العقود دولية.

– **المخاطر السوقية** : كل تغير في حركة الأسعار في البورصة الحاضرة يقترن بتغير مماثل في بورصات عقود المشتقات المالية باستثناء الفوارق الطفيفة في الأسعار الناتجة عن حساسية البورصة، وهذا يؤدي إلى إضعاف المركز المالي للشركة والناشئ عن مركزها في المشتقات.

سادسا: استخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر المالية

تلعب المشتقات المالية دورا مهما في إدارة المخاطر لدى المصارف، حيث بدأت أهمية هذا الدور تظهر بوضوح من دراسة أجريت في عام (1993)، على مجموعة من المصارف، يطلق عليها مجموعة الثلاثين « GROUP OF THIRTY » أين كشفت الدراسة أن (44 **%**)من هذه المصارف تعتقد بأن المشتقات المالية هي أداة هامة للتغطية ضد المخاطر، بينما تنظر إليها المصارف الأخرى والتي تمثل **(37%)** من مفردات العينة على أنها حتمية، كما كشفت الدراسة بأن (87%)من المصارف تستخدم عقود مبادلة أسعار الفائدة، **(78%)** تستخدم عقود مبادلة العملات، **(40%)** تستخدم العقود الآجلة والعقود المستقبلية للتغطية ضد مخاطر أسعار،(31%)تستخدم عقود الخيارات على أسعار الفائدة، و **(64%)**منها تستخدم عقود الخيارات على العملات.

كما تعتبر المشتقات المالية أداة فعالة بالنسبة للمصارف لإدارة المخاطر المالية المرتبطة بأنشطتها، حيث يعمل المصرف كوسيط بين مجموعة كبيرة من المستخدمين، ويقوم بهيكلة الصفقات لتقديم خدمات خاصة بإدارة المخاطر تتناسب مع الاحتياجات الفردية لكل عميل، ونتيجة لذلك يمكن للمصارف تجميع مراكز كبيرة مفتوحة في محافظ المشتقات، هذه المراكز يتم إدارتها دائما للتأكد من وجودها داخل مستويات المخاطر المقبولة. كما يقوم المصرف بالإضافة إلى دور كمتعامل باستخدام المشتقات المالية(عمليات المقايضة الخاصة بأسعار الفائدة بصفة أساسية)، في إدارة محافظ موجوداته ومطلوباته، ومراكزه الهيكلية.

ونتيجة لأهمية التعامل بالمشتقات في المصارف التجارية، وما صاحب ذلك من مخاطر عالية، فلقد ركزت لجنة بازل للإشراف المصرفي على مخاطر هذه الأنشطة، فأصدرت تقرير يتضمن إرشادات للمستثمرين في المصارف التجارية حول العناصر الرئيسية للإدارة السليمة للمخاطر، هذا التقرير يضم أقسام فيما يخص المشتقات المالية، وكيفية إدارتها من قبل المصارف[1].

[1] نور الدين زعيبط، عمار بوطكوك، **الهندسة المالية واستخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر البنكية**، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، العدد السابع، الجزء01، جوان 2017، ص ص : 500-501.

وعليه فإن المشتقات المالية تعد أداة مهمة تتيح ظروف للتغطية ضد المخاطر مقارنة بالسبل التقليدية التي قد يستحيل استخدامها للتغطية ضد مخاطر تغير الأسعار، وفي مقدمتها التأمين، حيث إلى جانب التنويع في التغطية ضد المخاطر المنتظمة، وقد تسهم المشتقات التي هي منتج من منتجات الهندسة المالية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، من خلال قدرها على إدارة التقلبات في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وأسعار الأوراق المالية وأسعار المدخلات، أي من خلال قدرتها على إدارة المخاطر[1].

وبالتالي فإن لجوء المؤسسات إلى استخدام المشتقات المالية غايته الأولى هو تجنب المخاطر المالية أو على الأقل التخفيض منها من خلال وضع إدارة خاصة لإدارة المخاطر تابعة للإدارة العامة.وليس هناك شك أن جميع المستثمرين يرغبون في الحفاظ على استثماراتهم عند مستوى مقبول من المخاطرة ، وهذا ما ذهب إليه صندوق النقد الدولي إذ يؤكد أن الأسواق المالية قد طورت وسائل غير محدودة للمتاجرة بالمخاطرة من خلال أدوات المشتقات المالية[2].

ولذلك يجدر بنا أن ننوه إلى ضرورة التفرقة بين استخدام المشتقات كأداة لإدارة المخاطر وبين استخدام المشتقات كأداة للاحتياط من المخاطر، إن استخدام المشتقات كأداة لإدارة المخاطر، إنما تعنى استبدال أحد المخاطر القائمة بمخاطر جديدة تكون أقل تكلفة وأكثر مرونة مما يمكن المؤسسات المصرفية والمالية من تحقيق الأرباح أو تجنب الخسائر، بينما نجد استخدام المشتقات كأدلة للاحتياط من المخاطر، إنما يعنى تقليل التعرض لنوع معين من أنواع المخاطر مقابل التخلي عن بعض الفرص لتحقيق الأرباح.

ولذلك فإن استخدام المشتقات كأداة لإدارة المخاطر يستوجب إتباع عدة خطوات نوجزها فيما يلي:

- تحديد أنواع المخاطر التي يمكن أن تواجهها المؤسسة وبالتالي التعرف على مسبباتها مثل:(أسعار الفائدة، أسعار
- الصرف....الخ)؛
- حصر المخاطر الناجمة عن أعمال المؤسسة؛
- اختيار ما يناسب من أدوات المشتقات لمجابهة المخاطر وإدارتها بما يحقق الربح للمؤسسة؛
- .وضع نظام فعال لمراقبة أداء استخدام المشتقات التي تم اختيارها ، مع العمل على وضع تنبؤات لنتائجها المستقبلية[3].

وكثيرا ما يتردد ان المشتقات المالية تنقل المخاطرة من الراغبين في تقليلها إلى الطرف الأقدر على تحملها وهو افتراض بحت، فهناك فرق جوهري بين الرغبة في تحمل المخاطرة وبين القدرة على ذلك، فالطرف المجازف في المشتقات لا ريب أنه راغب في تحمل المخاطرة، لكن هذا لا يعني بالضرورة أنه قادر بالفعل على تحملها، بحيث أن المشتقات تولد له دخلا حاضرا لطرف المجازف فالحاجة الآنية قد تدفعه لتحمل مخاطر لا يستطيع احتمالها بسبب نقص السيولة[4].

ولكن كيف نقوم بإدارة المخاطر المالية الخاصة بالمشتقات بالمالية؟

من الواضح أن المشاركين في السوق المالي يجدون في المشتقات المالية أدوات مفيدة لإدارة المخاطر ويتم استخدامها من قبل ثلاثة أنواع من المشاركين في السوق: المصارف التجارية ومصارف الاستثمار، والمستثمرين. ومع ذلك ، فالمشتقات المالية تشكل تحديات لإدارة المخاطر الخاصة بها. ولنأخذ كمثال مخاطر الائتمان لفهم هذا التساؤل. فهناك أربعة تحديات لهذا الخطر،

---

[1] علام عثمان، حملة عز الدين، **استخدام المشتقات المالية في إدارة مخاطر السوق المالي**، مجلة رؤى اقتصادية ،جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد11، ديسمبر، 2016، ص: 160.

[2] شوقي طارق، **محاسبة التغطية (التحوط)، للمشتقات المالية في ظل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم IFRS 9 الأدوات المالية مقارنة مع المعيار الأمريكي SFAS 133** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، العدد17، 2017، ص:109.

[3] بلحسن فيصل، عبو هدة، **مخاطر المشتقات المالية**، ص:10، متاح على الموقع التالي: efpedia.com/arab/wp-content/uploads ، تم الاطلاع على الساعة 23:53 بتاريخ2020/06/30.

[4] علام عثمان، حملة عز الدين، ، **مرجع سبق ذكره**، ص:161.

فالمشتقات تقوم بتحويل مخاطر الائتمان بطرق معقدة قد لا تكون سهلة الفهم، وبذلك يمكن أن تخلق مخاطر الائتمان وبذلك يجب فهمها. والمشتقات معقدة تعتمد على نماذج معقدة لاستخدامها، مما يؤدي إلى خطر هذا النموذج المختار، كما هناك وكالات التصنيف الائتماني تفسر هذا التعقيد للمستثمرين، ولكن يمكن أن يساء فهم تصنيفاتها، ونتيجة ذلك قد تخلق عدة مخاطر.

1- **مخاطر الائتمان:** في الواقع فالمشتقات المالية لا تزيل المخاطر الائتمان إنما تقوم بمجرد نقلها، ونتيجة لذلك، فإن شخص ما، وفي مكان ما، سوف يخسر المال، فعلى الرغم من أن المشتقات المالية لا يمكنها القضاء على الخسائر الناجمة عن المخاطر المالية، فإنها يمكن أن تحول المخاطر بطرق معقدة قد لا تكون سهلة الفهم، مثل عقود مبادلة أسعار الفائدة أو اتفاقات حول معدلات الفائدة الآجلة... هل يعي المشاركين في السوق تعرضهم للمخاطر المتعلقة بالمشتقات المالية المعقدة؟ ونظرا لاتساع نطاق المشاركين في السوق الذين ينشطون في السوق، لا توجد وسيلة حاسمة للرد على هذا التساؤل. ومع ذلك، يمكن أن نشير إلى أن بعض المشاركين في السوق لا تعي تماما التعرض للمخاطر نتيجة مشاركتها في سوق المشتقات، ففي عام (2001)، أمركان أكسبريس" خسر مئات الملايين من الدولارات على الاستثمارات في التزامات الديون المضمونة (SDO). ونقلت الصحيفة عن الرئيس التنفيذي لشركة أمريكان اكسبريس قوله أنه " لم يفهم خطر" الممتلكات (SDO)لها.

2- **المقابل لهذا الخطر:** والمقابل لهذا الخطر هي مخاطر الطرف المقابل في عقد الائتمان مشتق نتيجة التقصير وعدم دفع ما يملكه بموجب العقد- خاصة عقود مشتقات(OTC)، فمخاطر الطرف المقابل هو خطر مهم لابد من أن تدار حيث هذا الخطر أصبح أكثر بروزا. وبذلك فإن أغلب التجار يستخدمون ضمانات للحد من مخاطر الطرف المقابل، ووفقا لمسح الإيسدا **(2006)** ، فإن **(63%)** من عقود المشتقات مضمونة من خطر الطرف المقابل لهذا العقد.

3- **أخطار النموذج:** المشتقات المالية المعقدة تتطلب نماذج معقدة للتقييم وللتحوط مما يؤدي إلى خطر النموذج، فخطر الخسارة الناجمة عن نموذج معيب هو ما يعرف بخطر النموذج.

4- **وكالة تصنيف المخاطر:** فوكالات التصنيف تلعب دورا هاما في سوق المشتقات ولكن يمكن أن يساء فهم تصنيفاتها، مما قد تساعد على خلق المخاطر، ففي تقرير بحثي للمصرف المركزي الأمريكي، في سوق التمويل المنظم، بما في ذلك سوق المشتقات، والتي تعتمد اعتمادا كبيرا على تقييمات(لجنة النظام المالي العالمي، 2005)، فكثيرا من المستثمرين يعتمدون على وكالات التصنيف لتقييم مخاطر الائتمان في معاملة خاصة نظرا للطبيعة المعقدة للمشتقات، ومع ذلك، وفقا لذلك التقرير، فالمؤسسات الاستثمارية الكبيرة لا تعتمد فقط على التصنيفات لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وهذا ما يدل على فهمها الجيد لوكالات التصنيف[1].

[1] عيساوي سهام، مرغاد لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 158-159.

خلاصة:

يمكن استخلاص ما تم استعراضه في هذا الفصل في أن المصرف يتعرض للكثير من المخاطر تتنوع وتختلف لاختلاف مصادرها وارتباطها بالمصرف، ومن بين هذه المخاطر نجد المخاطر المالية بما فيها مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التسعير، وهي من أهم المخاطر التي تعترض آداء المصرف، فهي عبارة عن شطر مهم يهدد كيان المصرف في أي وقت حيث تؤدي به إلى تحمل خسائر مالية وفشل في تحقيق أهدافه المبرمجة.

لذا يتوجب على كل مصرف ايجاد سبل مجدية للحد من الآثار السلبية لهذه المخاطر وكذا إدارتها بشكل سليم وذلك من خلال تحديد المخاطر ووضع نظم كفيلة للقياس والرقابة على المخاطر .

كما تستند إدارة المصارف على جملة من المقاييس التي تعتمد على الأدوات الإحصائية وأدوات التحليل المالي لمعرفة الوضع المالي الحقيقي للمصرف ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه الغير. بالإضافة إلى ذلك تعد المشتقات المالية أداة فعالة بالنسبة للمصارف لإدارة المخاطر بغرض تجنب المخاطر أو التخفيض منها إلى أدنى حد ممكن.

الفصل الثالث: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية في المصارف

تمهيد:

في ظل التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال وبازدياد الفضائح المالية التي شهدها القطاع المصرفي، والتي أدت إلى تزايد المخاطر المالية، ازدادت حاجة المصارف إلى البحث عن كيفية امتلاك نظام رقابي محكم وفعال يتم من خلاله التشخيص والاستعداد المبكر لمواجهة المخاطر المالية ووضعها تحت السيطرة بغية تخفيضها إلى مستويات مقبولة، وعليه فالسمة الرئيسية التي أصبحت تحكم تسيير نشاط المصارف هي كيفية تسيير المخاطر وليس تجنبها.

وعلى هذا الأساس أصبحت عملية إدارة المخاطر المالية من المواضيع التي استحوذت على اهتمام الكثير من المصارف، وذلك لدورها الفعال في تحديد وقياس ومراقبة المخاطر، وبالتالي المحافظة على أداء المصرف.

كما أصبحت وظيفة التدقيق الداخلي في المصرف ضرورة لا غنى عنها، حيث تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في توفير ضمانات مستقلة وموضوعية تسعى إلى إضافة قيمة للمصرف، والرفع وتحسين من فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلي، وكذا تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر المالية، ودعم مبادئ الحوكمة المصرفية، وذلك بغية تمكين إدارة المصرف من اتخاذ قرارات مناسبة في الوقت المناسب.

ولتوضيح ما سبق، قسم هذا الفصل ليتناول المباحث التالية:

- المبحث الأول: التدقيق الداخلي في المصارف؛
- المبحث الثاني: أداء التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف؛
- المبحث الثالث: التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المالية.

المبحث الأول: التدقيق الداخلي في المصارف

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي أحد الركائز الأساسية في العمل المصرفي، كما تعد وسيلة رقابية وأداة قوية تعمل على إضفاء الثقة على القوائم المالية وإضافة قيمة للمصرف، وهي تعد أداة في يد الإدارة تستعملها في تحديد نقاط الضعف ومعالجة الانحرافات وتطوير نظام الرقابة الداخلية، كما تستعملها في التنبؤ والكشف عن الصعوبات والمخاطر التي تعترضها في المستقبل، وذلك بهدف الحد أو التقليل من هذه المخاطر، واتخاذ قرارات صائبة في الوقت المناسب.

وسنحاول من خلال هذا المبحث إبراز النقاط التالية:

- حاجة المصارف إلى التدقيق الداخلي؛
- التدقيق الداخلي للقوائم المالية في المصارف،
- التدقيق في الفروض المحاسبية الواجبة التطبيق في المصارف.

المطلب الأول: حاجة المصارف إلى التدقيق الداخلي

تعد وظيفة التدقيق الداخلي عنصرا فاعلا في تحقيق الأنشطة المصرفية، وذلك لما لها من أثر كبير على ضمان سيرورة العمل داخله وصولا لتحسين أدائه وتحقيق أهدافه الاستراتيجية.

أولا: أهمية التدقيق الداخلي في المصارف

تنبع أهمية التدقيق الداخلي في المصارف من أهمية الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في الحياة الاقتصادية لمختلف الدول، حيث تخدم هذه المصارف عدة أطراف وفئات تهمها بقاء واستمرارية المصرف في نشاطاته، ومن هذه الفئات نذكر إدارة المصرف باعتبارها مسؤولة عن تأدية مهامها بنجاح أمام الهيئة العامة للمساهمين، هذه الأخيرة التي تهتم بالرقابة حتى تطمئن على سلامة رأسمال المساهمين المستثمر وتحقيق أرباح عليه، بالإضافة إلى جمهور المودعين وذلك حتى يطمئنوا على ودائعهم واستمرارية دفع فوائد عليها، وجمهور العملاء المستفيدين من التسهيلات الائتمانية الذين يهمهم نجاح المصرف لضمان استمرارية أعمالهم التي تعتمد في جزء منها على التسهيلات المقدمة من طرف المصرف، وأخيرا السلطات النقدية ممثلة أساسا في المصرف المركزي الذي يسعى إلى حماية الفئات السابقة الذكر، كما يهدف إلى توجيه السياسة النقدية والائتمانية للمصرف[1].

ويمكن تلخيص أسباب وجود التدقيق الداخلي في المصارف كما يلي:

- تنوع وتعدد المعاملات المصرفية؛
- وجود إمكانية التلاعب في العمليات المصرفية؛
- كبر عدد المتعاملين مع المصرف مما يلزم على المصرف توفير الثقة للعملاء، وذلك من خلال توفير جهاز رقابة وضبط فعال؛
- يساهم التدقيق الداخلي في إعطاء صورة واضحة للمساهمين في المصرف عن كيفية سير العمليات فيه؛
- يعطي التدقيق الداخلي العميل الثقة بالمصرف.

[1] فهدمحمد طنينة، **أثر الرقابة الداخلية على الأداء، دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الضفة الغربية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الخليل، الخليل فلسطين، 2017، ص ص: 25-26.

لذلك يتعين على كل مصرف أن يتضمن هيكله الإداري دائرة دائمة للتدقيق الداخلي بما يناسب حجمه وطبيعة عمليات وتضم العدد الكافي من العناصر البشرية ذات الكفاءة حيث يشكل عملها جزءا من الرقابة المستمرة على نظام الضبط الداخلي لدى المصرف وعلى إجراءاته الداخلية [1].

وتتعزز فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في المصرف من خلال ما يلي[2]:

- إدراك مجلس الإدارة والإدارة العليا لأهمية وظيفة التدقيق الداخلي وإيصال وتوضيح هذه الأهمية لجميع العاملين في المصرف؛
- الاستفادة، بالطريقة الملائمة وفي التوقيت المناسب، من نتائج عمل التدقيق الداخلي واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة بشأنها من قبل الإدارة؛
- ضمان استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي؛
- إشراك التدقيق الداخلي في تقييم فعالية إجراءات الضبط الداخلي والتوصية بشأنها؛
- على المصرف الالتزام بمتطلبات التدقيق الداخلي.

ثانيا: أسس ومتطلبات التدقيق الداخلي في المصارف

لتجسيد أهداف عملية التدقيق الداخلي والرقابة على أعمال المؤسسات المصرفية ينبغي مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية كالتالي[3]:

1- **الأسس الإدارية:**

تعد الأسس الإدارية التي يستند إليها الأداء المصرفي ذات أهمية بالغة، وذلك من حيث:

- وضوح الأهداف الرئيسة والثانوية للمصرف، حيث يسترشد المسئولين بهذه الأهداف ويعملون على تحقيقها؛
- تقسيم العمل، حيث يتم من خلاله تحديد مراكز التكلفة والمسؤولية وتخصيص عمل معين لكل دائرة وقسم، وبالتالي تسهيل عملية التدقيق والرقابة؛
- تطبيق محاسبة المسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل، بحيث يمكن محاسبة المسؤول في كل قسم أو دائرة عن أوجه القصور في عمله، بعد إعطاء قدرا من السلطة يتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقه؛
- تطبيق الإدارة بالاستثناء حيث يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه، من خلال إبلاغ المستويات الإدارية العليا بأية تغييرات جوهرية تواجه الإدارات التنفيذية الوسطى والدنيا أثناء التنفيذ، أو عن أي خلل أو قصور في الأداء الفعلي عن الأداء المستهدف من أجل تحليل الوضع وإيجاد حلول عملية له، بالإضافة إلى مبدأ السرية المهنية الخاص بالعمل المصرفي، ومبدأ حسن المعاملة ومبدأ سرعة التنفيذ.

---

[1] شادي صالح البحيرمي، **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، دراسة ميدانية في المصارف السورية**،، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا،2011/2010، ص ص:74-75.

[2] دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية، 2009، ص: 17. متاح على الموقع: **http://f.cb.gov.sy/7bed9b5e290aad63a0976579ab754a0b6063523d1f9eb567.pdf**، تم الاطلاع على الساعة 19:46 بتاريخ 2020/03/04.

[3] بغدود راضية، صبايحي نوال، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية**، ورقة عمل قدمت ضمن الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، ص:06.

2- الأسس المالية والمحاسبية:

ينبغي على التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية، لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات المصرفية، وأهمها :

- مراقبة السيولة وهي تعني احتفاظ المصرف بقدر من ودائع عملائه في صورة نقدية أو شبه نقدية يمكن تحويلها إلى نقدية بشكل سريع جدا وبدون تكاليف إضافية، وذلك بهدف تلبية طلبات عملائه الطارئة، ويتم هذا من خلال إيجاد حالة من التوازن بين حجم النقدية المحتفظ بها وحجم النقدية المستثمرة لأن غياب التوازن يقود إلى المخاطرة؛
- توفير الأمان وهو يعني ضمان حقوق عملاء المصرف وجعلها تحت تصرفهم في أي وقت يرغبون فيه، الأمر الذي يعني إلى وجود علاقة طردية بين الأمان وحجم السيولة، إلا أن ارتفاع درجة الأمان، تؤدي إلى ضياع فرص استثمارية للمصرف، وذلك لأن النقدية المتوفرة لا يتم استثمارها وبالتالي تقل عائداتها، لذلك يتعين على إدارة المصرف إيجاد حالة من التوازن بين حجم السيولة المطلوب توفرها، ودرجة الأمان اللازمة؛
- تعظيم الربحية ويتحقق هذا الأساس من خلال متابعة التوازن بين حجم السيولة ودرجة الأمان، وهو يعتمد على أنواع الودائع المتعددة.

ثالثا: أهداف التدقيق الداخلي في المصارف

تعد وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف داخل المصرف لما لها من أثر كبير في سير العمل داخله وصولا إلى تحقيق أهدافه المتمثلة في تعظيم الربحية، وضمان استمرارية العمل، وقبول الودائع، ومن ثم الحفاظ عليها فضلا عن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وصولا إلى الجودة الشاملة،[1] وبشكل عام يتمثل الهدف الرئيسي للتدقيق الداخلي على مستوى المصارف في فحص وتقييم درجة ملائمة وفاعلية نظام الضبط الداخلي والآلية التي يتم فيها إنجاز المهام الموكلة لكافة دوائر وأقسام المصرف، بما يضمن التزام الإدارة التنفيذية بخطط وسياسات وأهداف المصرف المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، وكذلك مدى الالتزام بالتعليمات والقوانين السارية، بما يضمن حسن أداء المصرف وتطويره واستقراره[2].

رابعا: وظائف التدقيق الداخلي في المصارف

تتجسد وظائف التدقيق الداخلي في المصارف فيما يلي[3]:

- مراجعة وتحليل طبيعة وفعالية الضوابط الرقابية داخل المصرف، والتأكد من مدى كفاءتها في ضبط وإدارة المخاطر وحماية أصول المصرف؛
- تقديم نصائح وتوصيات للإدارة عن الأمور التي تتطلب اهتمام داخل المصرف؛
- إعطاء ضمانات للمجلس أن المخاطر المنظمة قد حددت بشكل صحيح وقد تم إدارتها وفق أهميتها؛
- إعداد خطة عمل سنوية للسير عليها مع التركيز على البنود ذات المخاطرة العالية؛
- تصميم جداول زمنية وبرامج عملية لكل مهمة تدقيق؛
- إعداد تقرير التدقيق ورفعه للإدارة العليا في المصرف؛

---

[1] محمد هادي هاشم، ضياء عبد الحسين القاموسي، **دور التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم مخاطر القرار الائتماني، دراسة حالة في مصرف الرشيد/ الإدارة العامة**، مجلة التقني، العراق، المجلد الثلاثون، العدد04، 2017، ص:265.

[2] سلطنة النقد الفلسطينية، **إدارة المصارف والتدقيق والامتثال والإفصاح وأخلاقيات العمل**، 2008، ص:25 متاح على الموقع: http://www.pma.ps/Portals/1/Users/002/02/2/Legislation/Instructions/Banks/2008/instructions-4-2008.pdf، تم الاطلاع على الساعة 12:20 بتاريخ 2019/02/23.

[3] محمد هادي هاشم، ضياء عبد الحسين القاموسي، **مرجع سابق**، ص: 266.

- القيام بمهمات مخصصة بناء على طلب الإدارة العليا بخصوص مشاكل ومخالفات تتطلب مزيدا من التحقيق؛
- المساعدة في تطوير النظم، وحل المشكلات في بداياتها قبل أن تتأزم وتتفاقم.

خامسا: دور وظيفة التدقيق الداخلي في إعداد أنظمة الرقابة والضبط الداخلي بالمصرف

تعد وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف الأساسية في المصارف، وذلك من خلال قيامها بعملية فحص وتقييم أنشطة الرقابة الداخلية للمصرف بشكل موضوعي للتأكد من مدى صحة وسلامة هذا النظام، كما تعمل على تطويره ومعالجة الثغرات الموجودة فيه، لذلك يتعين على المدقق الداخلي بذل جهود كافية للحصول على أكبر قدر من المعلومات عن نظام الرقابة الداخلية لتكوين رأي متكامل عن هذا النظام ومقارنة ذلك مع بعض المعايير، وكذلك وضع خرائط أو فحص بعض خرائط سير العمليات للنظم المطبقة في المصرف[1]، وذلك بغرض التأكد من انجاز النتائج المستهدفة، واتخاذ الاجراءات لتصحيحية والوقائية لتجنب حدوث أي انحراف ذات دلالة بين الأداء الفعلي المقاس والأداء المرغوب، وذلك بغية جعل الأداء يمضي في المسار المخطط له،[2] ويتلخص دورها فيما يلي[3]:

- **المساهمة في وضع الأنظمة الداخلية ومراجعتها دورياً للتحقق من فعاليتها:**
  - نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية وفقا لدليل العمليات المعمول به؛
  - نظام معالجة التطبيقات المعلوماتية وضمان الأمان؛
  - نظام إدارة المخاطر والتحكم بها وتقييمها؛
  - نظام تقييم جودة الأصول؛
  - نظام الإسناد الخارجي.
- **أما الجوانب الواجب مراعاتها عند إعداد أنظمة الرقابة والضبط الداخلي تتمثل في التالي:**
  - واجبات القائمين على إدارة المصرف في مجال الرقابة والضبط الداخلي؛
  - أسس تحديد المخاطر وتقييمها، لاسيما مخاطر الائتمان والسوق ومعدلات الفائدة والسيولة بالإضافة إلى المخاطر التشغيلية والقانونية والتحول والتعامل مع المخاطر لأخرى.

سادسا: ضوابط التدقيق الداخلي في المصارف

يعد التدقيق الداخلي نشاط مستقل وموضوعي صمم لإضافة قيمة، وتحسين أداء المصرف ومساعدته في إتمام أهدافه من خلال توفير أساليب نظامية ورقابية لتقيم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة على كافة أنشطة المصرف، ونظرا لأهمية الرقابة الداخلية وما تمثله من دعم للرقابة المصرفية الشاملة باعتبارها خط الدفاع الأول، فإن على جميع المصارف إنشاء قسم أو دائرة للتدقيق الداخلي، ومراعاة ما يلي:

1- تشكيل دائرة التدقيق:

- على مجلس إدارة كل مصرف إنشاء دائرة تدقيق داخلي بحيث تكون مستقلة عن الإدارة التنفيذية، وتابعة لمجلس الإدارة
- مباشرة أو للجنة التدقيق المنبثقة عنه؛
- يتم تعيين مدير دائرة التدقيق الداخلي من قبل مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والتدقيق؛

---

[1] سليمان عبد الله حمادي ، داود سليمان سلطان، **التدقيق لداخلي في المصارف التجارية** ، تنمية الرافدين، العراق، المجلد 27،لعدد 117، 2018، ص:114.

[2] فهد محمد طنينة، **مرجع سبق ذكره**، ص:23.

[3] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، دراسة تطبيقية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2011، ص:24.

- يتم تعيين باقي أعضاء دائرة التدقيق الداخلي من قبل لجنة المراجعة والتدقيق بتوصية من مدير دائرة التدقيق الداخلي، وتحدد اللجنة رواتبهم ومكافأتهم وعلاواتهم السنوية على ان يقوم مدير دائرة التدقيق الداخلي بتقييم أدائهم السنوي؛
- ينبغي على مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والتدقيق مراعاة الممارسات السليمة للتدقيق الداخلي[1].

2- الاستمرارية (الديمومة):

ويتضمن هذا المبدأ ضرورة وجود وظيفة تدقيق داخلي مستمرة من حيث تنفيذ المهام والواجبات بحيث يقع على عاتق الإدارة العليا مسئولية اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية التي تضمن استمرارية هذه الوظيفة بما يتناسب مع حجم المصرف، وطبيعة أنشطته وخاصة فيما يتعلق بتوفير الموارد اللازمة والكوادر البشرية المؤهلة التي تساعد في تحقيق أهداف التدقيق الداخلي.

3- الاستقلالية:

ويتطلب هذا المبدأ ضرورة استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي عن تنفيذ الأنشطة التي يتم تدقيقها، وكذلك يجب أن تكون مستقلة عن إجراءات الرقابة الداخلية اليومية، مما يعزز موضوعية ونزاهة هذه الوظيفة، وهذا يتطلب أن تكون تبعية التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة أو لجنة التدقيق في مجلس الإدارة، ويكون الاتصال مباشرة مع هذا المستوى، وكذلك تتطلب الاستقلالية عدم وجود تضارب في المصالح ما بين موظفي التدقيق والمصرف.

4- وثيقة التدقيق:

يتطلب هذا المبدأ أن يكون لكل مصرف وثيقة تدقيق تعزز وجود التدقيق الداخلي في المصرف وسلطته، ويجب أن تحتوي على الأقل على ما يلي:

- أهداف التدقيق الداخلي ونطاق عمل، وموقع إدارة التدقيق الداخلي في المصرف ومسئولياتها وعلاقتها مع الوظائف الرقابية الأخرى؛
- مسؤوليات مدير إدارة التدقيق الداخلي، ويتم اعتماد الوثيقة من قبل لجنة التدقيق في مجلس الإدارة، وعلى الإدارة العليا تفويض إدارة التدقيق صلاحية الاطلاع على أية وثائق أو ملفات أو معلومات، والحق في الاتصال المباشر مع أي موظف داخل المصرف أثناء تنفيذ مهام التدقيق، كما يجب أن تشير الوثيقة إلى الجوانب والأمور التي تقدم فيها إدارة التدقيق الاستشارات وشروطها.

5- النزاهة:

يجب أن يتمتع المدقق الداخلي بالموضوعية والنزاهة، ويستمد ذلك من خلال موقعه في المصرف، ومن الأمثلة على الموضوعية تجنب تعارض المصالح بين المدقق والمصرف، عدم قيام المدقق بتدقيق نشاط كان يتم تأديته من خلاله قبل مرور سنة على الأقل من نقلة إلى إدارة التدقيق، وعدم قيام موظفي إدارة التدقيق بأية أعمال تنفيذيه داخل المصرف.

6- الكفـاءة المهنية:

تعتبر الكفاءة المهنية للمدققين عنصرا جوهريا في تأديتهم مهام التدقيق الداخلي بشكل مناسب داخل المصرف ،وتشمل الكفاءة المهنية المعرفة والخبرة واستمرارية التأهيل ضمن سياسة تدريبية منتظمة لكل موظف من موظفي إدارة التدقيق الداخلي.

7- نطاق أنشـطة التدقيق

ينبغي أن يخضع كل نشاط أو قسم في المصرف للتدقيق الداخلي، بحيث يكون قسم التدقيق الداخلي قادر على الوصول إلى سجل أو ملف أو معلومة[1].

[1] **المرجع السابق**، ص ص :26-27.

سابعا: خطة التدقيق الداخلي في المصارف

ينبغي على قسم التدقيق الداخلي إعداد خطه مكتوبة واضحة للتدقيق تحوي كافة المهام الواجب انجازها خلال السنة، على أن تأخذ بعين الاعتبار ما يلي[2] :

- توقيت وتكرار عمل التدقيق الداخلي، وكذلك الأنشطة التي ستخضع للتدقيق، على أن يكون تدقيق يومي لبعض الأنشطة الخطرة، وتدقيق أسبوعي وشهري وسنوي وفقا لطبيعة ودرجة مخاطرة كل نشاط؛
- أن تكون خطة التدقيق واقعية ويمكن تنفيذها بحيث تتلاءم مع حجم عمليات المصرف وإمكانيات قسم التدقيق الداخلي؛
- أن تكون خطة التدقيق شاملة لكافة أنشطة المصرف ولكافة الأقسام؛
- تحديد منهجية الفحص والتدقيق لكافة الأنشطة بالمصرف المستندة إلى درجة المخاطر المتضمنة؛
- مراعاة التطورات في الأنشطة المصرفية الحالية ودرجة المخاطر للأنشطة المتوقعة؛
- أن تحدد الخطة بوضوح الموارد المالية والإدارية اللازمة لتنفيذ الخطة من حيث عدد الموظفين ومؤهلاتهم العلمية والعملية والاحتياجات التقنية اللازمة لتنفيذ الخطة بنجاح؛
- أن تتم مراجعة الخطة بشكل دوري لتعديلها كلما اقتضت الضرورة.

ثامنا: إجراءات التدقيق الداخلي في المصارف

تتمثل إجراءات التدقيق الداخلي في المصارف فيما يلي[3]:

- ينبغي على قسم التدقيق الداخلي إعداد إجراءات عمل أو برامج للتدقيق الداخلي بحيث تصف بوضوح أهداف وخطة عمل التدقيق، على أن تكون هذه الإجراءات أو البرامج مرنه نسبيا بحيث تكون عملية تبنيها وانجازها منسجمة مع المخاطر التي تم تحديدها، وبما يتوافق مع خطة التدقيق المعتمدة؛
- ينبغي توثيق كافة إجراءات التدقيق ضمن أوراق العمل على أن تعكس كافة الاختبارات والتقييمات التي تمت على الأنشطة؛
- ينبغي إصدار تقرير التدقيق الداخلي المكتوب بأسرع وقت ممكن بعد مناقشته مع الإدارات التي تم التدقيق عليها لأخذ ردودها على الملاحظات، على أن يتم رفع تقرير ملخص بالملاحظات والنتائج للجنة المراجعة والتدقيق؛
- ينبغي أن يعرض التقرير مجال وغرض التدقيق وأن يتضمن ما يتم التوصل إليه من ملاحظات وتوصيات من قسم التدقيق وإجابات الأقسام التي تم تدقيق أعمالها، وان يبين الأمور التي تم الاتفاق عليها، والأهمية النسبية لنقاط الضعف والتوصيات بشأنها؛
- ينبغي أن تتم مناقشة تقارير التدقيق الداخلي بصفة دورية مع لجنة المراجعة والتدقيق، والتي تقوم بدورها بتوجيه التقارير إلى الإدارة التنفيذية لتصويب الملاحظات والتجاوزات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي؛
- يقوم مدير قسم التدقيق الداخلي بمتابعة مدى التزام الإدارة التنفيذية بتصويب الملاحظات بشكل دوري ورفع تقارير بهذا الشأن للجنة المراجعة والتدقيق؛
- ينبغي أن تحتفظ دائرة التدقيق الداخلي بسجلات المهام التي تم انجازها والتقارير التي تم إصدارها.

---

[1] أحمد محمد مخلوف، **المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص ص: 119-120.

[2] سلطنة النقد الفلسطينية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 26-27.

[3] **المرجع السابق**، ص ص:27-28.

مما سبق ترى الباحثة أن التدقيق الداخلي يعد من أهم الوظائف الموجودة داخل المصرف، لكونها تعمل على حماية أمواله من الضياع وكذا حماية الخطط الإدارية من الانحراف، فالتدقيق الداخلي يقوم بتقديم خدمات استشارية مستقلة وبناءة يتم على أساسها فحص كل النشاطات المالية والمحاسبية والإدارية التي يقوم بها المصرف بغية تشخيص مقدار الانحرافات وكذا الكشف عن أوجه الضعف والقصور والتي تنعكس سلبا على عوائد المصرف.

كما ترى الباحثة بأن التدقيق الداخلي يعد أداة رقابية يسعى من خلالها المصرف إلى المطابقة بين الأداء الفعلي والأسس الموضوعة، بهدف اتخاذ إجراءات مناسبة في حالة وجود انحرافات، وبالتالي التدقيق الداخلي يساعد المصرف في تعظيم الربحية والاستمرارية في العمل، كما يعمل على تطوير وتحسين فاعلية نظام الرقابة الداخلية والحد أو التقليل من المخاطر المالية.

ومن خلال ما سبق، يلاحظ أنه يتعين على كل مصرف تشكيل قسم للتدقيق الداخلي ضمن هيكله التنظيمي تتوافر لديه الخبرة والدراية الكافية حول آداء العمل المصرفي.

المطلب الثاني: التدقيق الداخلي للقوائم المالية في المصارف

تعتبر القوائم المالية أداة أساسية لتقييم الآداء المالي في المؤسسات المصرفية، وأهم وسيلة في توصيل المعلومات إلى فئات عديدة سواء كانت داخل المصرف أو خارجه، وهي تحوي جملة من البيانات المالية يصدرها المصرف مرتبة ومصنفة في جداول ومعدة حسب مجموعة من الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ليتم التعرف من خلالها بكل صدق وعدالة على نتائج الأعمال والمركز المالي، ومن ثم الحكم على مدى نجاح أو فشل إدارة المصرف في أداء مهامها.

وقد تباينت آراء العديد من الباحثين حول القوائم المالية الأكثر أهمية وتعبيرا إلا أننا في دراستنا هذه سوف يتم التركيز على قائمتي الدخل والمركز المالي كونهما الأكثر استعمالا وشيوعا.

أولا: تدقيق قائمة الدخل

تعد قائمة الدخل من القوائم المالية الأساسية إذ تتضمن جزءا كبيرا من المعلومات المفيدة والملائمة والتي تستخدم لتقويم أداء المصرف وذلك عن طريق مقابلة الإيرادات والمصروفات المرتبطة بها في فترة محاسبية معينة، فهي تفصح عن صافي الدخل أو الخسارة.[1]

وبالتالي يجب على المدقق الداخلي أن يتأكد من أن المصرف يعد قائمة الدخل حسب الأسس المطلوبة، بحيث يتم تبويب الإيرادات والمصروفات في مجموعات حسب طبيعتها، بالإضافة إلى الافصاح عن بنودها الرئيسية.

وقد تشتمل البنود الرئيسية لإيرادات المصرف من النشاط على الفوائد، رسوم الخدمات العمولات ونتائج الاتجار، أما البنود الرئيسية لمصروفات المصرف فهي ناتجة من النشاط على الفوائد، العمولات، خسائر القروض والسلفيات، الأعباء المترتبة على تخفيض القيمة الدفترية للاستثمارات والمصروفات الإدارية العامة للمصرف، كما يتوجب على المدقق الداخلي أن يتأكد من أن المصرف يقوم بإظهار كل من الإيرادات والمصاريف على حده، ليتمكن مستخدمو القوائم المالية من تقييم أداء المصرف، كما يتعين عليه التأكد من عدم إجراء مقاصة بين بنود الإيرادات والمصاريف في قائمة الدخل، باستثناء تلك المأخوذة من باب الاحتياط، ويجب عدم إجراء مقاصة لمبلغ أي أصل أو التزام ما لم يوجد حق قانوني، وكانت عملية التقاص تمثل التوقعات من حيث الأصل أو سداد التزام ويفضل أن تقدم إدارة المصرف تعليقا حول معدلات الفائدة، ومتوسط الأصول التي تكسب فائدة ومتوسط الالتزامات التي تدفع عنها فائدة للفترة[2].

---

[1] محمد فريح حسان، **دور التدقيق الخارجي في الحد من تأثير المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية**، مجلة جامعة ذي قار، العراق، المجلد 11، العدد3، أيلول 2016، ص:142.

[2] بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013، ص: 176.

بالإضافة إلى ما سبق، يجب على المدقق الداخلي أن ينتبه للأخطاء و الغش الذي يمكن أن يحدث في حسابات المصرف كلعبة الأرقام المالية مثلا، من بين طرق الغش التي يمكن أن تقع هو الاعتراف بإيرادات لم تستحق أو إيرادات وهميه، وهذا ما يرفع من الإيرادات و يؤثر بالإيجاب في المكاسب، أو عن طريق الغش في تصنيف الدخل أو المصروف كأن يقوم المصرف بتسجيل مصروف تشغيلي على أنه مصروف غير تشغيلي، وهذا ما ينجر عنه الرفع من دخل التشغيل حيث إن حقق المصرف خسائر تشغيلية جوهرية فهذا مؤشر من المؤشرات التي تبين بأن فرض استمرار المصرف في النشاط غير ملائم.

لذلك يتعين على المدقق الداخلي أن يتحقق من اعتراف المصرف بالأرباح و الخسائر الناجمة عن المعاملات بعملات أجنبية خلال الفترة المالية[1].

ثانيا: تدقيق قائمة المركز المالي

تعتبر قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية وذلك نظرا للبيانات المالية التي تتضمنها، لذلك يجب على المدقق الداخلي أن يتأكد من أن المصرف قد أعدها بصورة صادقة وصحيحة ودقيقة لبيان مدى قوة ومتانة المركز المالي للمصرف، وبالتالي هي عبارة عن بيان بالمركز المالي والذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية معينة[2].

في حين أن قائمة المركز المالي لا يتم إعدادها بالمصرف إلا لأغراض التحليل المالي، ولبيان ودراسة الأهمية النسبية لكل مفردة من مفرداتها إلى المجموع، إضافة إلى إجراء المقارنة بين النسبة المالية الحالية والسنوات السابقة، للتعرف على التغيرات التي طرأت على بنود الميزانية سواء كانت أصول أو خصوم[3].

لذلك يجب على المدقق الداخلي أن يتأكد من قيام المصرف بتبويب الأصول والالتزامات بها حسب طبيعتها كما يجب ترتيبها بالقائمة حسب سيولتها النسبية.بالإضافة إلى ما تتطلبه المعايير المحاسبية الدولية الأخرى، فإنه يجب الإفصاح بقائمة المركز المالي أو بالإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية عن الأصول والخصوم اللازمة[4].

وتتمثل العناصر الواجب الافصاح عنها في قائمة المركز المالي فيما يلي[5]:

- **الأصول:** تشمل الأصول النقدية والأرصدة لدى المصرف المركزي، الأرصدة لدى المصارف، أذون الخزانة وغيرها من الأذون القابلة لإعادة الخصم لدى المصرف المركزي، الأوراق المالية الحكومية وغير الحكومية والتي يتم الاحتفاظ بها لأغراض المتاجرة، الإيداعات والقروض والسلفيات الممنوحة للمصارف الأخرى، القروض والسلفيات الممنوحة للعملاء، الاستثمارات الأخرى في السوق المالية، الاستثمارات في أوراق مالية.
- **الخصوم:** تتمثل في الودائع من المصارف الأخرى، وداع أخرى متأتية من السوق المالي، مبالغ مدينة لمودعين آخرين، شهادات الايداع المباعة والمصدرة، أوراق الدفع والالتزامات الأخرى المثبتة بمستندات ، أموال مقترضة أخرى.

---

[1] ملوكي أوس، **دور التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف حوكمة البنوك، دراسة حالة عينة بنوك تجارية جزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة وتدقيق ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، 2016/2015، ص: 117.

[2] عزه الأزهر، **عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، دراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد** SCF ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم: العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة سعد دحلب ، 2009، ص:110.

[3] رولا كاسر لايقة، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة المصرفية، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2007 ،ص: 18.

[4] معيار المحاسبة الدولي رقم 30، **الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة**، مجلة المحاسب العربي، ص:05.متاح على الموقع: https://www.aam-web.com/ar/create_pdf/standard/16 ، تم الاطلاع على الساعة01:32 بتاريخ 2020/02/9.

[5] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية** IAS/IFRS، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، الجزء2، 2009،ص:187.

ويعتبر مدخل تبويب أصول والتزامات البنك حسب طبيعتها وترتيبها بقائمة المركز المالي حسب درجة سيولتها من أكثر المداخل فائدة، وقد يتوافق ذلك بصفة عامة مع تواريخ استحقاقها، ولا يتم فصل العناصر المتداولة عن العناصر غير المتداولة لسبب أن معظم أصول وخصوم المصرف قد تتحقق أو تسدد في المستقبل القريب[1].

كما يجب على المدقق الداخلي أن يتأكد من عد عدم إجراء مقاصة بين أصل أو التزام يظهر في قائمة المركز المالي من خلال طرح التزام أو أصل آخر منه ما لم يكن هناك حق قانوني يسمح بذلك[2].

وعلى المدقق الداخلي أن ينتبه لبعض الحالات التي يكون لها تأثير سلبي على نتائج المصرف، مثل اتخاذ المصرف لسياسة الاستهلاك الممتد من خلال زيادة العمر الإنتاجي للأصل مما ينجر عنه تخفيض المصروفات وزيادة الإيرادات، كذلك نجد من بين الاحتيالات التي يمكن أن تكون فيها التقارير الكاذبة عن الأصول والالتزامات مثل رفع احتمالية تحصيل المدينين هذا ما يخفض من مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

كذلك على المدقق الداخلي أن ينتبه إلى عنصر جد هام وهو في تدقيق كل القوائم المالية بأن تكون هناك مستندات بنسخ أصلية ويرفض إطلاقا النسخ المصورة إن استعملنا النسخ المصورة فهذا دليل على وجود عملية احتيال، فمثلا عند قام المصرف بإيداع الأموال بالمصرف المركزي وكانت وثيقة إيداع الأموال هي نسخة مصورة فهذا الأمر يفتح المجال للشك بأن الأموال التي من المفروض أن توضع بالمصرف قد حولت إلى جهة أخرى (تغطية عجز في الميزانية)وإن وقع المدقق الداخلي في هذه الحالة فعليه بتدقيق الرقم الموضوع على النسخة طبق الأصل واسم مودع الأموال وتاريخ الإيداع وهنا سوف يتم اكتشاف الخلل، وفي حالات أخرى قد تضيع وثيقة إيداع أموال المصرف بمصرف آخر فعلى المدقق الداخلي أن يقبل النسخة طبق الأصل مقابل أن يؤشر عليها البنك المودعة فيه الأموال تأشيرة (**duplicata**) يؤشر عليها المدقق لعدم استعمالها مرة ثانية، ومع هذا على المدقق الداخلي أن يقوم يفحص رقم الوثيقة وتاريخ إيداع الأموال بالمصرف واسم المودع، وهذا يعود لاحتمال حدوث الغش من خلال قيام المصرف بالتحايل بهذه الوثيق ووضعها كوثيقة إثبات لذلك يجب على المدقق الداخلي أن يتحرى جيدا عن الوثائق المكتوب عليها تأشيرة (**duplicata**)، وبما أن المدقق الخارجي يستعين بخدمات المدقق الداخلي فعلى هذا الأخير في نهاية الفترة المالية عليه أن يطلب من المصارف التي أودع فيها المصرف الذي هو محل التدقيق شهادة إثبات الرصيد (**attestation de solde**) والتي تبين الرصيد الحقيقي للمصرف، وبشهادة مسؤول المصرف المودعة فيه الأموال[3].

كما يجب على المدقق الداخلي أن يتأكد من الأمور التالية[4]:

- **الوجود:** يسعى المدقق الى تحقيق هذا الهدف من خلال التأكد من أن الأصول والخصوم المثبتة في قائمة المركز المالي موجودة فعلا، وقد تم تسجيلها فعليا وبشكل صحيح في دفاتر وسجلات المصرف، وهذا بغرض التحقق من انها ليست وهمية.
- **الملكية** :يجب على المدقق أن يتحقق من ملكية العديد من الاصول وعلى الرغم من ان الحيازة قد تكون دليلا مقبولا على ملكية بعض الاصول إلا ان المدقق يجب ان يعتمد على بعض الاجراءات الاخرى التي تؤكد له أن الاصول المسجلة

[1] معيار المحاسبة الدولي رقم 30، الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة، **مرجع سابق**، ص:06.

[2] بن فرج زوينة، **مرجع سبق ذكره**، ص:177 .

[3] ملوكي أوس، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 119-120.

[4] مصطفى كاظمي النجف ابادي، مكي شهد حسون، **دور المدقق الخارجي في تطبيق قواعد الإفصاح والشفافية في القوا ئم المالية للمصارف العراقية الخاصة**، Journal of University of Babylon, Pure and Applied Sciences ،Vol. 26) ، No. 6,2018,p300.

بالدفاتر تملكها المؤسسة فعلا ولعل الإجراء المتبع غالبا للتحقق من هذه الملكية يكون بفحص المستندات الدالة على هذه الملكية، اما فيما يتعلق بالالتزامات فانه يجب على المدقق ان يتحقق من صدق هذه الالتزامات المسجلة بالدفاتر.

- **استقلالية المدة المحاسبية** :يتمثل هذا الهدف في التحقق من ان الأصول والخصوم قدتم تخصيصها بشكل مناسب بين المدد المحاسبية، وهذا يتطلب من المدقق التحقق من ان كل العمليات المالية التي حدثت قبل نهاية المدة المحاسبية قد سجلت كجزء من نشاط هذه الفترة، وبالمثل يجب ان يتحقق المدقق من ان كل العمليات المالية التي تخص المدة التالية لم تدرج ضمن المدة الحالية.
- **التقويم(التقييم)**:يجب على المدقق أن يتحقق من صحة التقييم سواء بالنسبة للأصول او بالنسبة للخصوم، وإن كان هذا التقييم حسب ما تنص علية المبادئ المتعارف عليها، ويتحقق ذلك من خلال فحص ادلة الاثبات المستندية.
- **الشمولية** :يتحقق المدقق من هذا الهدف بالتأكد من ان كل العمليات المالية المسجلة بالدفاتر في المدة تعكس بشكل صحيح وفعال التغيرات في موارد والتزامات المصرف في هذه المدة، وكذلك بالتأكد من وجود تأييد مستندي للعمليات المالية التي نتج عنها ارصدة الحسابات.

✓ **الافصاح** :يجب ان يتأكد المدقق من ان عناصر ومكونات القوائم المالية قد تم تبويبها والإفصاح عنها بحسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ومن خلال ما سبق، نخلص إلى أن المدقق الداخلي يمثل عنصر ثقة وأمان وتأكيد للقوائم المالية التي يعدها المصرف، حيث يعمل على إعطاء ضمانات والتأكد من أن هذه الأخيرة تظهر كافة الحقائق المتعلقة بالمصرف بكل شفافية وعدالة ووضوح وأنه تم إعدادها وفق أسس ومبادئ محاسبية متعارف عليها، وذلك بغية إعطاء صورة صادقة عن الوضع المالي في المصرف.

المطلب الثالث: التدقيق في الفروض المحاسبية الواجبة التطبيق في المصارف

يتم إعداد وعرض القوائم المالية حسب عدة أسس وفروض، إلا أننا سنحاول من خلال هذا المطلب أن نقتصر على التدقيق في فرض الاستمرارية وفرض الاستحقاق.

أولا: تدقيق فرض استمرارية نشاط المصرف

يعتبر فرض الاستمرارية من أهم الفروض المحاسبية التي تحظى بالقبول العام من قبل المحاسبين والمدققين، وذلك لأنها تشكل الإطار الفكري لإعداد وعرض القوائم المالية[1].حيث يفترض أن المؤسسة مستمرة في أداء نشاطها ولا تنوي إيقافه أو تخفيضه بصفة معتبرة خلال المستقبل المنظور[2]، وبموجب هذا الافتراض يتم إعداد القوائم المالية في المصرف للأغراض العامة على أساس أن المصرف مستمر ما لم تنوي الإدارة تصفيته أو إيقاف العمليات، وعليه يتم تسجيل الأصول والالتزامات على أن المصرف سيكون قادر على تحقيق أصوله والوفاء بالتزاماته في سياق الأعمال الطبيعية[3].

و عند التأكد من فرضية استمرارية المصرف يجب على الإدارة أن تأخذ في الاعتبار المعلومات المتوفرة للمستقبل القريب و التي يجب أن تكون على الأقل اثني عشر (12) شهرا من تاريخ التوقيع على الميزانية، و يمكن القول بأن المصرف نشاطه مستمر في حالة ما أن يكون له نشاطات مربحة وإمكانية سريعة سريعة للوصول للموارد المالية[4]،وفي هذا الصدد أصدر الإتحاد الدولي للمحاسبين معيار التدقيق الدولي رقم (570) الخاص بفرض الاستمرارية، والذي يهدف إلى تحديد مسؤولية المدقق عند تدقيق

---

[1] علي حسين الدوغجي، **مدى مسؤولية مراقب الحسابات عن فرض الاستمرارية والفشل المالي للشركات**، مجلة دراسات، العراق،العدد02، 2008، ص:9.

[2] جمال لعشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد**، الزرقاء، الجزائر، 2010،ص 06.

[3] _ نعيم تومان مرهون الزيادي، قاسم محمد عبد الله لبعجاج، **تقييم العوامل المؤثرة على استمرارية المنشأة ، دراسة تطبيقية على عينة من شركات المقاولات**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد9، العدد01، 2017،ص:206.

[4] ملوكي أوس، **مرجع سبق ذكره**، ص: 123.

القوائم المالية المتعلقة بالمصرف بملائمة الاستمرارية كأساس لإعداد البيانات المالية، وحدد مجموعة من المؤشرات التي تساعد مدقق الحسابات في اكتشاف حالات الشك باستمرارية العميل وصنفت إلى مؤشرات مالية، ومؤشرات تشغيلية، ومؤشرات قانونية وتنظيمية ووجود واحد أو أكثر من هذه المؤشرات لا يعني دائما أن فرض الاستمرارية موضع تساؤل، وحدد كذلك المعيار مجموعة من الإجراءات يجب على المدقق الداخلي القيام بها عندما تثار الشكوك حول استمرارية العملاء، وكذلك الصيغ التي يضمنها في تقريره فيصوغ النتائج التي توصل إليها[1]، كما أكد المعيار على ضرورة أن يراعي المدقق الداخلي خلال تنفيذ برنامج التدقيق مجموعة من المؤشرات التي يمكنه الاستفادة منها في تقويم المخاطر التي تترتب على عدم صحة فرض الاستمرارية[2]، وهناك العديد من المؤشرات التي يمكن للمدقق الداخلي الاستدلال بها في معرفة قدرة المصرف على الاستمرار في النشاط وتتمثل أساسا في ما يلي[3]:

1- مؤشرات مالية:

وتشمل هذه المؤشرات على مجموعة من العوامل التالية:

- مركز صافي المطلوبات أو صافي المطلوبات الجارية؛
- وجود أرصدة ديون متراكمة لديون طويلة الأجل دون وجود احتمالية حقيقية للسداد؛
- دلائل على الدعم المالي من قبل المدينين والدائنين اللآخرين؛
- تدفقات نقدية تشغيلية سالبة تدل على البيانات المالية التاريخية أو المتوقعة؛
- النسب المالية غير إيجابية؛
- خسائر تشغيل كبيرة أو تدهور كبير في قيمة الموجودات المستخدمة لتوليد تدفقات نقدية؛
- وجود أرباح أسهم متأخرة أو متوقفة؛
- عدم القدرة على سداد الدائنين في تواريخ الاستحقاق؛
- عدم القدرة على الامتثال لأحكام اتفاقيات القروض؛
- التغير من معاملات التسديد على الحساب إلى النقد عند التسليم مع الموردين.

2- مؤشرات تشغيلية، وتتمثل فيما يلي:

- خروج مديرين رئيسيين بدون بدلاء؛
- وجود متاعب عمالية أو نقص في مستلزمات أو مصادر التوريد.

3- مؤشرات أخرى، وتتمثل فيما يلي:

- عدم الامتثال لمتطلبات رأس المال أو المتطلبات القانونية الأخرى؛
- إجراءات قانونية أو تنظيمية معلقة ضد المؤسسة والتي إذا نجحت سينجم عنها مطالبات من غير المحتمل تلبيتها؛
- تغيرات في التشريعات أو السياسة الحكومية يتوقع أن تؤثر بشكل عكسي على المصرف.

---

[1] محمد زكي الحوراني، **مدى التزام مدققي الحسابات القانونيين بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم 570 " تقييم استمرارية الشركات" وأثره على جودة المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية تحليلية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013،ص:44.

[2] رامي بسام بكر قندوس، **درجة التزام مدققي الحسابات القانونيين بمعيار التدقيق الدولي رقم 570 فرض الاستمرارية وأثره على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الأردنية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، قسم: المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2017 ،ص: 16.

[3] جهاد حمدي إسماعيل مطر، **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين ، دراسة تطبيقية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، 2010، ص ص :60-61.

وعندما يثار شك يتعلق بملائمة فرض الاستمرارية، يجب على المدقق الداخلي أن يجمع أدلة إثبات كافية وملائمة لمحاولة إزالة الشك المتعلق بقدرة المصرف على الاستمرار في العمل في المستقبل المنظور، وبالشكل المقنع[1].

وهناك عدة إجراءات مناسبة للتأكد من فرض الاستمرارية مثل تحليل ومناقشة التدفق النقدي والربحية مع الإدارة، وتحليل آخر بيانات مالية مرحلية متوفرة، فحص شروط السندات واتفاقيات القروض، ومراعاة موقف الإدارة فيما يتعلق بطلبات الذمم المدينة غير المنفذة، ليتحصل على نتائج حيث يكون أمام ثلاث حالات[2]:

- **اعتبار فرض الاستمرارية ملائما:** في هذه الحالة لا يقوم المدقق الداخلي بتعديل تقريره، إنما يتوجب عليه التأكد من وجود إفصاح كافي ومناسب في القوائم المالية، وفي حالة غياب إفصاح مناسب فعليه إبداء رأي متحفظ أو رأي عكسي؛
- **عدم إزالة الشك حول فرض الاستمرارية:** في هذه الحالة على المدقق دراسة فيما إذا كانت القوائم المالية تفصح بشكل ملائم عن الظروف الأساسية التي أثارت الشك، وتبين بأن هناك عدم تأكد يدل على أن المؤسسة سوف تستطيع التواصل كمؤسسة مستمرة، وإذا رأى المدقق بأن هذا الإفصاح كاف فإنه يبدي رأي غير متحفظ، ويضيف فقرة تأكيدية لمشكلة الاستمرارية، وفي حالة عدم وجود إفصاح مناسب في القوائم المالية يجب على المدقق إبداء رأي متحفظ أو رأي سلبي حسب قناعته؛
- **اعتبار فرض الاستمرارية غير ملائم:** في هذه الحالة يقرر المدقق بأن فرض الاستمرارية المستخدم في إعداد القوائم المالية غير ملائم، مما يؤدي إلى جعل القوائم المالية مضللة وغير صادقة، وفي هذه الحالة على المدقق إبداء رأي عكسي.

كما يلجأ المدقق الداخلي إلى معرفة مدى قدرة المصرف على استمراره إلى استعمال عدة نماذج إحصائية للتنبؤ، إلا أن إعداد واستخدام نماذج التنبؤ يتوقف على الظروف البيئية المحيطة بالمصرف مما يجعل المعلومات المفصح عنها سواء على أساس سنوي أو دوري مهمة للتنبؤ[3]، ومن أهم هذه النماذج نجد:

1- نموذج ألتمان (Altman): يعتبر نموذج ألتما من اهم نماذج التنبؤ بتعثر المؤسسات المصرفية بسبب مواكبته لاقتصاديات العالم المعاصرة ومراحل تطوره في الوقت الذي تراجع وتقادم فيه بعض النماذج الأخرى[4]، ويعتمد هذا النموذج على خمسة نسب مالية، تدرس من خلالها خمسة متغيرات مستقلة، ومتغير تابع يرمز له بالرمز(**Z**) ، ويمكننا التعبير عن هذا النموذج بالمعادلة الرياضية التالية[5]:

$$Z = 0.012\ X1 + 0.014\ X2 + 0.033\ X3 + 0.006\ X4 + 0.010\ X5$$

[1] **المعيار الدولي للتدقيق رقم 570 "الاستمرارية"**، ص:196. متاح على الموقع:
http://ia800304.us.archive.org/0/items/Isas22000/570.PDF ، تم الاطلاع على الساعة 10:46 بتاريخ 2020/02/17

[2] عمر علي عبد الصمد، **نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، دراسة نظرية تطبيقية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013/2012، ص:134.

[3] وائل إبراهيم الراشد، **أهمية المعلومة المحاسبية و مدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت**، المجلة العربية للمحاسبة، جامعة الكويت، مجلد3، العدد **01** ، ماي 1999 ،ص:32.

[4] هاشم أحمد محمد علي الرفاعي، **التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام التمان، دراسة على الشركات الصناعية المدرجة في سوق بورصة عمان**، جامعة الشرق الأوسط، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، 2017، ص:29.

[5] بن مالك عمار، **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، دراسة حالة شركة الاسمنت السعودية للفترة الممتدة من 2006-2010**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2010،ص: 116.

حيث أن[1]:

X1= صافي رأس المال العامل / إجمالي الموجودات .

X2=الأرباح المحتجزة والاحتياطيات / إجمالي الموجودات.

X3= الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الموجودات .

X4=القيمة السوقية لحقوق المساهمين / إجمالي المطلوبات .

X5= المبيعات / إجمالي الموجودات.

وبموجب هذا النموذج تصنف المؤسسات محل الدراسة في ثلاث فئات وفقاً لقدرتها على الاستمرار وهذه الفئات هي[2]:

- **الفئة الأولى:** فئة المؤسسات الناجحة أو القادرة على الاستمرار، وذلك إذا كانت قيمة **(Z)** فيها **2.99** وأكبر.
- **الفئة الثانية:** فئة المؤسسات الفاشلة والتي يحتمل إفلاسها، وذلك إذا كانت قيمة **(Z)** فيها أقل من **1.81**.
- **الفئة الثالثة:** فئة المؤسسات التي يصعب إعطاء قرار حاسم بشأنها وبالتالي تحتاج إلى دراسة تفصيلية، وذلك عندما تكون قيمة **(Z)** أكبر من **1.81**وأقل من **2.99**.

2- نموذج (Sherrord): يمتاز هذا النموذج باستخدامه كوسيلة لتقييم مخاطر الائتمان عند منح القروض المصرفية في المصارف، إضافة إلى دوره في التنبؤ بإمكانية قدرة المصرف على الاستمرار وعدم وقوعه في الفشل المالي،[3] حيث يتم في تقييم مخاطر الائتمان تقسيم القروض إلى خمس فئات حسب درجة المخاطرة وتكون كما يلي [4]:

- **الفئة الأولى:** تمثل قروض ممتازة، بحيث تكون فيها قيمة **(Z)** فيها تساوي أو أكبر من 25 .
- **الفئة الثانية:** تمثل قروضا قليلة المخاطرة، والتي تكون قيمة **(Z)** فيها أكبر من أو يساوي 20 وأقل من أو تساوي 25.
- **الفئة الثالثة:** تمثل قروضا متوسطة المخاطرة، والتي تكون قيمة **(Z)** فيها أكبر من أو يساوي 5 وأقل من أو تساوي20.
- **الفئة الرابعة:** تمثل قروضا عالية المخاطرة، والتي تكون قيمة **(Z)** فيها أكبر من أو يساوي 5- وأقل من أو تساوي5.
- **الفئة الخامسة:** تمثل قروضا عالية المخاطرة جدا، والتي تكون قيمة **(Z)** فيها أقل من -5.

أما الهدف الثاني والمتمثل في الفشل المالي ففيه يتم التأكد من مدى قدرة المصرف على الاستمرار في نشاطه.

ويصاغ هذا النموذج كالتالي:

$$Z = 17X1 + 9\ X2 + 3.5\ X3 + 20\ X4 + 1.5X5 + 0.1\ X6$$

حيث أن :

X1=صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول.

X2=الأصول السائلة / إجمالي الأصول.

X3=إجمالي حقوق المساهمين/ إجمالي الأصول.

X4=صافي الأرباح قبل الضرائب / إجمالي الأصول.

---

[1] وحيد محمود رمو ، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، **استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية، دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، مجلد32، العدد 100، 2010 ص:20.

[2] عبد العزيز الدغيم، وآخرون، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على (المصرف الصناعي السوري)** ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،سوريا، المجلد 28، العدد 3، 2006، ص:207.

[3] بن مالك عمار، **مرجع سابق**، ص: 119.

[4] وليد الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، دار الوراق، الأردن، ص ص: 255-256 .

X5 =مجموع الأصول / إجمالي الالتزامات.

X6=مجموع حقوق المساهمين / الأصول الثابتة.

تأسيسا لما سبق، ترى الباحثة بأن للتدقيق الداخلي وتحليل القوائم المالية في المصارف أهمية كبيرة وبالغة، فكلما كانت القوائم المالية سليمة وواضحة كلما كانت نتائج التحليل أكثر فعالية، فالمدقق الداخلي يعمل على مساعدة الإدارة في تحسين وتطوير أدائها وكذا وضع خطط مستقبلية مناسبة، حيث يعمل على فحص وتحليل القوائم المالية وتحديد نقاط القوة والضعف التي تتخلل الآداء المصرفي.

ففي السابق كانت نظرة المصرف محدودة، حيث يركز من خلال تدقيق القوائم المالية على معرفة حقيقة المركز المالي، إلا أنه في السنوات الأخيرة تحول اهتمامه وتركيزه إلى التنبؤ بوضعه مستقبلا، محاولا معرفة المخاطر المالية التي تعترضه، وبالتالي معرفة مدى قدرته على الاستمرار في مزاولة النشاط.

وللتنبؤ باحتمالية تعرض المصرف للفشل مستقبلا هناك العديد من المؤشرات التي يمكن الاستدلال بها، فهي تعد وسيلة إنذار مبكرة، لذلك يستوجب على المدقق الداخلي مراجعتها وفحصها بشكل دقيق لإزالة الشك حول مدى قدرة المصرف في الاستمرار، وفي هذا الصدد أنجز الباحثين العديد من الدراسات لتطوير نماذج يمكن من خلالها الحكم على مستقبل المصرف وكان من أبرزها نموذج (التمان) ونموذج (Sherrord).

ثانيا: تدقيق فرض الاستحقاق

يعتبر أساس الاستحقاق من الأسس التي بنيت على أساس أن نشاط المصرف مستمر لأكثر من سنة مالية واحدة على الأقل، وبالتالي يعتبر ذلك أساسا لوجود فرض الاستمرارية،[1] وحسب هذا الأساس، يتم تسجيل الإيرادات عند اكتسابها، حتى لو لم يتم استلامها فعليا، كما يتم تسجيل النفقات عند تكبدها، حتى ولو لم تدفع فعلا.[2]

بحيث يتم الاعتراف وتسجيل مختلف الأحداث والعمليات المحاسبية، وقت التعاقد أي فور التعهد بها ويتم إثباتها وتسجيلها محاسبيا، إلا أن هذا الفرض يتيح العديد من الثغرات والتي تتعلق بمدى تحصيل الإيرادات فعليا أو دفع المصاريف لتطبيق ممارسات المحاسبة الإبداعية،[3] وتعد البيانات المالية المبنية على أساس الاستحقاق لتبلغ المستخدمين ليس فقط عن العمليات المالية السابقة المنطوية على دفع واستلام نقدية بل وتبلغهم كذلك عن التزامات دفع النقدية في المستقبل، وعليه فإنها توفر ذلك النوع من المعلومات حول العمليات المالية السابقة والأحداث الأخرى التي تعتبر أكثر فائدة للمستخدمين في صنع القرارات الاقتصادية.[4]

لذلك يتعين على المدقق الداخلي القيام بالتأكد من تطبيق فرض الاستحقاق والذي يعد معيارا مهما للحكم على سلامة القوائم المالية في المصرف، ويعني هذا الفرض أن المدقق ال داخلي يسترشد بالمبادئ والفروض المحاسبية المتعارف عليها كمؤشر

---

[1] عاهد عيد سرحان، **دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم القدرة على الاستمرارية لدى الشركات المساهمة العامة في فلسطين، دراسة تحليلية لآراء مدققي الحسابات الخارجيين والمدراء الماليين للشركات المساهمة العامة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم ، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2007 ص:58.

[2] أمينة هناء جابي، **أهمية إصلاح المحاسبة العمومية من خلال التحول على أساس الاستحقاق المحاسبي، تجربة نيوزيلندا والمملكة المتحدة**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، الجزائر، العدد الثامن، ديسمبر 2017 ،ص:5.

[3] آسيا لعروسي، السعيد قاسمي، **قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية في البيئة الجزائرية باستخدام المستحقات الاختيارية، دراسة حالة بعض المؤسسات المدرجة ببورصة الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، العدد السادس، ديسمبر 2016، ص: 240.

[4] بلال حسن العبسي، **أثر المعالجة المحاسبية لتكلفة الاقتراض على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 23،دراسة حالة شركة الاتصالات الفلسطينية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009،ص: 19.

للحكم على سلامة المواقف المعنية،[1] وذلك لأنه بمجرد الإخلال بهذا الفرض قد نصل إلى تطبيق المحاسبة الإبداعية، ومن بين أهم الأساليب والطرق المستخدمة للتلاعب في إطار المحاسبة الإبداعية والتي يمكن أن تمس بفرض الاستحقاق ما يلي[2]:

- أن يقوم المصرف بتسجيل ايرادات وهمية أو لا تزال موضع الشك؛
- أن يقوم المصرف بنقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة؛
- أ ن يقوم المصرف بنقل الإيرادات الجارية إلى فترة مالية لاحقة؛
- أن ينقل المصرف مصاريف مستقبلية إلى الفترة المالية الحالية.

وبالتالي يسعى المدقق الداخلي عادة للحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة تثبت انه لم تحدث تحريفات أو أخطاء وهنا لابد من الإشارة إلى نقطة مهمة وهي أنه ونتيجة للقيود الكامنة في عملية التدقيق فإنه توجد مخاطر لا يمكن تجنبها في عدم اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية نتيجة لممارسات المحاسبة الإبداعية، فمن الممكن أن يتم اكتشاف تحريفات وتجاوزات بالبيانات المالية للفترة التي يغطيها تقرير المدقق إلا أن هذا الأمر لا يعني فشل المدقق بالتمسك بالمبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية للتدقيق، فأحيانا وبالرغم من التمسك بتلك المبادئ والإجراءات فانه من الممكن اكتشاف بعض التجاوزات والتحريفات بالقوائم المالية.[3]

ومما سبق نخلص إلى أن القوائم المالية تعد الدعامة الأساسية في المصرف، حيث تعكس بصدق حقيقة المركز المالي، مما يوجب على المدقق الداخلي عند تنفيذ عملية التدقيق أن يولي عناية كبيرة واهتمام كافي لجميع عناصر ومكونات القوائم المالية، وذلك للحد من آثار ممارسات المحاسبة الإبداعية وانعكاساتها على موثوقية القوائم المالية، كما يعمل على التحقق من أسلوب عرض وتصنيف المعلومات في القوائم المالية، وأنها تحوي على إفصاح كافي وملائم وذلك للوفاء باحتياجات المستفيدين منها.

المبحث الثاني: أداء التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف

يعتبر التدقيق الداخلي أحد الركائز الأساسية لدعم وتفعيل الحوكمة المصرفية، إلى جانب بقية الأطراف الأخرى للحوكمة والمتمثلة أساسا في لجنة التدقيق، مجلس الإدارة و التدقيق الخارجي، وذلك نظرا للدور الذي تلعبه في ضمان الحصول على قوائم مالية تتسم بالنزاهة والدقة، وبالتالي تحقيق رضا كافة الأطراف المتعاملة مع المصرف.

وسنتطرق ن خلال هذا المبحث إلى النقاط التالية:

- إطار عام للحوكمة المصرفية؛
- مبادئ الحوكمة المصرفية؛
- مسار التدقيق الداخلي لدعم الحوكمة المصرفية.

المطلب الأول: إطار عام للحوكمة المصرفية

أصبح موضوع الحوكمة المصرفية من المواضيع الحديثة التي نالت اهتمام الكثير من الباحثين، وذلك نظرا لدورها الهام في ضبط آلية تسيير المخاطر، فضلا عن دورها في تعظيم القيمة السوقية للمصرف بما يضمن استمرار نجاح المصرف على المدى البعيد.

---

[1] خالد تيسير مسلم، **مدى فاعلية التدقيق الخارجي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة، دراسة استطلاعية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص:46.

[2] ناظم شعلان جبار، **أساليب المحاسبة الإبداعية وأثرها على موثوقية البيانات المالية، دراسة ميدانية في عينة من الشركات العامة العراقية**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، السنة الحادية عشرة، المجلد التاسع، العدد الثاني والثلاثون، 2010، ص:244.

[3] حسن فليح مفلح القطيش ،فارس جميل حسين الصوفي، **أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل و المركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد السابع والعشرون، 2011، ص :371.

أولا: تعريف الحوكمة المصرفية

يعد مصطلح الحوكمة من المصطلحات التي انتشرت على المستوى الدولي والإقليمي، فهو ترجمة للأصل الانجليزي(Corporate Governance)، وقد تم التوصل إلى هذه الترجمة بعد العديد من المحاولات والمشاورات بين خبراء اللغة العربية بمجمع اللغة العربية من جهة، والخبراء الاقتصاديين والقانونيين من جهة أخرى، و في هذا الصدد ظهرت العديد من الترجمات لنفس المصطلح، مثل الإدارة الرشيدة، الإدارة الجيدة، الضبط المؤسسي، التحكم المؤسسي، الحاكمية المؤسسية وغيرها من المصطلحات، إلا أن أكثرها شيوعا وتداولا من طرف الباحثين والكتاب هو مصطلح الحوكمة المؤسسية أو حوكمة المؤسسات[1]. ويتضمن مفهوم الحوكمة العديد من الجوانب وهي[2]:

–الحكمة :ما تفتضيه من التوجيه والإرشاد.

–الحكم: وما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.

–الاحتكام: وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.

–التحاكم : طلبا للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

أما الترجمة العلمية لهذا لمصطلح فقد تعددت واختلفت التعاريف الخاصة بمصطلح الحوكمة، ويعود هذا الاختلاف إلى تنوع وجهات نظر الباحثين، وفيما يلي نوجز بعضها:

تعرف الحوكمة المصرفية على أنها: "النظام الذي تتم بموجبه إدارة المصارف ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها، وهو النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصدر رؤوس أموالها"[3].

كما تعني الحوكمة من المنظور المصرفي على أنها: "تطوير الهياكل الداخلية للمصارف بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء، وتطوير مستوى الإدارة، بالإضافة وجود قوانين واضحة تحدد دور هيئات الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي"[4].

وقد عرف بنك التسويات الدولية التي تعمل تحت سلطته لجنة بازل للرقابة المصرفية الحوكمة في المصارف بأنها:" الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف المصرف والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين"[5].

وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) الحوكمة المصرفية على أنها:" النظام الذي على أساسه يجب ضمان التوجه الاستراتيجي للمؤسسة، والرصد الفعال من قبل مجلس الإدارة، ومساءلة الإدارة أمام المؤسسة وأمام المساهمين"[6].

---

[1] علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي**، دار صفاء للنشر والتوزيع،الأردن، طبعة الأولى، 2011،ص: 25.

[2] مسعود درواسي، ضيف الله محمد الهادي، **فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، ورقة عمل قدمت في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012، ص:04.

[3] جورناثان تشاركهام، **إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك**، ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاصة(**CIPE**)، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، 2005، ص:9. متاح على الموقع: https://kantakji.com/media/1621/90072.pdf، تم الاطلاع على الساعة 11:12 بتاريخ 2019/04/14.

[4] عبد القادر بريش، **قواعد تطبيق مبادىء الحوكمة في المنظومة المصرفية مع إشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، الحجم1، العدد1، 2006، ص:07.

[5] بن علي بلعزوز، عبد الرزاق حبار، **الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية**، مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر، ورقة عمل قدمت في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص:06.

[6] Organisation for economic co_operation and devlopment , **Using the OECD Principles of Corpoate Governance a boadroom perspective**, paris , 2008,p :15. available on site of https://www.oecd.org/corporate/ca/corporategovernanceprinciples/40823806.pdf . (Accessed on 11 : 12,14 /04/ 2019.

ومن منظور إدارة المخاطر تعرف الحوكمة المصرفية على أنها:" تتم من خلال خلال الاجراءات المستخدمة من ممثلي اصحاب المصالح من اجل توفير اشراف على ادارة المخاطر ومراقبتها والعمل على كفاية الضوابط لتحقيق الاهداف والمحافظة على قيمة المؤسسة من خلال اداء الحوكمة فيها"[1] .

وتأسيسا على جملة التعاريف السابقة، يمكن تعريف الحوكمة المصرفية على أنها:(مجموعة من الآليات والقواعد السليمة، التي تعمل بصفة أساسية على تحديد العلاقة بين إدارة المصرف وكافة الأطراف المتعاملة معها، وتؤكد على ضمان وحماية حقوق أصحاب المصالح بما فيهم الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية، وذلك من خلال تنفيذ وسائل الرقابة واعتماد مستوى عال من الشفافية والإفصاح).

وانطلاقا من التعاريف السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

- القاسم المشترك بين التعاريف المختلفة لمصطلح الحوكمة في المصارف، هوانها تدار للحفاظ على مصالح المصرف والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين؛
- تم الاتفاق على أنها جملة من القواعد والأساليب التي بموجبها تتم الرقابة على أداء المصرف.
- أداة يتم على أساسها ضمان كفاءة وفعالية إدارة المصرف في استغلال الموارد وكذا مراقبة المخاطر بهدف تجنبها؛
- تعمل على توفير العدالة بين جميع الأطراف المتعاملة مع المصرف، وتحقق الإفصاح والشفافية.

ثانيا: خصائص الحوكمة المصرفية

يمكن بلورة خصائص الحوكمة في المصارف فيما يلي[2]:

1- الشفافية والإفصاح:

بموجب هذا المبدأ يتم توصيل المعلومات الواضحة والصحيحة والكاملة إلى جميع اصحاب المصالح بالمصرف مما يتيح المجال لأعداد وتحليل لعمليات المصرف في أدوات الإفصاح مثل التقارير المالية وتقارير المتابعة وغيرها، حيث تؤمن هذه الخاصية النزاهة والعدالة والثقة في إجراءات إدارة المصرف وإدارة أفرادها واتخاذ القرارات فيها، أي أن المصرف يلتزم بالتوقيت المناسب وبالدقة في عملية الإفصاح عن جميع المعلومات المهمة المتعلقة بهيكل الملكية والمركز المالي وبأداء المصرف وبحوكمة المصارف عن طريق قنوات اتصال معينة يمكن الوصول اليها من قبل جميع الأطراف.

2- المساءلة:

تؤمن هذه الخاصية محاسبة الذين يتخذون القرارات في المصرف أو الذين ينفذون الأعمال عن نتائج قراراتهم وأعمالهم وكذلك عليهم ان يصوغوا أفعالهم وسياساتهم وتجدر الإشارة إلى أن الشفافية والمساءلة تدعم كل منهما الأخرى، فالشفافية تعزز المساءلة عن طريق تسهيل المراقبة وتعزز المساءلة والشفافية عن طريق توفير حافز لضمان نشر أعمالهم بأكمل وجه.

3- المسؤولية:

ترتبط المسؤولية بقاعدة المساءلة من حيث المعاقبة على سوء الإدارة أو القيام بإجراءات تصحيحية، وتساعد المسؤولية في تنفيذ العمليات الخاصة بالمصرف بطريقة أفضل لان نظام المسؤولية حول الأداء الفعال يولد قيمة متزايدة للمساهمين.

---

[1] معاريف محمد، شيخي مختارية، **الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك**، مجلة التكامل الاقتصادي، الجزائر،المجلد07، العدد01، مارس2019،ص:33.

[2] حسن كريم الذبحاوي، نور جابر محمد علي، **الحوكمة المصرفية وانعكاسها على الأداء المصرفي، دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة للمدة 2005-2015**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد الخامس عشر، العدد2، 2018، ص ص: 126-127.

4- العدالة والإنصاف:

العدالة بشكل عام هي تعبير عن حيادية المسؤولين في المصرف عند قيامهم بتأدية اعمالهم واتخاذ القرارات اللازمة أما الإنصاف فهو احترام حقوق اصحاب المصالح كافة من خلال المساواة وعدم التحيز أو إخفاء بيانات لصالح فئة من الفئات.

5- الاستقلالية:

يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مستقلين في كل من الظاهر والواقع حتى يمكنهم القيام بمسؤولياتهم.

6- الانضباط:

يتم الانضباط من خلال الالتزام بالتشريعات والقوانين والتعليمات التي تحدد الحقوق والواجبات، وكذلك من خلال اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.

7- المسؤولية الاجتماعية:

إن المسؤولية الاجتماعية هي التزام ذاتي والتزام قانوني، وعلى الإدارة عند وضع استراتيجيتها ان تأخذ بالاعتبار المسؤولية الاجتماعية إلى جانب المسؤولية الاستثمارية لأن المساهمة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، وحماية البيئة وتحقيق رضا الزبائن يعزز من مكانة المصرف في المجتمع.

ويوضح الشكل ادناه خصائص الحوكمة المصرفية:

الشكل رقم: (3- 1): خصائص الحوكمة المصرفية

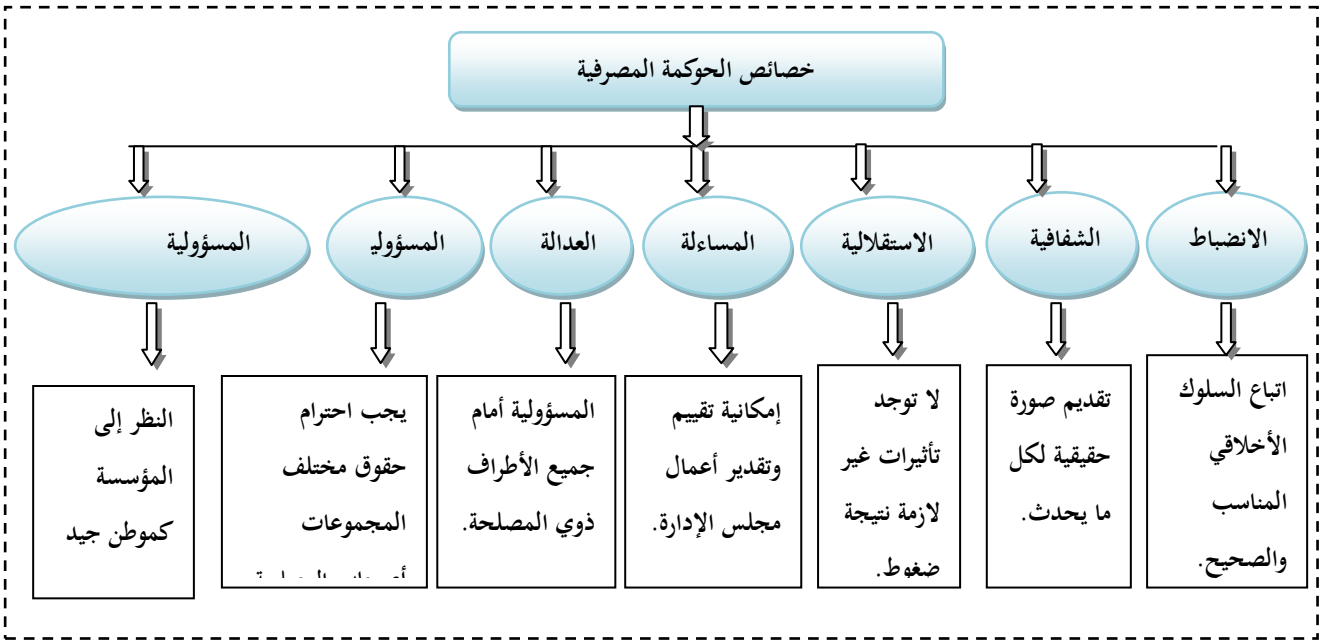

المصدر: طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات(المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف)**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص:23.

ثالثا: دعائم الحوكمة المصرفية

تتمثل دعائم حوكمة المصارف في ثلاثة ركائز أساسية ذات أهمية شديدة لما لها من أثر على بعث ودعم الاستقرار داخل المصرف والنظام المصرفي ككل، وهي[1]:

[1] إيمان بركان، **واقع تطبيق دعائم الحوكمة داخل البيئة المصرفية الجزائرية**، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي تبسي، العدد02، جويلية 2018 ص:80.

- **الرقابة والمساءلة:** بوجهيها الداخلي والخارجي والهادفة إلى دعم وحماية الجهاز المصرفي من خلال المحافظة على حقوق المودعين والدائنين للمصرف؛
- **السلوك الأخلاقي** :ويعني، ضمان الالتزام السلوكي من خلال الالتزام بالأخلاق الحميدة، قواعد السلوك المهني الرشيد، التوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالمصرف، الشفافية عند تقييم المعلومات، القيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على بيئة نظيفة؛
- **إدارة المخاطر:** بواسطة وضع نظام لإدارة المخاطر يكشف عن المخاطر ويفصح عنها ويوصلها للمساهمين وأصحاب المصالح بالمصرف في الوقت المناسب.

وباعتبار أن إدارة المخاطر تعد ركيزة أساسية من ركائز الحوكمة في المصارف، نجد أن نظام الحوكمة يسعى الى دعمها وتفعيلها بهدف تعزيز الافصاح والشفافية، وكذا العمل على تحقيق تماثل المعلومات بين جميع المساهمين والادارة التنفيذية ومجلس الإدارة وأصحاب المصلحة بهدف تحسين الاداء وتحقيق الأهداف المسطرة[1] .

رابعا: أهمية الحوكمة المصرفية

يعد موضوع الحوكمة أكثر تعقيدا وأهمية في القطاع المصرفي مقارنة بالقطاعات الأخرى، وذلك لأن إفلاس المصرف لا يؤثر فقط على الأطراف ذات العلاقة من عملاء ومقرضين، ولكنه يؤثر أيضا على استقرار المصارف الأخرى، وذلك من خلال العلاقات المترابطة فيما بينها[2]، **و**تتمثل أهمية الحوكمة في القطاع المصرفي فيما يلي[3]:

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها المصارف؛
- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المؤسسات الوطنية وضمان تدفق الأموال؛
- الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية، مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ القرار؛
- ضمان وجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة إدارة المصارف أمام مساهميها مع ضمان وجود مراقبة مستقلة عن المحاسبين والمراجعين للوصول إلى قوائم مالية مبنية على أسس محاسبية صحيحة؛
- تحقيق ميزة تنافسية تسمح لها بتعظيم قيمة اسهمها؛
- الحصول على مجلس إدارة قوي، يستطيع اختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة المصرف في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية؛
- تحسين إدارة المصرف وتجنب الوقوع في المشاكل المالية والمحاسبية، كما تضمن تطوير الأداء واتخاذ القرارات بشكل سليم؛
- تحسين كفاءة أداء المصرف بشكل عام وتجنب حدوث الأزمات المصرفية.

خامسا: أهداف الحوكمة المصرفية

تعمل الحوكمة المصرفية على تطبيق جملة من الأهداف ومن أهمها ما يلي[4]:

---

[1] معاريف محمد شيخي مختارية، **مرجع سابق**،ص39.

[2] Chazi touizi ,**impact du conseil d'adnimstration sur la performance des banques Tunisiennes** ,15 eme conférence international de mangement stratégique , Genéve .13-16 juin 2006 ,p:0.3

[3] مزمش أسماء، شريقي عمر، **الحوكمة المصرفية كآلية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر،دراسة ميدانية بمجموعة من البنوك والمؤسسات المالية بولاية سطيف**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 23، جوان 2018، ص ص:211-212.

[4] سليم بن رحمون، سميحة بوحفص، **التأصيل النظري للحوكمة المصرفية ودورها كآلية لإدارة المخاطر المصرفية**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، العدد06، مارس 2018، ص ص : 110-111.

- التأكيد على مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء، مع تحسين الكفاءة الاقتصادية للمصارف؛
- إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف المصرف ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء؛
- متابعة التدقيق والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء المصارف، بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة المصرف والمساهمون ممثلة في الجمعية العمومية للمصرف؛
- عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين، ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه؛
- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة؛
- إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين، والاضطلاع بدور المراقبين بالنسبة لأداء المصرف؛
- تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المصرف العاملة بالاقتصاد، وعدم حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

ومن خلال العرض السابق يمكن القول بأنه نظرا للأزمات المالية التي مست العديد من المؤسسات وعلى رأسها القطاع المصرفي وازدياد وتعقيد العمليات المصرفية أصبحت الحوكمة مطلبا ضروريا وأساسيا في عمل المصارف، وذلك لانعكاساتها الإيجابية على أدائه، حيث تعمل بكل الوسائل المتاحة على جذب الاستثمارات، وتوفير أسس ومعايير كفيلة للكشف عن حالات التلاعب والغش التي قد تحدث، كما تعمل على توفير العديد من المزايا من بينها تقليل المخاطر المالية التي قد تهدد استمرارية نمو نشاط المصرف و زيادة فرص التمويل. بالإضافة إلى تطبيق المبادئ الأخلاقية بين جميع المتعاملين مع المصرف، وذلك لاعتبار أن الجوانب الأخلاقية والإنسانية هي أكثر الوسائل دعما للحصول على حوكمة ناجحة.

سادسا: محددات الحوكمة المصرفية

لكي تتمكن المصارف من التطبيق الجيد للحوكمة يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية، والتي هي كالتالي[1]:

1- المحددات الداخلية: توضح هذه المحددات القواعد والأساليب التي بموجبها يتم تحديد كيفية اتخاذ القرارات وكذا توزيع المسؤوليات والسلطات داخل المصرف بين الثلاثة أطراف الرئيسية فيها وهي: الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، وتعود أهمية هذه المحددات إلى أن وجودها يقلل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة. حيث تشمل المحددات الداخلية ما يلي:

- **حملة الأسهم**: يلعب حملة الأسهم دورا هاما في مراقبة اداء المؤسسات بصفة عامة، حيث أنه في إمكانهم التأثير على تحديد توجهات المصرف؛
- **مجلس الإدارة**: وضع الاستراتيجيات وتوجيه الإدارة العليا، وضع سياسات التشغيل، تحمل المسؤولية والتأكد من سلامة موقف المصرف؛
- **الإدارة التنفيذية**: لابد أن يكون لهم الكفاءة والنزاهة المطلوبتين لإدارة المصرف، كما أنه عليهم أن يتعاملوا وفقا لأخلاقيات المهنة؛
- **المدققين الداخليين**: أصبح للمدققين دور هام في تقييم عملية المخاطر.

2- المحددات الخارجية: تشير المحددات الخارجية للحوكمة إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، وتشمل ما يلي:

- القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي: قوانين سوق المال والمؤسسات، وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس؛
- كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات؛

[1] آيت عكاش سمير،معمري نارجس، **واقع تطبيق الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري من خلال الالتزام بمتطلبات لجنة بازل**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، العدد07، ديسمبر 2018، ص:269.

- درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج؛
- كفاءة الأجهزة والهيآت الرقابية في إحكام الرقابة على المؤسسات، بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المدققين والمحاسبين بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة.

سابعا: الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة المصرفية

توجد أربعة أطراف فاعلة في حوكمة المصارف وهي كالتالي[1]:

1-المساهمون :وهم من يتولون تقديم رأس المال للمصرف عن طريق ملكيتهم للأسهم، وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم وأيضا تعظيم قيمة المصرف على المدى الطويل، وهم من يحق لهم اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

2- مجلس الإدارة: وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، حيث يقوم برسم السياسات العامة للمصرف وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، وذلك باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال المصرف، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم.

3- الإدارة: وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للمصرف وتقوم بتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، فهي تعتبر المسؤولة عن تعظيم أرباح المصرف وزيادة قيمته بالإضافة إلى مسؤولياتها اتجاه الإفصاح وشفافية المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

4- أصحاب المصالح: وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل المصرف مثل الدائنين والموردين والعملاء والموظفين،

ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان فالدائنون على سبيل المثال، يهتمون بمقدرة المصرف على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين بمقدرة المصرف على الاستمرار، والشكل التالي يوضح الأطراف التي تساهم في عملية الحوكمة المصرفية وخطوط الاتصال فيما بينها:

الشكل رقم(3-2): الأطراف الفاعلة في تطبيق الحوكمة المصرفية

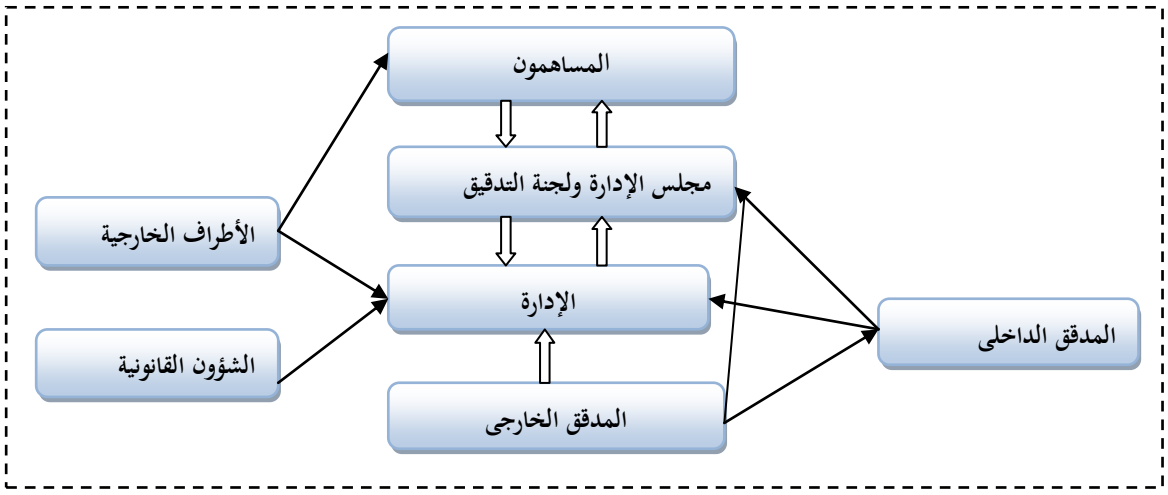

Source :D. Hermanson & E. Rittenberg, **Internal auditing and organisational governance**, the institute of internal auditors, research foundation, Florida, 2003 p*31*.

[1] يسعد وهيبة، **دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركات**، ورقة عمل قدمت ضمن الملتقى الوطني حول دور الحوكمة الاقتصادية في تطوير القطاع الصناعي بالجزائر، جامعة برج بوعريريج يوم 2018/10/24،ص: 05.

ومن خلال ما سبق، نستنتج أن هناك علاقات تعاونية متبادلة بين هذه الأطراف لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمصرف وتفعيل مبادئ الحوكمة المصرفية.

ثامنا: العوامل الأساسية الداعمة لحوكمة المصارف

من بين العوامل الأساسية التي تدعم التطبيق السليم للحوكمة بالنظام المصرفي نذكر ما يلي[1]:

- وضع أهداف استراتيجية ومجموعة من القيم والمبادئ التي تكون معلومة لكل العاملين في المؤسسة المصرفية؛
- وضع وتنفيذ سياسات واضحة للمسؤولية بالمصرف؛
- ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم للدور المنوط بهم في عملية الحوكمة وعدم خضوعهم لأي تأثيرات، سواء داخلية أو خارجية؛
- ضمان توافر رقابة ملائمة بواسطة الإدارة العليا؛
- الاستفادة الفعلية من العمل الذي يقوم به المدققين الداخليين والخارجيين في ادارك أهمية الوظيفة الرقابية؛
- ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة المصرف وأهدافه والبيئة المحيطة؛
- دور السلطات الرقابية في مراجعة أعمال مجلس الإدارة والإدارة العليا؛
- خلق بيئة لتعزيز انضباط السوق فعلي؛
- مبادرات التعليم والتدريب لبناء طاقات في حوكمة المصارف؛
- تطوير إطار قانوني فعال يحدد حقوق وواجبات المصرف.

تاسعا: دور حوكمة المصارف في تعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات

تعتبر المصارف المصدر الرئيسي لتلبية الاحتياجات التمويلية للأنشطة الاقتصادية عامة ومنها المؤسسات، هذه الاحتياجات تلعب دورا مهما في عمل المؤسسات لتحقيق أهدافها في الربح، ويمكن توضيح دور المصارف في تعزيز حوكمة المؤسسات من خلال محورين هما[2]:

- **المحور الأول:** تعد المصارف رائدة في مجال تبني مبادئ حوكمة المؤسسات، وعلى هذا الأساس فإن مبادئ الحوكمة تقلل من حجم المخاطر التي تتعرض لها المصارف، ومن أهم الاصلاحات المطلوبة في هذا المجال هي الفصل قدر المستطاع بين الملكية والإدارة وتعزيز دور ومهام وصلاحيات هذه المجالس في تعيين المدراء أو تشكيل اللجان يضاف إلى ذلك إعادة عملية تقييم عمليات الرقابة وتقويتها.
- **المحور الثاني:** تعزيز دور حوكمة المصارف في تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات باعتبارها الممول الرئيسي للمؤسسات.

ومن أحد الركائز الأساسية لسلامة سوق الأوراق المالية وجود نظام مصرفي سليم يوفر الائتمان والسيولة، إن اهتمام المصارف في حوكمة المؤسسات يمنح الائتمان للعملاء، سواء كان في مجال الاقتراض أو أسعار الفائدة الممنوحة للعملاء.

وعليه فإن اعتماد المصارف للحوكمة يعزز ويدعم القرار الائتماني عند منح القروض وتحديد أسعار الفائدة وتحديد الضمانات للقرض، إضافة إلى خلق حالة من الطمأنينة لدى المقرضين والمقترضين على حد سواء مما يتطب توعية مدراء المصارف بمزايا مبادئ الحوكمة المصرفية.

---

[1] حبار عبد الرزاق، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي ، حالة دول شمال إفريقيا**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف ،العدد السابع، ص ص: 80-81.

[2] محمد سمير دهيرب، **مدى تطبيق واعتماد المصارف المحلية العراقية للحوكمة المصرفية، دراسة ميدانية لعينة من المصارف العاملة في القطاعين الحكومي والخاص في بيئة العمل العراقية**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد01، العدد01، 2011، ص:156.

ومن خلال ما سبق عرضه نخلص إلى أن الحوكمة المصرفية تعتبر من أكثر العناصر أهمية للوصول لنظام مصرفي آمن وفعال، وهي تتجسد في جملة من القواعد والقوانين والآليات التي تعمل على توفير العدالة والإفصاح والشفافية في المعلومات، ومنح حق مساءلة الإدارة و حماية وضمان حقوق جميع المساهمين، وكذا إرضاء جميع أصحاب المصالح الأخرى، ولإحكام رقابة فعالة على آداء المصرف وضمان التطبيق السليم للحوكمة ترتكز الحوكمة المصرفية على مجموعة من الدعائم تتمثل في الرقابة والمسائلة والسلوك الأخلاقي وإدارة المخاطر، مع وجود محددات داخلية وخارجية. وللقيام بتطبيق الحوكمة المصرفية هناك أربعة أطراف فاعلة يتمثلون في المساهمون، ومجلس الإدارة، والإدارة وأصحاب المصالح.

المطلب الثاني: مبادئ الحوكمة المصرفية

حرصت الكثير من المؤسسات على وضع جملة من المعايير لتطبيق الحوكمة، حيث أنه في هذا المطلب سيتم استعراض بعض مبادئ الحوكمة حسب وجهة نظر هذه المؤسسات.

أولا: مبادئ الحوكمة المصرفية وفق منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (OECD)

يقصد بمبادئ حوكمة على أنها مجموعة من القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري المؤسسة والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة به[1] ، وهذه المبادئ تمثل العمود الفقري لتطبيق الحوكمة في المصارف، لذا فقد تعددت هذه المبادئ واختلفت ولكن أكثرها قبولا واهتماما وأيضا أسبقها صدورا المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (OECD) عام **(1999)** والتي تم إعادة صياغتها عام (2004) [2]، وتتمثل في التالي[3] :

1- ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة: يعزز شفافية الأسواق وكفاءتها، وأن يكون متناسقا مع أحكام القانون والتشريعات النافذة، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

2- حفظ حقوق جميع المساهمين: تشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، و المشاركة الإيجابية في اجتماعات الجمعية العامة.

3- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: من حيث المساواة بين حملة الأسهم، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات.

4- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة: وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن اي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات المشاركة الفعالة في الرقابة.

5- الإفصاح والشفافية: تتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة، وكذا الإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

6- مسؤوليات مجلس الإدارة: تشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

---

[1] أحلام معيزي، زاهرة بني عامر، **تقييم أداء الشركات من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة،دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بالجزائر**، ورقة عمل قدمت ضمن مؤتمر حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية، تجربة الأسواق الناشئة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، يومي 18/17 نيسان ،ص: 49

[2] نور الدين قدوري، وآخرون، **مساهمة آليات حوكمة الشركات في معالجة الفساد الإداري والمالي**، ورقة عمل قدمت ضمن الملتقى الوطني حول دور الحوكمة الاقتصادية في تطوير القطاع الصناعي بالجزائر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، يومي 2018/10/24، ص: 04.

[3] فائزة إبراهيم محمود وآخرون، **الحوكمة المؤسسية المصرفية ومدى توافر دعائمها للوقاية من الأزمات المالية في المصارف العراقية الخاصة المقيدة بسوق العراق للأوراق المالية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد6، العدد16، 2011، ص:13.

ثانيا: مبادئ لجنة بازل للإشراف المصرفي للحوكمة المصرفية

أصدرت لجنة بازل للإشراف المصرفي في عام (1999)دليلا لمساعدة مشرفي المصارف لتبني مبادئ الحوكمة، وقد تم استلهامها من مبادئ منظمة (OECD)، واعترافا بأن هذا الدليل المعدل يمكن أن يساعد المصارف والمسئولين في تطبيق الحوكمة ، فقد أصدرت اللجنة هذه المبادئ عام (2006)، وتتلخص في التالي[1]:

1- **كفاءة أعضاء مجلس الإدارة**: ينبغي أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بقدرات ومؤهلات عالية لتأدية وظائفهم، كما يجب أن يكون لهم وعي كامل حول الدور المسؤولين عنه، ولا يخضعون لأي تأثيرات داخلية أو خارجية، وتكون لديهم القدرة على إصدار القرارات المناسبة لإدارة شؤون المصرف والأعمال اليومية؛

2- **صياغة ومتابعة تنفيذ الأهداف**: وضع الأهداف الاستراتيجية للمصرف من قبل مجلس الإدارة ومتابعة تنفيذ تلك الأهداف، والقيم المؤسسية التي يتم التعامل بها داخل المؤسسة المصرفية، كما يجب أن تكون معلنة لكل العاملين في المصرف؛

3- **منح الصلاحيات والمسؤوليات**: أن منح الصلاحيات والمسؤوليات من قبل مجلس الإدارة ووضع قواعد وحدود واضحة، والمسائلة والمحاسبة داخل المصرف سواء لأعضاء مجلس الإدارة أو لجميع العاملين في المصرف وعلى حد السواء.

4- **نظام فعال للرقابة الداخلية**: على مجلس الإدارة أن يضمن توفر نظام فعال للرقابة الداخلية في المصرف، وإدراك المراقبين لأهمية دورهم؛

5- **مراقبة المخاطر**: مراقبة خاصة للمخاطر في المواقع التي تتضارب فيها المصالح، بما في ذلك علاقة الموظفين مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا؛

6- **توافق المكافآت والحوافز مع الأهداف**: أن تتوافق سياسات المكافآت المالية والحوافز وتطبيقاتها مع الأنظمة المصرفية والثقافة العامة للمصرف ومع الاستراتيجيات والأهداف الاستراتيجية للمصرف؛

7- **الشفافية والإفصاح**: توافر الشفافية والإفصاح في كافة الأعمال والأنشطة والتقارير الصادرة عنها؛

8- **الالتزام بالقوانين والتعليمات**: تفهم أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعليا للبيئة التشريعية التي تحكم عمل المصرف والالتزام الكامل بالقوانين والتعليمات.

ثالثا: مبادئ الحوكمة المصرفية حسب مؤسسة التمويل الدولية

في عام (2003)وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للمصرف الدولي قواعد وأسس ومعايير مالية وإدارية هدفها دعم الحوكمة داخل المؤسسات المصرفية، وأهم هذه الأسس ما يلي[2]:

- يجب أن تكون الممارسات جيدة ومقبولة؛
- إيجاد خطوات جديدة تضمن الحكم الجيد الجديد؛
- إسهامات اساسية لتطوير وتحسين الحكم الجيد محليا؛
- القيادة الجيدة.

---

[1] محمد جاسم محمد، **الحوكمة المصرفية وفق مبادئ لجنة بازل وأثرها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمصارف دراسة في عينة من المصارف التجارية العراقية**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد20، العدد80 ، 2014، ص ص: 267-268.

[2] قطاف ليلى، بن عواق شرف الدين أمين، **دراسة حول آثار تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في محاربة الفساد المالي والإداري بعض التجارب الدولية والإقليمية الرائدة**، ورقة عمل قدمت ضمن المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية، تجربة الأسواق الناشئة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، يومي 17-18 أفريل 2013، ص:610.

ويخلص الباحث مما سبق، إلا أن مبادئ الحوكمة المصرفية تعد بمثابة نقاط مرجعية تعتمدها إدارة المصرف لإقّامة نظام سليم وبناء يساهم في تعزيز فرص النجاح وتحسين الأداء المالي، حيث تهتم هذه المبادئ بتحديد مسؤوليات وواجبات مجلس الإدارة تجاه الغير و تعمل على تحقيق جملة من الوظائف الرقابية، لذلك أصبح المتعاملون مع المصرف في الآونة الأخيرة يولون أهمية كبيرة لدرجة التزام المصارف لهذه المعايير لاتخاذ قراراتهم.

المطلب الثالث: مسار التدقيق الداخلي لدعم الحوكمة المصرفية

يعتبر التدقيق الداخلي أحد الآليات الأساسية واللازمة لحوكمة المصارف جنبا إلى جنب التدقيق الخارجي ولجنة التدقيق والإدارة، وعليه سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على دور التدقيق الداخلي في دعم الحوكمة المصرفية، بالإضافة إلى التعرف على دور الأطراف المسؤولة عن تطبيق الحوكمة المصرفية، وعن مهام ومسؤوليات كل طرف وعلاقته بالتدقيق الداخلي لدعم وتفعيل الحوكمة المصرفية.

أولا: أثر تطور التدقيق الداخلي في تفعيل الحوكمة المصرفية

بعد تعرض العديد من المؤسسات العملاقة لسلسلة من الانهيارات المالية العالمية طور المعهد الامريكي للمدققين الداخلين دور التدقيق الداخلي والوظائف التي يؤديها لغرض تقديم صورة جديدة للمهنة وبيان أثرها على تفعيل ودعم الحوكمة ،وذلك من خلال تطور الميثاق الأخلاقي لمهنة التدقيق الداخلي والتي أصبحت عاملاً أساسياً في دعم حوكمة المصارف، وأصبحت وظيفة التدقيق الداخلي بعد تطورها تخدم أطرافاً يمارسون دوراً هاماً في حوكمة المصارف وكذلك تضيف قيمة لهم عن طريق التأكد من رسم الأهداف الاستراتيجية للوحدات الاقتصادية بطريقة تحقق مصالح جميع الأطراف بأساليب نزيهة، بالإضافة الى لذلك طور المعهد معايير التدقيق الداخلي في ضوء متطلبات حوكمة المصارف، حيث اصدر المعهد معايير حديثة لمواكبة المستجدات الاقتصادية [1]، وفيها بدأ الفكر المحاسبي في التوجه نحو تغير الدور التقليدي للتدقيق الداخلي بحيث تصبح أنشطته المستجدة ذات قيمة اقتصادية وفى ذات الوقت تضاف مهارات جديدة للمدقق الداخلي تؤدي إلى تحسين أدائه في مجالي التأكيد والاستشارات.

ولا شك في أن هذه المحاولات الجادة من قبل المجامع العلمية والمنظمات المهنية المتصلة بأعمال التدقيق الداخلي تؤدي إلى دعم حوكمة المصارف، ويمكن التدليل على ذلك من المحاور الأساسية لمفهوم التدقيق الداخلي بثوبه الجديد التي تتلخص في الآتي[2]:

- أنه نشاط مستقل عن الإدارة التنفيذية للمصرف نتيجة الرغبة في تبعيته إلى مجلس الإدارة الإشرافي داخل دائرة لجنة التدقيق المنبثقة عنه، كما أنه يقوم بعرض تقاريره على هذا المجلس وأيضاً على الملاك عند الضرورة؛
- أنه نشاط موضوعي يقوم بتنفيذ أعمال التدقيق الداخلي من خلال أشخاص مهنيين ذو خبرة ومهارة عالية سواء من داخل أو خارج المصرف، ولا شك في أن السماح للأطراف الخارجية بتقديم التدقيق الداخلي يؤكد على دعم جودة هذه الخدمات من ناحية كما يدعم من موثقين المعلومات المالية وغير المالية و إرساء قواعد الشفافية المقبولة؛
- توسيع نطاق التدقيق الداخلي يشمل على الخدمات الاستشارية بجانب خدمات التأكيد والفحص والتقييم ، وفى هذا تأكيد صريح وموجه لخدمة العملاء التي قد تتخطى المهام التقليدية وتدخل دائرة إدارة وتقييم المخاطر ودعم نظام حوكمة المصارف؛
- التزام المدقق الداخلي بتأدية خدمات التأكيد التي تركز على التقييم الموضوعي للأدلة من أجل رأي فني مستقل عن الأعمال المهنية؛

---

[1] عمر اقبال توفيق المشهداني، **تدقيق التحكم المؤسسي(حوكمة الشركات) في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها "إطار مقترح"**، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة جرش، الأردن، العدد02، 2012،ص: 226.

[2] محمد عبد الفتاح إبراهيم، **نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية**، ورقة بحثية مقدمة إلي المؤتمر العربي الأول حول .التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، جمهورية مصر العربية، **2005** ،ص ص :11، 13 .

- وجود إستراتيجية للتدقيق الداخلي تستهدف إضافة قيمة للمصرف، وتحسين عملياته أكثر من إضافة القيمة للإدارة التنفيذية بالمصرف؛
- التأكيد بصورة غير تقليدية على أن اعتبار عناصر نظام الرقابة الداخلية هي المدخل اللازم لمساعدة المصارف على توفير نظام جيد ومقبول للحوكمة، وبناءا عليه فقد أصبح لازماً على المدقق الداخلي مباشرة مهام ومسئوليات جديدة في مجالات إدارة المخاطر والرقابة ونظام الحوكمة؛
- توكيد جودة تقرير المدقق الداخلي من خلال الإشارة إلى أن أنشطة المدقق الداخلية قد تمت وفقاً لمعايير الممارسة المهنية الدولية؛
- تطبيق دليل أخلاقيات التدقيق على كل الأطراف والوحدات التي تزود بخدمات التدقيق الداخلي وذلك لدعم الثقافة الأخلاقية لمهنة التدقيق الداخلي عالميا؛
- توسيع دائرة وظيفة التدقيق الداخلي لتغطى المسئولين عن نظام الحوكمة من ناحية كما تغطى الخاضعين لهذا النظام؛
- توفير مجموعة من السمات والصفات والمهارات والقدرات في التدقيق الداخلي بهدف تحسين جودة المهنة وتحسين أدائها؛
- المراجعة الدولية لمبادئ الحوكمة المتصلة بحماية حقوق المساهمين وبالمعاملة المتكافئة لجميع المساهمين وبدور أصحاب المصالح وبالشفافية والإفصاح المالي وبمسئوليات مجلس الإدارة، وذلك لتوفير قناعة مهنية مقبولة حول مدى توافر هذه القواعد الحاكمة للشركة وتحديد نقاط الضعف في نظم وهياكل كل شركة بفعل تدنى عناصر كل مبدأ من هذه المبادئ.

وبذلك يتضح الدور الهام والأساسي لوظيفة التدقيق الداخلي في دعم وتفعيل الحوكمة، والذي أشارت إليه المعايير الدولية للتدقيق الداخلي من خلال المعيار (2130)على أنه:" ينبغي على نشاط التدقيق الداخلي تقييم مدى ملائمة وفعالية نظام التحكم المختار للتعامل ووضع التوصيات المناسبة لتحسين عمليات التحكم"[1]. ويشمل هذا التقييم الجوانب التالية[2]:

- تدعيم الأخلاقيات المناسبة والقيم داخل المصرف؛
- تأكيد إدارة الأداء التنظيمي الفعال والمساءلة؛
- تفعيل توصيل المعلومات عن المخاطر والرقابة في مناطق مناسبة داخل المنظمة؛
- تفعيل تنسيق الأنشطة وتوصيل المعلومات بين مجلس الإدارة والمدققين الداخليين والخارجيين والإدارة.

ومما سبق يتضح أن التدقيق الداخلي بمفهومه الجديد يسعى لخدمة المصرف من خلال القيام بمراجعة وتدقيق العمليات داخل المصرف والتأكد من مدى ملائمتها والتزامها بتطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة.

ثانيا أثر تطور الميثاق الأخلاقي للتدقيق الداخلي في تفعيل الحوكمة المصرفية

لإبراز اثر تطور الميثاق الأخلاقي لمهنة التدقيق الداخلي يجب الإشارة إلى أسباب انهيار بعض المؤسسات العالمية، إذ نجد أنها لملم تنهار نتيجة القصور في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية أو في معايير التدقيق المعمول بها، إنما كان السبب في أخلاق ممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق، مثلا كان السبب الرئيسي لانهيار شركة انرون للطاقة نتيجة عدم التقيد بمتطلبات القياس والإفصاح المعمول بها، وتواطؤ مراجعيها (وهي شركة أرثر أندرسون للمراجعة) في ذلك إذ لم يقم بالتبليغ عن التجاوزات الموجودة .

[1] IIA & IFACI, **Normes internationales pour la pratique professionnelle de l'audit interne**, octobre 2013, p21 disponible sur le site de l'IIA: https://na.theiia.org/translations/PublicDocuments/IPPF%202013%20French.pdf, consulté a 9 :00 le 29/01/2020.

[2] كربوعة أسماء، **فعالية أداء المراجعة الداخلية وفق المعايير الدولية، دراسة حالة سوناطراك**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011 /2012 ،ص :119.

وعلى ضوء ذلك قامت المنظمات والهيئات المهنية المتعلقة بالتدقيق الداخلي ومن أهمها معهد المدققين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية بتطوير وإنشاء وسائل جديدة لضبط أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي، التي يلتزم بها المدققين الداخليين أثناء تأدية مهامهم، وقد أصدر المعهد ميثاق لأخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي في سنة (2009) والذي يساهم بالارتقاء بمهنة التدقيق، وذلك من خلال وضع إطار عام لتحسين أداء أنشطته في ضوء مجموعة من الأسس والمبادئ التي تحكم ممارسي هذه المهنة التي تساهم في نهاية المطاف في رفع الفعالية والكفاءة المهنية له وتحسين وتعزيز العمليات التنظيمية بالمصرف، والتي بدورها سوف تؤدي إلى رفع مستوى التطبيق السليم والفعال للحوكمة في المصارف[1].

وقد تناولت الأدبيات المحاسبية تفعيل مبادئ الحوكمة وذلك بأن تطور الميثاق الأخلاقي للمهنة يساهم في دعم أساسيات الحوكمة ويولد بيئة مناسبة تدعم دور الحوكمة كما يتضح مما يلي[2]:

- إن وظيفة التدقيق الداخلي في المصارف عادة ما تستخدم أطرافا أخرى تمارس دورًا هامًا في عملية الحوكمة مثل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمراجع الخارجي، بالإضافة إلى ذلك فإن وظيفة التدقيق الداخلي تخدم وتضيف قيمة لهؤلاء الذين يخضعون لحوكمة المصارف مثل :الإدارة والوحدات التنظيمية الفردية، وإدارة العمليات، ونتيجة لذلك فإن وظيفة التدقيق الداخلي عادة ما تخدم المسئولين عن الحوكمة بالمصارف والخاضعين لها.
- إن العديد من الأنشطة التي تؤديها وظيفة التدقيق الداخلي تصبح جزءا من هيكل الرقابة الخاص بالمصرف.
- إن وظيفة التدقيق الداخلي يمكن أن تتم من داخل المصرف أو يتم الاعتماد على مصدر خارجي في أدائها من خلال مؤسسات التدقيق، وتشير التوجهات المعاصرة في هذا الصدد إلى اتجاه معظم دول العالم نحو الاعتماد على المصدر الخارجي في أداء وظيفة التدقيق الداخلي بغية التغلب على ما قد يحتمل من نقص في الخبرات والكفاءات والمهارات اللازمة.
- إن توسيع نطاق وظيفة التدقيق الداخلي لتقديم خدمات استشارية بالإضافة إلى دور تلك الوظيفة في تزويد الإدارة بتقارير على كفاية أدوات الرقابة الداخلية هي من الأمور التي ينظر إليها البعض ببعض الشك، حيث إن تقديم المدقق الداخلي للخدمة الاستشارية قد يمثل خطرًا على قيمة تلك الوظيفة، كوظيفة مستقلة تستهدف التحقق من فعالية عملية حوكمة المصارف، وذلك قد لا يختلف عما يثار عن المدقق الخارجي.

ومما سبق، يتضح أن الأسس والمبادئ التي تحكم ممارسي مهنة التدقيق الداخلي والتي من ضمنها الكفاءة والنزاهة والاستقلالية تساهم بشكل كبير في رفع مستوى التطبيق السليم والفعال للحوكمة في المصارف.

ثالثا أثر تطور معايير المراجعة الداخلية في تفعيل الحوكمة المصرفية

نتيجة للتغير الهام الذي طرأ على وظيفة التدقيق الداخلي، ونتيجة لاعتباره أحد العناصر الهامة في تفعيل الحوكمة في المصارف، ازداد الاهتمام بجودته وكفاءته، وتزايد الاهتمام بتحديد العوامل التي من شأنها التأثير على فعالية وظيفة التدقيق الداخلي، مثل الخبرة والشهادات المهنية للمدققين الداخليين، واستقلال وظيفة التدقيق الداخلي، وحجم قسم التدقيق الداخلي، ودعم الإدارة، والأنشطة التي تغطيها وظيفة التدقيق الداخلي، وثقافة ووعي المدققين الداخليين حول دورهم المتعلق بالحوكمة، وتفاعل هذه الوظيفة مع بقية أطراف الحوكمة.

واستجابة لهذه التطورات فقد أصدر معهد المدققين الداخليين الأمريكي معايير التدقيق الداخلية ، وبشكل عام تركز المعايير على العوامل المؤثرة في كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية وتوسيع أنشطتها لتتضمن أنشطة الحوكمة وإدارة المخاطر.

---

[1] كريم قوبة، **أثر تطور مهنة المراجعة الداخلية في دعم حوكمة الشركات**، معارف مجلة علمية دولية محكمة، قسم العلوم الإنسانية، الجزائر، المجلد12، العدد22، جوان 2017، ص ص : 136-137.

[2] إبراهيم إسحق النسمان، **دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص ص: 40-41.

وقد قامت لجنة بازل بإصدار مجموعة من المتطلبات الخاصة بالتدقيق الداخلي في القطاع المصرفي بهدف تعزيز فعالية وكفاءة وظيفة التدقيق الداخلي وتتطلب ما يلي[1]:

- بأن يكون على مستوى الهيكل التنظيمي للمصرف وظيفة دائمة للتدقيق الداخلي، تتميز بالاستقلال عن الأنشطة محل التدقيق، والموضوعية، تتوفر فيها الكفاءة المهنية لكل من المدقق الداخلي والتدقيق الداخلي ككل، ويكون لها ميثاق خاص يعمل على تحسين مكانة وسلطة وظيفة التدقيق الداخلي في المصرف، وأوجبت هذه المعايير أن تخضع كل أنشطة المصرف للتدقيق الداخلي، وأن تشتمل أنشطة التدقيق الداخلي إدارة وتقييم المخاطر، وأشارت اللجنة بأن الالتزام بهذه المبادئ قد يساهم في تحقيق كفاءة وفعالية وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة المصرفية.

من خلال ما سبق، يتضح أن المعايير التدقيق الدولية قد ساهمت بشكل كبير في تطوير مهنة التدقيق الداخلي، حيث أصبحت تحظى باهتمام واسع من قبل الكثير من المؤسسات، وخاصة المؤسسات المصرفية، وذلك لاعتبارها تعمل على التأكد من فاعلية وسلامة نظام الرقابة الداخلي وإدارة المخاطر، وكذا مراجعة مدى التزام المصرف بتطبيق مبادئ الحوكمة، وذلك بغرض تفعيل وتحسين الحوكمة المصرفية.

رابعا:التدقيق الداخلي كأحد الآليات لإرساء نظام حوكمة فعّال وعلاقته بالآليات الأخرى للحوكمة:

تمثل مهنة التدقيق الداخلي بيئة بحثية فريدة لكونها تخدم أطرافا تمارس دورا هاما في عملية الحوكمة مثل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والتدقيق الخارجي، وفضلا عن ذلك فإن وظيفة التدقيق الداخلي تخدم وتضيف قيمة للخاضعين للحوكمة[2].

1- دور التدقيق الداخلي في دعم الحوكمة المصرفية

تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورا هاما في تنفيذ الحوكمة المصرفية سواء من خلال مراقبة تحقيق الأهداف الموضوعة من قبل المصرف أو من خلال تقييم الخطط والإجراءات المعمول بها لتحقيق هذه الأهداف[3]، وبالتالي تعد وظيفة التدقيق الداخلي من أهم ركائز عملية الحوكمة، حيث يقوم المدققون الداخليون من خلال الأنشطة التي يقومون بها برفع مستوى المصداقية والعدالة وتحسين سلوك الموظفين العاملين بالمصرف، وتقليل مخاطر الفساد المالي والإداري، كما يلعب التدقيق الداخلي دورا مهما في تحسين الأداء الرقابي في المصرف، ويشمل هذا الدور متابعة وتقييم وتحليل المخاطر وأنظمة الرقابة في المؤسسة، والفحص والتحقق من الالتزام بالسياسات والإجراءات والنظم المطبقة، وتوفير تأكيد للمجلس الإدارة ولجنة التدقيق والإدارة العليا بأن المخاطر تتم السيطرة عليها، وأن الأداء الرقابي فيا لمصرف قوي وفعال، وتقديم توصيات لتحسين العمليات والسياسات والإجراءات، وتقديم الخدمات الاستشارية التي تتعلق بالجوانب والتشغيلية لتحسين فاعلية وكفاءة عمليات المصرف، ومساعدة إدارة المصرف بالتقويم والمساهمة في تحسين عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة[4].

وقد اعترفت الهيئات المهنية والتنظيمية بأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في عملية الحوكمة . فقد أكدت لجنة كادبيري (Cadbury committee) على أهمية مسؤولية المدقق الداخلي في منع واكتشاف الغش والتزوير. ولتحقيق هذه الوظيفة لأهدافها، يجب أن تكون مستقلة وتنظم بشكل جيد وتستند إلى تشريع خاص بها.

---

[1] أكرم محمد الوشلي، **المراجعة الداخلية كأداة فعالة لحوكمة الشركات، دراسة تطبيقية على البنوك اليمنية** ، جامعة إب، الجمهورية اليمنية، 2012،ص:12، متاح على الموقع:https://www.academia.edu ، تم الاطلاع على الساعة9:26 بتاريخ 2020/03/05.

[2] عمر شريقي، **التدقيق الداخلي كأحد أهم الآليات في نظام الحوكمة ودوره في الرفع من جودة الأداء في المؤسسة**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الجزائر،العدد07، 2015،ص:127.

[3] D. Hermanson & E. Rittenberg, **op.cit.**,p:34

[4] عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن ، عبد الرحمن عادل خليل، **اثر الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية على حقوق المساهمين في إطار الحوكمة، دراسة ميدانية على المصارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية**، مجلة الدنانير، الحجم01، العدد 14، 2018، ص: 400.

ويتم تقوية استقلالية هذه الوظيفة عندما ترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق بشكل مباشر وليس إلى الإدارة يضاف إلى ذلك يمكن أن تزداد فاعلية لجنة التدقيق الداخلي عندما تكون قادرة على توزيع ملاك التدقيق الداخلي للحصول على معلومات مهمة عن قضايا خاصة بالشركة ، مثل تقوية نظام الرقابة الداخلية ونوعية السياسات المحاسبية المستخدمة[1]، ومن هذا المنظور يمكن القول أن التدقيق الداخلي يقوم بأداء دوره باعتباره أحد الأطراف الرئيسية المسئولة عن دعم الحوكمة من خلال اتجاهين[2]:

- **الاتجاه الأول** :مساعدة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والإدارة التنفيذية وهي من الأطراف الداخلية المسئولة عن تنفيذ الحوكمة وقواعدها في أداء دورها بفاعلية من خلال تقديم خدمات الاستشارات في المواضيع المختلفة للتشغيل.
- **الاتجاه الثاني**: القيام بدوره الذي يتفق مع مضمون وظيفته في متابعة وتحليل وتقييم المخاطر المرتبطة بالتنظيم والرقابة الملائمة لمواجهتها، والتقرير عن ذلك من خلال تقديم خدمات التأكيد والضمان في المجالات المختلفة.

من خلال العرض السابق يتضح أن التطورات الحديثة التي حصلت في مهنة التدقيق الداخلي قد ساهمت بشكل كبير إعطائه أهمية كبيرة لدى المؤسسات، إذ أصبح للتدقيق الداخلي دور فعال في ظل متطلبات الحوكمة المصرفية، والشكل الموالي يبين من وجهة نظر الباحثة أن جميع الأدوار التي يقوم بها المدقق الداخلي داخل المصرف تساهم في دعم وتفعيل الحوكمة المصرفية.
ويمكن تلخيص مهام التدقيق الداخلي التي تساهم في دعم وتفعيل الحوكمة المصرفية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(3-3): مهام التدقيق الداخلي التي تساهم في دعم وتفعيل الحوكمة المصرفية

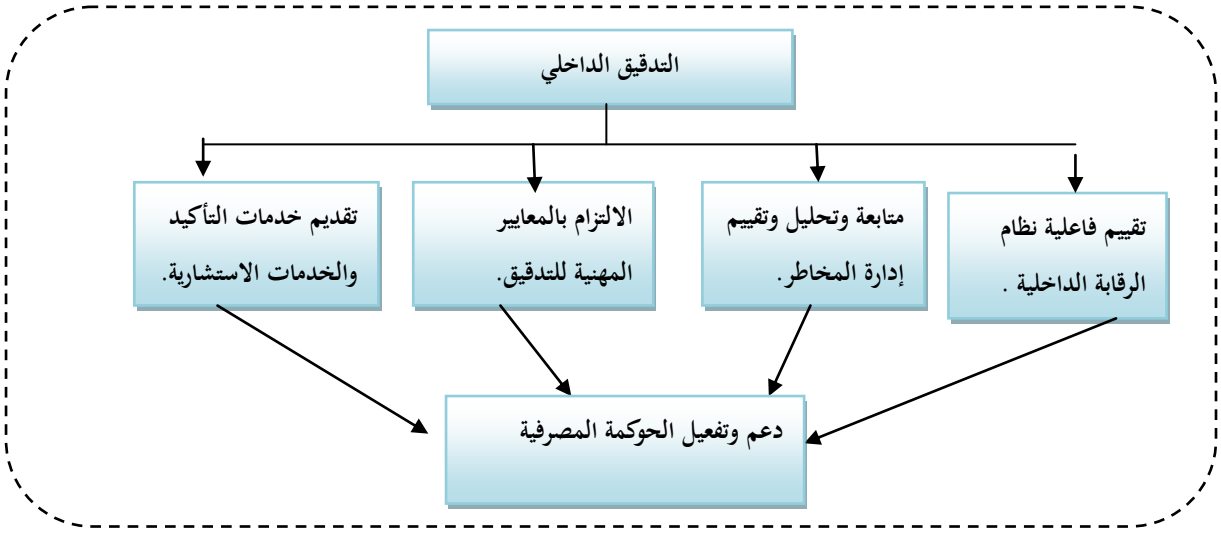

المصدر: من إعداد الباحثة

2- علاقة التدقيق الداخلي بالآليات الأخرى لدعم الحوكمة المصرفية

1.2 لجنة التدقيق :

ظهر مصطلح لجان التدقيق في الظهور في أواخر الثلاثينات (1930) عندما قامت كل من بورصة (NYSE) ولجنة تداول الأوراق المالية (SEC) بالتوصية بضرورة إنشاء لجنة تكون من الأعضاء غير التنفيذيين لمجلس الإدارة تكون مهمتها تعيين

[1] عباس حميد التميمي،،**آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد" المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة**، مقال متاح على الموقع: http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=8603، تم الاطلاع على الساعة 19:40، بتاريخ 2020/01/31.

[2] يوسف سعيد يوسف المدلل، **مرجع سبق ذكره**،ص:96.

المدقق الخارجي وتحديد أتعابه وجاء ذلك إثر الأزمات المالية التي تعرضت لها المؤسسات الأمريكية في تلك الفترة والتي نتجت عن تلاعب المؤسسات في تقاريرها المالية والتي كان من أبرزها التلاعب في التقارير المالية لمؤسسة (Mckesson& Robbins) [1].

وعند الحديث عن التدقيق الداخلي وتطوره للعمل كأحد وسائل الدعم والاسناد لحوكمة المؤسسات عندها ينبغي التطرق الى لجان التدقيق التي تلعب دورا هاما في حوكمة المصارف، و يمكن تصوير لجنة التدقيق " Audit Committee " على أنها: لجنة منبثقة من مجلس الإدارة ، تتكون من عدد لا يقل عن ثلاثة من الأعضاء غير التنفيذيين من مجلس الإدارة ويفضل أن تكون لديهم خبرات مالية و محاسبية أو على الأقل البعض منهم، و تعد لجنة التدقيق من ركائز الحوكمة المصرفية، وهناك أراء عديدة تربط نجاح حوكمة المصارف بنجاح لجان التدقيق في أداء عملها بشكل سليم في المصارف، وإن أي فشل سواء في دور أو عضوية أو كفاءة أو التزام لجنة التدقيق يؤدي الى أحداث فجوة في تطبيق حوكمة المصارف وصعوبة الحصول على نتائج سليمة عند تطبيقه[2].

وقد أكدت معظم الدراسات والتقارير الخاصة بالحوكمة علي ضرورة وجود لجان للتدقيق في المؤسسات المصرفية التي تسعى إلى تطبيق الحوكمة ،بل أشارت إلي أن وجود لجان التدقيق يمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة بالمصرف وتقوم لجان التدقيق بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات التدقيق الداخلي والخارجي[3].

وعليه يمكن القول بأن لجان التدقيق تعد من أهم أدوات الرقابة في المصرف،كما تعتبر أحد أهم دعائم تحقيق مفهوم الحوكمة المصرفية حيث تعمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة وكل من المدقق الداخلي والخارجي[4]، ومن المنافع المتوقعة منها والتي يمكن أن تقدمها إلى جميع الأطراف نذكر مايلي[5]:

- **مجلس الإدارة:** تقوم لجنة التدقيق بمساعدة أعضاء مجلس الإدارة في تأدية مهامهم ومسؤولياتهم خاصة فيما يتعلق بمسائل المحاسبة والتدقيق، بحيث تعمل على التنسيق بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، وذلك من خلال الاجتماع بالمدقق الخارجي أثناء وفي نهاية عملية التدقيق وتوصيل نتيجة هذه الاجتماعات إلى مجلس الإدارة والمساعدة في حل المشاكل التي قد يواجهها المدقق مع إدارة المصرف التنفيذية فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية.
- **المدقق الخارجي:** تلعب لجان التدقيق دورا هاما في تدعيم استقلالية المدقق الخارجي، بحيث تضمن له القيام بتأدية مهامه دون ضغط أو تدخل من قبل إدارة، وعليه هناك بعض المعايير التي اهتمت بطبيعة العلاقة بينهما كدور لجان التدقيق في تعيين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه وحل المشاكل التي تنشأ بين إدارة المصرف والمدقق الخارجي ، أيضا تقوم بزيادة تفاعل المدقق الخارجي مع التدقيق الداخلي.

---

[1] جميل أحمد، سفير محمد، **تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح**، ورقة عمل قدمت في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مخبر مالية بنوك وإدارة أعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة يومي 07/06 ماي 2012 ، ص:13.

[2] صفاء أحمد العاني، محمد عبدالله العزاوي، **التدقيق الداخلي في ظل إطار حوكمة الشركات ودوره في زيادة قيمة الشركة**، مقال متال على الموقع : http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=11301**تم** الاطلاع على الساعة 12:24، بتاريخ 2020/0/31.

[3] جاو حدو رضا، مايو عبد الله، **تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية**، ورقة عمل قدمت في الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي، يومي 08/07 ديسمبر 2010، ص:08.

[4] عوض بن سلامة الرحيلي، **لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات حالة السعودية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد22، العدد1، 2008،ص:.197

[5] فكري عبد الغني محمد جوده، **مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، دراسة حالة فلسطين**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص:39.

- **التدقيق الداخلي**: تعمل لجان التدقيق على اختيار رئيس قسم التدقيق الداخلي، وكذا توفير كل الامكانيات والموارد اللازمة لهذا القسم والاجتماع بصفة مستمرة ودورية لحل النزاعات التي تنشأ بين هذا القسم وإدارة المصرف، وفي نفس الوقت يقوم قسم التدقيق الداخلي بإرسال تقاريره إلى لجنة التدقيق والتي تعتبر قناة اتصال بين هذا القسم ومجلس إدارة المصرف.
- **المستثمرين والأطراف الخارجية** :يؤدي إنشاء لجان التدقيق على مستوى المصارف إلى زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي يصدرها المصرف للأطراف الخارجية، مما سيزيد ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية الأخرى التي تبني قراراتها على المعلومات المالية التي يصدرها المصرف في هذه التقارير.

ولكي تكون لجنة التدقيق فعالة ينبغي أن تكون عناصر رئيسية حددها فيما يلي[1]:

- الاستقلال والحياد؛
- تحديد العدد الملائم لأعضاء لجنة التدقيق؛
- التحديد بوضوح لسلطات ومسؤوليات لجنة التدقيق؛
- ضرورة أن تتوفر لجنة التدقيق على أعضاء مؤهلين للعمل في هذه اللجنة.

1.1.2 علاقة لجنة التدقيق بالتدقيق الداخلي لدعم الحوكمة المصرفية

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه المصارف في عملية التطور الاقتصادي، حيث أنها تستحوذ على مدخرات وثروات العديد من المستثمرين، ولما تقدمه من خدمات مصرفية مهمة ومتعددة، أصبح من الضروري أن يتم ضبط أداء إدارات تلك المصارف وفقا لإطار عام من الممارسات والإجراءات السليمة التي تناسب مسؤولياتها ومن هنا تبرز أهمية دور لجان التدقيق كجهة رقابية وإشرافية هدفها التأكد من أن جميع الضوابط وآليات التدقيق الداخلي والخارجي تتم على قدر كبير من الكفاءة والفاعلية، من أجل تعزيز الثقة في البيانات المالية التي تنشرها تلك المصارف.[2]

فتاريخيا كانت لجنة التدقيق مسؤولة عن الإشراف على التقارير المالية السنوية التي تعدها الإدارة، واليوم قد امتد هذا الدور ليشمل أيضا ضمان قوة إجراءات الرقابة الداخلية والإشراف على أنشطة التدقيق الخارجي، ولغرض تحمل مسؤولياتها الإشرافية بصورة أفضل فإنها تعتمد على وظيفة المراجعة الداخلية كأحد الدعائم الأساسية التي تساعدها في تحقيق حوكمة أفضل للمصارف، فهي تعتبر مورد هام لتعزيز ودعم لجنة التدقيق، وهذا فيما يخص تقديمها لخدمات التأكيد والاستشارة خصوصا فيما يخص نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، كما أنها عبارة عن حلقة وصل بين لجنة التدقيق والمستويات الأخرى من الإدارة [3]، وعليه تعدّ لجان التدقيق حارسا لدائرة التدقيق الداخلي من تدخل الإدارة في شؤونها، وبما يؤدي إلى زيادة استقلاليتها، من خلال جعل الاتصال بين دائرة التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق واسعا لتزويدها بالتقارير عن الأخطاء التي تكتشف في أثناء عملية التدقيق مباشرة[4]"، وهنا نجد أن رئيس قسم التدقيق الداخلي بالمصرف يقوم بإرسال التقارير الخاصة بالقسم مباشرة إلى لجنة التدقيق،

---

[1] براهمة كنزة، **مرجع سبق ذكر**، ص ص: 105-106.

[2] مجدي وائل الكبيجي، **فاعلية دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطي**ن،المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد11، العدد01، 2015 ص ص: 176-177.

[3] حسين يرقي، عمر علي عبد الصمد، **واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها**، ورقة قدمت ضمن الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، واقع ، رهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي ،ام البواقي، يومي 08/07 ديسمبر ،2010 ص:14 .

[4] خلفون عودة الله عبد البطوش، **دور لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال ،جامعة الشرق الأوسط، 2015،ص: 24.

لكي تقوم بتقييم وظيفة التدقيق الداخلي بالمصرف من حيث كفاءة الموظفين والمكافآت المتعلقة بهم والعمليات المتعلقة بتقييم المخاطر وإنشاء خطط التدقيق الداخلي[1].

ولقد أصدر معهد المدققين الداخليين (IIA) بيان حول علاقة لجان التدقيق مع قسم التدقيق الداخلي عام (1985) م بين فيه ما يلي[2]:

- يتعين على لجنة التدقيق أن تضع وتحافظ على قنوات الاتصال بين مجلس الإدارة والمدققين الخارجيين والداخليين والإدارة المالية؛
- يتعين على لجنة التدقيق أن تتأكد من قيام المدققين الداخليين بفحص وتقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية، وجودة أداء المكلفين بالمسؤوليات المختلفة؛
- يمكن استخدام التدقيق الداخلي كمصدر للمعلومات للجنة التدقيق في حالات الاختلاسات المهمة وغير العادية، ومدى تطبيق المصرف للمتطلبات القانونية؛
- ينبغي على لجنة التدقيق الداخلي أن تصادق على خطة العمل الرسمية المتعلقة بالتدقيق الداخلي وتقوم بمراجعتها بصورة دورية؛
- يجب على لجنة التدقيق أن تقوم بالمراجعة السنوية لأهداف التدقيق الداخلي وكذلك تحديد مدى تنفيذ أنشطة التدقيق الداخلي حسب معايير التدقيق الداخلي؛
- يجب على مدير التدقيق الداخلي أن يكون على اتصال مباشر مع لجنة التدقيق للمساعدة في تأكيد استقلالية إدارة التدقيق الداخلي، وعليه أن يحضر اجتماعات لجنة التدقيق مرة واحدة على اقل سنويا، كما يجب عليه إعلام لجنة التدقيق بنتائج التدقيق مسلطا الأضواء على النتائج والتوصيات الهامة.

ومن هنا تأتي العلاقة ما بين لجان التدقيق والتدقيق الداخلي، إذ تعتمد لجنة التدقيق على التدقيق الداخلي في دراسة وتقويم مدى كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية ومعرفة مدى التزام المصرف بالقوانين والتعليمات المعمول بها، فالمدقق الداخلي يمثل بالنسبة للجنة التدقيق الأداة المهمة واللازمة للوصول للحقائق، وهذا يتحقق من خلال التواصل المستمر ما بين لجنة التدقيق والمدققين الداخليين لمناقشة الأمور الضرورية في الوقت الملائم لاسيما تلك التي تحتاج إلى رأي محايد للبت فيها، أو لحل المشاكل والصعوبات التي تواجه إدارة التدقيق الداخلي، لذا ينبغي أن يتمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية في آداء عمله ، فوجود علاقة تعاقدية ما بين المدقق الداخلي والمصرف قد يقلل من استقلاليته، لذا ينبغي بأن تكون إدارة التدقيق الداخلي تابعة للجنة التدقيق وليس لمجلس الإدارة، وبهذا يتم تعزيز استقلال المدقق الداخلي وزيادة الموضوعية في أدائه[3].

وبالتالي فإن لجان التدقيق تمثل أحد الأركان الرئيسية للحوكمة المصرفية كما تعتبر أحد الضوابط الأساسية المانعة لحدوث أخطاء نظرا لصلتها الوثيقة مع كل من المدقق الداخلي والخارجي ومجلس الإدارة[4].

---

[1] خنشور جمال، خير الدين جمعة، **دور لجان مراجعة الحسابات في تفعيل حوكمة الشركات**، ورقة عمل قدمت في ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 7/6 ماي 2012، ص:10.

[2] كمال محمد سعيد كامل النونو، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص:40.

[3] صفاء أحمد محمد العاني، **دور لجان التدقيق في تعزيز آداء واستقلالية المدقق الداخلي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الرابع والخمسون، 2005، ص:77.

[4] حسياني عبد الحميد، **أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية ias/ifrsكإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات**،مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010/2009، ص:152.

ولقد أكدت على ذلك جل الدراسات المنجزة بخصوص الحوكمة، على ضرورة وجود لجان تدقيق داخل المصرف باعتبارها تسهر على تطبيق الحوكمة وتضمن جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية بما يضمن جودتها وبالتالي الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة[1].

2.2 مجلس الإدارة:

يعتبر مجلس الإدارة من أكثر آليات الحوكمة أهمية، لأنه يمثل إطارها العملي، فتتبلور وظيفته الرئيسية في تقليل تكاليف الوكالة الناجمة عن الفصل بين الملكية واتخاذ القرار، حيث يعمل على تقييم مستوى مخاطر المشاريع الاستثمارية التي من شانها تقليل مخاطر الإعسار في المصارف، وبالتالي هو يمثل دعامة أساسية لإدارة المخاطر والرقابة عليها، ولم يعد دور مجلس الإدارة ينحصر على الرقابة فقط بل تغير ليصبح أداة لخلق المعرفة الجديدة والابتكار في بيئة تنافسية تتسم بالتعقيد وكثرة المخاطر[2]. ولقد اعتبر الناشطون في مجال الحوكمة والباحثين والممارسين أن مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يقوم بحماية رأس المال المستثمر في المصرف من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا.

وفي هذا السياق يؤكد تقرير لجنة(Cadbury)أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية وبمسؤولية في وضع استراتيجية المصرف، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها، وبالتالي تعظيم قيمة المصرف.

وحتى تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة المصرف، وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للمصرف بعين الاعتبار، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة ممارسة صلاحياتها الخاصة بعيدا عن التدخلات في شؤونها، وتقوم باختيار الإدارة العليا، فضلا عن الإشراف المستمر على أداءا لمصرف والإفصاح عن ذلك.

ولكي يتمكن مجلس الإدارة في المصرف من القيام بمهامه في التوجيه والمراقبة، يلجأ إلى تأليف مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين، أبرزها لجنة التدقيق وتعد أهم اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، إذ تقوم هذه الأخيرة بمساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بمسؤولياته والخاصة بالإشراف على إعداد القوائم المالية والتأكد من سلامة الإفصاح، وكذا تقييم جودة واستقلالية كل من المدققين الخارجيين والداخليين والتنسيق بينهم[3].

وعليه يعتبر مجلس الإدارة آلية فعالة لحوكمة المصارف بحيث يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وكذا مساءلة ومراقبة المديرين على كل ما يتعلق بآدائهم لتجسيد أهداف المصرف، كما يعمل على تحقيق مصالح المصرف والمساهمين في ظل المعاملة المتكافئة لهم جميعا، آخذا بعين الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح[4].

بالإضافة إلى ذلك فهو يساعد على تسهيل عملية نقل المعلومات بين أعضاء مجلس الإدارة والمدراء ويزيد من فعالية القرارات المتخذة[5] . ولقد حددت المصادر المختصة ابرز الخصائص المفروض توافرها في أعضاء المجلس، على النحو التالي[1]:

---

[1] بديسي فهيمة، **الحوكمة ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**،ورقة عمل قدمت في الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة،واقع ،رهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي، يومي 08/07 ديسمبر 2010،ص :8.

[2] زناقي بشير، معاريف محمد، **أثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك، دراسة استطلاعية بفروع البنوك العمومية العاملة بولاية عين تموشنت**، مجلة البديل الاقتصادي، ا الجزائر،المجلد الخامس، العدد الأول، 2018، ص: 342 .

[3] مزياني نور الدين، **دراسة نظرية تحليلية لدور التدقيق الداخلي في عملية حوكمة الشركات**، مجلة العلوم الانسانية، الجزائر، الحجم 12، العدد04، 2010،ص ص: 135-136.

[4] سعود وسيلة، قاسمي كمال، **نظرة على مراقبة التسيير كآلية من آليات حوكمة الشركات**، ورقة عمل قدمت في ملتقى وطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة البليدة 2، ص:06.

[5] أقطي جوهرة، مقراش فوزية، **أثر حوكمة المؤسسات على أخلاقيات المهنة الطبية دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية لولاية جيجل**، ورقة عمل قدمت في ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، يومي 7/6 ماي 2012، ص:07.

- الاتصاف بالأمانة والنزاهة والشفافية العالية؛
- التمتع برؤية استراتيجية تمكنهم من استشراف مستقبل المصرف؛
- امتلاك معارف عالية ومهارات متعددة وخبرات متنوعة في صنع السياسة واتخاذ القرارات الاستراتيجية؛
- تأليف مزيج ثقافي متجانس نتيجة لتنوع خلفياتهم المهنية، الخدمية والأكاديمية؛
- العمل بحماس عالي في اجتماعات مجلس الإدارة، من خلال تقديم الأفكار الجديدة التي تساهم في دعم عمل المصرف، وايجاد فرص سوقية جديدة تزيد من عوائد المصرف وتقلل من تهديدات المنافسين.

1.2.2 هيكلية مجلس الإدارة في ظل الحوكمة المصرفية:

يتكون مجلس الإدارة بشكل عام من مجموعتين من الأعضاء، أعضاء يعينون من خارج الإدارة التنفيذية، والذين يعرفون بالأعضاء المستقلين، وأعضاء يعينون من داخل الإدارة التنفيذية. ومن هنا ناقشت العديد من الدراسات تركيبة مجل الإدارة، ونسبة الأعضاء الذين هم من خارج الإدارة التنفيذية، وذلك لاعتباره يعد آلية مهمة من آليات الحوكمة المصرفية، فمن منظور الوكالة، تتكون قدرة مجلس الإدارة على العمل بحرية وإشراف فعالة على مدى أو درجة استقلاليته عن الإدارة .والتي تتحدد بعدد الأعضاء من خارج الإدارة التنفيذية، واللذين قد يقومون بتقديم إضافات مهمة إلى المسؤوليات الاشرافية التي يمارسها المجلس.

وبالنسبة لحجم مجلس الإدارة من الأفضل ألا يكون عدد أعضاء المجلس كبير، فالمجالس الكبيرة أقل فعالية، إلا أن الدراسات التطبيقية لم تقدم نتائج متماثلة حول اتجاه العلاقة بين حجم المجلس وفعاليته، فمن ناحية اعتبرت بعضها بأن الحجم الأكبر للمجلس يجعل وظيفته أكثر فعالية ويقوم بدور رقابي أكبر على الإدارة التنفيذية، بينما لم تؤيد الدراسات الأخرى تلك العلاقة [2].

وفي هذا السياق وفرت مبادئ الحوكمة عدد من الإرشادات لبناء هيكل ملائم لمجلس الإدارة يمكن من خلاله ضمان الاستقلالية في عمل المجلس، ومن أهم هذه الإرشادات ما يلي[3]:

- وجود عدد كاف من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين لكي يصبح المجلس قادرًا على ممارسة أعماله في الرقابة والإشراف بشكل مستقل؛
- تطبيق معايير جديدة لاختيار أعضاء مجلس الإدارة؛
- إنشاء اللجان التالية:
  - لجنة التدقيق لمساعدة المجلس في ضمان صحة البيانات المالية؛
  - لجنة الأجور والمكافآت لمساعدة المجلس في تحديد مستويات المكافآت للمدراء التنفيذيين؛
  - لجنة التعيينات للموافقة على المرشحين للأماكن الشاغرة في مجلس الإدارة.

ولقيام هذه اللجان بالدور المنوط بها وتحقيق الأهداف المرجوة منها في ظل تحقيق مبادئ الحوكمة ومحاربة الفساد، فإنه لابد من تحقيق ما يلي[4]:

---

[1] فيروز شين، نوال شين، **دور آليات الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمنظمة**، ورقة عمل قدمت ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، يومي 7/6 ماي 2012، ص:07.

[2] ريم راسم محمود عودة، **أثر الحوكمة وخصائص الشركات على الافصاح الاختياري، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة 2017، ص:62.

[3] جميل أحمد ، سفير محمد، **تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والافصاح**، ورقة عمل قدمت ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، يومي 7/6 ماي 2012، ص:12.

[4] عمر شريقي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 129.

- يجب أن يعكس عدد اللجان وحجمها وأنواعها احتياجات المصرف؛
- يجب أن يحدد دور ونطاق عمل اللجان بوضوح، ويراجع من قبل المجلس على أساس منتظم، ويعتبر نشر مواثيق اللجنة وتحديد المسؤوليات والحقوق للجان من الممارسات الأفضل؛
- السماح للجان بالوصول إلى مصادر المعلومات دون المرور بإدارة المصرف. وعلى سبيل المثال، تعد لجنة التدقيق في الغالب الكيان الرسمي الذي يتعامل مع المدققين الخارجيين للشركة.
- يجب أن تستفيد لجان المجلس من المديرين غير التنفيذيين المستقلين، حيث تمكنهم في الغالب من تقديم نصائح أكثر موضوعية.

2.2.2 علاقة التدقيق الداخلي بمجلس الإدارة لدعم الحوكمة المصرفية

أشارت المعايير الدولية للممارسة المهنيّة للتدقيق الداخلي إلى أنه يمكن للمدققين الداخلين تقديم يد العون للإدارة ومجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياتهم نحو الحوكمة المصرفية، وذلك على النحو الآتي:

- مساعدة مجلس الإدارة في التقييم الذاتي للحوكمة؛
- تقديم أفكار جديدة لتنفيذ إجراءات الرقابة الداخليّة وعملية إدارة المخاطر؛
- البحث عن فرص أفضل لتحقيق الالتزام بغرض تخفيض التكلفة على المدى الطويل؛
- فحص قواعد وآداب السلوك الأخلاقي بالمصرف للتحقق من مدى كفايتها؛
- تنفيذ التدقيق السنوي بالعناية اللازمة وإعداد تقرير بالنتائج يرفع إلى لجنة التدقيق؛
- مراعاة الإفصاح والشفافيّة عند إعداد وتنفيذ خطة التدقيق السنوية.

كما يتولى مجلس الإدارة في هذا الشأن ما يلي:

- التأكّد من وجود ذراع فعّال للتدقيق الداخليّ يرتبط مباشرة بالمسؤول التنفيذي الأول ويرفع إليه تقاريره، ولديه في نفس الوقت حقّ الاتّصال في جميع الأوقات برئيس لجنة التدقيق؛
- وضع سياسة لشغل وظائف التدقيق الداخلي؛
- المحافظة بشكلٍ كافٍ على استقلاليّة وكفاءة موظفي التدقيق الداخلي؛
- تلقي تقارير من المدققين الداخليّين والإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق بشأن مخالفة القوانين والقواعد واللوائح الإشرافية، وضمان قيام الإدارة باتخاذ الإجراءات اللازمة.

لذا ينبغي على مجلس الإدارة إدراك أهمية عمليّة التدقيق والعمل على نشر الوعي بهذه الأهميّة لدى كافة العاملين في المصرف، واتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم استقلالية ومكانة المدققين.[1]

3.2 علاقة التدقيق الخارجي بالتدقيق الداخلي لدعم الحوكمة المصرفية:

يعد التدقيق الخارجي من الآليات الخارجية الفعالة والتي تساعد على نجاح الحوكمة المصرفية، وذلك لدورها الفعال في تقليص التعارض بين المساهمين والإدارة، كما أنها تقضي على عدم تماثل المعلومات المحاسبية المحتواة بالقوائم المالية، وبذلك يتضح الدور الجوهري الذي يلعبه المدقق الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية الخاصة بالمصرف عبر فحصه الدقيق لحساباتها باعتباره متخصصا ونزيها لإتقان عمله إذ لا مصلحة له في التأثير على حقيقة المعلومات المالية المدروسة [2].

---

[1] فاتن حنا كيرزان، **مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة في المصارف السورية العامة والخاصة، دراسة مقارنة**، المنارة، الأردن، المجلد19 العدد4، 2013، ص: 102.

[2] بن زعمة سليمة وآخرون، **التدقيق الخارجي كآلية خارجية لحوكمة الشركات في دعم جودة مخرجات المحاسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة نظرية تحليلية**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، الجزائر، العدد الرابع، ديسمبر 2018، ص :93.

ويمكن للمدقق الخارجي ان يعتمد على عمل المدقق الداخلي شريطة استيفاء شروط معينة متعلقة بالمنزلة والكفاءة ومجال عمل وظيفة التدقيق الداخلي من خلال العمل معا، وبذلك تكون العلاقة بين المدققين الداخليين والخارجيين علاقة دعم وتعاون متبادل من أجل تقوية جودة التدقيق بشكل عام[1].

وفي هذا الإطار ولغرض فهم وتقييم وظيفة التدقيق الداخلي فقد حددت معايير التدقيق الدولية للمدقق الخارجي مجموعة من المؤشرات الدالة هي[2]:

- موقع المدقق الداخلي داخل الهيكل التنظيمي للمصرف، ومدى تأثير ذلك على قابليته ليكون موضوعيا ، فيجب أن يكون متحررا من أي ضغوط وتقييدات إدارية؛
- طبيعة ومدى المهام المكلف بها المدقق الداخلي، حيث يقوم المدقق الخارجي بدراسة فيما إذا كانت الإدارة تأخذ بعين الاعتبار التوصيات والاقتراحات المقدمة من قبل المدقق الداخلي؛
- الكفاءة المهنية للأفراد المكلفين بالتدقيق الداخلي، فقد يقوم المدقق الخارجي بفحص سياسات توظيف وتدريب موظفي التدقيق الداخلي وخبراتهم ومؤهلاتهم الفنية؛
- مدى الالتزام المدقق الداخلي بمعايير العناية المهنية عند آدائه لمهامه.

وعند قيام المدقق الخارجي بهذه المهام سوف يؤثر بطريقة غير مباشرة على المدقق الداخلي، حيث يشعر هذا الأخير بأنه مراقب مما يؤدي به إلى الحرص أكثر على تفادي النقائص والانحرافات، الأمر الذي ينعكس على جودة عملية التدقيق الداخلي، وبالتالي توفير حماية أكبر لأصول المصرف وأموال المساهمين وحقوق جميع الأطراف ذات العلاقة به.

فالعلاقة الموجودة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في إطار الحوكمة المصرفية تكمل من خلال وجود تعاون وثيق بينهما[3]، بحيث بإمكان المدقق الخارجي الاستفادة من نتائج أعمال المدقق الداخلي إذا رأى أنها تساعده في الإدلاء برأيه فيما يتعلق بصحة ومصداقية المعلومات المحاسبية لظاهرة بالقوائم المالية، كما أنه بإمكان التدقيق الداخلي إجراء بعض عمليات التدقيق بناء على ملاحظات أدلى بها المدقق الخارجي في تقريره المتعلق بالمصادقة على القوائم المالية السنوية للمصرف[4].

ونلاحظ مما تقدم أن العلاقة الموجودة بين التدقيق الداخلي والخارجي هي علاقة تكاملية تؤثر ايجابيا على تقوية نظام الرقابة الداخلي، وتحسين جودة الحوكمة المصرفية بغية توفير أكبر حماية للمساهمين وباقي الأطراق ذات العلاقة. والشكل الموالي يوضح من وجهة نظر الباحثة نقاط التعاون والتنسيق الموجودة بين المدقق الداخلي و المدقق الخارجي:

---

[1] علي حسين الدوغجي، **آليات حوكمة الشركات التي تؤثر في اتخاذ المدقق الداخلي للقرار الأخلاقي** ،ص:257. متاح على الموقع: t/iasj?func=fulltext&aId=3185، تم الاطلاع على الساعة 14:30، بتاريخ 2020/02/04.

[2] عاشوري عبد الناصر،**دور التدقيق الخارجي في تدعيم الممارسة الجيدة لحوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الاقتصادية العمومية في ولاية سطيف**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الحوكمة ومالية المؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2016/2015 ص ص:87-88.

[3] براق محمد، قمان عمر، **دور حوكمة الشركات في التنسيق بين الآليات الرقابية الداخلية والخارجية للحد من الفساد المالي والإداري**، ورقة عمل قدمت في ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 7/6 ماي 2012، ص:14.

[4] عمر شريقي، **مرجع سبق ذكره**، ص:128.

الشكل رقم (3–4): نقاط التعاون الموجودة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي

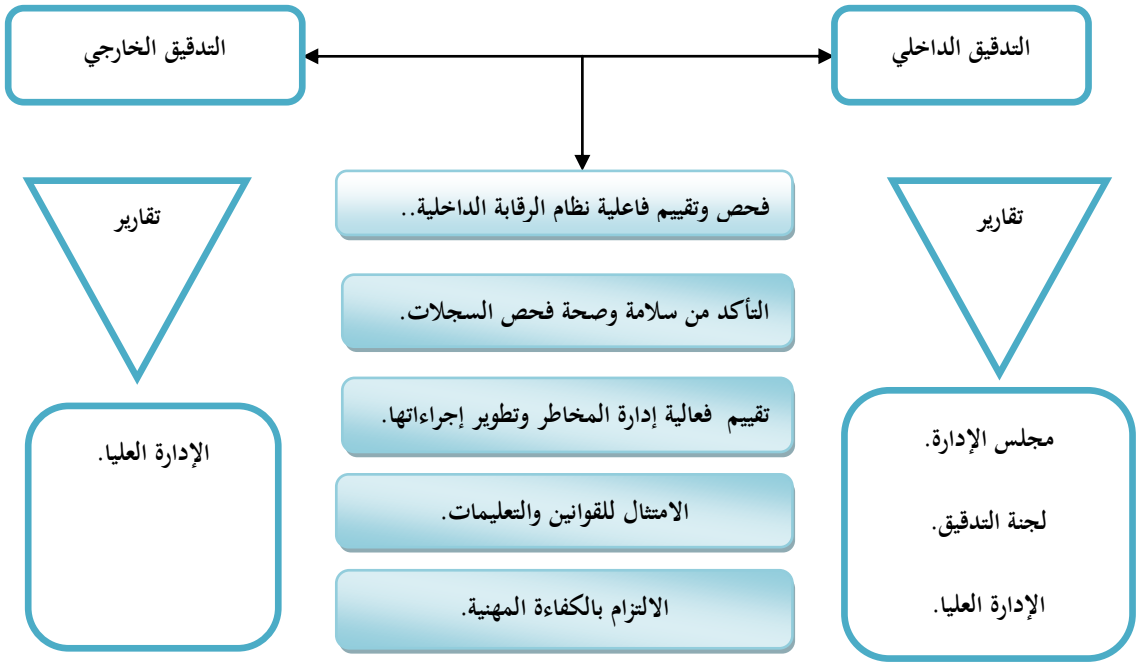

المصدر: من إعداد الباحثة

المبحث الثالث: التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المالية.

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالمخاطر المالية في المصارف، وذلك لما لها من تأثير على استمرارية ونمو أداء العمل المصرفي، وللتحكم في هذه المخاطر يتطلب وجود إدارة تعمل على التحكم والتعامل مع هذه المخاطر وفق اسس علمية صحيحة، وبالتالي تعد إدارة المخاطر المالية من المستجدات الحديثة التي طرأت على هيكلة النظام المصرفي.

ونظرا لازدياد الفضائح المالية التي مست القطاع المصرفي، ازدادت الحاجة إلى وظيفة التدقيق الداخلي كونها تساهم في على مساعدة الإدارة في تحديد وتقييم المخاطر المالية وكيفية التعامل معها، وبالتالي وجودها له انعكاسات ايجابية على الآداء المالي للمصرف.

وسنحاول من خلال هذا المبحث إبراز النقاط التالية:

- دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المالية؛
- العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المالية؛
- مراحل وخطوات تدقيق إدارة المخاطر المالية.

المطلب الأول: دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المالية

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على الأدوار التي يقوم بها المدقق الداخلي لتفعيل إدارة المخاطر المالية، كما سيتم استعراض أيضا المهام التي يتوجب على المدقق الداخلي عدم القيام بها ، وذلك لأنها من مسؤوليات الإدارة.

أولا: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية

مرت وظيفة التدقيق الداخلي منذ نشأتها بعدة تطورات ومراحل شملت تعديلات على مفهومها وأهدافها، فلم يعد دورها مقصورا في مراجعة الجوانب المالية والمحاسبية فقط بل تعداه إلى تنفيذ عمليات أخرى تتعلق بتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر

والرقابة والحوكمة[1]، ونظرا للتغيرات المستمرة فقد أصبحت إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي وظيفتين منفصلتين، وظيفيا وتنظيميا ولكن كل وظيفة مكملة للوظيفة الأخرى، مع الحفاظ على استقلالية كل منهما، فإدارة المخاطر تلجأ إلى وظيفة التدقيق الداخلي في عملها وذلك لما لها من خبرة في تقييم وتحديد المخاطر، وكذلك هو الحال بالنسبة للتدقيق الداخلي الذي يحتاج لدراسة وتحديد وتقييم المخاطر، والتي يعتمد عليها في محورين أساسيين هما دعم الإدارة من خلال التأكيد على سلامة الأنظمة، والثاني أخذ المخاطر في عين الاعتبار عند وضع خطة التدقيق.[2]

وبعد حدوث الأزمة المالية التي انتابت القطاع المالي والمصرفي تعاظم دور وظيفة التدقيق الداخلي حيث أصبح ينظر إليها على أنها الوظيفة الأكثر تأهيلا للمساعدة في إدارة المخاطر المصرفية والقضاء على كل نقاط الضعف التي تعتري إدارة المخاطر في المصارف، [3] وتعد الغاية من إدارة المخاطر المالية هي تخفيف احتمالات حدوث الخسائر، وتخفيض النتائج المالية لهذه الخسائر عند وقوعها، ولتحقيق ذلك لابد من القيام بإجراء عدد من الخطوات الأساسية تبدأ بتحديد جميع المجالات والأنشطة التي تكون عرضة للمخاطر المالية داخل المصرف، وبعد التعرف على المخاطر المختلفة تبدأ عملية تقييمها من خلال قياسها بشكل كمي لمعرفة حجم الخسائر المتوقع أن ينتج عنها، ثم بعد ذلك تأتي مرحلة التعامل مع هذه المخاطر المالية و كيفية الاستجابة لها[4].

وبالتالي يلعب المدقق الداخلي دور أساسي وفعال في إدارة المخاطر، وذلك لكونه يستطيع الحصول على العديد من البيانات والمعلومات ، والتي من شأنها تقلل المخاطر إلى أدنى مستوياتها، حيث يعمل هذا الأخير على تحليل وتقييم الطرق المستخدمة في تقدير حجم المخاطر و احتمال حدوثها، والتأكد من صحتها لتقديم تأكيد معقول بأن التقييم الذي يتم على أساس التعامل مع المخاطر قد تم بشكل صحيح، حيث من الممكن أن تتخذ الإدارة قرارات مختلفة للتعامل مع المخاطر، كقبول الخطر، أو تجنب الخطر، أو التخفيف من هذا لخطر استنادا إلى درجة احتمال حدوثه ودرجة تأثيره، وفي هذه المرحلة يبرز دور التدقيق الداخلي باختبار فعالية نظام الرقابة الداخلية ودوره في تخفيف المخاطر أو التخلص منها من خلال المراقبة المستمرة لعملية إدارة المخاطر ومدى تنفيذها بما يتناسب مع خطط و استراتيجيات وأهداف المصرف, كما يقوم أيضا بتحليل وتقييم المخاطر التي تحققت فعلا ومدى فعالية البديل الذي اتبع للتعامل معها[5].

ولضمان القيام بدور فعال في دعم وتنفيذ إدارة المخاطر يمكن للمدقق الداخلي أن يقوم بمجموعة من المهام مثل توفير التدريب العلمي والعملي للجنة إدارة المخاطر والمشاركة في إعداد ورش عن المخاطر المالية وكيفية إدارتها، إلا أنه يتعين على المدقق الداخلي في هذا المجال أن يقوم بدور استشاري فقط، ولا يقوم بأي نشاط يهدد استقلاليته وموضوعيته كتحديد مستوى قدرة المصرف على مواجهة المخاطر، أو اتخاذ قرارات أو تنفيذ إجراءات الاستجابة للمخاطرة أو مواجهتها[6].

---

[1] عبد الناصر محمد سيد درويش، **دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية ،دراسة ميدانية**، مجلة المحاسبة والمراجعة، اتحاد الجامعات العربية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثاني، ديسمبر2013، ص: 56.

[2] سايح نوال، **التدقيق الداخلي مدخل لإدارة المخاطر في ظل التوجه الجديد للمعايير الدولية، دراسة حالة مجموعة من الشركات في الشرق الجزائري**، مجلة الاقتصاد الصناعي، الحجم6،العدد11، ديسمبر 2016، ص:194.

[3] توام زهية، **المراجعة الداخلية كمقاربة جديدة لإدارة المخاطر المصرفية**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، الجزائر، الحجم5، العدد01، 2014، ص:229.

[4] حسين أحمد دحدوح، درويش فيصل مراد، **مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية، دراسة ميدانية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد36، العدد5، 2014،ص :380.

[5] هيا مروان إبراهيم لظن، **مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO، دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016، ص: 70.

[6] سحر مصطفى محمد عبد الرزاق، **دور المراجع الداخلي في تفعيل نظام إدارة المخاطر وانعكاساته على الأداء المالي للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة، دراسة تطبيقية**، مجلة المحاسبة والمراجعة **AUJAA** ،ص: 169.

وهناك العديد من المهام التي يجب على المدقق الداخلي القيام بها لضمان القيام بدور فعال في إدارة المخاطر المالية، نوجزها في ما يلي[1]:

- إعداد وتقييم الفحوصات الرقابية لكل وحدات المصرف؛
- القيام بمراجعة مستقلة لمدى كفاية وفاعلية الأنظمة في الوحدات للتأكد من أن الإجراءات الرقابية فعالة وتعمل بالشكل الصحيح ؛
- إبلاغ قسم إدارة المخاطر بنتائج فحوصاتها وأي ضعف أو نقص في هذه الإجراءات؛
- تقديم تقرير يلخص البيئة الرقابية في المصرف، وذلك بالاعتماد على فحص النظام وكذلك معيار التقييم؛
- القيام بإعداد خطة التدقيق على مختلف وحدات المصرف بالاعتماد على المخاطر؛
- التأكد من أن إدارة المخاطر للمصرف تعمل بكفاءة عالية وتلبي المتطلبات العالمية والسلطات الرقابية بهذا الخصوص.

ويوضح الشكل الموالي هذه المهام كما يلي:

الشكل رقم (3–5): مهام التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية

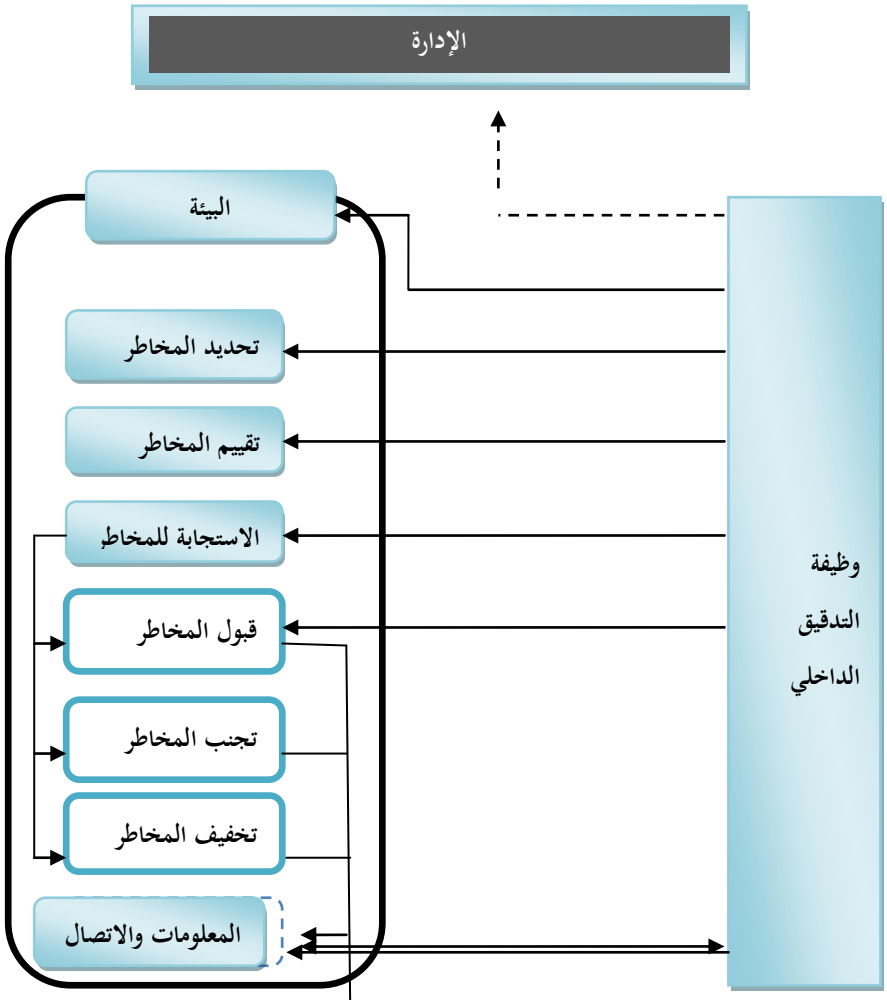

Source :Romas Staciokas, Rolandas Rupšys, **Application of Internal Audit in Enterprise Risk Management**, *ECONOMICS OF ENGINEERING DECISIONS.* Journal Kaunas University of Technology, *2005. No 2 (42), p2.*

[1] إيهاب ديب مصطفى رضوان، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 44.

وقد أظهر مجلس الإدارة والمدققين الداخليين أن الدور الأساسي للتدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر المالية يتجسد في أمرين اساسيين هما[1]:

- تقديم ضمان موضوعي على أن إدارة المخاطر وإطار الرقابة الداخلية تعمل بشكل فعال؛
- تقديم ضمان موضوعي على أن إدارة المخاطر تعمل بشكل ملائم، وبكفاءة عالية حتى تلبي المتطلبات الضرورية.

وتأكيدا لذلك، فلقد أشار معهد المدققين الداخليين بالتفصيل إلى الأدوار والإجراءات التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها في عملية إدارة المخاطر المالية، والإجراءات التي ليست من اختصاصه في هذه العملية والتي تؤثر على موضوعيته واستقلاليته في تقديم خدماته للمصرف.

وتتجسد هذه الأدوار والإجراءات للتدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر المالية في ما يلي[2]:

- تقديم تأكيد للمصرف حول فاعلية وكفاءة عملية إدارة المخاطر؛
- تقديم تأكيد بأن تقييم المخاطر يتم بشكل صحيح؛
- تقييم عملية إدارة المخاطر؛
- تقييم التقارير التي تحدد المخاطر الرئيسة؛
- مر اجعة عملية إدارة المخاطر الرئيسة؛
- مساعدة الإدارة في تحديد وتقييم المخاطر؛
- تقديم النصح والمساعدة للإدارة في الاستجابة للمخاطر؛
- ترتيب أنشطة وخطوات عملية إدارة المخاطر؛
- تجميع التقارير المختلفة عن المخاطر وتوحيدها؛
- المحافظة على إطار عملية إدارة المخاطر وتطويره؛
- دعم القائمين على إدارة المخاطر؛
- تطوير إستراتيجية إدارة المخاطر .

أما الدور المرفوض للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر فيتمثل في التالي:

- تحديد المخاطر الأساسية؛
- تحديد مجال عملية إدارة المخاطر؛
- إدارة التأمين على المخاطر؛
- اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستجابة للمخاطر؛
- تنفيذ الاستجابة للمخاطر نيابة عن الإدارة؛
- تحمل المسؤوليات عن عملية إدارة المخاطر.

وعلى ضوء ما سبق، تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في تفعيل عمليات إدارة المخاطر المالية في المصارف من خلال الخطوات والمراحل الموالية:

---

[1] The Institute of Internal Auditors, **The Role of Internal Auditing in Enterprise-Wide Risk Management**, January 2009, p3 available on site of:.
https://na.theiia.org/standardsguidance/public%20documents/pp%20the%20role%20of%20internal%20auditing%20in%20enterprise%20risk%20management.pdf ACCESSED ON 26/03/2019 , 10:19.

[2] شادي صالح البحيرمي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 84-85.

1- دور التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر المالية:

تعد إدارة المصرف المسؤول الأول عن عملية إدارة المخاطر المالية، حيث تقوم في بداية الأول بتحديد المجالات المعبرة أي التي من المحتمل أن تتعرض إلى المخاطر المالية، وكذا تحديد العوامل المسببة في ذلك، وهنا يقدم التدقيق الداخلي المساعدة للإدارة من خلال تحديد الأحداث السلبية التي يمكن أن تؤثر سلبا على تحقيق أهداف البنك .وذلك بتزويدها بالمعلومات اللازمة عن مختلف الأنشطة التي من المتوقع حدوث مخاطر فيها، مع تقديم النصح والإرشاد بصورة تقارير دورية ومتابعة هذه التقارير وما ورد فيها[1].

2- دور التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر المالية:

بعد تحديد المخاطر يجب تقييمها، من خلال قياسها بشكل كمي وتقدير احتمال حدوثها وحجم تأثيرها، يلعب نشاط التدقيق الداخلي دورا مهما في هذه العملية من خلال تقييم الطرق المستخدمة في عملية تقييم المخاطر والتأكد من صحتها، لتقديم تأكيد معقول للإدارة بأن التقييم الذي سيتم على أساسه التعامل مع المخاطر قد تم بالشكل الصحيح[2] .

3- دور التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر المالية:

تتبلور عملية الاستجابة للمخاطر في التعامل مع المخاطر بعد أن يتم تحديدها وتقييمها، ويتطلب ذلك الخيار اللازم اعتماده من قبل الإدارة لمعالجة هذه المخاطر من خلال تخفيف درجة تأثيره ودرجة احتمال حدوثه إلى أدنى درجة ممكنة.

وهنا يلعب التدقيق الداخلي دورا فعالا من خلال تقديم النصح للإدارة حول الخيار الأنسب لمعالجة المخاطر المحتملة، كما يقوم التدقيق الداخلي بتحليل وتقييم المخاطر التي تحققت فعلا ومدى فعالية الخيار الذي أتبع للتعامل معها، هذا ويجب على التدقيق الداخلي التأكد من سلامة وفعالية نظام التقارير المتبع في توصيل المعلومات المناسبة والكافية حول عملية إدارة المخاطر إلى مجلس الإدارة وفي الوقت الملائم[3].

ثانيا: استقلالية المدقق الداخلي عند قيامه بأنشطة تتعلق بإدارة المخاطر المالية

يعد التدقيق الداخلي إدارة مستقلة عن الإدارة التنفيذية، ومسؤولياته تتمثل في مراجعة وتحليل طبيعة وفعالية الضوابط الرقابية داخل المصرف، والتأكد من مدى كفاءتها في ضبط إدارة المخاطر وحماية أصول المصرف[4]، وللحفاظ على استقلاليته يتوجب مراعاة ما يلي[5]:

- يجب توثيق طبيعة مسؤوليات المدقق الداخلي في ميثاق التدقيق الداخلي ويتم واعتماده من قبل لجنة التدقيق؛
- يجب أن يكون واضحًا أن الإدارة تظل مسؤولة عن إدارة المخاطر؛
- يجب ألا يتولى المدقق الداخلي إدارة أي من المخاطر نيابة عن الإدارة، وإنما يكتفي بتقديم النصائح والإرشادات المناسبة، وذلك حتى تتمكن هذه الأخيرة من اتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب.
- لا يمكن أن يوفر المدقق الداخلي ضمانا موضوعيا على أي جزء من عملية إدارة المخاطر كان مسؤولا عنها؛
- ينبغي المعرفة بأن الأعمال والمهام الموكلة إلى المدقق الداخلي تنحصر في مهام استشارية لا تنفيذية.

---

[1] بوخروبة الغالي، دواح بلقاسم، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، دراسة عينة من البنوك لولاية مستغانم**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر،المجلد 15، العدد20، 2019، ص: 311.

[2] قواسمية هيبة، **دورالتدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية،دراسة عينة من البنوك لولاية سكيكدة**، مجلة الباحث الاقتصادي، الجزائر، الحجم05، العدد07، 2017، ص: 111.

[3] إبراهيم عزوز جمال عمورة، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة2، العدد16، جوان 2017،ص:80.

[4] محمد هادي هاشم، ضياء عبد الحسين القاموسي، **دور التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم مخاطر القرار الائتماني**، مجلة التقني، العراق،المجلد الثلاثون، العدد04،2017، ص:266.

[5] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 48.

كما أشار المبدأ الثاني "الممارسات السليمة للإدارة والإشراف على المخاطر" الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام (2003) إلى أنه يتوجب على مجلس الإدارة أن يضمن بأن هيكل إدارة المخاطر يخضع لوظيفة تدقيق داخلي فعالة وشاملة ومستقلة وتنفذ من قبل موظفين أكفاء ومدربين بشكل ملائم، ويجب أن لا تكون وظيفة التدقيق الداخلي مسؤولة بشكل مباشر عن إدارة المخاطر"[1].

مما سبق يتضح بأن دور التدقيق الداخلي تطور واتسع نتيجة التغيرات الحاصلة في مهنة التدقيق، فلم يعد يقتصر على فحص وتقييم أنشطة الرقابة الداخلية فقط إنما تعداه إلى نهج يعمل على أساس التعامل مع المخاطر، وذلك لأن تحديد وتقييم المخاطر بشكل ملائم يعد من العوامل الأساسية لازدهار ونجاح المؤسسات المصرفية.

وفي هذا الصدد يتولى التدقيق الداخلي تقديم خدمات تأكيدية استشارية تساهم في عملية تحديد المخاطر وتقييمها ومعالجتها، كما يعمل على المتابعة الدورية لعملية إدارة المخاطر، وذلك بهدف إعطاء ضمانات بأن المخاطر المالية تدار بشكل فعال.

كما يتضح مما سبق، بأن للتدقيق الداخلي تأثير إيجابي على نظام المخاطر المالية، كونه يعمل على فحص مدى تقيد المسؤولين عن هذا النظام بالأسس والضوابط الموضوعة، وكذا فحص مدى صحة ومصداقية المعلومات المقدمة عن إدارة المخاطر، وذلك بغية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات اللازمة، وذلك لأن عدم إدارة المخاطر بطريقة صحيحة قد يؤدي إلى الفشل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمصرف، إلا أنه حتى يتسنى للمدقق الداخلي القيام بهذا الدور، ينبغي على إدارة المصرف توفير البيئة المناسبة والإمكانيات اللازمة لذلك.

المطلب الثاني: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المالية

تتمثل الوظائف الأساسية للمصرف في قبول الودائع أو الائتمان فضلا عن الخدمات المالية المتمثلة في شراء وبيع العملات الأجنبية، الأوراق المالية أو إصدار كمبيالات والكفالات والاعتمادات وغيرها من الأعمال المصرفية، وهذا يعكس تعدد وتعقد العمل المصرفي الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى وجود جهة داخلية تتولى عملية الرقابة والمتابعة لآداء تلك النشاطات المصرفية والمخاطر الناتجة عنها، ومن هنا يبرز دور التدقيق الداخلي وأهميته في إخضاع جميع النشاطات المصرفية لعملية التدقيق دون استثناء[2]، وذلك بهدف مساعدة إدارة المصرف في تحقيق أهدافها، ويقع ضمن مسؤولية التدقيق الداخلي عملية تقييم أنظمة الرقابة الداخلية الأمر الذي يتطلب منح الصلاحيات اللازمة لإعداد المنهج و اختيار آلية التقييم لضمان المستوى الكافي من الإستقلالية، وإجراء تقييم فعال وموضوعي لعمليات المصرف[3]. ولضمان تحقيق التكامل المتبادل بين الطرفين يتطلب وضع سياسة تسمح بتدفق البيانات والمعلومات بين كلا الطرفين، وعليه يجب على إدارة المخاطر أن تسمح للمدقق الداخلي بالمشاركة في اجتماعاتها مع الإدارة التي تهدف إلى وضع استراتيجية لإدارة المخاطر في المصرف، وينبغي أن تسمح له بالدخول إلى قاعدة البيانات الخاصة بها لتحقيق المشاركة وتقديم المشورة لإعداد نظام محكم لإدارة المخاطر في المصرف.

كما ينبغي على إدارة المخاطر المتطورة أن يكون لها نموذج خاص لعملياتها، أي بمثابة دليل إرشادي يحدد الملامح الأساسية لعملية إدارة المخاطر في مراحلها المختلفة، وهذا الدليل يمثل إطار التعاون الملائم بينها وبين التدقيق الداخلي، فعملية إدارة المخاطر تتكون من خمس مراحل تشغيلية هي :التخطيط، والتحديد، والتحليل، والضبط ، والمراقبة.

---

[1] رنده محمد سعيد أبو شعبان، **دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية، دراسة تطبيقيةعلى المصارف العاملة في قطاع غزة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في برنامج المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016، ص: 51.

[2] سلوان حافظ حميد ، **مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الجهاز المصرفي لدعم ونجاح إدارة المخاطر** ، مجلة المنصور، العراق، المجلد 2014 ،العدد22، 2014، ص:31.

[3] هيا مروان إبراهيم لظن، **مرجع سبق ذكره**، ص: 68.

فهذه المراحل التشغيلية الخمسة توفر إطار عمل لإدارة المخاطر، حيث يتم الاستعانة بالمدقق الداخلي في جميع هذه المراحل، فكلاهما يعكس أنشطة الأخر لذلك قد يحدث تداخل، الأمر الذي يتطلب التنسيق بينهما[1].

فالعلاقة الموجودة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر هي مترابطة ومتفاعلة، وفيما يلي أوجه الترابط فيما بينها[2] :

- **مرحلة تخطيط عملية التدقيق:** من خلال هذه المرحلة يتم تحديد الإجراءات التي تحوي معلومات عن الأنشطة المعبرة، أي التي تتعرض لمخاطر عالية، ويتم من خلال هذه المرحلة إجراء تقييم لكل أنشطة التدقيق الداخلي من زاوية المخاطرة، ومدى مشاركة إدارة المخاطر في تقييم المخاطر المالية[3].
- **مرحلة تنفيذ عملية التدقيق:** من خلال هذه المرحلة يتم التأكد من إدارة المصرف والرقابة الداخلية على أنهما تعملان على تجنب المخاطر المالية أو الحد منها، لذا يوصي المدقق الداخلي خلال هذه المرحلة بزيادة فعالية أنشطة الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها بالتنسيق المباشر بينه وبين ومدير إدارة المخاطر بالمصرف.
- **مرحلة كتابة الملاحظات في أوراق العمل:** ويتم خلالها إضافة المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق عمل المدقق الداخلي أثناء تنفيذه لعملية التدقيق، بحيث يربط بين كل ملاحظة أو نتيجة يصل إليها وبين المخاطر يتعرض لها المصرف، مع إمكانية تقديم المدقق الداخلي توصيات مناسبة تخص معالجة خطر معين.
- **مرحلة إعداد تقرير التدقيق:** خلال هذه المرحلة يقوم المدقق الداخلي بإعداد تقريره والذي يتضمن النتائج التي تم التوصل إليها أثناء عملية التدقيق لأنشطة وعمليات إدارة المخاطر، كما يقوم بوضع جملة من التوصيات اللازمة لتجنب أو الحد من هذه المخاطر، ويقدم هذا التقرير إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة والتي بدورها تعطي تعليمات لإدارة المخاطر للأخذ والالتزام بتوصيات المدقق الداخلي ومتابعة مدى تنفيذها.
- **مرحلة المتابعة:** في هذه المرحلة يتم التنسيق بين قسم إدارة المخاطر بالمصرف وقسم التدقيق الداخلي بغرض متابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

في ضوء ما سبق، تخلص الباحثة إلى أن التدقيق الداخلي يعد من الوظائف المهمة داخل الهيكل المصرفي، وذلك للدور الفعال الذي يلعبه في تفعيل ودعم إدارة المخاطر، من خلال تقديم النصائح والمقترحات والتي تكون في شكل توصيات لإدارة المخاطر، وذلك بغرض تجنب المخاطر التي قد تحدث ومعالجة القرارات الخاطئة والثغرات الموجودة فيها.

كما تخلص الباحثة إلى أنه يوجد تنسيق دائم وتعاون كبير بين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي، وبالتالي العلاقة التي تربطهما هي علاقة تكاملية.

المطلب الثالث: مراحل وخطوات تدقيق إدارة المخاطر المالية

من خلال هذا المطلب سيتم التعرف على أهم مراحل وخطوات تدقيق إدارة المخاطر المالية كالتالي:

أولا: مراحل تدقيق إدارة المخاطر المالية

تعد عملية تدقيق إدارة المخاطر انها عملية تدقيق تفصيلية منظمة تعمل على التعرف فيما إذا كانت أهداف برامج إدارة المخاطر المالية على مستوى المصرف تتوافق مع احتياجاته، كما تعمل على التحقق من أن التدابير المصممة لتحقيق تلك

---

[1] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **مرجع سبق ذكره**، ص50.

[2] حسناوي مريم ، حساني حسين، **دور المراجعة في تفعيل إدارة المخاطر في الصناعة التأمينية ، دراسة حالة سوق التأمين الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا، الجزائر، المجلد 15، العدد21 ،2019، ص:282.

الأهداف مناسبة وما إذا كانت التدابير قد تم تنفيذها بشكل صحيح ومناسب. لذا تخضع برامج إدارة المخاطر لمتابعة دورية من قبل المدقق الداخلي، والتي تتم من خلال مراحل معينة[1]، نوجزها بشكل عام في ما يلي:

الجدول رقم (3–1): مراحل التدقيق الداخلي القائم على إدارة المخاطر

مراحل التدقيق	التدقيق المبني على إدارة المخاطر	إطار COSO ERM
فهم هيكل المؤسسة والتخطيط في التدقيق.	إدخال البيانات عن المؤسسة.	بيئة الرقابة.
	فهم أهداف المؤسسة ونموذج العمل وحدود المخاطر.	تحديد الهدف.
	البيانات الأولى لعملية تحديد وتسجيل الخطر.	تحديد المخاطر.
	تقييم تأثير واحتمالية المخاطر، ترتيب وتسجيل المخاطر.	تقييم المخاطر.
	سلوك الخطر في إطار رغبة المخاطرة والبيانات الأساسية لتصميم بيئة مهنة التدقيق.	سلوك الخطر.
تدقيق الأداء.	مراحل الاختبار.	أنشطة المراقبة.
تقارير التدقيق.	المعلومات والاتصالات لوظيفة النظام.	المعلومات والاتصالات.
	عملية المراقبة والمتابعة.	المراقبة.

Source :Ayvaz, Ednan & Pehlivanli, Davut, **Enterprise Risk Management Based Internal Auditing and Turkey Practice**, Serbian Journal of Management 5 (1), 2010,p03.

ثانيا: خطوات تدقيق إدارة المخاطر المالية

أما خطوات تدقيق إدارة المخاطر فتندرج فيما يلي[2]:

- **مراجعة أهداف وسياسات إدارة المخاطر :**

تتمثل الخطوة الأولى في مراجعة سياسات إدارة المخاطر التي تنتهجها المؤسسة ومعرفة أهداف البرنامج، وحتى لو لم يكن لدى المؤسسة سياسة إدارة المخاطر رسمية مكتوبة فان تحليل الإجراءات ونمط الحماية يمكن أن يشير إلى وجود سياسة قائمة فعلا. وبعدها يتم التعرف على أهداف البرنامج ثم يتم تقييمه لتقرير مدى مناسبته للمؤسسة ويشمل هذا التقييم عموما مراجعة موارد المؤسسة المالية وقدرتها على تحمل الخسائر المعرضة لها، وذلك بهدف تقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج متماشية مع موارد المنظمة المالية وقدرتها على تحمل الخسارة، وعندما تكون أهداف إدارة المخاطر قاصرة يتم صياغة أهداف جديدة وعرضها على الإدارة للموافقة عليها، وفي حالة وجود تناقض أو تعارض بين التطبيق والسياسة ينبغي التوافق بين الاثنين إما بتغيير الأهداف أو تغيير أسلوب المؤسسة في التعامل مع مخاطرها، وفي الأحوال التي تكون فيها الأهداف غير واضحة ينبغي تقديم توصية بإعادة صياغة فلسفة المؤسسة فيما يتصل بإدارة المخاطر وتبني سياسة إدارة مخاطر أكثر ملائمة في هذا الخصوص.

- **التعرف وتقييم التعرض للخسارة:**

بعد الانتهاء من تحديد وتقييم الأهداف تكون الخطوة التالية هي التعرف على احتمالية تعرض المؤسسة للمخاطر، والتقنيات المستخدمة في ذلك، وتكون مراجعة إدارة المخاطر هي في جوهرها نفس التقنيات المستخدمة في مرحلة التعرف على المخاطر، وفي حالة إغفال وتجاهل تعرضات رئيسة ينبغي على المدقق الداخلي أن يتعرف على الوسائل والمقاييس الممكن

[1] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 50 .

[2] **المرجع السابق**، ص ص: 50-53.

استخدامها للتصدي لها بأنسب البدائل أما في حالة عدم كفاية الوسائل المستخدمة للتصدي لهذه التعرضات فينبغي على المدقق الداخلي التوصية باتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة.

- **تقييم قرارات التعامل مع كل تعرض:**

بعد أن يتم التعرف على المخاطر التي تواجه المؤسسة وقياسها يدرس المدقق الداخلي المداخل المختلفة الممكن استخدامها للتعامل مع كل مخاطرة، وينبغي أن تشمل هذه الخطوة مراجعة تعامل المؤسسة مع المخاطر لتفاديها أو التقليل منها.

- **تقييم تنفيذ تقنيات معالجة المخاطر المختارة:**

تأتي الخطوة التالية وهي القرارات الماضية حول كيفية التصدي لكل تعرض للمخاطر والتحقق من أن القرار قد تم تنفيذه على أكمل وجه، كما تشمل هذه الخطوة أيضا مراجعة كل من تدابير التحكم في الخسارة.

وقد نصت المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في هذا الصدد في المعيار رقم(2120)الخاص بإدارة المخاطر على ما يلي:

- يجب على وحدة التدقيق الداخلي تقييم فعالية إدارة المخاطر وكذا المساهمة في تطوير إجراءات إدارة المخاطر؛
- يقع على عاتق التدقيق الداخلي تقييم التعرض للمخاطر المتعلقة بالحوكمة، وتشل كافة العمليات التي تقوم بها المؤسسة ونظم المعلومات من خلال الآتي:
  - تقييم موثوقية وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية.
  - تقييم فعالية وكفاءة العمليات.
  - تقييم مدى حماية الأصول.
  - تقييم مدى الامتثال للقوانين، الأنظمة والعقود.

كما ينبغي على التدقيق الداخلي في المصرف تقييم احتمالات حدوث الاحتيال والغش، وكيفية إدارة المؤسسة لهذه المخاطر وتشمل:

- الإبلاغ عن المخاطر بما يتفق مع أهداف المهمة، كما يجب الانتباه إلى المخاطر العالية.
- إدراج المعارف التي تم اكتسابها حول إدارة المخاطر أثناء القيام بالعمليات الاستشارية في تقييم إجراءات إدارة المخاطر الخاصة بالمصرف.
- مساعدة الإدارة في إدارتها للمخاطر أو تحسين إجراءاتها.

- **التقرير والتوصية بإدخال تغييرات لتحسين البرنامج:**

يتم إعداد تقرير مكتوب ومفصل حول نتائج التحليل متضمناً التوصيات اللازمة بإجراء تغييرات وتعديلات لتحسين برنامج إدارة المخاطر، ويرفع إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، ولجنة المراجعة وكذا المساهمين وأصحاب المصالح عند الضرورة.

خلاصة:

حاولنا من خلال الفصل الثالث التعرف على دور وظيفة التدقيق الداخلي على مستوى المصارف، كونها تعد وسيلة هامة وفاعلة لتزويد إدارة المصرف بالمعلومات والتقارير التي تؤكد على سلامة العمليات المصرفية، وكذا التحكم والمراقبة الجيدة للمخاطر المالية التي تعترض نشاط المصرف، مما يضمن له النمو والاستمرارية.

وباعتبار أن التدقيق الداخلي نشاط مستقل وموضوعي صمم لإضافة قيمة للمصرف، فلقد أصبح ينظر إليه في الآونة الأخيرة على أنه الأكثر تأهيلا لمساعدة إدارة المخاطر في التخفيف من المخاطر المالية إلى مستويات مقبولة، وبالتالي يوجد تنسيق وتعاون كبير بين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي.

كما يعد التدقيق الداخلي أحد الركائز الأساسية للحوكمة المصرفية، حيث يعمل وبشكل وثيق مع الأطراف الأخرى للحوكمة والمتمثلة في لجنة التدقيق ومجلس الإدارة والتدقيق الخارجي، على توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين والمساهمين، وكذا توفير قوائم مالية تتسم بدرجة عالية من الشفافية والإفصاح والمصداقية.

الفصل الرابع: أثر التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية

دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية -دراسة ميدانية-

تمهيد:

بعد أن تم عرض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المالية في المصارف، ارتأينا في هذا الفصل والذي يعد امتداد للفصل الثالث القيام بدراسة استكشافية لواقع وظيفة التدقيق الداخلي ومدى مساهمتها في دعم وتفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية، حيث تم انتقاء عينة الدراسة من مجموعة من ولايات الوطن، كما تم استخدام استمارة الاستبيان كأحد أدوات الدراسة إلى جانب المقابلات الشفوية المباشرة مع العديد من المسؤولين والمدققين على مستوى المصارف. وقد تم تحليل هذا الاستبيان من خلال استخدام جملة من الأدوات والاختبارات الاحصائية.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث جاءت على النحو التالي:

- المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية؛
- المبحث الثاني: تحليل الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة؛
- المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج.

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

خصص هذا المبحث لعرض وتحليل منهجية وأدوات الدراسة، بالاعتماد على ثلاثة مطالب تضمنت على التوالي ما يلي:

- مجتمع وعينة الدراسة؛
- أداة الدراسة الميدانية؛
- حدود ومشاكل الدراسة الميدانية.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

سنتناول من خلال هذا المطلب مجتمع وعينة الدراسة الميدانية.

بناءا على اشكالية الدراسة وأهدافها فقد تجسد مجتمع وعينة الدراسة في جميع المدراء ورؤساء المصالح والعاملين في مجال الرقابة ونظام الرقابة الداخلية في المصارف الجزائرية، ولقد كان اختيار هذا النوع من المؤسسات مقصودا نظرا لخصوصية هذا القطاع.

ولقد تم توزيع (120) استمارة على افراد عينة الدراسة، ولقد كان عدد الاستمارات المسترددة (100) استمارة، أي ما نسبته(83%) من مجموع الاستمارات الموزعة، وذلك لمواجهة جملة من الصعوبات والعراقيل عند استردادها، وبعد فحص الاستمارات المسترددة وبدأ عملية التفريغ تم استبعاد (20) استمارة لعدم اكتمال البيانات الواردة بها، وبالتالي أصبح عدد الاستمارات الصالحة للمعالجة والتحليل ما مجمله (80) استمارة أي ما نسبته (67%) من إجمالي الاستمارات الموزعة.

والجدول رقم (01) يوضح ذلك:

الجدول رقم(4-1): مدى استجابة عينة لاستمارة الاستبيان

الاستمارات الموزعة	%	الاستمارات المسترددة	%	الاستمارات غير صالحة للتحليل	%	الاستمارة الصالحة للتحليل	%
120	100	100	83	20	17	80	67

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج استرجاع الاستمارات.

المطلب الثاني: أداة الدراسة الميدانية

في هذا المطلب سوف يتم عرض وتحليل الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات، فضلا عن الأساليب والاختبارات الاحصائية المستخدمة.

أولا:أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام استمارة الاستبيان كأداة بحثية أساسية ولقد تم صياغتها وفق متغيرات الدراسة، وذلك من خلال الاستعانة بالجوانب النظرية والدراسات السابقة في الموضوع، وبالاستناد أيضا إلى جملة من المراجع في المنهجية. كما تم الاعتماد بصفة ثانوية على المقابلات الشخصية مع بعض أفراد العينة المستهدفة والتي مكنتنا من الحصول على بعض المعلومات والتي تساعدنا على تحليل وتفسير بعض النتائج المتوصل إليها.

ولقد احتوت الاستمارة على مقدمة تبرز بوضوح نوع الدراسة والهدف من ورائها، مع التأكيد على ضرورة إجابة أفراد العينة المستجوبة على أسئلة الاستمارة بكل دقة وموضوعية، وذلك لتمكيننا من الرؤيا الواضحة لموضوعنا والوصول إلى إجابات لمختلف تساؤلاتنا، كما تم إحاطتهم علما بأن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تكون سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، ثم شكرهم على حسن تعاونهم مع الباحثة.

كما احتوت الاستمارة على قسمين:

القسم الأول : ويتضمن معلومات عامة مرتبطة بالخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة وتشتمل على:

✓ الجنس؛	✓ السن؛
✓ المؤهل العلمي؛	✓ الوظيفة؛
✓ الخبرة المهنية؛	✓ عدد الدورات التدريبية؛
✓ مجال الدورات.	

القسم الثاني: خصص لاختبار فرضيات الدراسة ويتكون من أربعة محاور كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-2): محاور الاستمارة مع عدد عبارات كل محور

عدد المحاور	اسم المحور	عدد العبارات
01	**1- مدى الالتزام بمعايير التدقيق ودورها في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية.**	16
	البعد الأول: الاستقلالية والموضوعية.	07
	البعد الثاني:العناية المهنية.	03
	البعد الثالث:أخلاقيات الأعمال.	04
	البعد الرابع: توصيل النتائج.	02
02	**2- مدى تطبيق نظام رقابة داخلية فعال وأثره على تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية.**	11
	البعد الأول: وعي المدقق الداخلي.	02
	البعد الثاني:تقييم نظام الرقابة الداخلية.	04
	البعد الثالث:تحسين نظام الرقابة الداخلية.	05
03	**3- مدى تقييم ومتابعة المخاطر المالية ودورها في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية.**	13
	البعد الأول: تحديد المخاطر المالية.	05
	البعد الثاني:تقييم المخاطر المالية.	06
	البعد الثالث:الاستجابة للمخاطر المالية.	02
04	**4- إدارة المخاطر في المصارف الجزائرية.**	05
	المجموع	**45**

المصدر: من إعداد الباحثة.

ثانيا:اختيار مقياس الاستبيان

لقد تم اختيار مقياس ليكرت الخماسي، والسبب في ذلك أنه يعد من أكثر المقاييس استخداما لقياس الآراء لسهولة فهمه وتوازن درجاته، حيث يشير أفراد العينة الخاضعة للاختبار على مدى موافقتهم على كل عبارة من العبارات التي يتكون منها مقياس الاتجاه المقترح، وقد ترجمت الاستجابات على النحو التالي:

جدول رقم (4-3): مقياس ليكرت الخماسي

1	2	3	4	5
موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة

المصدر: دلال القاضي و محمود البياتي، **منهجية أساليب البحث العلمي و تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي spss**، ط1، دار الحامد، عمان، 2007، ص ص 112-114.(بتصرف).

ثالثا: الأساليب والاختبارات الاحصائية المستخدمة

لتحليل النموذج البنائي للدراسة والتحقق من صدق الفرضيات استخدمت الباحثة برنامجين احصائيين الأول يتمثل في برنامج (Spss)، والثاني يتمثل في برنامج(Smart pls).

ومن أجل المعالجة الإحصائية لهذه الدراسة سنستعمل الأساليب والاختبارات الإحصائية التالية:

- الجداول الإحصائية ومن أبرزها الجداول التكرارية(تكرارات والنسب المئوية)؛
- مقاييس النزعة المركزية من خلال حساب المتوسط الحسابي؛
- مقاييس التشتت من خلال حساب الانحراف المعياري؛
- اختبار (t) ستودنت للفروقات؛
- اختبار الفروقات البعدية (post hoc)؛
- اختبار التباين الأحادي للفروقات (Anova)؛
- معامل ألفا كرونباخ ومعامل الموثوقية المركبة لقياس ثبات أداة الدراسة؛
- معاملات التباين المستخلص (AVE)؛
- معامل التضخيم للتباين الخطي (VIF)؛
- معامل التحديد (R^2)؛
- حساب حجم الأثر (f^2) بالاعتماد على تصنيف "كوهن"؛
- حساب معامل الملائمة التنبؤية (Q^2) باستخدام تقنية "البليند فولديج".

ولقد اعتمدت الباحثة أثناء عملية التحليل الإحصائي للبيانات على أساليب نمذجة المعادلات البنائية وبالتحديد أسلوب المربعات الجزئية الصغرى، لما يتمتع به هذا الأسلوب من عدة مزايا تتوافق مع طبيعة الدراسة في هذا البحث، وفيما يلي عرض مختصر لمفهوم نمذجة المعادلات البنائيةوطريقة المربعات الجزئية الصغرى:

1- النمذجة بالمعادلة البنيوية Structural equation modelling (SEM) :

تعد نمذجة المعادلة البنائية أحد الأساليب المستخدمة للتحقق من مقبولية أو منطقية نموذج يتضمن مجموعة من المتغيرات بينها علاقات أو تأثيرات سببية يطلق عليها النموذج السببي أو البنائي، وهي تبدأ من نموذج مشتق من نظرية تحدد طبيعة العلاقات بين مجموعة من المتغيرات التي تعكس ظاهرة ما.

وتعدد ت مفاهيم(SEM)بحيث يمكن تعريفها على أنها"مدخل إحصائي متكامل وشامل لاختبار فروض حول علاقات بين متغيرات مقاسة ومتغيرات كامنة أو عوامل (بناء تحتي)"[1].

[1] عبد الناصر السيد عامر، **نمذجة المعادلة البنائية للعلوم النفسية والاجتماعية، الأسس والتطبيقات والقضايا**، دار جامعة نايف للنشر، الرياض،الجزء الأول، 2018، ص:16.

كما يمكن تعريفها على أنها"جملة طرق أو استراتيجيات إحائية متقدمة في تحليل البيانات بهدف اختبار صحة شبكة العلاقات بين المتغيرات (النماذج النظرية) التي يفترضها الباحث جملة واحدة بدون الحاجة إلى تجزيء العلاقات المفترضة إلى أجزاء واختبار صحة كل جزء من العلاقات على حدة"[2].

ولا تستعمل نمذجة المعادلات البنيوية قياس خاص ونموذج بنائي خاص، وتمثل النماذج بمسارات بيانية ظاهرة وتكون الخطوط التي تنتهي بسهم في اتجاه واحد ممثلة للعلاقة بين متغير التابع والمستقل، والعلاقات الارتباطية تمثل بمسارات ذو سهمين من كل الاتجاهين، ويجب دعم كل علاقة قبل انشاءها نظريا.

إن مقاربة نمذجة المعادلات البنيوية تمكن الباحثين من تحسين نموذج القياس المتعدد للعبارات بحساب الأخطاء عكس الانحدار المتعدد الذي لا يتعامل مع نموذج القياس، فطريقة تحليل الانحدار المتعدد تفترض أنه لا توجد أي أخطاء في البيانات، ولكن مقاربة نمذجة المعادلات البنيوية تكشف وتقدر هذه الأخطاء في كل عبارة مقاسة وهذا بغية تحسين دقة النتائج، ففي حالة نموذج ذو عوامل متعددة يتخللها عامل وسيط أو معدل فإن تقنية تحليل الانحدار المتعدد تنجز العمليات الحسابية بصفة منفردة وعلى فترات مختلفة، في حين تعمل تقنية نمذجة المعادلات البنيوية بحساب نتيجة المعقد بعملية حسابية واحدة، فكل من التأثيرات المباشرة والغير مباشرة والكلية تقيم في وقت واحد وبعد ذلك يمكن تفسيرها.

ولهذا فإن عملية استخدام النمذجة بالمعادلات الهيكلية (SEM)تمكن الباحثين من التقدير الجيد لنموذج القياس والنموذج الهيكلي، وخاصة عندما يحتوي نموذج الهيكلي على عدة متغيرات مستقلة، وعوامل كامنة مبنية بعدة عبارات، فالعديد من الباحثين في العلوم الاجتماعية استخدموا هذه الطريقة وهذا بسبب أن المتغيرات الكامنة لا يمكن ملاحظتها ولا قياسها بشكل مباشر، ومنه نلخص أن النمذجة بالمعادلات البنائية (SEM) تسهل إيجاد واثبات العلاقات بين المتغيرات المتعددة، وتتمثل أحد أهم نقاط قوتها في تقليل الأخطاء في نموذج ذو العلاقات المتعددة بين المتغيرات الكامنة.

تحتوي النمذجة بالمعادلات البنائية(SEM) على مقاربتين هما: النمذجة ببنية التغاير(CB-SEM) والمربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM)، فهما مقاربتان مختلفتان لكنهما طريقتان إحصائية مكملتان للنمذجة، وعلى العموم فإن نقطة ضعف مقاربة نمذجة بنية التغاير تعتبر نقطة قوة لمقاربة مربعات الصغرى الجزئية، والعكس صحيح ولهذا قام الباحثين باستخدام التقنية التي تتناسب مع هدف بحثهم، وكذلك نوعية المعلومات وبناء النموذج[3].

2- أسلوب المربعات الصغرة الجزئية: تصنف مقاربة المربعات الصغرى الجزئية ضمن نماذج المعادلات البنائية العاملية. تتميز هذه النماذج بقدرتها على نمذجة الظواهر المعقدة في مكوناتها والعلاقات بين مختلف متغيراتها[4]. باعتبارها مقاربة من الجيل الثاني (بالمقارنة مع أساليب الجيل الأول، مثل: التحليل العاملي الاستكشافي والتحليل متعدد المتغيرات)، تسمح المعادلات البنائية بالانتقال السلس من النظرية إلى الواقع[5]. بعبارة أخرى تسمح هذه الطرق بترجمة "المتغيرات الكامنة التي لا يمكن

---

[2] الشيخ ساوس، محمد فودو، **نمذجة المعادلات الهيكلية باستخدام المربعات الصغرى الجزئية مثال تطبيقي باستخدام R في بحوث المحاسبة والتدقيق**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية(مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، الجزائر، المجلد22، العدد01، 2019، ص:183.

[3] يوسيف سيد أحمد، **تأثير المهارات المقاولاتية على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، دراسة باستعمال نمذجة المعادلات الهيكلية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان،2018/2017، ص:84.

[4] Jakobowicz, E.**Contributions aux modèles structurels à variables latentes**, Thèse de doctorat, Conservatoire National des Arts et Métiers, Paris,2007.

[5] Chin, W. W,**The partial Least Squares approach for structural equation modelling. In G. A. Marcoulides (Eds**.), Modern Methods for Business Research, London: Lawrence Erlbaum Associates,1998, pp : 295-336.

ملاحظتها، وتحديد طبيعة العلاقات بين المتغيرات الكامنة، بما في ذلك العلاقات السببية بين المتغيرات التابعة والمستقلة"[6].

تعتمد مقاربة "PLS" على خوارزمية الانحدار بالمربعات الصغرى الجزئية في تقدير نماذج المعادلات البنائية. تأخذ هذه الطريقة بعين الاعتبار تباين الأخطاء المتعلقة بالمتغيرات النظرية والمتغيرات الملاحظة. فهي تسمح بنمذجة العلاقات غير المتكررة عبر استخدام عملية تقدير انحدار المتغيرات الكامنة على مؤشراتها وتقدير انحدار المتغيرات الكامنة فيما بينها.

ويتبين من خلال مراجعة الدراسات التي استخدمت (PLS-SEM)أن أبرز مبررات الاستخدام ترجع إلى عدم تبيعية البيانات للتوزيع الطبيعي، صغر حجم وطبيعة المتغيرات الكامنة[7].

المطلب الثالث: حدود ومشاكل الدراسة الميدانية

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى حدود ومشاكل الدراسة الميدانية.

أولا:حدود الدراسة الميدانية

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت دراستنا على دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية، من خلال إلقاء الضوء على التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر المالية، ومساهمة التدقيق الداخلي في تحسين وتفعيل إدارة المخاطر المالية في المؤسسات المصرفية باستثناء المؤسسات الأخرى، وهذا ليس لعدم أهميتها، ولكن للمنحنى الذي تقتضيه الدراسة.
- **الحدود المكانية:**تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة في المصارف الواقعة ضمن نطاق الجزائر.
- **الحدود البشرية:** تتمثل الحدود البشرية لهذه الدراسة في كافة المدققين الداخليين و المدراء الماليين ورؤساء الأقسام العاملين في المصارف الجزائرية.
- **الحدود الزمانية:** تم إجراء الدراسة الميدانية خلال الفترة الزمنية الممتدة من شهر مارس 2020 إلى غاية جوان 2020.

ثانيا: المشاكل والصعوبات التي واجهتنا أثناء الدراسة الميدانية

بالرغم من تمكننا جمع عدد كافي ومقبول من الاستمارات لاعتمادها في الدراسة حسب بعض الأساليب الإحصائية الملائمة إلا أنه يمكن ذكر بعض العراقيل التي واجهتنا في استرداد كافة الاستمارات الموزعة نوجزها في التالي:

- رفض بعض الموظفين بالمصارف الإجابة على فقرات الاستمارة لانشغالهم في تأدية مهامهم؛
- صعوبة الحصول على البريد الالكتروني للعديد من أفراد العينة، وبالتالي عدم تمكننا من استخدام استبيان الكتروني؛
- رفض بعض أفراد العينة المستجوبة إجراء مقابلات
- عوبة التنقل لتوزيع الاستمارات والتي دامت أربعة أشهر بسبب جائحة كورونا.

[6] Croutsche, J. J, **Etude des relations de causalité: utilisation des modèles d'équations structurelles**. La revue des sciences de gestion, 198,2002,pp : 81-97.

[7] الشيخ ساوس، محمد فودو، **المرجع سبق ذكره**، ص:184.

المبحث الثاني: تحليل الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

من خلال هذا المبحث، سوف نقوم باستعراض ما يلي:

- عرض وتحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة؛
- تحليل اتجاهات إجابات عينة الدراسة؛
- تحليل الفروقات في الإجابات.

المطلب الأول: تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

سيتم من خلال هذا المطلب تحليل الخصائص الشخصية لعينة الدراسة من خلال تحليل كل عنصر على حدا.

أولا: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

يوضح الجدول الموالي نتائج توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس:

الجدول رقم(4-4): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	56	70,0
أنثى	24	30,0
المجموع	80	100,0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن (70 %)من أفراد العينة ذكور وهي النسبة الأعلى مقارنة بعدد الإناث التي بلغت نسبتهن (30 %)في هذه الدراسة. وهذا يعد مؤشر يفسر ويبين نوع سياسات التوظيف المنتهجة من قبل إدارة المصارف، حيث تهتم باسناد مهام التدقيق والرقابة إلى عنصر الذكور بنسبة أكبر مقارنة بعنصر الإناث، وقد يعزى السبب إلى وجود مهام يستلزم القيام بها الرجال عوض النساء، وهذا يعود ربما لصعوبة بعض الوظائف الرقابية في المصرف.

ثانيا: توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن

يوضح الجدول الموالي نتائج توزيع عينة الدراسة حسب متغير السن:

الجدول رقم(4-5): توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

السن	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	21	26,3
من 30 إلى 40 سنة	39	48,8
أكثر من 40 سنة	20	25,0
المجموع	80	100,0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

يلاحظ من الجدول بأن(48.8 %)من أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين 30 و40 سنة وهي النسبة الأعلى. تليها فئة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة بنسبة(26.3 %). هذه الأخيرة تقترب منها فئة الأفراد الذين تجاوزت أعمارهم 40 سنة بنسبة(25 %)وهي النسبة الأقل.وهذا يدل على أن معظم أفراد العينة المستجوبة يملكون قدر كافي من الخبرة المهنية، كما يعد دليل جيد على

أنهم يملكون مهارات عالية لآداء مهامهم على أحسن حال وقادرين على تطوير أنفسهم بشكل مستمر مما ينعكس بالإيجاب على الأداء المالي للمصرف، كما يفسر التباين في اختلاف أعمار عينة الدراسة إلى تنوع واختلاف وجهات النظر للإجابة على كل محاور الاستبيان بكفاءة وفاعلية.

ثالثا: توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

يوضح الجدول الموالي نتائج توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي:

الجدول رقم(4-6): توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	46	57,5
ماستر	18	22,5
ماجستير	7	8,8
أخرى	9	11,3
المجموع	80	100,0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

يتبين من الجدول السابق بأن(57.5 %)من أفراد العينة لديهم مستوى ليسانس وهي النسبة الأعلى. تليها فئة الأفراد بمستوى ماستر بنسبة (22.5 %). أما نسبة حاملي شهادة الماجستير بلغت(8.8 %) وهي النسبة الأقل. مع الإشارة إلى أنه تم تسجيل مؤهلات أخرى بنسب منخفضة جدا تم ادراجها في خيار "أخرى" بلغت نسبتها في مجملها (11.3 %).وهذا ما يفسر أن أغلبية المبحوثين الذين شملتهم الدراسة لديهم مستوى جامعي مقبول، الأمر الذي سوف يزيد من درجة الاعتماد على إجاباتهم في نتائج البحث، كما تعكس هذه النتائج مدى اهتمام إدرات المصارف بضرورة توفير كفاءات مهنية علمية لتولي مناصب قيادية.

رابعا: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

يوضح الجدول الموالي نتائج توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة:

الجدول رقم(4-7): توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
محاسب	23	28,8
مدقق داخلي	10	12,5
مدير مالي	10	12,5
رئيس التدقيق الداخلي	4	5,0
أخرى	33	41,3
المجموع	80	100,0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

يتبين من الجدول رقم (4-7) بأن(28.8 %)من أفراد العينة يشغلون وظيفة محاسب. تليها فئة الأفراد الذين يشغلون وظيفة مدقق داخلي ومدير مالي بنسبتين متكافئتين بمعدل (12.5 %). أما نسبة الذين يشغلون وظيفة رئيس التدقيق الداخلي بلغت (5 %)وهي النسبة الأقل. مع الإشارة إلى أنه تم تسجيل تخصصات أخرى بنسب منخفضة جدا تم ادراجها في خيار "أخرى".

ويدل التنويع في عينة الدراسة على أنه مؤشر إيجابي يبين آراء جميع الموظفين على مستوى المصارف، وباعتبار أن غالبية أفراد العينة هم من فئة المدققين والمحاسبين فهم على اطلاع ومعرفة واسعة بحقيقة ممارسات نظام الرقابة الداخلية والتدقيق داخل المصارف، وبالتالي هم قادرين على فهم واستيعاب مقاصد الاستمارة بشكل واضح مما يدعم نتائج الدراسة.

خامسا: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

يوضح الجدول الموالي نتائج توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية:

الجدول رقم(4-8): توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	22	27,5
من 5 إلى 10 سنوات	31	38,8
من 10 إلى 15 سنة	17	21,3
15 سنة فأكثر	8	10,0
المجموع الجزئي	78	97,5
بدون إجابة	2	2,5
المجموع	80	100,0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

يتبين من خلال الجدول أعلاه بأن(38.8 %)من أفراد العينة تتراوح خبرتهم المهنية من 5 إلى 10 سنوات وهي النسبة الأعلى. تليها فئة الأفراد الذين تقل خبرتهم المهنية عن 5 سنوات بنسبة(27.5 %). تليها نسبة الأفراد الذين تتراوح خبرتهم بين 10 و15 سنة بنسبة (21.3 %). كما تم تسجيل النسبة الأقل للأفراد الذين تجاوزت خبرتهم 15 سنة بنسبة(10 %)، وقد يرجع السبب في ذلك إلى إحالة هؤلاء إلى التقاعد. كما تم تسجيل مشاهدتين بدون إجابة بنسبة (2.5 %). ويلاحظ مما سبق أن الغالبية العظمى للفئة المبحوثة يتمتعون بخبرة كافية وجيدة لا تقل عن 5 سنوات الأمر الذي يضمن السير الجيد للعمل ويعطي دقة ومصداقية مناسبة للقيام بالوظائف الرقابية على أكمل وجه. وهذه النتائج تتناسب وتوزيع عينة الدراسة حسن السن والتي تم عرضها في الجدول رقم(4-5).

سادسا: توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد الدورات التدريبية

يوضح الجدول الموالي نتائج توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد الدورات التدريبية:

الجدول رقم(4-9): توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد الدورات التدريبية

مجموع المشاهدات	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي باستبعاد القيم الشاذة	الانحراف المعياري
79	0	27	3.47	2.38	4.302

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

نلاحظ من الجدول رقم (4-9) بأن عدد الدورات التدريبية يقع ضمن مجال 0 و 27، أي أن عينة الدراسة تتضمن موظفين لم يتحصلوا على أي دورة تدريبية كما أن أقصى عدد من الدورات التدريبية 27. كما بلغ المتوسط الحسابي العام (3.47) بدون استبعاد القيم الشاذة، و(2.38) باستبعاد (5 %) من القيم الطرفية الشاذة.

وتأمل الباحثة من خلال ماسبق، أن يتم تكثيف الدورات التكوينية لجميع الموظفين قصد الإلمام بالمعلومات المالية والمصرفية وتعزيز وزيادة قدراتهم ومهاراتهم باستمرار، وذلك لتمكينهم من آداء وظائفهم بشكل ناجح مما يعود بالنفع المالي على المصرف.

سابعا: توزيع عينة الدراسة حسب متغير طبيعة الدورات التدريبية

يوضح الجدول الموالي نتائج توزيع عينة الدراسة حسب متغير طبيعة الدورات التدريبية:

الجدول رقم(4-10): توزيع أفراد العينة حسب متغير طبيعة الدورة التدريبية

الدورات التدريبية	التكرار	النسبة المئوية
مصارف	44	55,0
مصارف ومحاسبة	56	70,0
مصارف ومحاسبة ومخاطر	63	78,8
مصارف ومحاسبة ومخاطر وتدقيق	67	83,8

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

يتبين من نتائج تحليل "TURF" المبينة في الجدول رقم (4-10) بأن (83.8 %)من أفراد العينة تحصلوا على تدريب في التخصصات، مصارف ومحاسبة وإدارة المخاطر والتدقيق. كما أن أعلى نسبة سجلت تعلقت بدورات المصارف بنسبة(55 %)، أي أن أكثر من نصف أفراد العينة تحصلوا على هذا النوع من التدريب. وكما هو مبين في الجدول يتبين بأن (70 %)تحصلوا على تدريب في المصارف والمحاسبة. تبين هذه النتائج أهمية هذه الدورات في مجال التدقيق المحاسبي لكون أن أغلب أفراد العينة تحصلوا على تدريب فيها لتطوير وسقل مهاراتهم المهنية.

ومن خلال ما سبق، نخلص إلى أن توفير الدورات التكوينية بشكل دائم ومستمر يعد المحرك الأساسي لبناء الكفاءات الوظيفية، لذا تأمل الباحثة أن يزداد هذا الاهتمام من قبل المصارف في ظل ازدياد المخاطر التي تواجهها بغية دعم آداء قسم التدقيق الداخلي.

المطلب الثاني: تحليل اتجاهات إجابات عينة الدراسة

من أجل اختبار مدى قيام المدقق الداخلي في المصارف الجزائرية التعرف على المخاطر المالية وتقييمها والتحكم فيها باستخدام أسس مضبوطة وفي التوقيت المناسب، قد خصص هذا المطلب لعرض وتحليل إتجاهات إجابة عينة الدراسة معتمدين على حساب كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأجوبة أفراد العينة في كل مصرف.

أولا: عرض و تحليل اتجاهات إجابات عينة الدراسة على فقرات المحور الأول من الاستبيان: الموجه للأفراد والمتعلق بمدى الالتزام بمعايير التدقيق في المصارف الجزائرية، وذلك بأخذ كل معيار على حده.

الجدول رقم (4-11):تحليل اتجاهات إجابات عينة الدراسة لمحور الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي

الأبعاد	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاهات	المتوسط الحسابي العام	الانحراف المعياري العام
الاستقلالية والموضوعية	المحور_01_04	2,11	1,191	موافق	2,0161	,66619
	المحور_01_06	1,84	1,073	موافق		
	المحور_01_07	2,20	1,247	موافق		
	المحور_01_09	2,05	1,211	موافق		
	المحور_01_10	1,61	,921	موافق بشدة		
	المحور_01_11	2,00	1,114	موافق		
	المحور_01_13	2,30	1,344	موافق		
العناية المهنية	المحور_01_02	2,13	1,173	موافق	1,8333	,62978
	المحور_01_03	1,50	,763	موافق بشدة		
	المحور_01_17	2,16	1,277	موافق		
أخلاقيات الأعمال	المحور_01_05	1,86	1,064	موافق	2,1708	,79731
	المحور_01_14	2,44	1,261	موافق		
	المحور_01_15	2,49	1,253	موافق		
	المحور_01_16	2,16	1,277	موافق		
توصيل النتائج	المحور_01_08	1,64	,830	موافق بشدة	1,6875	,75630
	المحور-01-12	1.74	,978	موافق بشدة		
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام					1.9269	,712395

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

ولتوضيح أكثر للنتائج الواردة في الدول رقم(4-11) تم الاستعانة بالشكل التوضيحي التالي:

الشكل رقم (4-1): **تحليل اتجاهات إجابات عينة الدراسة لمحور الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي**

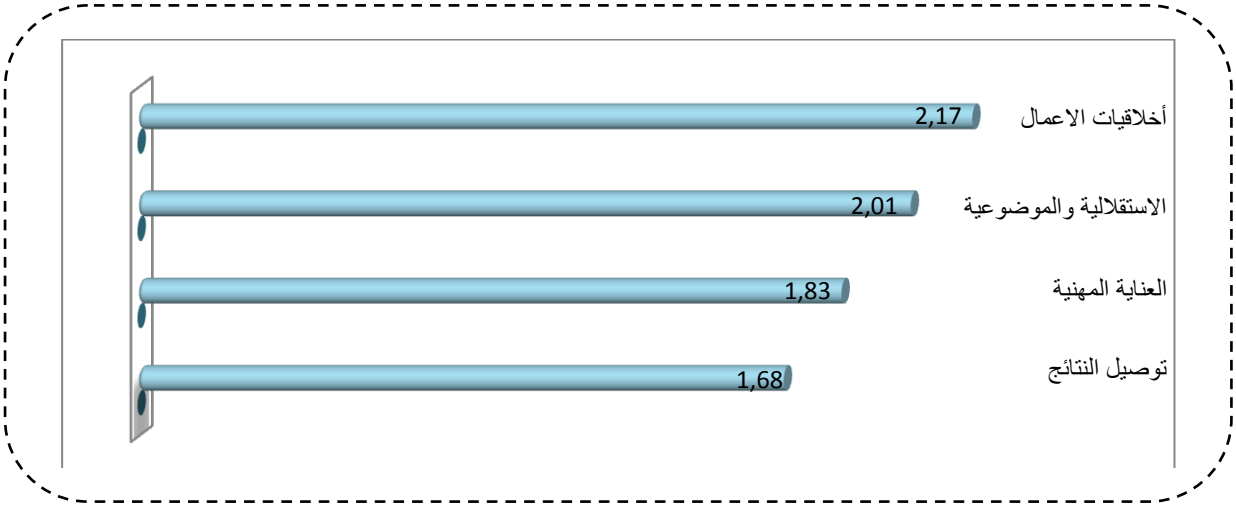

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن اتجاهات عينة الدراسة كانت مابين موافق وموافق بشدة، بحيث تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات مابين (1.68-2.17)، ولقد تبين أن معيار **أخلاقيات الأعمال** قد جاء في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.17) وبانحراف معياري (0.79)، وأن أهم فقرة في هذا المعيار كانت الفقرة رقم (1-15)وهي:" يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود معاملة متساوية بين جميع المساهمين بالمصرف."بمتوسط حسابي قدره (2.49)، تليها الفقرة رقم (1-14) وهي:"يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من وجود قوانين تكفل حقوق المستثمرين والمساهمين في المصرف." بمتوسط حسابي قدره (2.44)، وجاءت في الرتبة الثالثة الفقرة

رقم (1-16) وهي:" يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من وجود مبدأ الإفصاح والشفافية في المصرف." بمتوسط حسابي يبلغ (2.16)، وفي المقام الأخير الفقرة رقم (1-05) وهي:" يلتزم المدقق الداخلي بالحياد والنزاهة." بمتوسط حسابي يبلغ (1.86).

وحل معيار **الاستقلالية والموضوعية** المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (2.016) وبانحراف معياري (0.66)، وقد كانت أهم فقراته الفقرة رقم (1-13) وهي:"لا يسمح للموظفين المنتقلين من أقسام أخرى إلى قسم التدقيق الداخلي بالمصرف التدقيق في ما أنجزوه في أقسام سابقة." بمتوسط حسابي يقدر ب(2.30)، وفي الرتبة الثانية الفقرة رقم (1-7) وهي:" يمتلك المدقق الحرية الكاملة في اختيار الأنشطة التي يجب فحصها بدون أي ضغوط خارجية." بمتوسط حسابي (2.20)، وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (1-09) وهي:"لا يتدخل الموظفون المتواجدون خارج قسم التدقيق الداخلي في عملية التدقيق الداخلي." بمتوسط حسابي يقدر ب (2.05)، واحتلت المرتبة الرابعة الفقرة رقم (1-4)وهي:" يتمتع قسم التدقيق الداخلي باستقلال تام عن كافة الأقسام الأخرى." بمتوسط حسابي (2.11)، واحتلت الفقرة رقم (1-11) وهي:" لا يوجد تعارض بين مصالح المدقق الداخلي والإدارة التنفيذية." المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (2.00) في حين احتلت الفقرة رقم (1-6)وهي:" يبدي المدقق الداخلي رأيه بكل موضوعية في عمله بعيدا عن مصلحته الشخصية."، والفقرة رقم (1-10) وهي:" يستطيع المدقق الداخلي الإطلاع على دفاتر المصرف وسجلاته في أي وقت." المرتبة السادسة والسابعة على التوالي بمتوسط حسابي (1.84) و(1.61).

وقد جاء في المقام الثالث المعيار المتعلق **بتوصيل النتائج** بمتوسط حسابي يبلغ ب (1.68) وبانحراف (0.75)، حيث حازت الرتبة الأولى الفقرة رقم (1-12) وهي:"يقوم المدقق الداخلي بإبلاغ الإدارة فور وصول أية معلومات تعرقل عملية التدقيق." بمتوسط حسابي يقدر (1.74)، ثم الفقرة رقم (1-8)وهي:" يقوم المدقق الداخلي بتوصيل نتائج التدقيق الداخلي من خلال تقارير دورية إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق." بمتوسط حسابي قدره (1.64).

كما احتل معيار **العناية المهنية** الرتبة الرابعة بمتوسط حسابي يبلغ ب (1.83) وبانحراف معياري (0.62)، حيث جاءت الفقرة رقم (1-17) وهي:" يقوم المصرف بتوفير دورات تدريبية للمدققين الداخليين لمواكبة التطورات العلمية." في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي يبلغ (20.16)، لتليها الفقرة رقم (1-2)وهي:" يتخطى المدقق الداخلي المهام التقليدية المنوطة به ويقوم بخدمات استشارية." بنتوسط حسابي يبلغ (2.13)، في حين جاءت الفقرة رقم (1-3)وهي:" لدى المدقق الداخلي معرفة كافية بمعايير التدقيق الداخلي." في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي يبلغ (1.50).

بعد دراسة وتحليل نتائج المحور الأول والمتعلق ب" مدى الالتزام لمعايير التدقيق الداخلي" يتضح جليا أن جميع اتجاهات عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة حيث لم تتجاوز المتوسطات الحسابية العامة للمحاور القيمة (2.33) وهي تدخل ضمن مجال الموافقة المنخفضة،وما يؤكد ذلك هو القيمة المتدنية للانحراف المعياري والتي بلغت قيمته (0.71) مما يدل على تقارب آراء العينة المدروسة.

ثانيا: عرض و تحليل اتجاهات إجابات عينة الدراسة على فقرات المحور الثاني من الاستبيان: والمتعلق بمدى تطبيق نظام رقابة داخلية محكم في المصارف الجزائرية.

الجدول رقم (4-12):تحليل اتجاهات إجابات عينة الدراسة لمحور تطبيق نظام رقابة داخلية محكم

الأبعاد	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاهات	المتوسط الحسابي العام	الانحراف المعياري العام
وعي المدقق الداخلي بأهمية نظام الرقابة الداخلية	المحور_02_01	1,95	1,179	موافق	1,9063	,93489
	المحور_02_08	1,86	1,122	موافق		
تقييم نظام الرقابة الداخلية	المحور_02_03	1,81	1,068	موافق	1,8594	,84928
	المحور_02_04	1,83	1,123	موافق		
	المحور_02_06	1,94	1,236	موافق		
	المحور_02_09	1,86	1,122	موافق		
تحسين نظام الرقابة الداخلية	المحور_02_05	1,88	1,095	موافق	2,0038	,76975
	المحور_02_07	2,26	1,166	موافق		
	المحور_02_10	1,83	1,111	موافق		
	المحور_02_11	2,26	1,290	موافق		
	المحور_02_12	1,81	1,115	موافق		
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام					1.92316	,85130

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

ولتوضيح أكثر للنتائج الواردة في الدول رقم(4-12) تم الاستعانة بالشكل التوضيحي التالي:

الشكل رقم (4-2): تحليل اتجاهات إجابات عينة الدراسة لمحور تطبيق نظام رقابة داخلية محكم في المصارف الجزائرية

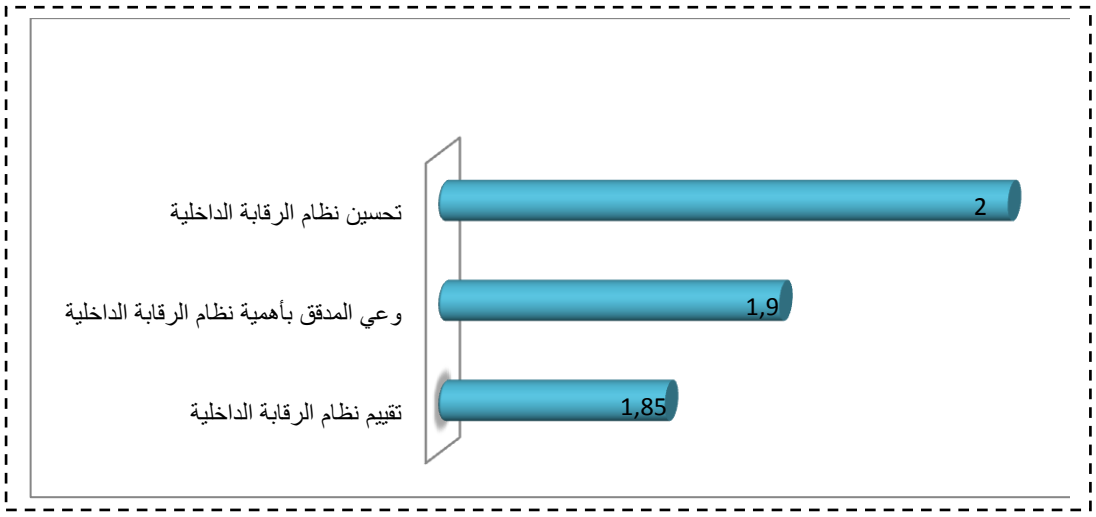

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

يظهر من الجدول رقم(4-12) أن:"تقييم نظام الرقابة الداخلية وأثره على تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية " لفقرات المجال كانت تتجه نحو الاتجاه موافق، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات بين (1.85-2.00).

ولقد حاز البعد المتعلق **بتحسين نظام الرقابة الداخلية** أعلى متوسط حسابي، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (2.0038) وبانحراف معياري يقدر ب(0.76975)، ولقد جاءت كل من الفقرة رقم (2-7)وهي:" يقدم المدقق الداخلي ضمانات موضوعية إلى مجلس الإدارة بشأن فعالية نظام الرقابة الداخلية."، والفقرة رقم (2-11)وهي:" يمكن تغيير إجراءات الرقابة الداخلية بناءا على اقتراح من المدقق الداخلي."في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي يبلغ (2.26)، وجاءت في الرتبة الثانية الفقرة رقم (2-5) وهي:"يملك المدقق الداخلي القدرة على اكتشاف أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية من خلال المتابعة الدائمة لأنشطة المصرف." بمتوسط حسابي يبلغ (1.88)، وقد احتلت الرتبة الثالثة الفقرة رقم (2-10)وهي:" يقدم المدقق الداخلي توصيات واقتراحات لتطوير نظام الرقابة الداخلية وزيادة كفاءته وتجنب المخاطر المالية." بمتوسط حسابي يقدر ب(1.83)، كماجاءت في الرتبة الرابعة الفقرة رقم (2-12) وهي:"يساعد تقييم المدقق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر المالية." بمتوسط حسابي يبلغ (1.81).

وقد حل البعد الثاني والمتعلق **بوعي المدقق الداخلي بأهمية نظام الرقابة الداخلية** المرتبة الثانية بمتوسط حسابي يقدر ب (1.9063) وبانحراف معياري يبلغ (0.93)، وكانت أهم فقراته الفقرة رقم (1-2) وهي:" يقوم المدقق الداخلي بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي لمعرفة مدى سلامته ودقته." بمتوسط حسابي يقدر ب(1.95)، وفي الرتبة الثانية الفقرة رقم (2-8)وهي:" يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من أن إدارة المصرف تقوم بالفحص الدوري لأنشطة الرقابة الداخلية وتعمل على تعديلها." بمتوسط حسابي يبلغ (1.86).

وجاء في المقام الثالث البعد المتعلق **بتقييم نظام الرقابة الداخلية** بمتوسط حسابي يقدر ب(1.85) وبانحراف معياري يبلغ (0.84)، حيث جاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (2-6) وهي:" يقوم المدقق الداخلي بفحص وتقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية." بمتوسط حسابي يقدر ب(1.94)، وفي الرتبة الثانية الفقرة رقم (2-9) وهي:" يقوم المدقق الداخلي بفحص وتقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية." بمتوسط حسابي يقدر ب (1.86)، واحتلت المرتبة الثالثة الفقرة رقم (2-4)وهي:" يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من أن أنشطة الرقابة الداخلية موضوعة لتفادي المخاطر المالية." بمتوسط حسابي يقدر ب(1.83)، في حين احتلت الرتبة الرابعة الفقرة رقم (2-3)وهي:" يقوم المدقق الداخلي بمتابعة تنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية." بمتوسط حسابي يقدر ب (1.81).

بعد دراسة وتحليل نتائج المحور الثاني والمتعلق ب" مدى تطبيق نظام رقابة داخلية محكم في المصارف الجزائرية" نخلص إلى أن جميع اتجاهات عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة حيث لم تتجاوز المتوسطات الحسابية العامة للمحاور القيمة (2.33)وهي تدخل ضمن مجال الموافقة المنخفضة، وما يؤكد ذلك هو قيمة الانحراف المعياري والتي بلغت (0.85) .

ثالثا: عرض و تحليل اتجاهات إجابات عينة الدراسة على فقرات المحور الثالث من الاستبيان: والمتعلق بمدى تقييم ومتابعة المخاطر المالية.

الجدول رقم (4-13): تحليل اتجاهات إجابات عينة الدراسة لمحور تقييم ومتابعة المخاطر المالية

الأبعاد	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاهات	المتوسط الحسابي العام	الانحراف المعياري العام
تحديد المخاطر المالية	المحور_03_01	1,41	,741	موافق بشدة	1,8875	,67718
	المحور_03_03	2,01	1,085	موافق		
	المحور_03_04	1,91	1,150	موافق		
	المحور_03_08	1,85	1,032	موافق		
	المحور_03_09	2,25	1,153	موافق		
تقييم المخاطر المالية	المحور_03_05	1,98	1,102	موافق	2,0313	,63317
	المحور_03_07	2,18	1,209	موافق		
	المحور_03_12	1,98	1,091	موافق		
	المحور_03_13	2,20	1,118	موافق		
	المحور_03_14	1,54	,826	موافق بشدة		
	المحور_03_15	2,33	1,199	موافق		
الاستجابة للمخاطر المالية	المحور_03_10	1,76	1,046	موافق بشدة	1,7500	,79953
	المحور_03_11	1,74	,951	موافق بشدة		
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام					1.8896	,70329

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

ولتوضيح أكثر للنتائج الواردة في الجدول رقم(4-13) تم الاستعانة بالشكل التوضيحي التالي:

الشكل رقم (4-3): تحليل اتجاهات إجابات عينة الدراسة لمحور تقييم ومتابعة المخاطر المالية

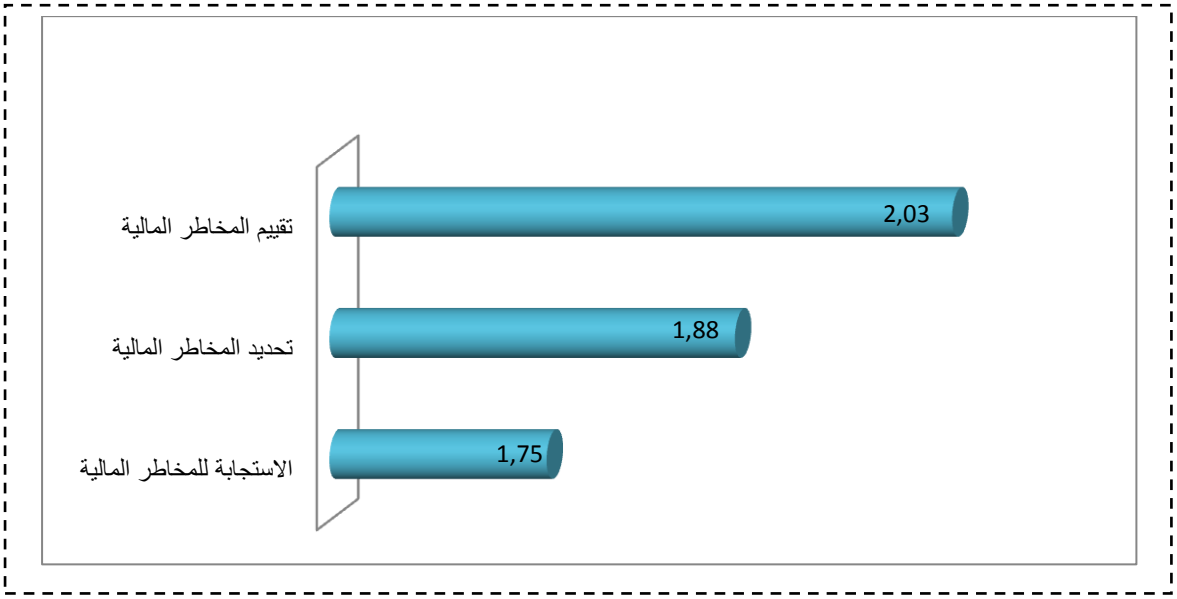

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن اتجاهات عينة الدراسة كلها إيجابية حيث كانت فقرات المجال مابين موافق إلى موافق بشدة، بحيث تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات مابين (1.75-2.03)، ولقد حاز بعد **تقييم المخاطر** على أعلى متوسط حسابي

من بين الأبعاد الأخرى، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (2.03) وانحراف معياري (0.63)، وقد جاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (3-15)وهي:" يقوم المدقق الداخلي باستخدام أدوات مالية حديثة كالمشتقات المالية للتحكم في المخاطر المالية. " بمتوسط حسابي (2.33)، وجاءت في الرتبة الثانية الفقرة رقم (3-13)وهي:" يستخدم المدقق الداخلي طرق كمية إحصائية في الكشف المبكر عن المخاطر المالية." بمتوسط حسابي يبلغ (2.20)، وجاءت في الرتبة الثالثة الفقرة رقم (3-7)وهي:"يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من مدى كفاءة آداء الموظفين في التعامل مع المخاطر المالية ومراقبة جودة العمل." بمتوسط حسابي (2.18).

كما جاءت في الرتبة الرابعة على التوالي كل من الفقرة رقم (3-5)وهي:" يقوم المدقق الداخلي بتحديد وتصنيف وتقييم المخاطر المالية حسب أهميتها إلى مخاطر مالية حرجة ومخاطر مالية ضعيفة." والفقرة رقم (3-12)وهي:" يملك قسم التدقيق الداخلي الأدوات والوسائل اللازمة لقياس وتقييم المخاطر المالية." بمتوسط حسابي (1.98)، وجاءت الفقرة رقم (3-14)وهي:" يقوم المدقق الداخلي بتقديم تقارير دورية حول نتائج تقييم المخاطر المالية إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق."في الرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي (1.54).

وجاء في المقام الثاني البعد المتعلق **بتحديد المخاطر** بمتوسط حسابي يبلغ (1.88) وبانحراف معياري (0.67) وقد جاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (3-9) وهي:" يعمل المدقق الداخلي على تحسين كفاءة العمليات المصرفية من خلال مراجعة جميع السياسات المعتمدة من قبل إدارة المصرف لتحديد المخاطر المالية ." بمتوسط حسابي (2.25)، وجاءت في الرتبة الثانية الفقرة رقم (3-3)وهي:" يقوم المدقق الداخلي بإعداد خطة تدقيق شاملة يحدد فيها مجالات المخاطر في مختلف أنشطة المصرف." بمتوسط حسابي (2.01)، وجاءت في الرتبة الثالثة الفقرة رقم(3-4) وهي:" يعمل المدقق الداخلي على تحديد كافة العوامل المسببة والتي من المحتمل أن تؤدي إلى حدوث مخاطر مالية مستقبلا." بمتوسط حسابي قدره (1.91).

وجاءت الفقرة رقم (3-8) وهي:"يقوم المدقق الداخلي بفحص ومراجعة المخاطر المالية بصفة مستمرة ومنتظمة وذلك لتمكين إدارة المصرف من اتخاذ الإجراءات التصحيحية والوقائية اللازمة في الوقت المناسب." في الرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (1.85).

كما جاءت الفقرة رقم (3-1) وهي:" يعمل المدقق الداخلي بالتعاون مع الجهة المسؤولة على تحديد المخاطر المالية بشكل واضح ودقيق." في الرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي يبلغ (1.41).

واحتل في المقام الثالث البعد المتعلق **بالاستجابة للمخاطر** بمتوسط حسابي يبلغ (1.75) وبانحراف معياري يقدر ب(0.799)، وكانت اهم فقراته الفقرة رقم (3-10) وهي:" يقوم المدقق الداخلي باقتراح جملة من الآليات والأساليب للتحكم في المخاطر المالية وكذا التقليل من الآثار السلبية الناجمة عنها." بمتوسط حسابي (1.76)، وفي الرتبة الثانية الفقرة رقم (3-11) وهي:" يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى استجابة وحدات المصرف للملاحظات المقترحة حول المخاطر المالية التي من الممكن أن تتعرض لها." بمتوسط حسابي (1.74).

بعد دراسة وتحليل نتائج المحور الثالث والمتعلق ب" مدى تقييم ومتابعة المخاطر المالية" يتضح أن جميع اتجاهات عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة حيث لم تتجاوز المتوسطات الحسابية العامة للمحاور القيمة (2.33) وهي تدخل ضمن مجال الموافقة المنخفضة،أما فيما يخص الانحراف المعياري فقد بلغ القيمة(0.70) وهو ما يدل على أن إجابات عينة الدراسة كانت متشابهة ومتقاربة.

رابعا: عرض و تحليل اتجاهات إجابات عينة الدراسة على فقرات المحور الرابع من الاستبيان: والمتعلق بمدى توافر إدارة المخاطر في المصارف الجزائرية.

الجدول رقم (4-14): تحليل اتجاهات إجابات عينة الدراسة لمحور إدارة المخاطر في المصارف الجزائرية

الأبعاد	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاهات	المتوسط الحسابي العام	الانحراف المعياري العام
إدارة المخاطر في المصرف	المحور_01_01	1,36	,661	موافق بشدة	1,6875	,53234
	المحور_02_02	1,66	,941	موافق بشدة		
	المحور_02_03	1,73	,914	موافق بشدة		
	المحور_06_03	1,65	,956	موافق بشدة		
	المحور_16_03	2,04	1,174	موافق		
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام					1,6875	,53234

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

ولتوضيح أكثر للنتائج الواردة في الجدول رقم (4-14) تم الاستعانة بالشكل التوضيحي التالي:

الشكل رقم (4-4): تحليل اتجاهات إجابات عينة الدراسة لمحور إدارة المخاطر في المصارف الجزائرية

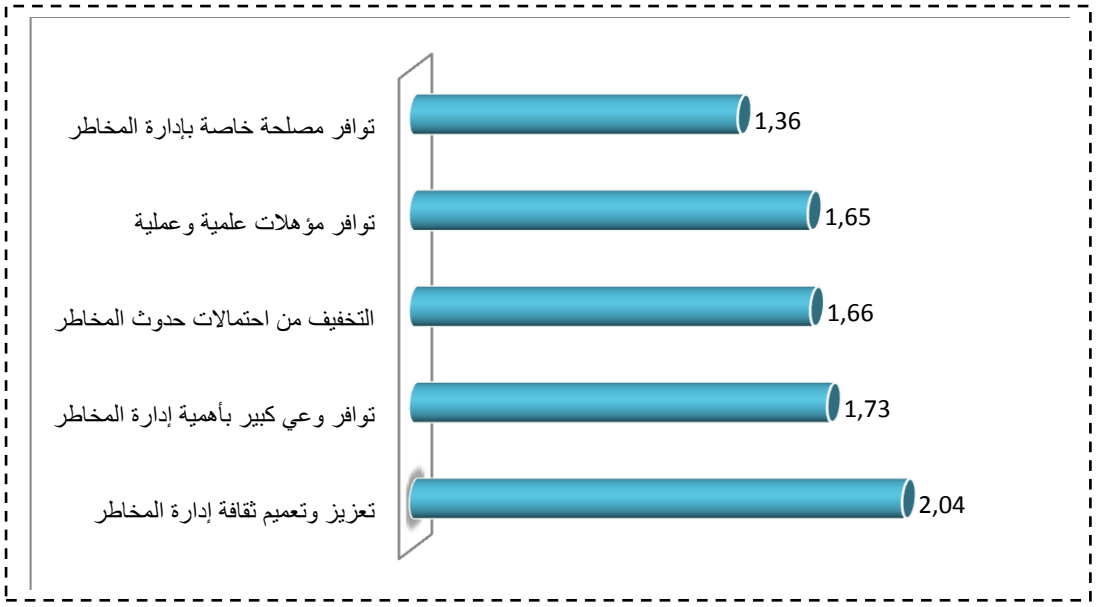

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

ويظهر الجدول رقم (4-14) أن الالتزام بادارة المخاطر لفقرات المجال كانت مابين موافق وموافق بشدة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات بين (1.36.-2.04)، وقد جاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (3-16)وهي:"يلتزم المصرف بتعزيز وتعميم ثقافة إدارة المخاطر باعتبارها تعد شرط أساسي لازم توفره للآداء الناجح." بمتوسط حسابي (2.04)، وجاءت في الرتبة الثانية الفقرة رقم (3-2) وهي:"يتوافر لدى المصرف وعي كبير بأهمية إدارة المخاطر المالية بحيث يعمل على وضع سياسات واستراتجيات كفيلة تتناسب والمخاطر المحتملة التي يمكن ان يتعرض لها." بمتوسط حسابي (1.73)، وجاءت في الرتبة الثالثة الفقرة رقم (2-2)وهي:" يهدف قسم إدارة المخاطر إلى التخفيف من احتمالات حدوث المخاطر المالية، وكذا التخفيض من الخسارة المتوقعة عند وقوع هذه المخاطر." بمتوسط حسابي (1.66)، كما جاءت الفقرة رقم (3-6) وهي:"يمتلك المصرف أفراد مؤهلين علميا وعمليا للقيام بمهامهم المتعلقة بإدارة المخاطر المالية." في الرتبة الرابعة وقبل الأخيرة بمتوسط حسابي (1.65)، وجاءت الفقرة رقم (1-1) وهي:"

يخصص المصرف ضمن هيكله التنظيمي مصلحة خاصة بإدارة المخاطر تكون مسؤولة عن تحديد ومراقبة المخاطر المالية والتحكم فيها." في الرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي قدره(1.36).

بعد دراسة وتحليل نتائج المحور االرابع والمتعلق ب" إدارة المخاطر في المصارف الجزائرية " نخلص أن جميع اتجاهات عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة حيث لم تتجاوز المتوسطات الحسابية العامة للمحاور القيمة (2.33)وهي تدخل ضمن مجال الموافقة المنخفضة،أما فيما يخص الانحراف المعياري فقد بلغ القيمة(0.50) وهو ما يدل على أن النسب متقاربة وذات تشتت قليل.

المطلب الثالث: تحليل الفروقات

لتوضيح أثر الخصائص الشخصية لأفراد العينة والمتمثلة في(الجنس، السن، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، الخبرة المهنية) تم استخدام اختبار ستودنت، واختبار التباين الأحادي (ANOVA)لمعرفة ما إذا كان هناك فروق بين متوسط آراء عينة الدراسة، وبيان أثر تلك المتغيرات الشخصية على دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية، كما تم الاستعانة باختبار الفروقات البعدية (post hoc) لتحديد مصدر الفروقات. وعتد اختبار وتحليل هذه الفروقات سيتم الإجابة على الفرضية الأولى للدراسة.

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية تعود للمتغيرات الشخصية (الجنس، السن، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، الخبرة المهنية) عند مستوى دلالة (0.05).

وبما أن هذه الفرضية تشتمل على (5) متغيرات تتم المقارنة على أساسها قسمت على خمسة فرضيات فرعية ، وسنناقش ونختبر كل فرضية كالتالي:

أولا: اختبار الفرضية الفرعية الأولى: والتي تنص على عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية حول دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية تعود إلى متغير الجنس عند مستوى دلالة (0.05).

1- اختبار عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية حول مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي تعود إلى متغير الجنس.

ولهذا الغرض نحدد الفرضية الصفرية والفرضية البديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية (H0): لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، بين الذكور والاناث حول مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي.

الفرضية البديلة(H1): توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، بين الذكور والاناث حول مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي.

للتحقق من وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات الذكور والاناث حول مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي تم استخدام اختبار ستودنت للفروقات بين المتوسطات. نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4–15): اختبار ستيودنت للفروق بين الذكور والإناث حول مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي

	الفئة	المتوسط الحسابي	الاتجاه	اختبار ستودنت	القيمة الاحتمالية
الاستقلالية والموضوعية	ذكر	2,0026	موافقة	-,276	,784
	أنثى	2,0476	موافقة		
العناية المهنية	ذكر	1,8571	موافقة	,514	,609
	أنثى	1,7778	موافقة		
أخلاقيات الأعمال	ذكر	2,1012	موافقة	-1,197	,235
	أنثى	2,3333	موافقة		
توصيل النتائج	ذكر	1,7143	موافقة	,482	,631
	أنثى	1,6250	موافقة		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم04.

تبين نتائج الجدول أعلاه، بأن متوسطات موافقة الذكور والإناث متقاربة بالنسبة لجميع الأبعاد، هذا ما تؤكده نتائج اختبار ستودنت، حيث بينت عدم وجود فروق دالة عند مستوى معنوية (0.05) بين الذكور والإناث لجميع الأبعاد. على هذا الأساس يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة أي أنه لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، بين الذكور والاناث حول مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي.

2– اختبار عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية حول مدى تطبيق نظام رقابة داخلية محكم يعود إلى متغير الجنس

ولهذا الغرض نحدد الفرضية الصفرية والفرضية البديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية (H0): لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، بين الذكور والاناث حول مدى تطبيق نظام رقابة داخلية محكم .

الفرضية البديلة(H1): توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، بين الذكور والاناث حول مدى تطبيق نظام رقابة داخلية محكم.

للتحقق من وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات الذكور والاناث حول مدى مدى تطبيق نظام رقابة داخلية محكم.

تم استخدام اختبار ستودنت للفروقات بين المتوسطات. نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4–16): اختبار ستيودنت للفروق بين الذكور والإناث حول مدى تطبيق نظام رقابة داخلية محكم

	الفئة	المتوسط الحسابي	الاتجاه	اختبار ستودنت	القيمة الاحتمالية
وعي المدقق الداخلي	ذكر	1,8036	موافقة	-1,513	,134
	أنثى	2,1458	موافقة		
تقييم نظام الرقابة الداخلية	ذكر	1,7813	موافقة	-1,262	,211
	أنثى	2,0417	موافقة		
تحسين نظام الرقابة الداخلية	ذكر	1,9786	موافقة	-,445	,658
	أنثى	2,0625	موافقة		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم05.

تبين نتائج الجدول أعلاه بأن متوسطات موافقة الذكور والإناث متقاربة بالنسبة لجميع الأبعاد، هذا ما تؤكده نتائج اختبار ستودنت، حيث بينت عدم وجود فروق دالة عند مستوى معنوية (0.05) بين الذكور والإناث لجميع الأبعاد. على هذا الأساس يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة أي أنه لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، بين الذكور والاناث حول مدى تقييم نظام الرقابة الداخلي.

3– اختبار عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية حول مدى تقييم ومتابعة المخاطر المالية تعود إلى متغير الجنس

ولهذا الغرض نحدد الفرضية الصفرية والفرضية البديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية (H0): لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، بين الذكور والاناث حول مدى تقييم ومتابعة المخاطر المالية.

الفرضية البديلة(H1):توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، بين الذكور والاناث حول مدى تقييم ومتابعة المخاطر المالية.

للتحقق من وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات الذكور والاناث حول مدى تقييم ومتابعة المخاطر المالية تم استخدام اختبار ستودنت للفروقات بين المتوسطات. نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-17): اختبار ستيودنت للفروق بين الذكور والإناث حول مدى تقييم ومتابعة المخاطر المالية

	الفئة	المتوسط الحسابي	الاتجاه	اختبار ستودنت	القيمة الاحتمالية
تحديد المخاطر المالية	ذكر	1,7821	موافقة	-2,175	,033
	أنثى	2,1333	موافقة		
تقييم المخاطر المالية	ذكر	1,9583	موافقة	-1,588	,116
	أنثى	2,2014	موافقة		
الاستجابة للمخاطر المالية	ذكر	1,6875	موافقة	-1,069	,288
	أنثى	1,8958	موافقة		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم06.

تبين نتائج الجدول رقم (4-17) بأن متوسطات موافقة الذكور والإناث متقاربة بالنسبة لجميع الأبعاد، هذا ما تؤكده نتائج اختبار ستودنت، حيث بينت عدم وجود فروق دالة عند مستوى معنوية (0.05) بين الذكور والإناث لجميع الأبعاد. على هذا الأساس يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة أي أنه لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، بين الذكور والاناث حول مدى تقييم ومتابعة المخاطر المالية.

4- اختبار عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية حول إدارة المخاطر في المصرف تعود إلى متغير الجنس

ولهذا الغرض نحدد الفرضية الصفرية والفرضية البديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية (H0):لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، بين الذكور والاناث حول إدارة المخاطر في المصرف.

الفرضية البديلة(H1):توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، بين الذكور والاناث حول إدارة المخاطر في المصرف.

للتحقق من وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات الذكور والاناث حول إدارة المخاطر في المصرف تم استخدام اختبار ستودنت للفروقات بين المتوسطات. نتائج الاختبار موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (4–18) اختبار ستيودنت للفروق بين الذكور والإناث حول إدارة المخاطر في المصرف

	الفئة	المتوسط الحسابي	الاتجاه	اختبار ستودنت	القيمة الاحتمالية
إدارة المخاطر في المصرف	ذكر	1,6571	موافقة	-,777	,439
	أنثى	1,7583	موافقة		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم07.

تبين نتائج الجدول أعلاه بأن متوسطي موافقة الذكور والإناث متقاربتين بالنسبة لبعد إدارة المخاطر في المصرف، هذا ما تؤكده نتائج اختبار ستودنت، حيث بينت عدم وجود فروق دالة عند مستوى معنوية (0.05) بين الذكور والإناث لهذا البعد. على هذا الأساس يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة أي أنه لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، بين الذكور والاناث حول إدارة المخاطر في المصرف.

وترى الباحثة من خلال هذا التحليل أن متغير الجنس لا يؤثر على معرفة دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن الإدارة المصرفية توفر ظروف عمل متساوية لكلتا الجنسين دون تمييز.

ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية: والتي تنص على عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية حول دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية تعود إلى متغير المؤهل العلمي عند مستوى دلالة (0.05).

ولهذا الغرض نحدد الفرضية الصفرية والفرضية البديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية (H0):لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، تعود إلى المؤهل العلمي.

الفرضية البديلة(H1): توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، تعود إلى المؤهل العلمي.

للتحقق من وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد عينة الدراسة لمختلف أبعاد البحث، تم استخدام اختبار التباين الأحادي للفروقات بين المتوسطات. نتائج الاختبار موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (4–19): اختبار ستيودنت للفروق لمختلف المؤهلات العلمية

المحاور	الأبعاد	احصائية فيشر	القيمة الاحتمالية
مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي	الاستقلالية والموضوعية	,235	,872
	العناية المهنية	,320	,811
	أخلاقيات الأعمال	1,150	,335
	توصيل النتائج	,735	,535
مدى تطبيق نظام رقابة داخلية محكم	وعي المدقق الداخلي	2,614	,057
	تقييم نظام الرقابة الداخلية	,682	,566
	تحسين نظام الرقابة الداخلية	,903	,444
مدى تقييم ومتابعة المخاطر المالية	تحديد المخاطر المالية	,974	,409

	تقييم المخاطر المالية	,142	,935
	الاستجابة للمخاطر المالية	1,446	,236
إدارة المخاطر في المصرف		2,867	,042

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم08.

نلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن أغلب فروق متوسطات درجات اجابات أفراد عينة الدراسة بمختلف مؤهلاتهم العلمية ليس دال معنويا عند مستوى (0.05)، باستثناء بعد إدارة المخاطر في المصرف أين بلغت القيمتة الاحتمالية (0.042) أي أنه يوجد اختلاف بين أفراد العينة بناء على مؤهلاتهم العلمية تجاه إدارة المخاطر في المصرف. على هذا الأساس يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة باستثناء الفرق المتعلق ببعد إدارة المخاطر في المصرف. من أجل تحديد مصدر الفرق تم اجراء اختبار الفروقات البعدية (post hoc)، بينت نتائج الاختبار وجود فروقات بين متوسطات إجابات الأفراد الذين يملكون مستوى ليسانس وماجستير وبين الماستر والماجستير (الملحق رقم –08–).

وحسب رأي الباحثة يمكن تفسير ذلك إلى قلة تفهم وإدراك أهمية ودور إدارة المخاطر في المصارف، وقد يعود السبب إلى أن هذه الوظيفة تتطلب المزيد من الاستيعاب والممارسة والتجديد في المعطيات مما يجعل الموظفين أكثر إدراكا لأهمية هذا العامل في المصارف.

ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: والتي تنص على عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية حول دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية تعود إلى متغير المركز الوظيفي عند مستوى دلالة (0.05).

ولهذا الغرض نحدد الفرضية الصفرية والفرضية البديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية (H0):لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، تعود للمركز الوظيفي.

الفرضية البديلة(H1): توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، تعود للمركز الوظيفي.

للتحقق من وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد عينة الدراسة لمختلف أبعاد البحث، تم استخدام اختبار التباين الأحادي للفروقات بين المتوسطات. نتائج الاختبار موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (4–20): اختبار ستيودنت للفروق لمختلف المراكز الوظيفية

المحاور	الأبعاد	احصائية فيشر	القيمة الاحتمالية
مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي	الاستقلالية والموضوعية	1,614	,180
	العناية المهنية	1,918	,116
	أخلاقيات الأعمال	2,421	,056
	توصيل النتائج	,184	,946
مدى تطبيق نظام رقابة داخلية محكم	وعي المدقق الداخلي	2,305	,066
	تقييم نظام الرقابة الداخلية	2,606	,042
	تحسين نظام الرقابة الداخلية	1,214	,312
مدى تقييم ومتابعة المخاطر المالية	تحديد المخاطر المالية	1,967	,108
	تقييم المخاطر المالية	1,990	,105
	الاستجابة للمخاطر المالية	1,106	,360

إدارة المخاطر في المصرف	,805	,526

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم09.

نلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن أغلب فروق متوسطات درجات اجابات أفراد عينة الدراسة بمختلف مراكزهم الوظيفية ليس دال معنويا عند مستوى (0.05)، باستثناء بعد تقييم نظام الرقابة الداخلية أين بلغت القيمتة الاحتمالية (0.042) أي أنه يوجد اختلاف بين أفراد العينة بناء على مركزهم الوظيفي تجاه تقييم نظام الرقابة الداخلية. على هذا الأساس يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة باستثناء الفرق المتعلق ببعد تقييم نظام الرقابة الداخلية. من أجل تحديد مصدر الفرق تم اجراء اختبار الفروقات البعدية (post hoc)، بينت نتائج الاختبار وجود فروقات بين متوسطات إجابات الأفراد تحت المسمى الوظيفي محاسب ومدقق داخلي (الملحق رقم –09–).

وترى الباحثة أن للعنصر البشري دور هام وملموس في تحقيق نظام رقابة داخلية فعال، فالمحاسب يولي عناية واهتمام واسع بسلامة النظام المحاسبي، وذلك قصد إعطاء صورة صادقة وعادلة للقوائم المالية، في حين يهتم المدقق الداخلي بدعم النظام المحاسبي من خلال ما يوفره من رقابة وتقييم دائم ومستمر على العمليات المالية قصد التحقق من مدى صحتها وسلامتها. وحسب رأي الباحثة قد يعود السبب في هذا الاختلاف إلى عدم تحديد وتوزيع المسؤوليات داخل الهيكل التنظيمي للمصرف بما يتناسب مع موقع كل موظف، لذا يعد من الضروري لبناء نظام رقابة داخلية فعال عدم إشراك كل موظف في مراقبة عمله.

ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: والتي تنص على عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية حول دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية تعود إلى متغير الخبرة المهنية عند مستوى دلالة (0.05).

ولهذا الغرض نحدد الفرضية الصفرية والفرضية البديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية (H0): لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، تعود للخبرة المهنية.

الفرضية البديلة(H1): توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، تعود للخبرة المهنية.

للتحقق من وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد عينة الدراسة لمختلف أبعاد البحث، تم استخدام اختبار التباين الأحادي للفروقات بين المتوسطات. نتائج الاختبار موضحة في الجدول رقم –18–.

الجدول رقم (4–21): اختبار ستيودنت للفروق تعود إلى متغير الخبرة المهنية

المحاور	الأبعاد	احصائية فيشر	القيمة الاحتمالية
مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي	الاستقلالية والموضوعية	,949	,421
	العناية المهنية	,460	,711
	أخلاقيات الأعمال	2,101	,107
	توصيل النتائج	,941	,425
مدى تطبيق نظام رقابة داخلية محكم	وعي المدقق الداخلي	,662	,578
	تقييم نظام الرقابة الداخلية	2,216	,093
	تحسين نظام الرقابة الداخلية	,053	,984
مدى تقييم ومتابعة المخاطر المالية	تحديد المخاطر المالية	,585	,627
	تقييم المخاطر المالية	,392	,759
	الاستجابة للمخاطر المالية	,457	,713
إدارة المخاطر في المصرف		,444	,722

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم10.

نلاحظ من نتائج الجدول السابق أن جميع فروق متوسطات درجات اجابات أفراد عينة الدراسة بمختلف خبراتهم المهنية ليس دال معنويا عند مستوى (0.05). على هذا الأساس يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة. أي أنه لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، تعود للخبرة المهنية.

ويمكن تفسير ذلك، على أن هناك توافق وانسجام كبير بين جميع فئات عينة الدراسة، حيث نجد أن الفئات الشبانية ذات الخبرة المتوسطة على احتكاك كبير بالفئات ذات الخبرة العالية، وذلك للتمكن من التعايش مع المستجدات المالية والمصرفية واكتساب أكبر العلوم.

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج

يتضمن هذا المبحث اختبار فرضيات الدراسة الخاصة بدور وظيفة التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية، ولقد قسم إلى ثلاثة مطالب كالتالي:

- اختبار النموذج الخارجي؛
- اختبار النموذج البنائي؛
- تحليل ومناقشة نتائج محاور الدراسة.

المطلب الأول:اختبار النموذج الخارجي

سنتناول من خلال هذا المطلب اختبارات ثبات وصدق أداة الدراسة.

أولا:اختبارات ثبات أداة الدراسة

يعبر الثبات على مدى دقة أداة القياس ومدى اتساق مؤشراته. فهو يسمح بتحديد إلى أي مدى يمكن الوثوق بأداة القياس. أي أن ارتفاع معدل الثبات يضمن الحصول على نفس النتائج إذا تم تطبيق نفس الأداة على نفس العينة بعد مدة معينة. كما يعتبر دليل على عدم تأثره بالعوامل والظروف الخارجية، وهذا يعني قلة تأثير عوامل الصدفة والمتغيرات العشوائية على نتائج عملية القياس.ونظرا لوجود عدة اساليب لتقدير مدى ثبات أداة الدراسة واستقرار نتائجها قامت الباحثة باستخدام باستخدام معاملات الاتساق الداخلي، والمتمثلة في "معامل ألفا كرونباخ" ومعامل "الموثوقية المركبة".

1 –طريقة معامل ألفا كرونباخ(Alpha Crunbach) :

يستخدم معامل ألفا كرونباخ لقياس درجة الثبات والاتساق بين بنود المتغير الخاضع للتحليل، وتتراوح قيمته بين (0،1)،وكلما اقتربت قيمة معامل ألفا من الواحد كلما ارتفعت درجة الثبات والاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان، وكلما انخفضت قيمة معامل ألفا عن الواحد وبالتحديد(0.6) كلما انخفضت درجة الثبات والاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان[8].

ولتوضيح أكثر عن هذا المعامل نقدم قيم ألفا وقبولها كمايلي[9]:

- αاكبر من 90% يعتبر ممتاز؛
- αاكبر من 80% يعتبر جيد؛
- αاكبر من 70% يعتبر مقبول؛
- αاكبر من 60% يجب أن لا يقل عن هذه النسبة؛

---

[8] عامر حاج دحو ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 275 -276

[9] كيلوتي حمزة، **أثر تطبيق المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لمتطلبات نظام الرقابة الداخلية دراسة استبيانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير،تخصص محاسبة، شعبة علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2016/2015، ص:116.

- αاكبر من 50% يعتبر ضعيف،
- αاقل من 50% غير مقبول.

2- **معامل الموثوقية المركبة:** يعد معامل الموثوقية من البدائل المقترحة لاثبات صدق أداة الدراسة، وأحيانا يدعى بثبات المفهوم (Construct relability)، وقد يرمز ليا بالحرفين اللاتينيين(cr) ،أو بالحرف الإغريقي رو (Rho)، وأحيانا بأوميجا (Omega). وسنستعمل الاختصار (cr) أو التسمية الثبات المركب[10]. الحد الأدنى للحكم على دقة العاملين هو (70%)[11]. وبغرض التحقق من درجة الثبات والاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان قمنا بحساب قيمة معامل ألفا ومعامل الموثوقية المركبة لكل فقرات محاور الدراسة. والجدول أدناه يبن ذلك:

الجدول رقم (4-22): نتائج اختبارات دقة المقاييس

			معامل ألفا كرونباخ	نتيجة الاختبار	معامل الموثوقية المركبة	نتيجة الاختبار
المحور الأول: مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي ودورها في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية.	01	البعد الأول: الاستقلالية والموضوعية.	0.66	ثابت	0.776	ثابت
	02	البعد الثاني:العناية المهنية.	0.388	غ ثابت	0.741	ثابت
	03	البعد الثالث:أخلاقيات الأعمال.	0.740	ثابت	0.852	ثابت
	04	البعد الرابع: توصيل النتائج.	0.567	غ ثابت	0.818	ثابت
المحور الثاني: مدى تطبيق نظام رقابة داخلية محكم وأثره على تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية.	01	البعد الأول: وعي المدقق الداخلي بأهمية نظام الرقابة الداخلية.	0.485	غ ثابت	0.788	ثابت
	02	البعد الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية.	0.733	ثابت	0.834	ثابت
	03	البعد الثالث:تحسين نظام الرقابة الداخلية.	0.680	ثابت	0.793	ثابت
المحور الثالث: مدى تقييم ومتابعة المخاطر المالية ودورها في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية.	01	البعد الأول: تحديد المخاطر المالية.	0.653	ثابت	0.783	ثابت
	02	البعد الثاني:تقييم المخاطر المالية.	0.599	غ ثابت	0.756	ثابت
	03	البعد الثالث:الاستجابة للمخاطر المالية.	0.437	غ ثابت	0.780	ثابت
المحور الرابع: إدارة المخاطر في المصارف الجزائرية.			0.536	غ ثابت	0.741	ثابت

المصدر: مخرجات برنامج "SmartPLS" (الملحق رقم -11-)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أغلب معدلات ألفا كرونباخ لم تتجاوز القيمة(0.6) ، يمكن أن يعزى ذلك إلى انخفاض عدد الفقرات على مستوى العوامل، حيث أن معامل ألفا كرونباخ يتأثر بعدد العوامل. في المقابل نلاحظ أن معدلات الموثوقية المركبة فاقت جميعها القيمة (0.7)، وهي تدل على جودة الاتساق الداخلي بين الفقرات. يرجع الاختلاف بين نتائج المؤشرين إلى طبيعة تعامل كل منهما مع المؤشرات، ففي ألفا يتم افتراض بوجود تساوي في تشبعات العوامل بمؤشراتها —وهذا ينافي حقيقة الدراسات الميدانية-، أما الموثوقية المركبة فتأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بين هذه التشبعات -ما يمثل نقطة قوة للمعامل- (أنظر الجدول رقم

[10] محمد تيغزة، **توجهات حديثة في قياس صدق وثبات درجات أدوات القياس، تحليل نظري تقويمي وتطبيقي**، مجلة العلوم النفسية والتربوية، العدد 4، 2017،ص 15.

[11] Bagozzi, R. P., & Yi, Y,**On the evaluation of structural equation models**, Journal of the Academy of Marketing Science, 16(1),1988,pp: 74–94.

24). بناء على ما تم ذكره تم اعتماد معامل الموثوقية المركبة لقياس مدى جودة أدوات القياس، حيث تدل على أن غالبية معاملات الثبات جيدة، حيث تجاوزت قيمة الموثوقية المركبة(0.7).

ثانيا: اختبارات المصداقية

تم التحقق من صدق فقرات الاستبيان من خلال مجموعة من الاجراءات المنهجية نوردها كالتالي:

1- الصدق الظاهري:

بعد الانتهاء من إعداد وصياغة فقرات الاستمارة تم عرضها على مجموعة من الأساتذة الجامعيين المتخصصين في هذا الموضوع وهم مشكورين على ذلك، واستنادا إلى الاقتراحات والتوجيهات التي قاموا بإبدائها قامت الباحثة بإجراء التعديلات اللازمة من خلال تغيير صياغة بعض العبارات أو حذفها أو إضافة عبارات جديدة. وبعدما تم تعديل صياغة استمارة الاستبيان وتوزيعها على عينة تضمنت (80)فردا.

2- الصدق التقاربي:

يرتبط الصدق عموما بمدى قدرة أداة معينة لقياس ما وضعت لقياسه، والصدق هنا يرتبط بمدى صلاحية المؤشرات المقاسة وكفايتها وملاءمتها وتمثيلها واستيعابها للدلالة النظرية للعوامل التي تنتمي إليها، ويتجلى في اشتراك مجموعة من المؤشرات في قياس عامل معين بحيث أن قيم التشبع المرتفعة للمؤشرات التي تقيس العامل تدل على الصدق التقاربي[12].

ولقد اعتمدت الباحثة لاختبار صدق أدوات القياس باعتماد أدلة الصدق التقاربي المتمثلة في تشبعات العوامل بمؤشراتها ومستخلص التباين. ويقصد ب"التشبعات" درجة ارتباط الفقرات بالعوامل، وحتى تحقق العوامل صدقا تقاربيا كافيا، وتكون التشبعات ذات قيم مقبولة يجب أن تحقق قيما معينة. ويقدم الجدول التالي القيم الدنيا المستحسنة والتي ترتبط بحجم العينة.فكلما كبر حجم العينة قلت معه قيمة التحميل أو التشبع المطلوب.

الجدول رقم(4-23): قيم تحميل العوامل اعتمادا على حجم العينة

تحميل أو تشبع العامل	حجم العينة المطلوب لتحقيق المعنوية
0.30	350
0.35	250
0.40	200
0.45	150
0.50	120
0.55	100
0.60	85
0.65	70
0.70	60

[12] نوال سعيد بركات، **اختبار صلاحية النموذج المقترح لقياس فاعلية الإدارة باستخدام التحليل العاملي التوكيدي، دراسة تطبيقية على موظفي وزارة العمل والتأهيل بليبيا**، ص:04، متاح على الموقع :file:///C:/Users/SARA~1.SAR/AppData/Local/Temp/835-Article%20Text-1918-1-10-20190812.pdf، تم الإطلاع على الساعة 1:50 بتاريخ 2020/12/02.

0.75	50

المصدر: رياض عيشوش، **دور إدارة المعرفة الاستراتيجية في تعزيز الاستجابة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة على عينة من مؤسسات الصناعة الالكترونية بولاية برج بوعريريج**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير في إطار مدرسة الدكتوراه في الاقتصاد التطبيقي وإدارة المنظمات، تخصص اقتصاد وإدارة المعرفة والمعارف، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص:161.

وباعتبار أن حجم العينة في هذه الدراسة هو 80 مفردة، فإن قيمة التحميل المطلوبة يجب أن تكون قريبة من (0.70).ويوضح الجدول رقم (4-24) نتائج اختبار الصدق التقاربي.

الجدول رقم (4-24): نتائج اختبار أدلة الصدق التقاربي (تشبع العوامل بمؤشراتها)

المؤشرات	الاستقلالية والموضوعية	العناية المهنية	أخلاقيات الأعمال	توصيل النتائج	وعي المدقق الداخلي	تقييم نظام الرقابة	المؤشرات	تحسين نظام الرقابة الداخلية	تحديد المخاطر المالية	تقييم المخاطر المالية	الاستجابة للمخاطر المالية	إدارة المخاطر في المصرف
المحور_01_04	0.537						**المحور_02_05**	0.595				
المحور_01_06	**0.687**						**المحور_02_07**	0.459				
المحور_01_07	0.710						**المحور_02_10**	**0.706**				
المحور_01_09	0.448						**المحور_02_11**	**0.742**				
المحور_01_10	0.460						**المحور_02_12**	**0.770**				
المحور_01_11	0.641						**المحور_03_01**		0.512			
المحور_01_13	0.522						**المحور_03_03**		0.699			
المحور_01_02		0.580					**المحور_03_04**		**0.714**			
المحور_01_03		0.930					**المحور_03_08**		**0.724**			
المحور_01_17		//					**المحور_03_09**		0.580			
المحور_01_05			//				**المحور_03_05**			0.587		
المحور_01_14			**0.826**				**المحور_03_07**			0.620		
المحور_01_15			0.829				**المحور_03_12**			**0.749**		
المحور_01_16			**0.778**				**المحور_03_13**			0.539		
المحور_01_08				**0.771**			**المحور_03_14**			0.590		
المحور_01_12				**0.890**			**المحور_03_15**			0.644		
المحور_02_01					**0.713**		**المحور_03_10**				**0.809**	
المحور_02_08					**0.892**		**المحور_03_11**				**0.790**	
المحور_02_03						**0.799**	**المحور_01_01**					//
المحور_02_04						0.625	**المحور_02_02**					0.613
المحور_02_06						**0.826**	**المحور_02_03**					0.643
المحور_02_09						**0.726**	**المحور_03_06**					0.660
							المحور_03_16					0.659
AVE	**0.337**	0.601	0.658	0.693	0.652	0.560		0.441	0.424	**0.386**	0.640	0.417

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج "SmartPLS"

يتبين الجدول رقم -02- وجود نسب تشبعات جيدة تجاوزت (70%). كما بينت نتائج الاختبار وجود تشبعات لم تتجاوز نسبة تشبعاتهما (70%)، إلا أنها تدخل ضمن نطاق القبول (40%<). في المقابل تم تسجيل ثلاث تشبعات لم تتجاوز قيمها (40%)[13] (المحور01_17، المحور03_05، المحور01_01)، هذا ما يدعم عملية التخلي عليها.

اضافة إلى ذلك يظهر من الجدول رقم -02- ارتفاع جودة معاملات التباين المستخلص (AVE) حيث تجاوزت اغلب قيمها نسبة (40%)وهو الحد الأدنى المقبول[14]، ما يدل على أن المؤشرات قادرة على تفسير نسب معتبرة من التباينات داخل عينة الدراسة.. باستثناء عامل "الاستقلالية والموضوعية" وعامل "تقييم المخاطر المالية" أين تم تسجيل انخفاض نسبة التباين المستخلص لديه حيث أنها لم تتجاوز (40%)،حيث تفسر نسبة (33.7%) و (36.8%) من التباين، بينما باقي النسبة فتفسر من خلال مؤشرات أخرى لا يتضمنها هذين المقياسين. إلا أن الأهمية النظرية للعاملين يحول دون استبعادهما من النموذج.

المطلب الثاني: اختبار النموذج البنائي

خصص هذا المطلب لتقديم عرض كامل ومفصل لنتائج الدراسة الميدانية، وذلك للإجابة على التساؤلات المطروحة والتحقق من صحة الفرضيات.

أولا: معالجة مشكل الارتباط الخطي بين مكونات النموذج (العوامل): يتم خلال هذه المرحلة اختبار وجود الارتباط الخطي من عدمه بين العوامل التي يتكون منها النموذج. تم استخدام معامل التضخيم للتباين (VIF: variance inflation factor) الذي يمثل مقدار الزيادة في خطأ القياس الناتج عن وجود ارتباط خطي بين المتغيرات (العوامل). يتم الحكم بعدم وجود ارتباط خطي إذا لم تتجاوز "VIF" القيمة(5)[15]. ويوضح الجدول الموالي نتيجة اختبار "VIF" للارتباط الخطي:

الجدول رقم (4-25): اختبار "VIF" للارتباط الخطي

العوامل	الاستقلالية والموضوعية	العناية المهنية	أخلاقيات الأعمال	توصيل النتائج	وعي المدقق الداخلي	تقييم نظام الرقابة	تحسين نظام الرقابة	تحديد المخاطر المالية	تقييم المخاطر المالية	الاستجابة للمخاطر المالية	إدارة المخاطر في المصرف
مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي	1.000	1.000	1.000	1.000							2.190
مدى تطبيق نظام رقابة داخلية محكم					1.000	1.000	1.000				2.121
مدى تقييم ومتابعة المخاطر المالية								1.000	1.000	1.000	1.947

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج "SmartPLS" (الملحق رقم 12)

[13] Hulland, J, **Use of partial least squares (PLS) in strategic management research: a review of four recent studies**, Strategic Management Journal, 20(2),1999,p: 200.

[14] Chin, W.W, The **Partial Least Squares Approach to Structural Equation Modeling. Modern Methods for Business Research**, In G. A. Marcoulides, Ed, Lawrence Erlbaum Associates Publisher, New Jersey ,1998,p: 321.

[15] Hair, J. F., Hult, G.M., Ringle, C. M. & Sarstedt, M, **A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM)**. Los Angeles: Sage,2013, p:125.

يتبين من الجدول أعلاه أن جميع معاملات التضخيم لم تتجاوز القيمة القصوى(5). على هذا الأساس يمكن الحكم بعدم وجود ارتباط خطي بين عوامل النموذج.

ثانيا: تقييم دلالة وأهمية علاقات النموذج البنائي: يتم خلال هذه المرحلة اختبار معنوية المسارات المفترضة للنموذج البنائي[16]. تكون قيم معاملات المسار جيدة اذا تجاوزت قيمتها (40%). من أجل التحقق من معنوية قيم المسارات تم اجراء اختبار "ستودنت" بالاعتماد على أسلوب "البوتس ترابين"، مع نسبة خطأ (5%). بينت نتائج تحليل "البوتس ترابين" عند مستوى معنوية (95%)بأن أغلب قيم المسارات تتميز بالجودة (الملحق رقم 13). باستثناء مسار أثر محور "مدى تطبيق نظامرقابة داخلية محكم" أين تم تسجيل قيمة غير دالة للأثر (0.273) على هذا الأساس يتم استبعاد المحور من النموذج. نتائج التحليل بعد حذف المحور مبينة في الشكل رقم (4-5).

الشكل رقم (4-5): معاملات المسار باستخدام أسلوب "البوتس ترابين"

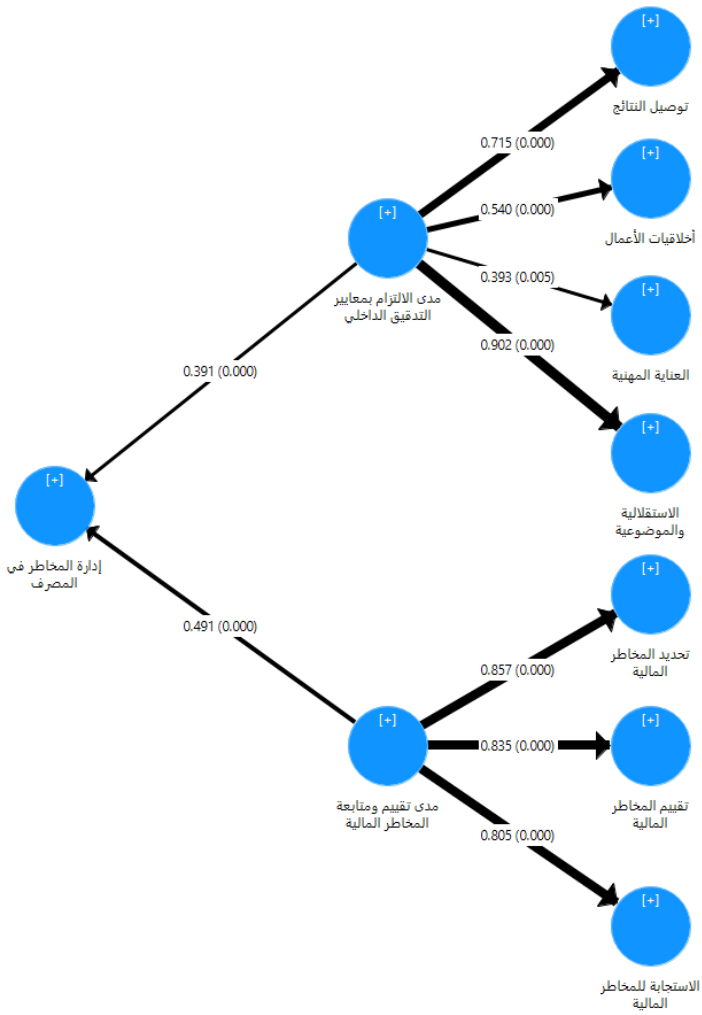

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج "SmartPLS"

[16] Hair, J. F., Hult, G.M., Ringle, C. M. & Sarstedt, M. (2013). A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM). Los Angeles: Sage. p171.

يتبين من الشكل بأن جميع المسارات دالة. بالنسبة لمسار "مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي" على "إدارة المخاطر في المصرف" (0.4)إلا أنه تم قبولها بسبب معنوية الأثر (Chin, 1998).

ثالثا؛ حساب معامل التحديد "R^2": يتم خلال هذه المرحلة حساب قيم معامل التحديد الأثر الكلي للعوامل الخارجة على العوامل الداخلة[17] (المتغيرات المستقلة على المتغير التابع). يبين الجدول رقم –04– قيم معاملات التحديد.

الجدول رقم (4–26): معامل التحديد "R^2"

العوامل	معامل التحديد المعدل
الاستقلالية والموضوعية	**0.811**
العناية المهنية	**0.144**
أخلاقيات الأعمال	**0.283**
توصيل النتائج	**0.505**
تحديد المخاطر المالية	**0.730**
تقييم المخاطر المالية	**0.694**
الاستجابة للمخاطر المالية	**0.648**
إدارة المخاطر في المصرف	**0.633**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج "SmartPLS"

ولمزيد من التوضيح أنظر الشكل أدناه:

الشكل رقم: (4–6): **معامل التحديد "R^2"**

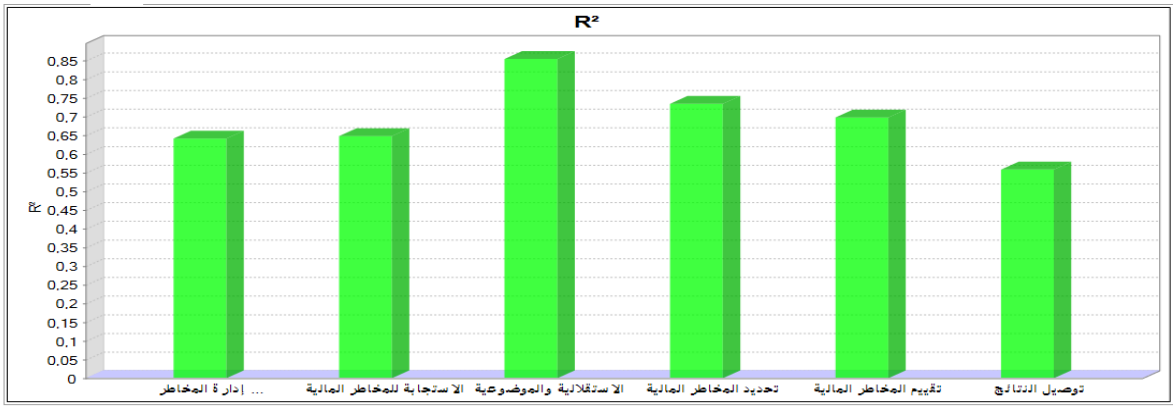

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج "SmartPLS"

تشير النتائج الموضحة في الجدول والشكل أعلاه أن أغلب قيم معاملات التحديد مقبولة، بلغت أعلى قيمة لديها على مستوى بعدي "أخلاقيات الأعمال و"العناية المهنية" حيث يفسران (28.3%) و(14.4%) على التوالي من التغير في عامل "إدارة المخاطر في المصرف". ونظرا لتدني قيمة هذين العاملين تم استبعادهما. النتائج مبينة في الملحق رقم (14).

رابعا؛ حساب حجم الأثر "f^2": يعبر حجم الأثر عن الدرجة التي يمكن التنبؤ بها بالعامل الخارج من خلال العامل الداخل. يبين الجدول رقم (4– 27) نتائج الاختبار كالتالي:

[17] Hair, J. F., Hult, G.M., Ringle, C. M. & Sarstedt, M. (2013). A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM). Los Angeles: Sage. p82.

الجدول رقم (4-27): حجم الأثر "f^2"

العوامل	إدارة المخاطر في المصرف
مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي	0.241
مدى تقييم ومتابعة المخاطر المالية	0.409

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج "SmartPLS" (الملحق رقم 15)

وللمزيد من التوضيح أنظر الشكل أدناه:

الشكل رقم (4-7): حجم الأثر "f^2"

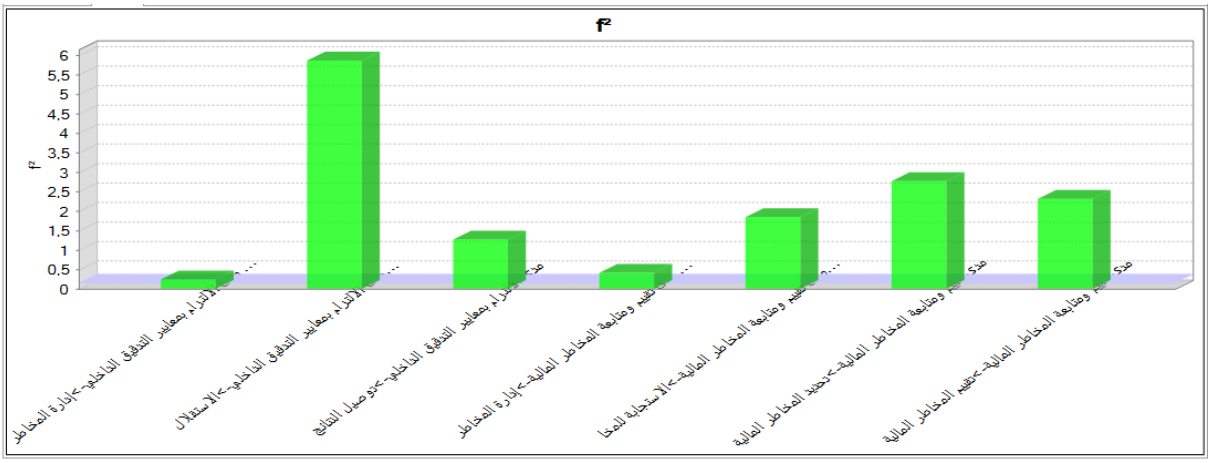

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج "SmartPLS"

بناء على نتائج الجدول أعلاه وباعتماد تصنيف "كوهن" للحكم على حجم الأثر، الذي حدده في ثلاث مستويات؛ حيث يكون حجم الأثر كبيرا إذا تجاوز القيمة (0.35)، ويكون متوسطا عند المجال (0.35)و (0.15) ويكون حجم الأثر صغيرا اذا كانت قيمته بين (0.15) و (0.02)[18]. بناء على هذا التصنيف يتبين بأن نتائج الاختبار مقبولة باعتماد تصنيف " كوهن" حيث بلغ حجم أثر محور مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في المصرف (0.241) وهو أثر متوسط. كما بلغ حجم أثر محور "مدى تقييم ومتابعة المخاطر المالية" على "إدارة المخاطر في المصرف"(0.409) وهو أثر جيد حسب تصنيف "كوهن".

خامسا:حساب معامل الملائمة التنبؤية "Q^2": تم حساب معامل الملائمة باستخدام تقنية "البليند فولديج" (blindfolding procedure). بين الجدول قيم المعامل لكل وحدة تنبؤية كالتالي:

[18] Hair, J. F., Hult, G.M., Ringle, C. M. & Sarstedt, M. (2013). A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM). Los Angeles: Sage. p177-178.

الجدول رقم (4-28): معامل الملائمة التنبؤية "Q^2"

العوامل	Q^2
إدارة المخاطر في المصرف	0.216
الاستجابة للمخاطر المالية	0.387
الاستقلالية والموضوعية	0.257
تحديد المخاطر المالية	0.275
تقييم المخاطر المالية	0.226
توصيل النتائج	0.335

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج "SmartPLS" (الملحق رقم 16)

يتبين لنا من الجدول أعلاه بأن جميع الوحدات التنبؤية تختلف عن الصفر؛ حيث بلغت أقصى قيمة لها على مستوى بعد "الاستجابة للمخاطر المالية" بمعدل (38.7%)، كما تم تسجيل أدنى قيمة على مستوى عامل "إدارة المخاطر في المصرف" بمعدل (21.6%). بالاعتماد على تصنيف "كوهن" يتم تصنيف الوحدات التنبؤية على أنها متوسطة باستثناء عامل "الاستجابة للمخاطر المالية" حيث تجاوزت (35%).

سادسا: مصفوفة الأداء والأهمية: من بين خصائص برنامج "SmartPLS" أنه يقوم بحساب أهمية المسارات بالنسبة للعوامل الرئيسية والتي يتم تعيينها من قبل الباحث، اضافة إلى حساب أهمية كل عامل ضمن النموذج العام. من خلال تعيين عامل التكلفة والربحية والحصة السوقية كمحاور رئيسية في النموذج، تم استخراج مصفوفات الأهمية والأداء للنموذج محل الدراسة. النتائج مبينة في الشكل رقم (4-8) والجدول رقم (4-29).

الشكل رقم (4-8): مصفوفة الأهمية والأداء

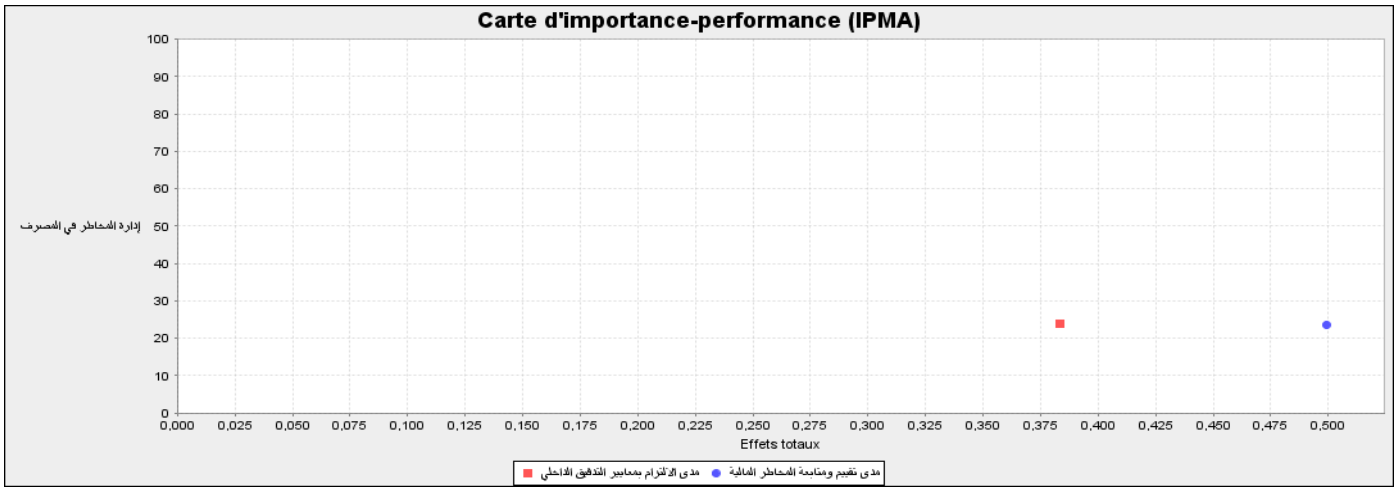

الجدول رقم (4-29): مؤشرات الأداء والأهمية لعامل الأهداف الاستراتيجية

	الأهمية	الأداء
مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي	0.383	23.727
مدى تقييم ومتابعة المخاطر المالية	0.499	23.563

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج "SmartPLS" (الملحق رقم 17)

يتبين من الشكل رقم (4-8) والجدول رقم (4-29) التفاوت في مواقع عاملي التاثير من جانب الأهمية أو الأداء على مستوى نموذج الدراسة. حيث تبين بأن بعد "مدى تقييم ومتابعة المخاطر المالية" أكثر تأثيرا حيث بلغت نسبة الأهمية لديه(49.9%)مقابل (38.3%)لمحور "مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي". كما نلاحظ تقارب في أداء المحورين على مستوى النموذج البنائي.

المطلب الثالث: تحليل ومناقشة نتائج محاور الدراسة

من خلال هذا المطلب سيتم إبداء رأي الباحثة حول نتائج محاور الدراسة وربطها بنتائج الدراسات السابقة.

أولا: تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة بالفرضيات المتعلقة بالمتغيرات الديموغرافية

تم التوصل من خلال الدراسة الميدانية إلى جملة من النتائج مستمدة من وصف المتغيرات الشخصية نوردها كالتالي:

- أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية تعود لمتغير الجنس، حيث كانت متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة متقاربه بغض النظر عن جنسهم. ولقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة(إبراهيم إسحق نسمان، 2009)، والتي بينت عدم وجود فروق بين أفراد عينة الدراسة حول دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف العاملة في فلسطين يعزى للجنس، ولم تتفق هذه النتائج ولم تختلف مع نتائج أي دراسة سابقة، لكون الدراسات السابقة لم تتناول متغير الجنس ضمن المتغيرات المستقلة التي بحثتها.
- توصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية تعود لمتغير المؤهل العلمي، حيث كانت متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة متقاربه بغض النظر عن مؤهلاتهم العلمية. باستثناء الفرق المتعلق ببعد إدارة المخاطر في المصرف، فلقد بينت نتائج الاختبار وجود فروقات بين متوسطات إجابات الأفراد الذين يملكون مستوى ليسانس وماجستير وبين الماستر والماجستير.

ولقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة(كمال محمد سعيد كامل النونو، 2009)، والتي أظهرت عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين حول مدى التزام البنوك الإسلامية العاملة بقطاع غزة بتطبيق معايير التدقيق الداخلي تعزى إلى المؤهل العلمي، واتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة(وورد ناهض الشوا، 2014) والتي أظهرت عدم وجود ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول دور المدقق الداخلي في إدارة مخاطر بيئة العمل من وجهة نظر موظفي مجمع الإيرادات في وزارة المالية بقطاع غزة تبعا للمؤهل العلمي.

وقد توافقت نتائج هذه الدراسة مع نتيجة دراسة(رنده محمد سعيد أبو شعبان، 2016)، والتي بينت عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى المؤهل العلمي، كما اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (إيهاب ديب مصطفى رضوان،2012)، والتي أظهرت عدم وجود فروق بين إجابات المبحوثين حول أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى لمتغير المؤهل العلمي، كما اتفقت نتائج الدراسة مع نتائج دراسة(دراسة(إبراهيم إسحق نسمان، 2009)، والتي بينت عدم وجود فروق بين أفراد عينة الدراسة حول دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف العاملة في فلسطين يعزى للمؤهل العلمي، ولم تختلف نتائج الدراسة مع نتائج أي من الدراسات السابقة.

- أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول دور التدقيق الداخلي في تفعيل

إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية تعود لمتغير المسمى الوظيفي، حيث كانت متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة متقاربه. باستثناء الفرق المتعلق ببعد تقييم نظام الرقابة الداخلية يوجد اختلاف بين أفراد العينة بناء على مركزهم الوظيفي تجاه تقييم نظام الرقابة الداخلية، وقد بينت نتائج الاختبار وجود فروقات بين متوسطات إجابات الأفراد تحت المسمى الوظيفي محاسب ومدقق داخلي.

اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة كل من(كمال محمد سعيد كامل النونو، 2009، وورد ناهض الشوا، 2014، رنده محمد سعيد أبو شعبان، 2016)، وقد اختلفت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (إيهاب ديب مصطفى رضوان،2012)، والتي أظهرت وجود فروق في آراء العينة حول أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية على المصارف التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

- توصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية تعود لمتغير الخبرة المهنية، حيث كانت متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة متقاربه بغض النظر عن عدد سنوات الخبرة. ولقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة كل من(كمال محمد سعيد كامل النونو، 2009، وورد ناهض الشوا، 2014، إيهاب ديب مصطفى رضوان،2012). واختلفت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة(رنده محمد سعيد أبو شعبان، 2016)، والتي بينت وجود فوارق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين للمجال الثالث والذي يحوي مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية، والمجال السادس الذي يحوي تقييم المدقق الداخلي لإدارة نظم العمليات الإلكترونية وأثرها على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية تعود لمدة مزاولة مهنة التدقيق.

كما اختلفت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة(إبراهيم إسحق نسمان، 2009)، والتي بينت وجود فروق في آراء أفراد العينة لمحوري" استقلالية إدارات المدقق الداخلي، وفاعلية دور لجنة المراجعة" في متابعة تحقيق مبادئ الحوكمة في المصارف العاملة في فلسطين يعود إلى متغير الخبرة المهنية.

ثانيا: تحليل و مناقشة النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة

أثارت الدراسة جملة من التساؤلات لتبنى عليها فرضيات تعلقت بطبيعة التأثير بين متغيرات الدراسة، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج ساعدت في حل إشكالية الدراسة، وتحاول الباحثة هنا الإشارة إلى أبرز هذه النتائج كما يلي:

1- النتائج المتعلقة بالمحور الأول والمتعلق بمدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي ودورها في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية:

أولت العديد من المصارف الجزائرية عناية كبيرة واهتمام بالغ بمعايير التدقيق الداخلي، وذلك لاعتبارها تعد حجر الأساس في نجاح وازدهار مهنة التدقيق الداخلي.

وبصدد الرفع من مستوى آداء المصارف وتعزيز وتنمية وظيفة التدقيق الداخلي للقيام بالمهام المنوطة بها، فقد ألقي على كاهل المدققين الداخليين عدة واجبات ومسؤوليات مما يستوجب عليهم إدراكها والانتباه إليها أثناء تأدية أعمالهم، وفي هذا السياق فلقد حازت القيم وأخلاقيات المهنة على النصيب الكبر من الاهتمام، وذلك لانعكاسها الإيجابي على الأداء المهني للمصرف وتدعيم ثقة الأطراف ذات العلاقة بالمدقق الداخلي، ففي حالة زعزعة هذه الثقة يصبح رأي المدقق الداخلي حول صدق وعدالة القوائم المالية ليس له معنى، وتصبح المسؤولية المسندة إليه خالية من معناها الحقيقي، وبالتالي تعد الثقة المصدر الرئيسي لقوة مهنة التدقيق الداخلي وللحفاظ على ديمومتها واستمراريتها.

من خلال ماسبق، فلقد سعت الباحثة من خلال هذا المحور إلى معرفة مدى تقيد أفراد عينة الدراسة بمعايير التدقيق الداخلي وبأخلاقيات وقواعد السلوك المهني، وقد تمكنت الباحثة من خلال الدراسة الميدانية وبعد اطلاعها على جميع الإحصائيات الخروج بالاستنتاجات التالية:

1-1 بالنسبة لاستقلالية المدقق الداخلي:

يتضح من خلال وجهة نظر عينة الدراسة أن مستوى الاستقلالية في المصارف الجزائرية كان بدرجة متوسطة، وحسب رأي الباحثة وبالاستناد إلى المقابلات الشفوية التي قامت بإجرائها مع العديد من المسؤولين والمدققين أن السبب قد يعود إلى مايلي:

- عدم وجود وعي كافي لدى المدققين الداخليين بأهمية استقلالية المدقق؛
- عدم تقيد بعض الموظفين المنتقلين من أقسام أخرى إلى قسم التدقيق الداخلي بما تقتضي به الأصول المهنية.

2-1 بالنسبة لتوصيل النتائج:

أوضحت نتائج الدراسة إلى أنه توجد خطوط اتصال مباشرة بين قسم التدقيق الداخلي والإدارة العليا للمصرف من خلال ما يلي:

- قيام المدقق الداخلي بإبلاغ الإدارة العليا بكل سهولة وفي الوقت المناسب بكافة المعلومات التي قد تعرقل سير عملية التدقيق؛
- قيام المدقق الداخلي بتوصيل نتائج عملية التدقيق من خلال تقديم تقارير دورية للإدارة لتمكينها من المقارنة الدورية بين النتائج واتخاذ القرار الصائب في الوقت الملائم.

3-1 بالنسبة للعناية المهنية وأخلاقيات الأعمال:

أثبتت إجابات عينة الدراسة وجود ضعف في تطبيق بعض معايير التدقيق الداخلي في المصارف الجزائرية، وخصوصا المعايير المتعلقة ببذل العناية المهنية وبأخلاقيات الأعمال، وقد يرجع السبب في ذلك من وجهة نظر الباحثة إلى ما يلي:

- غياب وجود إجراءات وسياسات تحكم آداء المدقق الداخلي في المصارف الجزائرية؛
- قلة المراقبة والمتابعة، وعدم وجود فحص دوري على التزام المدقق الداخلي بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني؛
- عدم وجود إدراك كافي بأهمية الالتزام بأخلاقيات المهنة؛
- عدم وجود نموذج تقييمي معد من قبل إدارة المصرف يبين بوضوح مدى التزام المدقق الداخلي بأخلاقيات المهنة.

وبشكل عام، فلقد أشارت نتائج المحور الأول إلى أن الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي كان بدرجة متوسطة، وقد أرجعت الباحثة السبب في ذلك قد يعود إلى قلة وجود العدد الكافي من المدققين الداخليين على مستوى المصارف الجزائرية مما يؤدي إلى قلة المعرفة بمبادئ معايير التدقيق الداخلي ومما ينعكس سلبا على آداء التدقيق الداخلي وعلى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي، بالإضافة إلى عدم وجود حرص كافي من قبل إدارة المصرف على اعتماد سياسة التدريب المستمر لهم والتي لوحظت من خلال عدد الدورات التدريبية المنخفضة نوعا ما التي حصل عليها المدقق الداخلي.

ولقد توافقت نتائج هذه الدراسة فيما يتعلق بالاستقلالية وتوصيل النتائج مع نتائج العديد من الدراسات نذكر منها:(كمال محمد سعيد كامل النونو، 2009،إبراهيم إسحق نسمان،2009، نبيه توفيق المرعى،2009، إيهاب ديب مصطفى رضوان،2012، وورد ناهض الشوا، 2014، رنده محمد سعيد أبو شعبان، 2016).

والتي أثبتت أن آدء المدقق الداخلي يتسم بالاستقلالية والحياد والنزاهة، وأن ذلك عائد إلى تواجد قسم التدقيق الداخلي بموقع مناسب ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف، بالإضافة إلى قيام إدارة المصرف بمنح كافة الصلاحيات والإمكانيات للقيام بأعمالهم على أحسن حال.كما أظهرت قيام المدقق الداخلي بمساعدة الإدارة العليا للمصرف باتخاذ القرارات الصائبة وفي الوقت المناسب

من خلال توصيل النتائج بشكل فوري ووفقا للمعايير المهنية.إلا أنها نبهت إلى وجود بعض العلاقات الشخصية على آداء المدقق الداخلي مما يضعف استقلاليته.

ولقد اختلفت نتائج هذه الدراسة فيما يخص الالتزام بالعناية المهنية وأخلاقيات الأعمال مع نتائج دراسة كل من(إبراهيم إسحق نسمان، 2009، إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، 2011، إيهاب ديب مصطفى رضوان،2012، وورد ناهض الشوا، 2014، ملوكي أوس، 2015).

والتي أثبتت التزام المدقق الداخلي ببذل العناية المهنية وبأخلاقيات الأعمال كان بدرجة جيدة.

2- النتائج المتعلقة بالمحور الثاني والمتعلق بمدى الالتزام بتطبيق نظام رقابة داخلية محكم ودوره في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية:

يعتبر توافر نظام الرقابة الداخلية بشكل قوي وفعال ضرورة حتمية لسلامة النظام الاقتصادي للدولة ككل، بحيث يستند هذا النظام على إجراءات وقواعد فعالة تكون قادرة تحقيق السير الحسن والمحكم، والرفع من مستوى الآداء المصرفي. فكلما عمل نظام الرقابة الداخلية بطريقة صحيحة كلما ازداد نجاح آداء المصرف وتم اتخاذ قرارات سليمة على مختلف المستويات الإدارية. وفي هذا الإطار يعد نظام الرقابة الداخلية نقطة البداية عند قيام المدقق الداخلي بإعداد برامج التدقيق.

ومن أجل دراسة مدى التزام المدقق الداخلي بتطبيق نظام رقابة داخلية فعال في المصارف الجزائرية ودورها في تفعيل إدارة المخاطر المالية، قمنا باستخدام جملة من الاختبارات الاحصائية، ولقد أظهرت النتائج وجود نظام رقابة داخلية على مستوى المصارف الجزائرية معد لمواجهة المخاطر المالية المحتملة، إلا أنه لايعمل بشكل جيد ولا يرقى إلى المستوى المطلوب.

وحسب رأي الباحثة وبالاستناد إلى المقابلات الشفوية أن السبب قد يرجع إلى مايلي:

- قلة امتلاك المدققين الداخليين الرؤيا الواضحة حول طبيعة نظام الرقابة الداخلية المطبق في المصارف، وبالتالي عدم تمكنهم من تحديد بدقة نقاط الضعف والقصور التي تتخلله لإجراء التعديل اللازم لها، كما يترتب على عدم الدراية الكافية بنظام الرقابة الداخلية القصور في تحديد بدقة وبشكل صحيح حجم الاختبارات والفحوصات مما يؤدي إلى وجود ثغرات في نظام الرقابة الداخلية وزيادة الأخطاء والمخاطر التي تقع على مسؤولية المدقق الداخلي، ففي حال كان نظام الرقابة الداخلية قوي فإن المدقق الداخلي يكتفي بتحليل حجم الاختبارات، وإذا كان ضعيفا يستدعي من المدقق الداخلي توسيع العينة وحجم الاختبارات.
- قلة إدراك المدقق الداخلي لأهمية دوره والمتمثل في فحص وتقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية والعمل على تحسينها، إذ لايكتفي بأعمال التفتيش واكتشاف الأخطاء فحسب بل يتعداها إلى إيجاد الحلول وتقديم الاستشارات لتحسين الآداء المصرفي، فكلما اهتم المدقق الداخلي بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل جيد كلما انعكس ايجابا على آداء المصرف من تقليل المخاطر المالية وزيادة ثقة المستثمرين بالمصرف.
- قلة التأهيل والوعي الرقابي لدى الموظفين، فالخبرة المهنية والكفاءة تلعبان دورا حاسما في تحسين نظام الرقابة الداخلية، فكلاهما يساعد كثيرا المدقق الداخلي في اكتشاف كل أوجه القصور والتلاعب الموجودة في السجلات والقوائم المالية.
- القصور في تكييف نظام الرقابة الداخلية مع التطورات التكنولوجية، مما ينعكس سلبا على عدالة وموثوقية القوائم المالية، ففي حالة مواكبة التطورات وخاصة في مجال البرمجيات سيتم توفير أنظمة أكثر أمانا لتفعيل نظام الرقابة الداخلية.

ضعف المدقق الداخلي في تتبع مسار العملية المحاسبية في النظم الإلكترونية مما ينعكس سلبا على الاجراءات الواجب القيام بها لاكتشاف الأخطاء والقصور.

- عدم أخذ إدارة المصرف في معظم الأوقات باقتراحات وتوصيات المدقق الداخلي بشأن تحسين نظام الرقابة الداخلية، مع

وجود نوع من التدخل في اختيار العينة.

- قلة التواصل والتشاور المستمر بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للتأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية وتقديم التوصيات اللازمة لتحسينها.
- قيام المدقق الداخلي بإبلاغ الإدارة العليا للمصرف بحالة نظام الرقابة الداخلية المطبق في شكل تقارير دورية مع وضع جملة من الاقتراحات والحلول المستقبلية للرفع من فعالية هذا النظام وتحسينه.

ومما سبق، نخلص إلى أن الإلتزام بتطبيق نظام رقابة داخلية فعال في المصارف الجزائرية كان بدرجة ضعيفة نوعا ما، الأمر الذي يشير إلى قيام المدقق الداخلي بدور جزئي وقليل للتحقق من سلامة وفعالية نظام الرقابة الداخلية.

النتائج المتعلقة بالمحور الثالث والمتعلق بمدى الالتزام بتقييم ومتابعة المخاطر المالية ودورها في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية:

سعت الباحثة من خلال هذا المحور إلى إبراز الدور الكبير والمهم لوظيفة التدقيق الداخلي في تحسين وتفعيل إدارة المخاطر المالية، ولقد تمكنت الباحثة من خلال الدراسة الميدانية وبعد اطلاعها على جميع الاحصائيات الخروج بالنتائج التالية:

- يوجد تنسيق بين قسم إدارة المخاطر وقسم التدقيق الداخلي.
- يساهم المدقق الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر المالية.
- يساهم المدقق الداخلي في تحديد الآليات المناسبة للاستجابة للمخاطر المالية.
- يتوافر لدى المدقق الداخلي وعي كبير بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر المالية.
- التزام المدقق الداخلي بالفحص الدوري والمنتظم لكافة التقنيات المستخدمة للكشف عن المخاطر المالية.
- يوجد علاقة تبادل وتكامل بين قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر، حيث يعمل المدقق الداخلي على تقديم تقارير دورية إلى مجلس الإدارة بشأن نتائج تقييم المخاطر، في حين يلتزم هذا الأخير بالأخذ في الحسبان باقتراحات المدقق الداخلي للتحكم في المخاطر المالية والتقليل من آثارها السلبية.
- قيام المدقق الداخلي عند وضع خطة التدقيق بأخذ بعين الاعتبار كل العوامل المسببة في حدوث مخاطر مالية.
- يلتزم المدقق الداخلي بوضع إجراءات رقابية مناسبة للتعامل مع المخاطر المالية والتقليل من آثارها السلبية.

ومن خلال ما سبق، فلقد أشارت نتائج الدراسة من خلال هذا المحور إلى أن المدققين الداخليين على مستوى المصارف الجزائرية يلتزمون بتقييم ومتابعة المخاطر المالية بدرجة جيدة، الأمر الذي يبين أن للمدقق الداخلي دور هام في تفعيل وتحسين إدارة المخاطر المالية، وقد يعود ذلك إلى توفر الوعي الكافي لدى المدقق الداخلي بأهمية إدارة المخاطر، حيث نجدهم يعملون على فحص ومتابعة المخاطر الجوهرية بشكل دوري، وذلك لمساعدة إدارة العليا في اتخاذ القرارات ووضع خطط لإدارة المخاطر، وبالتالي هم يشرفون على تطبيق أنظمة محكمة وذات فعالية للتقليل من المخاطر، وكل نقاط الضعف التي تعتري أنظمة إدارة المخاطر.

ولقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لهذه العلاقة نذكر منها دراسة (Sarens, Gerrit, De Beelde, Ignace،2005،Staciokas, Romas, &, Rupsys, Rolandas،2006، يوسف سعيد يوسف المدلل،2007، Ismail, Tariq Hassaneen، 2012،حسن أحمد دحدوح، 2014)، والتي أكدت وجود دور فعال لوظيفة التدقيق الداخلي في دعم وتحسين إدارة المخاطر، كما توافقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (إبراهيم رباح إبراهيم المدهون،2011)، والتي أظهرت وجود وعي كبير لدى المدقق الداخلي بأهمية دور إدارة المخاطر، ولقد اتفقت نتائج الدراسة مع دراسة كل من(إيهاب ديب مصطفى رضوان،2012،رنده محمد سعيد أبو شعبان،2016،إبراهيم بوعزيز، جمال عمورة، 2017).

والتي بينت امتلاك المدقق الداخلي خبرات واسعة وكفاءات مهنية عالية، إضافة إلى قيامهم بشكل منظم ومستمر في تحديد المخاطر وتقييمها، وكذا تقديم الاستشارات ومساعدة الإدارة في تقويم صحة وسلامة نظام إدارة المخاطر .

كما اختلفت نتائج الدراسة مع نتائج دراسة (هيا مروان إبراهيم لظن، 2016)، والتي أظهرت أن مدى التزام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر كان ضعفيا، وبالتالي عدم وجود علاقة تعاون وارتباط بين قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر، كما جاءت نتيجة هذه الدراسة مناقضة لنتائج دراسات أخرى، والتي أكدت على ضعف دور المدقق الداخلي في تقييم نظام المراقبة والمتابعة لإدارة المخاطر في القطاعات الحكومية، وقد ترتب ذلك نتيجة عدم قيامهم بمراجعة وكذا عدم قيامهم كافة الوسائل المستخدمة لتحديد المخاطر والفرص، بالإضافة إلى غياب اللوائح المنظمة والتي تحدد بوضوح دور المدقق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر. ويبين الجدول الموالي نتائج اختبار الفرضيات كالتالي:

الجدول رقم (4–30): نتائج اختبار فرضيات الدراسة

رقم الفرضية	الفرضية	النتيجة
01	**لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية تعود للمتغيرات الشخصية (الجنس، السن، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، الخبرة المهنية) عند مستوى دلالة (0.05).**	**مؤكدة**
1-1	لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) حول دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية تعود إلى متغير الجنس.	✓
2-1	لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) حول دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية تعود إلى متغير المؤهل العلمي.	✓
3-1	لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) حول دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية تعود إلى متغير المستوى الوظيفي.	✓
4-1	لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) حول دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية تعود إلى متغير الخبرة المهنية.	✓
02	**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق وتفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية.**	**مؤكدة**
1-2	يوجد تأثير إيجابي للالتزام بمعيار الاستقلالية والموضوعية على تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية.	✓
2-2	يوجد تأثير إيجابي للالتزام بمعيار العناية المهنية على تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية.	x
3-2	وجد تأثير إيجابي للالتزام بمعيار أخلاقيات الأعمال على تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية.	x
4-2	يوجد تأثير إيجابي للالتزام بمعيار توصيل النتائج على تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية.	✓
3	**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيق نظام رقابي داخلي محكم وتفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية.**	**غ مؤكدة**
1-3	وعي المدقق الداخلي بأهمية نظام الرقابة الداخلية له تأثير إيجابي على تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية.	x
2-3	تقييم نظام الرقابة الداخلية له تأثير إيجابي على تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية.	x
3-3	تحسين نظام الرقابة الداخلية له تأثير إيجابي على تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية.	x
3-	**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05) بين قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر المالية و مراقبة إجراءات الاستجابة لها وتفعيل إدارة المخاطر المالية.**	**مؤكدة**
1-4	تحديد المخاطر المالية له تأثير إيجابي على تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية.	✓
2-4	تقييم المخاطر المالية له تأثير إيجابي على تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية.	✓
3-4	الاستجابة للمخاطر المالية له تأثير إيجابي على تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية.	✓

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الدراسة.

خلاصة:

من أجل معرفة مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في دعم وتفعيل إدارة المخاطر المالية، والتحقق من صحة فرضيات الدراسة، تم اختيار عينة من المصارف الجزائرية ودراستها من خلال أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان، ولقد تم التعرف في مدخل هذه الدراسة على منهجية ومجتمع الدراسة، وعلى أداة الدراسة وصدقها وثباتها، كما تم عرض باختصار الأدوات والاختبارات الإحصائية المستخدمة من قبل الباحثة في استخلاص نتائج الدراسة.

ومن نتائج اختبارات صدق وثبات أداة الدراسة توصلت الباحثة إلى أن كل محاور الدراسة صادقة لما وضعت لقياسه، وقد تم التحقق من ثبات الأداة من خلال معامل الموثوقية المركبة، بحيث بينت النتائج المتوصل إليها أن معظم هذه المعاملات كانت مرتفعة، الأمر الذي يجعل أداة الدراسة قابلة للتوزيع ويمكن الاعتماد عليها للوصول إلى الهدف الرئيسي للدراسة.

ولقد أثبتت نتائج الدراسة الميدانية عدم وجود أي تأثيرات سلبية للمتغيرات الشخصية على دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية. كما أن المتتبع لإجابات عينة الدراسة يجد أن لوظيفة التدقيق مكانة رفيعة في المصارف الجزائرية لما لها من دور فعال في دعم وتحسين إدارة المخاطر.

وفيما يتعلق بآراء عينة الدراسة اتجاه الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق ودورها في دعم وتفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية فقد كان بدرجة متوسطة.

كما أن المتتبع لإجابات عينة الدراسة حول تطبيق نظام رقابة داخلي فعال ودوره في دعم وتفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية كان بدرجة ضعيفة نوعا ما.

وفيما يخص آراء عينة الدراسة اتجاه تقييم ومتابعة المخاطر المالية ودورها في دعم وتفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية كان بدرجة جيدة.

خاتمة

دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر
المالية في المصارف الجزائرية
-دراسة ميدانية-

من خلال هذه الدراسة تم القيام بالبحث عن دور وأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في دعم وتحسين إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية، كما تم التعرف على واقع الالتزام بتطبيق نظام رقابة داخلية محكم وفعال، وبتطبيق معايير التدقيق المهنية لما لها من أهمية في مساعدة المدقق الداخلي في تنفيذ إجراءات التدقيق بكل فعالية، كما تم التطرق إلى واقع التزام المدققين بتقييم ومتابعة المخاطر المالية ، وذلك بغية إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، وقد كان الغرض من ذلك هو الإجابة على التساؤل الرئيسي المطروح في الإشكالية والذي تمت صياغته على النحو التالي:

ما هو دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية ؟

ومن خلال الإطار النظري للدراسة، وانطلاقا من الفرضيات الأساسية يمكن عرض نتائج الدراسة، ونتائج اختبار الفرضيات والتوصيات والدراسات المستقبلية فيما يلي:

1- النتائج المتوصل إليها:

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من خلال الجانب النظري والتطبيقي لموضوع الدراسة نوردها كالتالي:

1-1 نتائج الدراسة من الجانب النظري:

- تعد وظيفة التدقيق الداخلي أداة رقابية هامة تسعى المصارف من خلالها لتحقيق أهدافها المسطرة.
- التعاون والتنسيق بين وظيفتي التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ي يوفر الجهد ويمنع ازدواجية وتكرار العمل.
- يمثل التدقيق الداخلي أحد الركائز الأساسية لدعم وتفعيل الحوكمة المصرفية، بغية توفير أكبر حماية للمساهمين وباقي الأطراف ذات العلاقة.
- نظام الرقابة الداخلية هو عبارة عن مجموعة من الوسائل والمقاييس يضعها المصرف لضمان السير الحسن للعمليات المالية.
- توفر وظيفة التدقيق الداخلي في الوقت المناسب المعلومات اللازمة للإدارة المصرفية، وذلك لمساعدتها على اتخاذ التدابير اللازمة في الوقت الملائم.
- تعتبر المخاطر المالية من أهم المخاطر المصرفية بما فيها مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التسعير.
- إدارة المخاطر هي عبارة عن جملة من الأساليب يتخذها المصرف لمواجهة المخاطر المالية بأفضل الوسائل قبل حدوثها.
- تستند إدارة المصارف على الأدوات الإحصائية وأدوات التحليل المالي لمعرفة الوضع المالي الحقيقي للمصرف ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه الغير.
- تعتبر المشتقات المالية أداة فعالة بالنسبة للمصارف لإدارة المخاطر بغرض تجنب المخاطر أو التخفيض منها إلى أدنى حد ممكن.
- معايير التدقيق الداخلي هي تعد بمثابة أدلة إرشادية تساعد على تنفيذ إجراءات التدقيق بفعالية،ودعم وتحسين إدارة المخاطر.
- الالتزام بمبادئ أخلاقيات الأعمال وبقواعد السلوك المهني له دور فعال في دعم وتحسين إدارة المخاطر المالية.

1-2 نتائج الدراسة من الجانب التطبيقي :

بالنسبة للفرضية الأولى والتي كان مفادها"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة حول دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية تعود للمتغيرات الشخصية (الجنس، السن، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، الخبرة المهنية) عند مستوى دلالة (0.05)"، فرضية صحيحة، ثبتت من خلال اختبار الفرضيات الفرعية، والتي كانت نتائجها كما يلي:

- الفرضية الفرعية الأولى:" لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) حول دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية تعود إلى متغير الجنس."فرضية صحيحة.

- الفرضية الفرعية الثانية:" لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) حول دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية تعود إلى متغير المؤهل العلمي." فرضية صحيحة، باستثناء الفرق المتعلق ببعد إدارة المخاطر في المصرف.
- الفرضية الفرعية الثالثة:" لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) حول دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية تعود إلى متغير المستوى الوظيفي. " فرضية صحيحة، باستثناء الفرق المتعلق ببعد تقييم نظام الرقابة الداخلية.
- الفرضية الفرعية الرابعة:" لا توجد فوارق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) حول دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية تعود إلى متغير الخبرة المهنية " فرضية صحيحة.

أما بخصوص الفرضية الثانية والمتعلقةب " وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق وتفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية"، فلقد تحققت بشكل نسبي من خلال النتائج المتحصل عليها من طرف أفراد العينة المبحوثة، حيث وجدنا أنه كان هناك تفاوت في تطبيق معايير التدقيق.

أما بخصوص الفرضية الثالثة والمتعلقة ب" وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيق نظام رقابي داخل محكم وتفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية"، فرضية غير محققة من خلال النتائج المتحصل عليها من طرف أفراد العينة المبحوثة، حيث وجدنا أنه يوجد نظام رقابة داخلية على مستوى المصارف الجزائرية إلا أنه لايرقى إلى المستوى المطلوب.

اما بخصوص الفرضية الرابعة والمتعلقة ب" وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05) بين قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر المالية و مراقبة إجراءات الاستجابة لها وتفعيل إدارة المخاطر المالية"، فرضية تحققت من خلال النتائج المتحصل عليها من طرف أفراد العينة المبحوثة، حيث وجدنا أن الالتزام بتقييم ومتابعة المخاطر المالية كان بدرجة جيدة، وهذا مايضفي قيمة لتحسين ودعم إدارة المخاطر المالية.

2- التوصيات:

بالرغم من الدور الذي تلعبه وظيفة التدقيق الداخلي في دعم وتحسين إدارة المخاطر المالية، إلا أن هناك بعض الصعوبات التي تعرقل هذا الدور في المصارف محل الدراسة، وعلى هذا الأساس تقدم الباحثة عدد من التوصيات والاقتراحات، والتي تساهم في دعم وظيفة التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية، نذكرها كالتالي:

2-1 توصيات تخص الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق وتفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية:

- ضرورة قيام المصرف بتوفير الاستقلالية الفعلية للمدقق الداخلي من خلال منح كافة الصلاحيات لآداء مهامه بكفاءة عالية وعلى أكمل وجه، مع الحرص على عدم التدخل في عمله.
- بذل المزيد من الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي لما لها من دور فاعل في خدمة مصالح المصرف.
- توظيف العدد الكافي من المدققين على مستوى المصارف الجزائرية.
- توفير ندوات ودورات تدريبية متخصصة يتم من خلالها توعية المدقق الداخلي بأهمية الالتزام بتطبيق معايير التدقيق وبأخلاقيات المهنة.
- العمل على إدراج معايير التدقيق وأخلاقيات الأعمال ضمن المقررات الدراسية لأقسام التدقيق في الجامعات الجزائرية، بالإضافة إلى حث الطلبة والباحثين على ضرورة انتهاج أخلاقيات المهنة في دراساتهم.
- الزام المدقق الداخلي بتقديم تقارير دورية على مدى التقيد بمعايير التدقيق وبأخلاقيات المهنة وفق نموذج معد مسبقا من قبل إدارة المصرف.

- ضرورة قيام دارة المصارف الجزائرية بالمراقبة المستمرة والدورية لممارسات أقسام التدقيق الداخلي للوقوف على المخالفين لأخلاقيات المهنة ومعاقبتهم.
- وضع مدونة لأخلاقيات المهنة ضمن جداول الاجتماعات الدورية.
- تقييم آداء المدقق الداخلي على أساس الأخلاقيات إلى جانب الآداء والكفاءة.

2-2 توصيات تخص تطبيق نظام رقابي داخل محكم وتفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية:

- ضرورة تقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق في المصارف الجزائرية بصفة دورية ومستمرة بغية الحد من المخاطر المالية المحتملة.
- ضرورة تحديد نقاط الضعف والقصور التي تتخلل النظام والإجراءات المستخدمة والعمل على وضع قواعد وإجراءات مناسبة لمعالجتها.
- ضرورة تصميم وبناء نظام الرقابة الداخلية يتماشى مع التطورات المحاسبية والتكنولوجية، وكذا المعايير الدولية للتدقيق.
- ضرورة إبلا غ الإدارة بجوانب الضعف التي تنتاب نظام الرقابة الداخلية.
- ضرورة توظيف أصحاب الخبرة والكفاءة.
- الاهتمام أكثر بتفعيل وظيفة التدقيق الداخلي في المصارف ليزيد اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي.
- تعزيز العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بغية تخفيض التكاليف وتجنب ازدواجية العمل والتكرار.
- توفير الإمكانيات والوسائل اللازمة لانجاز مهام التدقيق بكفاءة وفعالية.
- عدم التدخل في صلاحيات المدقق الداخلي، وفي انتقاء العينة وحجم الاختبارات.
- ضرورة قيام المصارف بتدريب المدقق الداخلي على النظم الإلكترونية.
- ضرورة قيام المصارف بتذليل الصعوبات التي تعرقل سير عمل المدقق الداخلي للقيام بمهامه خاصة المرتبطة بتحديد صلاحياته عند الفحص والتقييم.

2-3 توصيات تخص قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر المالية و مراقبة إجراءات الاستجابة لها وتفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية:

- ضرورة التنسيق المستمر بين قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر في المصارف الجزائرية لمساهمتها في إضفاء قيمة للمصرف.
- ضرورة قيام إدارة المصرف بتقديم ردود أفعال حسنة حول اقتراحات وملاحظات المدقق الداخلي عن المخاطر المالية.
- ضرورة قيام المصارف الجزائرية بتنظيم دورات تدريبية لفائدة كافة الموظفين وعلى وجه الخصوص فئة المدققين الداخليين للتعريف بأساليب إدارة المخاطر وكيفية تقييمها ومواجهتها للمخاطر المالية.
- ضرورة بذل المصارف الجزائرية المزيد من العناية بعملية إدارة المخاطر لمعرفة دورها الهام في مواجهة مختلف المخاطر التي تعترض سبلها.
- ضرورة اشراك المدقق الداخلي في إعداد الخطط لمواجهة المخاطر المالية.
- ضرورة إنشاء المصارف الجزائرية قسم خاص بإدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي، بحيث يتولى تطبيق سياسات إدارة المخاطر، وتقع على عاتقه المسؤولية اليومية لمتابعة وقياس المخاطر، وذلك بغية التأكد من أن أنشطة المصرف تتم وفق الحدود المعتمدة.
- العمل على المتابعة المستمرة لتطور معايير التدقيق الداخلي ومدى علاقتها بإدارة المخاطر.

- نشر ثقافة مفهوم إدارة المخاطر بين كافة العمال.
- ضرورة التأكد من توافر خطة للطوارئ تكون معززة بإجراءات رقابية ضد المخاطر المالية المحتملة مستقبلا مع ضرورة الالتزام بمراجعتها بشكل دوري.
- تحديد لائحة تبين بوضوح دور التدقيق الداخلي في تفعيل ودعم إدارة المخاطر.
- ضرورة استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر تسمح بشكل دوري وفي الوقت الملائم بتوفير معلومات مالية دقيقة عن المخاطر التي يواجهها المصرف.
- ضرورة وجود منهجية واضحة لقياس ومتابعة المخاطر المالية.
- التأكد من أن قسم إدارة المخاطر مستقل بصفة تامة عن الأنشطة التي قد تؤدي إلى نشوء المخاطر.
- ضرورة توفير كافة الأدوات والوسائل اللازمة لقياس المخاطر بشكل دقيق.

3- الدراسات المستقبلية:

وفي النهاية نجد أن دراسة هذا الموضوع قد أظهر إمكانية استمرارية البحث فيه من عدة جوانب أخرى، وبذلك نختتم دراستنا ببعض المواضيع، والتي تأمل الباحثة إجراءها في المستقبل وهي كالتالي:

- دور التكامل بين وظيفتي التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في دعم إدارة المخاطر المصرفية؛
- دور وظيفة التدقيق الداخلي في التقليل من المخاطر المصرفية الالكترونية؛
- مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات ،الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003.

2- حاتم محمد الشيشيني، **أساسيات المراجعة**، مدخل معاصر، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، مصر، ط 1، 2007.

3- رافت سلامة محمود، وآخرون، **علم تدقيق الحسابات العملي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2011.

4- زاهره عاطف سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، دار الراية، الأردن، ط01، 2009.

5- إيهاب نظمي، هاني العزب، **تدقيق الحسابات، الإطار النظري**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012.

6- عصام الدين محمد متولي، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، دار الكتاب الجامعي، اليمن، ط1، 2009.

7- عبد الرؤوف جابر، **الرقابة المالية والمراقب المالي من الناحية النظرية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2004.

8- عطا الله أحمد سويلم الحسبان، **الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات**، دار الراية، عمان ، الأردن، ط1، 2009.

9- محمود السيد الناغي، **المعايير الدولية للمراجعة، تحليل وإطار للتطبيق**، المكتبة العصرية، مصر، ط 01، 2000.

10- كمال خليفة أبوزيد، وآخرون، **دراسات في المراجعة الخارجية للقوائم المالية (الإطار النظري، معايير المراجعة، مراجعة الأنظمة الإلكترونية، التطبيقات الحديثة)**، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2008.

11- كمال خليفة ابو زيد وآخرون، دراسات في نظرية المراجعة وتطبيقاتها العملية في ضوء المعايير الدولية والمصرية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2006.

12- محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية، المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية**، الدار الجامعية، مصر.

13- محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، الإطار النظري، المعايير والقواعد، مشاكل التطبيق العملي**، المكتب الجامعي الحديث ، ط1، 2007.

14- محمد الفيومي عوض لبيب، **أصول المراجعة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998.

15- وليم توماس أمرسون هنكي، تعريب ومراجعة، أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1989.

16- محمد المبروك أبوزيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2005.

17- هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط 3، 2006.

18- ثناء علي القباني، **مراجعة نظم تشغيل البيانات إلكترونيا**، الدار الجامعية، مصر، 2008.

19- أمين السيد أحمد لطفي، **التطورات الحديثة في المراجعة**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

20- عبد الفتاح محمد الصحن، وآخرون، **أسس المراجعة الخارجية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.

21- محمد سمير الصبان، **نظرية المراجعة وآليات التطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2003/2002.

22- خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط3، 2004.

23- محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.

24- فتحى رزق السوافيري، وآخرون، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2002.

25- عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2001.

26- أحمد حلمي جمعة، **التدقيق الداخلي والحكومي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011.

27- خلف عبد الله الواردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية**، الوراق للنشر والتوزيع،الأردن، ط 1، 2006.

28- ثناء علي القباني، نادر شعبان السواح، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني**، الدار الجامعية، مصر، 2006.

29- خالد أمين، **علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية**، دار وائل، الأردن، ط1، 2000.

30- أحمد حلمي جمعة، **تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة، سلسلة الكتب المهنية** ،الكتاب التاسع، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009.

31- صالحي محمد، **التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة**، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، الأردن، ط1، ،2016 .

32- أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث، الإطار الدولي أدلة ونتائج التدقيق**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2009.

33- محمد فاضل مسعد، خالد راغب الخطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009.

34- محمد أحمد عبد النبي، **الرقابة المصرفية**، ناشرون وموزعون،ط1، 2010..

35- عوف محمود الكفراوي، **الرقابة المالية النظرية والتطبيق**، مطبعة الانتصار لطباعة الأوفست، مصر،ط2، 2002.

36- إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، ط2، 2010.

37- الاتحاد الدولي للمحاسبين، **إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة**، الجزء الأول، 2010.

38- عدنان تايه النعيمي وآخرون، ،**الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007.

39- نبيل حشاد ، **دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية**، دون دار النشر، بيروت، لبنان، 2005.

40- أبو عتروس عبد الحق، **الوجيز في البنوك التجارية** (**عمليات، تقنيات وتطبيقات**)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000.

41- صادق راشد الشمري، **استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية،2013.

42- دريد كامل آل شيب، **إدارة العمليات المصرفية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015.

43- عبد الغفار حنفي، **بورصة الأوراق المالية(أسهم سندات– وثائق الاستثمار– الخيارات)**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر،2003.

44- شقيري نوري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012.

45- كارين هورشر وآخرون، **أساسيات إدارة المخاطر المالية**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، مصر، 2008.

46- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

47- زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2003.

48- أحمد بوراس، **أعمال الصيرفة الإلكترونية الأدوات والمخاطر** ، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014.

عبد الغفار حنفي، **إدارة المصارف السياسات المصرفية(تحبيل القوائم المالية– الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية)**، الدار الجامعية، مصر، 2008/2007 .

12 – سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك(منهج علمي وتطبيق عملي**، منشأة المعارف، مصر، ط3،2008 .

49- فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، رام الله فلسطين،ط1، 2008.

50- منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية،ط5،2003.

51- محمد طنيب، محمد عبيدات، **أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، ط 5،1997.

52- عبد الناصر براني أبو شهد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013.

53- خالد وهيب الراوي، **إدارة المخاطر المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009.

54- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

55- طارق عبد العال حماد، **سلسلة البنوك التجارية قضايا معاصرة**، **المشتقات المالية(المفاهيم– إدارة المخاطر، المحاسبة)**، الدار الجامعية طبع نشر توزيع، جامعة عين الشمس، الاسكندرية، الجزء الخامس، 2001.

56- حاكم محسن الربيعي وآخرون، **المشتقات المالية(عقود المستقبليات، الخيارات، المبادلات)**، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

57-

58- دريد كامل آل شيب، **المالية الدولية**،، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011،ص:94.

59- هاشم فوزي العبادي، جليل كاظم العارضي، **الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية**، كتاب شامل لجميع الجوانب النظرية والتطبيقية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2012.

60- محمد صالح الحناوي، **تحليل وتقييم الأسهم والسندات**، الدار الجامعية، مصر، 2008.
61- عبد الكريم أحمد قندوز، **المشتقات المالية**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1،2014.
62- شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، الجزء2، 2009.
63- جمال لعشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد**، الزرقاء، الجزائر، 2010.
64- وليد الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، دار الوراق، الأردن.
65- علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، طبعة الأولى، 2011.
66- طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات(المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف)**، الدار الجامعية، مصر، 2005.
67- عبد الناصر السيد عامر، **نمذجة المعادلة البنائية للعلوم النفسية والاجتماعية، الأسس والتطبيقات والقضايا**، دار جامعة نايف للنشر، الرياض،الجزء الأول، 2018.
68- دلال القاضي و محمود البياتي، **منهجية أساليب البحث العلمي و تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي spss**، ط1، دار الحامد، عمان، 2007.

ب-الأطروحات والرسائل الجامعية:

69- سايح فايز، **أهمية تبني معايير المراجعة الدولية في ظل الإصلاح المحاسبي، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه غي علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، 2015/2014.
70- مسعودي عمر، **فعالية تخطيط التدقيق وفق المعايير الدولية في تحسين جودة الأداء المهني للمدقق، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المعتمدة للتدقيق** بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار،2019/2018.
71- شريقي عمر، **التنظيم المهني للمراجعة، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2012/2011.
72- حمادي نبيل، **التدقيق الخارجي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات، دراسة حالة مجمه صيدال وحدة الدار البيضاء بالجزائر العاصمة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008/2007.
73- علي عمر أحمد سويسي، **معايير مراجعة الحسابات في اللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالية في ليبيا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، فرع علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010.

74- بوبكر عميروش، **دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة، دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الهضاب العليا سطيف**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010.

75- لخضر أو صيف، **نحو تحسين جودة التدقيق الداخلي لشركات المساهمة الجزائرية في ظل الممارسات والتطبيقات الدولية لحوكمة الشركات، دراسة عينة لشركات مساهمة** (spa)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016.

76- علون محمد لمين، دكتوراه، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة"OPGI"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015.

77- مؤمن محمد حسن العفيفي، **مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية على مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة العاملة في قطاع غزة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة،2009.

78- خراف مختارية، **دور التدقيق الداخلي ومراقبة التسيير في تجسيد الحوكمة، دراسة تطبيقية على مؤسسات ذات الأسهم على مستوى الغرب الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث" ل م د" ميدان العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2017/2016.

79- يوسف سعيد يوسف المدلل، **دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.

80- محمد الحسن أكرم عبد الغني القاضي، **أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الداخلي دراسة ميدانية على المستشفيات الأردنية الخاصة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، أيار 2016.

81- محمد عبد الله حامد العبدلي، **أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط،2012.

82- عبير محمد فتحي العفيفي، **معوقات عمل وحدات المراجعة الداخلية والآليات المقترحة لزيادة فعاليتها، دراسة تحليلية تطبيقية على مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بقطاع غزة**، مذكره تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.

83- عبد السلام عبدالله سعيد ابو سرعة، **التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، دراسة حالة التكامل بين شركةKPMG مجني وحازم حسن وشركاهم– محاسبون قانونيون – وإدارة المراجعة الداخلية في بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار في الجمهورية اليمنية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010/2009.

84– صالحي محمد يزيد، **أثر التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة على رفع تنافسية المؤسسة، دراسة حالة صيدال خلال الفترة 2010/2015**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث(ل م د) في العلوم التجارية، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015.

85– شعباني لطفي، **المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سونطراك، الدورة" مبيعات– مقبوضات"**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.

86- كربوعة أسماء، **فعالية أداء المراجعة الداخلية وفق المعايير الدولية، دراسة حالة شركة سونطراك**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، الجزائر3، 2012/2011.

87- كشاط منى، **تطوير واقع التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية وفقا لعناصر الإطار المرجعي الدولي للممارسات المهنية، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2019/2018.

88- يوسف محمد مطرية، **أثر التكامل بين المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية على تعزيز نظام الرقابة الداخلية، دراسة تطبيقية على البنوك الوطنية في قطاع غزة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2017.

89- عمر إبراهيم محمود الأشقر، **تقويم مدى التزام المراجع الخارجي بفحص أعمال المراجعة الداخلية وفقا للمعيار الدولي للمراجعة رقم610**، دراسة تحليلية لآراء مراجعي الحسابات الخارجيين في قطاع غزة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.

90- أحمناش جمال، **أهمية التكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية في المؤسسة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2012/2011.

91- جدي سمراء، **دور الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية المخرجات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016.

92- تامر توفيق عبد الله عوض، **العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة الخدمات المصرفية، دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل،كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2012.

93- خالد عمرالكحلوت، **مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين بدراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004.

94- عامر الحاج دحو، **التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، دراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية معسكر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018/2017.

95- براهمة كنزة، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات دراسة مؤسسة المحركات EMO الخروب ولاية قسنطينة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2014/2013.

96- عمر زهير عز الدين، **أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية على أداء المدقق الداخلي، دراسة ميدانية على الجامعات الأردنية الخاصة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2015.

97- رغدة المدهون عوض المدهون، **العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، دراسة تطبيقية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014.

98- محمد علي محمد الجابري، **تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن، دراسة ميدانية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الماجستير في المحاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء ، 2014.

99- مسيف خالد، **دور تكنولوجيا المعلومات في تطبيق المعايير الدولية للتدقيق ISA، دراسة مقارنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016.

100- هاجر زرارقي، **إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية، دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011.

101- موسى عمر مبارك أبو محيميد ، **مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازلII**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص المصارف الاسلامية ،كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008.

102- حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، ، 2014/2013.

103-أنس هشام المملوك، **مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد المالي والنقدي، قسم اقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014.

104- نسيمة بروال، **استراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع استراتيجية مالية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011/2010.

105- حوري زينب، **تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية، دراسة تطبيقية باستخدام التحليل التمييزي2000-2002**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2005.

106- حجاج المهدي، **أثر تطبيق المحاسبة الدولية على التمويل الداخلي في المؤسسات الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2015/2014.

107-أوصغير لويزة، **إدارة المخاطر الإئتمانية وفقا لمقررات بازلII**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2012/2011.

108- إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية، دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.

109- زنكري ميلود، **كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية بين الخصوصية والعالمية**، أطروحة دكتوراه علوم في الاقتصاد، تخصص اقتصاد إسلامي، قسم الاقتصاد والإدارة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2014/2013.

محمد علي محمد علي، **إدارة المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية ،مدخل لتعظيم القيمة**، أطروحة دكتوراه فلسفة في إدارة الأعمال ، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2005.

110- المانسبع رابح أمين، **الهندسة المالية وأثرها على الأزمة المالية العالمية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011/2010.

111- صالح سراي، **البنوك الشاملة كآلية لتنشيط القطاع المصرفي الجزائري**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود- مالية وبنوك، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريرج،2012/2011.

112-محمد عبد الحميد عبد الحي، **استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2014.

113- خالد بوخلخال، **دور الهندسة المالية في إدارة المخاطر المالية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012/2011.

114- شادي صالح البيرجمي، **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، دراسة محاسبة، ميدانية في المصارف السورية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2011/2010.

115- بن عيسى عبد القادر، **أثر استخدام المشتقات المالية ومساهمتها في إحداث الأزمة المالية العالمية ،دراسة حالة سوق الكويت للأوراق المالية للفترة الممتدة من جانفي 2006 إلى غاية 2010**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية الأسواق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011.

116- عيادي محمد لمين، **مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، مع دراسة حالة المديرية التجارية للمؤسسة الوطنية للتجهيزات الصناعية الدورة" مبيعات– مقبوضات "**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير،فرع: إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2008/2007.

117- فهدمحمد طنينة، **أثر الرقابة الداخلية على الأداء، دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الضفة الغربية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الخليل، الخليل فلسطين، 2017.

118- شادي صالح البجيرمي، **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، دراسة ميدانية في المصارف السورية**،، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا،2011/2010.

119- إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، دراسة تطبيقية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2011.

120- أحمد محمد مخلوف، **المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.

121- بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013.

122- ملوكي أوس، **دور التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف حوكمة البنوك، دراسة حالة عينة بنوك تجارية جزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة وتدقيق ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، 2016/2015.

123-عزه الأزهر، **عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، دراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد** SCF، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم: العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة سعد دحلب ، 2009.

124- رولا كاسر لايقة، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة المصرفية، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2007.

125-محمد زكي الحوراني، **مدى التزام مدققي الحسابات القانونيين بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم 570 " تقييم استمرارية الشركات" وأثره على جودة المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية تحليلية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013،ص:44.

126-رامي بسام بكر قندوس، **درجة التزام مدققي الحسابات القانونيين بمعيار التدقيق الدولي رقم 570 فرض الاستمرارية وأثره على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الأردنية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، قسم: المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2017.

127- جهاد حمدي إسماعيل مطر، **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين ، دراسة تطبيقية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، 2010.

128-عمر علي عبد الصمد، **نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، دراسة نظرية تطبيقية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013/2012.

129- هاشم أحمد محمد علي الرفاعي، **التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام التمان، دراسة على الشركات الصناعية المدرجة في سوق بورصة عمان**، جامعة الشرق الأوسط، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، 2017.

130- بن مالك عمار، **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، دراسة حالة شركة الاسمنت السعودية للفترة الممتدة من 2006-2010**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2010.

131-عاهد عيد سرحان، **دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم القدرة على الاستمرارية لدى الشركات المساهمة العامة في فلسطين، دراسة تحليلية لآراء مدققي الحسابات الخارجيين والمدراء الماليين للشركات المساهمة العامة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم ، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2007 .

132-بلال حسن العبسي، **أثر المعالجة المحاسبية لتكلفة الاقتراض على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 23،دراسة حالة شركة الاتصالات الفلسطينية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

133- خالد تيسير مسلم، **مدى فاعلية التدقيق الخارجي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة، دراسة استطلاعية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.

134- فكري عبد الغني محمد جوده، **مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، دراسة حالة فلسطين**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.

135- خلفون عودة الله عبد الله البطوش، **دور لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال ،جامعة الشرق الأوسط، 2015.

136- إبراهيم إسحق النسمان، **دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

137- كربوعة أسماء، **فعالية أداء المراجعة الداخلية وفق المعايير الدولية، دراسة حالة سوناطراك**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011 /2012.

138- حسياني عبد الحميد، **أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية ias/ifrsكإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات**،مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010/2009.

139- كمال محمد سعيد كامل النونو، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

140- ريم راسم محمود عودة، **أثر الحوكمة وخصائص الشركات على الافصاح الاختياري، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل،كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة 2017.

141- عاشوري عبد الناصر،**دور التدقيق الخارجي في تدعيم الممارسة الجيدة لحوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الاقتصادية العمومية في ولاية سطيف**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الحوكمة ومالية المؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2016/2015 .

142- هيا مروان إبراهيم لظن، **مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO، دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016.

143- رنده محمد سعيد أبو شعبان، **دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في برنامج المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016.

144- جمال محمد يونس الزعبي، **أثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في تحسين ربحية البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، دراسة ميدانية تحليلية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الأردن، 2019.

145- يوسيف سيد أحمد، **تأثير المهارات المقاولاتية على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، دراسة باستعمال نمذجة المعادلات الهيكلية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان،2018/2017.

146- كيلوتي حمزة، **أثر تطبيق المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لمتطلبات نظام الرقابة الداخلية دراسة استبيانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير،تخصص محاسبة، شعبة علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2016/2015.

147- رياض عيشوش، **دور إدارة المعرفة الاستراتيجية في تعزيز الاستجابة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة على عينة من مؤسسات الصناعة الالكترونية بولاية برج بوعريريج**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير في إطار مدرسة الدكتوراه في الاقتصاد التطبيقي وإدارة المنظمات، تخصص اقتصاد وإدارة المعرفة والمعارف، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016/2015.

ج- المجلات:

148- مسعود صديقي، **دور المراجعة AUDIT في استراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مجلة الباحث،الجزائر، العدد01، 2002.

149- اسعد مبارك حسين، وآخرون، **دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي بالجامعات الحكومية بولاية البحر الأحمر**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد1، العدد17، 2016.

150- نصر الدين عبد الكريم الدود، مهند نزهان محمد، **دور معايير المراجعة الداخلية في تعزيز ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد،العراق، المجلد2، العدد42، 2018.

151- محمد عبد الله إبراهيم، حسن فائز حسين، **تحديد أو جه التشابه والاختلاف بين معايير الIAA ودليل عمل وحدات التدقيق الداخلي في العراق**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد، المجلد الثالث عشر، العدد ،43 الفصل الثاني 2018.

152- شملال نجاة، **تقييم أثر التدقيق الداخلي على فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية**، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، مخبر ديناميكية الاقتصاد والتغيرات الهيكلية، المجلد 3، العدد01..

153- يونس عليان الشوبكي، **أهمية التدقيق الداخلي في الشركات الأردنية المساهمة العامة في الحد من مخاطر الأحكام الشخصية لمعدي القوائم المالية، دراسة ميدانية على البنوك التجارية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد30، العدد الأول، 2014.

154- سعيد مخلد أحمد النعيمات، **بيان أثر التدقيق الداخلي على مخرجات النظام المحاسبي في قطاع البنوك التجارية الأردنية**، المجلة العلمية لكلية التربية، المجلد الأول، العدد8، فبراير 2009.

155- محمد عبد الله إبراهيم، حسن فائز حسين، **دور معايير التدقيق الداخلي للIAA في تحسين الدليل الاسترشادي المحلي وانعكاسه على كفاءة أداء وحدات التدقيق الداخلي**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد24، العدد108.

156- يزيد صالحي، عبد الله مايو، **واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية، دراسة ميدانية**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد09، 2016.

157- أحمد محمد العمري، فضل عبد الفتاح عبد المغني، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد2، العدد3، 2006.

158- محمد ياسين الرحاحلة، **فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة في ظل معايير التدقيق الداخلي الدولية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلّد**1** ، العدد**1** ،2005.

159- ميشيل سويدان، بلال أبوزريق، **مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في شركات الكهرباء الأردنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد9، العدد2013،3.

160- ضيف الله محمد الهادي، لبزة هشام، **كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية للشركات في إدارة المخاطر**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ، العدد التاسع.

161- صابر ماهر مشتهى، **العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من وجهة نظر المدققين الخارجيين**، دراسة حالة قطاع غزة، مجلة جامعة الأزهر،غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15 ، العدد2، 2013.

162- بوفاتح بلقاسم، بلعربي عبد القادر، **التكامل بين التدقيق الخارجي والآليات الداخلية كأساس لتفعيل حوكمة المؤسسات، دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمنطقة الجنوب الشرقي(الأغواط، غرداية، ورقلة)**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد6، ديسمبر2016.

163- مرتضى محمد شاني الحسيني،إبراهيم عبد موسى السعبري، **توظيف مكونات الرقابة الداخلية لتعزيز جودة التدقيق الخارجي، بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة**، مجلة جامعة بابل، العلوم المصرفية والتطبيقية، المجلد25، العدد04، 2017.

164- عامر حاج دحو، قالول جيلالي، **تقدير مخاطر الرقابة الداخلية كأداة لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة فيلامب**، مجلة الحقيقة، المجلد16، العدد42.

165- محمد سمير دهيرب، **تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم لجنة(COSO)، اعتماد انموذج التقييم الذاتي للمخاطر الرقابية.. ومدى امكانية تطبيقه في المؤسسات الخدمية والإنتاجية العاملة في القطاع العام**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد01، الإصدار06، 2012.

166- خالد رحم، محمد الأمين شربي، تركية تيجاني، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على جودة نظام الرقابة الداخلية، دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمينات بورقلة**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة ام البواقي، المجلد5، العدد02، ديسمبر 2018.

167- خأوي محمد، عريوة محاد، **أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على الأداء في البنوك التجارية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد02، 2019.

168- سليم مجلخ، وليد بشيشي، **الرقابة الداخلية وأثرها على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة قياسية باستخدام شعاع الانحدار الذاتي**VAR **خلال الفترة 2015/2009** ، مجلة المالية والأسواق، المجلد04، العدد01، 2017/09/01.

169- كشرود بشير، محيوت نسيمة، **الإطار المتكامل للرقابة الداخلية** COSO-IC**وأثره على الرقابة الداخلية في الجزائر**، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد11، العدد01، ديسمبر 2016.

170- دانا أكرم فقي محمود، شيلان عارف أحمد، **المحددات التي تواجه نظام الرقابة الداخلية في بيئة المصارف التجارية، دراسة ميدانية لعينة من المصارف التجارية العاملة في محافظة السليمانية**، ، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد3، العدد4، 2017.

171- حاتم كريم كاظم، رزاق صادق رزاق، **دور المدقق في دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وأثره في تحديد حجم عينة التدقيق، دراسة تحليلية في مديرية تربية محافظة النجف الأشرف**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد08، العدد33، 2012.

172- تونسي نجاة، **تدقيق الحسابات وتقييم نظام الرقابة الداخلية**، مجلة المالية والأسواق، المجلد03، العدد01.

173- ابتسام أحمد فتاح، رجاء جاسم محمد، **تقويم نظام الرقابة الداخلية في الشركة العامة لصناعة البطاريات، دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة البطاريات**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد 20، الفصل الثالث، 2012.

174- قاسم محمد عبد الله البعاج، **تقويم أنظمة الرقابة الداخلية في وحدات قطاع التعليم العالي، دراسة تطبيقية في قسم الرقابة والتدقيق الداخلي**، مجلة القادسية للعلوم افدارية والاقتصادية، المجلد 13، العدد04، 2011.

175- آلان عجيب مصطفى هلندي، ثائر صبري محمود الغبان، **دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان– العراق**، مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة، العدد45، 2010.

176- العيد محمد وآخرون، **دور وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظم الرقابة الداخلية وتدعيم الكفاءة والفاعلية للمؤسسة الاقتصادية**،**Revue économie & Management** ،العدد14، جوان2015.

177- قاسمي آسيا، **أهمية المراجعة المصرفية لإدارة المخاطر على تعزيز السلامة المالية للبنوك**، معارف مجلة علمية محكمة، السنة العاشرة، العدد20، جوان 2016.

178- وردة بلقسام العياشي، **إدارة المخاطر والاستراتيجيات المستقبلية، دراسة حالة (شركة المعادن) بالمملكة العربية السعودية**، مجلة دراسات قانونية.

179- بلعزوز بن علي، **استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مجلة الباحث، العدد 07، 2010.

180- نبراس محمد عباس العامري، **استعمال نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطرRAROC(في إدارة المخاطر المصرفية، دراسة في عينة من المصارف العراقية الخاصة**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 21، الفصل الرابع، 2012.

181- سليم بن رحمون وآخرون، **التأصيل النظري للحوكمة المصرفية ودورها كآلية لإدارة المخاطر المصرفية**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، العدد06، مارس 2018.

182- عمر محمد أحمد إبراهيم كرار، إبراهيم فضل المولى البشير، **دور المخاطر في العلاقة بين عناصر منح التمويل والأداء المالي للمصارف، دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية السودانية**، مجلة العلوم الاقتصادية، الحجم17، العدد01، 2016.

183- عيساوي سهام، مرغاد لخضر، **استخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر المالية**، مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. العدد الخامس عشر، جوان 2014.

184- فاطمة بوهالي، **إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد الإقتصادي35 (01).

185- عبد الرحيم الشحات البحطيطي، **المخاطر المالية في نضم المدفوعات في التجارة الالكترونية كأحد التحديات التي تواجه النظم المصرفية** ،مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة ، جدة السعودية ، العدد 2 ، 2007.

186- رافعة إبراهيم الحمداني، ياسين طه ياسين القطان، **استخدام نموذجSherrod للتنبؤ بالفشل المالي،دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد10، 2013.

187- عبد الشكور عبد الرحمن موسى الفرا، **أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الاسمنت،دراسة تحليلية على القوائم والتقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمنت باستخدام نموذجAltman Z-Score 2000ونموذج Springate، 1978**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع ، جوان 2017.

188- غالب شاكر، بحيت، **استخدام نموذجSherrod للتنبؤ بالفشل المالي، دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2013-2009)**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد19، 2010.

189- بن ربيع حنيفة، بن زابة عبد المالك، **اختبارات التحمل كآلية لإدارة المخاطر المصرفية**، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 09، ديسمبر 2014.

190- فخاري فاروق، سعيدي يحيى، **دور أدوات التحليل الائتماني في تجنب مشكلة تعثر الإئتمان البنكي، دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ،المجلد 10، العدد 1، 2017.

191- قايدي لخميسي، **دراسة تحليلية لتطور المشتقات المالية في الأسواق المالية في تغطية مخاطر السوق، حالة الدول الصناعية العشر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، العدد06، 2015، ص: 32.

192- عوماري عائشة، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية، دراسة ميدانية لمجموعة من البنوك العمومية بولاية أدرار**، مجلة الحقيقة، العدد41، 2017.

193- حياة عوايجية، مفتاح صالح، **تطور عقود المشتقات المالية بالسوق المالي للأوراق المالية للكويت**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد جمة لخضر، الوادي، المجلد7، العدد2، ديسمبر 2017.

194- قايدي خميسي، لحسين عبد القادر، **دراسة تحليلية لتطور استخدام المشتقات المالية في الأسواق المالية في تغطية مخاطر السوق ،حالة الدول الصناعية العشر**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد6، 2015.

195- جاب الله عادل رياض، **المشتقات المالية ودورها في تكريس الأزمات المالية العالمية**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، المجلد 5، العدد1، 2016.

196- عراوة عبد العزيز، **إدارة الجودة الشاملة كرؤية لإدارة المخاطر في الجامعات**، مجلة البديل الاقتصادي جامعة الجلفة، العدد2.

197- نور الدين زعيبط، عمار بوطكوك، **الهندسة المالية واستخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر البنكية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السابع، الجزء01، جوان 2017.

198- علام عثمان، حملة عز الدين، **استخدام المشتقات المالية في إدارة مخاطر السوق المالي**، مجلة رؤى اقتصادية ،جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد11، ديسمبر، 2016.

199- شوقي طارق، **محاسبة التغطية (التحوط)، للمشتقات المالية في ظل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم** IFRS 9 **الأدوات المالية مقارنة مع المعيار الأمريكي SFAS 133** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، العدد17، 2017.

200- نورين بومدين، **منتجات الهندسة المالية كمدخل لتفعيل وظيفة سوق الأوراق المالية**، مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد الخامس، العدد العاشر، 2012.

201- محمد هادي هاشم، ضياء عبد الحسين القاموسي، **دور التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم مخاطر القرار الائتماني، دراسة حالة في مصرف الرشيد/ الإدارة العامة**، مجلة التقني، المجلد الثلاثون، العدد04، 2017.

202- سليمان عبد الله حمادي ، داود سليمان سلطان، **التدقيق لداخلي في المصارف التجارية** ، تنمية الرافدين، المجلد 27ا،لعدد 117، 2018.

203- محمد فريح حسان، **دور التدقيق الخارجي في الحد من تأثير المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية**، مجلة جامعة ذي قار، المجلد 11، العدد،3 أيلول 2016.

204- مصطفى كاظمي النجف ابادي، مكي شهد حسون، **دور المدقق الخارجي في تطبيق قواعد الإفصاح والشفافية في القوا ئم المالية للمصارف العراقية الخاصة**، Journal of University of Babylon, Pure and Applied Sciences، (Vol. 26 ، No. 6)، **2018**.

205- علي حسين الدوغجي، **مدى مسؤولية مراقب الحسابات عن فرض الاستمرارية والفشل المالي للشركات**، مجلة دراسات، العدد02، 2008.

206- وحيد محمود رمو ، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، **استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية، دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، مجلد32، العدد 100، 2010.

207- عبد العزيز الدغيم، وآخرون، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على (المصرف الصناعي السوري)** ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 3، 2006.

208-وائل إبراهيم الراشد، **أهمية المعلومة المحاسبية و مدى كفايتها لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت**، المجلة العربية للمحاسبة، جامعة الكويت، البحرين، مجلد3، العدد 01 ، ماي 1999.

209-نعيم تومان مرهون الزيادي، قاسم محمد عبد الله لبعجاج، **تقييم العوامل المؤثرة على استمرارية المنشأة ، دراسة تطبيقية على عينة من شركات المقاولات**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد9، العدد01، 2017.

210-أمينة هناء جابي، **أهمية إصلاح المحاسبة العمومية من خلال التحول على أساس الاستحقاق المحاسبي، تجربة نيوزيلندا والمملكة المتحدة**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2017 .

211-آسيا لعروسي، السعيد قاسمي، **قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية في البيئة الجزائرية باستخدام المستحقات الاختيارية، دراسة حالة بعض المؤسسات المدرجة ببورصة الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس، ديسمبر 2016.

212-ناظم شعلان جبار، **أساليب المحاسبة الإبداعية وأثرها على موثوقية البيانات المالية، دراسة ميدانية في عينة من الشركات العامة العراقية**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الحادية عشرة، المجلد التاسع، العدد الثاني والثلاثون، 2010.

213- حسن فليح مفلح القطيش ،فارس جميل حسين الصوفي، **أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل و المركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والعشرون،2011.

214-محمد سمير دهيرب، **مدى تطبيق واعتماد المصارف المحلية العراقية للحوكمة المصرفية، دراسة ميدانية لعينة من المصارف العاملة في القطاعين الحكومي والخاص في بيئة العمل العراقية**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد01، العدد01، 2011.

215-فائزة إبراهيم محمود وآخرون، **الحوكمة المؤسسية المصرفية ومدى توافر دعائمها للوقاية من الأزمات المالية في المصارف العراقية الخاصة المقيدة بسوق العراق للأوراق المالية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد6، العدد16، 2011.

216- محمد جاسم محمد، **الحوكمة المصرفية وفق مبادئ لجنة بازل وأثرها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمصارف دراسة في عينة من المصارف التجارية العراقية**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد،20 العدد80 ، 2014.

217-حبار عبد الرزاق، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي ، حالة دول شمال إفريقيا**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف ،العدد السابع.

218-آيت عكاش سمير،معمري نارجس، **واقع تطبيق الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري من خلال الالتزام بمتطلبات لجنة بازل**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، العدد07، ديسمبر 2018.

219-مزيمش أسماء، شريقي عمر، **الحوكمة المصرفية كآلية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر،دراسة ميدانية بمجموعة من البنوك والمؤسسات المالية بولاية سطيف**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 23، جوان 2018.

220- سليم بن رحمون، سميحة بوحفص، **التأصيل النظري للحوكمة المصرفية ودورها كآلية لإدارة المخاطر المصرفية**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، العدد06، مارس 2018.

221-معاريف محمد، شيخي مختارية، **الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد07، العدد01، مارس2019.

222- حسن كريم الذبحاوي، نور جابر محمد علي، **الحوكمة المصرفية وانعكاسها على الأداء المصرفي، دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة للمدة 2005-2015**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الخامس عشر، العدد2، 2018.

223- إيمان بركان، **واقع تطبيق دعائم الحوكمة داخل البيئة المصرفية الجزائرية**، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي تبسي، العدد02، جويلية 2018 .

224-عبد القادر بريش، **قواعد تطبيق مبادىء الحوكمة في المنظومة المصرفية مع إشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، الحجم1، العدد1، 2006.

225- عمر اقبال توفيق المشهداني، **تدقيق التحكم المؤسسي(حوكمة الشركات) في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها "إطار مقترح"**، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة جرش، الأردن، العدد02، 2012.

226- كريم قوبة، **أثر تطور مهنة المراجعة الداخلية في دعم حوكمة الشركات**، معارف مجلة علمية دولية محكمة، قسم العلوم الإنسانية، المجلد12، العدد22، جوان 2017.

227-عمر شريقي، **التدقيق الداخلي كأحد أهم الآليات في نظام الحوكمة ودوره في الرفع من جودة الأداء في المؤسسة**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد07، 2015.

228-عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن ، عبد الرحمن عادل خليل، **اثر الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية على حقوق المساهمين في إطار الحوكمة، دراسة ميدانية على المصارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية**، مجلة الدنانير، الحجم01، العدد 14، 2018.

229-عوض بن سلامة الرحيلي، **لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات حالة السعودية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد22، العدد1، 2008.

230-مجدي وائل الكبيجي، **فاعلية دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطي**ن،المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد11، العدد01، 2015 .

231-عبد الناصر محمد سيد درويش، **دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية ،دراسة ميدانية**، مجلة المحاسبة والمراجعة، اتحاد الجامعات العربية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثاني، ديسمبر2013.

232- سايح نوال، **التدقيق الداخلي مدخل لإدارة المخاطر في ظل التوجه الجديد للمعايير الدولية، دراسة حالة مجموعة من الشركات في الشرق الجزائري**، مجلة الاقتصاد الصناعي، الحجم6،العدد11، ديسمبر 2016.

233- توام زهية، **المراجعة الداخلية كمقاربة جديدة لإدارة المخاطر المصرفية**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، الحجم5، العدد01، 2014.

234- حسين أحمد دحدوح، درويش فيصل مراد، **مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية، دراسة ميدانية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد36، العدد5، 2014.

235- فاتن حنا كيرزان، **مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة في المصارف السورية العامة والخاصة، دراسة مقارنة**، المنارة، المجلد19 العدد4، 2013.

236- بن زعمة سليمة وآخرون، **التدقيق الخارجي كآلية خارجية لحوكمة الشركات في دعم جودة مخرجات المحاسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة نظرية تحليلية**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الرابع، ديسمبر 2018.

237- زناقي بشير، معاريف محمد، **أثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك، دراسة استطلاعية بفروع البنوك العمومية العاملة بولاية عين تموشنت**، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد الخامس، العدد الأول، 2018. .

238- مزياني نور الدين، **دراسة نظرية تحليلية لدور التدقيق الداخلي في عملية حوكمة الشركات**، مجلة العلوم الانسانية، الحجم 12، العدد04، 2010.

239- صفاء أحمد محمد العاني، **دور لجان التدقيق في تعزيز آداء واستقلالية المدقق الداخلي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الرابع والخمسون، 2005.

240- سحر مصطفى محمد عبد الرزاق، **دور المراجع الداخلي في تفعيل نظام إدارة المخاطر وانعكاساته على الأداء المالي للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة، دراسة تطبيقية**، مجلة المحاسبة والمراجعة **AUJAA**.

241- بوخروبة الغالي، دواح بلقاسم، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، دراسة عينة من البنوك لولاية مستغانم**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد20، 2019.

242- قواسمية هيبة، **دورالتدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية،دراسة عينة من البنوك لولاية سكيكدة**، مجلة الباحث الاقتصادي، الحجم05، العدد07، 2017.

243- إبراهيم عزوز جمال عمورة، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة2، العدد16، جوان 2017.

244- محمد هادي هاشم، ضياء عبد الحسين القاموسي، **دور التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم مخاطر القرار الائتماني**، مجلة التقني، المجلد الثلاثون، العدد04،2017.

245- سلوان حافظ حميد ، **مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الجهاز المصرفي لدعم ونجاح إدارة المخاطر** ، مجلة المنصور، المجلد 2014 ،العدد22، 2014.

246- حسناوي مريم ، حساني حسين، **دور المراجعة في تفعيل إدارة المخاطر في الصناعة التأمينية ، دراسة حالة سوق التأمين الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 15، العدد21 ،2019.

247- الشيخ ساوس، محمد فودو، **نمذجة المعادلات الهيكلية باستخدام المربعات الصغرى الجزئية مثال تطبيقي باستخدام R في بحوث المحاسبة والتدقيق**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية(مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، المجلد22، العدد01، 2019.

248- امحمد تيغزة، **توجهات حديثة في قياس صدق وثبات درجات أدوات القياس، تحليل نظري تقويمي وتطبيقي**، مجلة العلوم النفسية والتربوية، العدد 4، 2017.

د- الملتقيات:

249- صديقي مسعود، براق محمد، **انعكاس التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية على الآداء الرقابي**، ورقة عمل قدمت في المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، يومي 08-09 مارس 2005.

250- نوال بن عمارة، **إدارة المخاطر في مصارف المشاركة**، ورقة عمل قدمت ضمن الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 20-21 أكتوبر، 2009.

251- علي عبد الله شاهين، **إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف، مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، يومي 8 -9 مايو 2005.

252- بلعجوز حسين، غزي محمد العربي، **دراسة مقارنة لمخاطر التمويل المصرفي بين النظام الكلاسيكي والقيمي**، ورقة عمل قدمت في ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة بسكرة، يومي 21 -22، 2006.

253- صالح رجب حماد، **أثر إدارة المخاطر التشغيلية على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الأردن، 2007.

254- طارق خاطر، لحسن دردوري، **دور الأدوات المالية الحديثة في الصناعة المصرفية وانعكاساتها على النظام المصرفي**، ورقة عمل قدمت ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 21/20 أكتوبر 2009.

255- بغدود راضية، صبايحي نوال، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية**، ورقة عمل قدمت ضمن الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة.

256- مسعود درواسي، ضيف الله محمد الهادي، **فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، ورقة عمل قدمت في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012.

257- بن علي بلعزوز، عبد الرزاق حبار، **الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية**، مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر، ورقة عمل قدمت في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.

258- يسعد وهيبة، **دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركات**، ورقة عمل قدمت ضمن الملتقى الوطني حول دور الحوكمة الاقتصادية في تطوير القطاع الصناعي بالجزائر، جامعة برج بوعريريج يوم 2018/10/24.

259- أحلام معيزي، زاهرة بني عامر، **تقييم أداء الشركات من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة،دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بالجزائر**، ورقة عمل قدمت ضمن مؤتمر حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية، تجربة الأسواق الناشئة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، يومي 18/17 نيسان .

260- نور الدين قدوري، وآخرون، **مساهمة آليات حوكمة الشركات في معالجة الفساد الإداري والمالي**، ورقة عمل قدمت ضمن الملتقى الوطني حول دور الحوكمة الاقتصادية في تطوير القطاع الصناعي بالجزائر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، يومي 2018/10/24.

261- قطاف ليلى، بن عواق شرف الدين أمين، **دراسة حول آثار تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في محاربة الفساد المالي والإداري بعض التجارب الدولية والإقليمية الرائدة**، ورقة عمل قدمت ضمن المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية، تجربة الأسواق الناشئة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، يومي 17-18 أفريل 2013.

262- محمد عبد الفتاح إبراهيم، **نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية**، ورقة بحثية مقدمة إلي المؤتمر العربي الأول حول .التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، جمهورية مصر العربية،2005.

263- جميل أحمد، سفير محمد، **تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح**، ورقة عمل قدمت في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مخبر مالية بنوك وإدارة أعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة يومي 07/06 ماي 2012.

264- جاو حدو رضا، مايو عبد الله، **تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية**، ورقة عمل قدمت في الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي، يومي 08/07 ديسمبر 2010.

265- حسين يرقي، عمر علي عبد الصمد، **واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها**، ورقة قدمت ضمن الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، واقع ، رهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي ،ام البواقي، يومي 08/07 ديسمبر ،2010 .

266- خنشور جمال، خير الدين جمعة، **دور لجان مراجعة الحسابات في تفعيل حوكمة الشركات**، ورقة عمل قدمت في ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 7/6 ماي 2012، ص:10.

267- بديسي فهيمة، **الحوكمة ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**،ورقة عمل قدمت في الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة،واقع ،رهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي، يومي 08/07 ديسمبر 2010.

268- سعود وسيلة، قاسمي كمال، **نظرة على مراقبة التسيير كآلية من آليات حوكمة الشركات**، ورقة عمل قدمت في ملتقى وطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة البليدة 2.

269- أقطي جوهرة، مقراش فوزية، **أثر حوكمة المؤسسات على أخلاقيات المهنة الطبية دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية لولاية جيجل**، ورقة عمل قدمت في ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، يومي 7/6 ماي 2012.

270- فيروز شين، نوال شين، **دور آليات الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمنظمة**، ورقة عمل قدمت ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، يومي 7/6 ماي 2012.

271- جميل أحمد ، سفير محمد، **تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والافصاح**، ورقة عمل قدمت ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، يومي 7/6 ماي 2012.

272- براق محمد، قمان عمر، **دور حوكمة الشركات في التنسيق بين الآليات الرقابية الداخلية والخارجية للحد من الفساد المالي والإداري**، ورقة عمل قدمت في ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 7/6 ماي 2012.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

273– ISO 19011:2002, **Guidelines for Quality and / or Environmental Management Systems Auditing** , 1st Edition,1-10-2002.

274– Jacques Renard, théorie et pratique de l'audit interne, septième édition, eyrolles éditions d'organisation, Paris, 2010.

275– Jacques Renard, Théorie et pratique de l'audit interne,EYROLLES Editions d'organisation, Septième édition,1995.

276– David A. Wood, **Increasing Value Through Internal And External Auditor cordination**, Prepared for the IIA Research Foundation, March1,2004**.**

277– AdelinaDumitrescu- Peculea, George Calota,The Importance of internal audit in optimizing management processes, *Internal Auditing & Risk Management, Anul IX, Nr.4(36), 2014.*

278– Ebrahim Mohammed Al-Matari, and Others, **The Effect of the Internal Audit and Firm Performance: A Proposed Research Framework**, International Review of Management and Marketing, vol 4, n1**.**

279– Mohammed Ajila, Khairh Zaqeeb, Quality requirements of internal audit services A comprehensive vision, Global Journal of Economic and Business, Vol 2, N2, April 2017**.**

280– ROBERT MOELLER, **Brink's Modern internal Auditing *A Common* Body *of Knowledge***, wiley, John Wiley & Sons, Inc, Seventh Edition**.**

281– Dan Chelly & Stéphane Sébéloué, Les métiers du risque et du contrôle dans la banque, les études de l'observatoire Etude, ETUDE METIERS, 2014**.**

282– John wiley and Others, practical Risk Management,england, 3rd Edition, 2003**.**

283– *ZAAFRANE Mansouri*, L'audit et le contrôle des risques dans le milieu bancaire cadre de référence des banques algériennes , Revue les cahiers du POIDEX, N°06 / Septembre 2016**.**

284–Galyna Chornous, Ganna Ursulenko, RISK MANAGEMENT IN BANKS, NEW APPROACHES TO RISK ASSESSMENT AND INFORMATION SUPPORT, EKONOMIC, VOL92 ,n1,2013

285–Hermanson & E. Rittenberg, Internal auditing and organisational governance, the institute of internal auditors, research foundation, Florida, 2003 p*31*

286– Chazi touizi **,**impact du conseil d'adnimstration sur la performance des banques Tunisiennes ,15 eme conférence international de mangement stratégique , Genéve .13-16 juin 2006**.**

287– Ayvaz, Ednan & Pehlivanli, Davut, Enterprise Risk Management Based Internal Auditing and Turkey Practice, Serbian Journal of Management 5 (1), 2010.p03

288– Jakobowicz, E.Contributions aux modèles structurels à variables latentes, Thèse de doctorat, Conservatoire National des Arts et Métiers, Paris,2007**.**

289- Chin, W. W,The partial Least Squares approach for structural equation modelling. In G. A. Marcoulides (Eds.), Modern Methods for Business Research, London: Lawrence Erlbaum Associates,1998, pp : 295-336.

290- Croutsche, J. J, Etude des relations de causalité: utilisation des modèles d'équations structurelles. La revue des sciences de gestion, 198,2002**.**

291- Chin, W.W, The Partial Least Squares Approach to Structural Equation Modeling. Modern Methods for Business Research, In G. A. Marcoulides, Ed, Lawrence Erlbaum Associates Publisher, New Jersey ,1998**.**

292- Hair, J. F., Hult, G.M., Ringle, C. M. & Sarstedt, M, A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM). Los Angeles: Sage,2013**.**

Hulland, J, Use of partial least squares (PLS) in strategic management research: a review of four recent studies, Strategic Management Journal, 20(2),1999**.**

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

293-أحمد مصطفى طاحون، **أهمية التدقيق الداخلي**، جريدة البيان الاقتصادي الأسبوعي، العدد 25، 2012/12، متاح على الموقع: **https://www.albayan.ae/economy/last-deal/2012-12-25-1.1790840**،تم الاطلاع على الساعة 16:49بتاريخ 2018/06/01.

سكاك مراد، **التدقيق الاجتماعي كمنهج علمي تطبيقي واستراتيجي في تحسين أداء الموارد البشرية**، ص2، متاح على الموقع:www.ouarsenis.com › attachment ، تم الإطلاع على الساعة 10:17، بتاريخ 2021/09/17.

294-متطلبات الرقابة الداخلية في المصارف، ص:01، متاح على الموقع:

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/amdb/[vocab]/[term]/Paper-4-1.pdf

، تم الاطلاع على الساعة 10:45 بتاريخ 2020/06/02.

295-صادق عباس حسوني الكناني، **دور نظام الرقابة والضبط الداخلي في الحد من الفساد الإداري والمالي في دوائر قوى الأمن الداخلي، دراسة تطبيقية في قسم الرقابة والتدقيق الداخلي لمديرية الجنسية العامة**، بحث مستل،

2016 ، ص ص:09،10، متاح على الموقع: https://iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=149929، تم الاطلاع على الساعة 16:07، بتاريخ 2020/06/02.

296- المعيار الدولي للتدقيق رقم 400، **تقدير المخاطر والرقابة الداخلية**، ص:113، متاح على الموقع التالي: **https://ia802707.us.archive.org/22/items/isas12000/400.PDF** ، تم الاطلاع على الساعة 17:00، بتاريخ 2020/06/02

297– Coram, Ferguson, Robyn Moroney , **The Importance of Internal Audit in Fraud Detection**, January 2006 Available on site of : https://www.researchgate.net/publication/253527357 , accessed on 12:13,26/06/2020**.**

298- إضاءات مالية ومصرفية، **نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية بدولة الكويت أبريل 2009**، العدد الرابع، ص:03 متاح على الموقع : http://www.kibs.edu.kw/upload/IssApr09_355.pdf، تم الاطلاع على الساعة 10.31 بتاريخ 2019/03/31.

299- لينا الزهراوي متاح على الموقع: **https://www.marefa.org**، تم الاطلاع على الساعة 16:10 بتاريخ 2018/11/27.

300- بلحسن فيصل، عبو هدة، **مخاطر المشتقات المالية**، ص:10، متاح على الموقع التالي: efpedia.com/arab/wp-content/uploads ، تم الاطلاع على الساعة 23:53 بتاريخ2020/06/30.

301- دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية، 2009، ص: 17. متاح على الموقع: **http://f.cb.gov.sy/7bed9b5e290aad63a0976579ab754a0b6063523d1f9eb567.pdf**، تم الاطلاع على الساعة 19:46 بتاريخ 2020/03/04.

302- سلطة النقد الفلسطينية، **إدارة المصارف والتدقيق والامتثال والإفصاح وأخلاقيات العمل**، 2008، ص:25 متاح على الموقع: http://www.pma.ps/Portals/1/Users/002/02/2/Legislation/Instructions/Banks/2008/instructions-4-2008.pdf، تم الاطلاع على الساعة 12:20 بتاريخ 2019/02/23.

303- معيار المحاسبة الدولي رقم 30، **الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة**، مجلة المحاسب العربي، ص:05.متاح على الموقع: https://www.aam-web.com/ar/create_pdf/standard/16 ،تم الاطلاع على الساعة01:32بتاريخ 2020/02/9.

304- **المعيار الدولي للتدقيق رقم 570 "الاستمرارية"**، ص:196. متاح على الموقع: http://ia800304.us.archive.org/0/items/Isas22000/570.PDF ، تم الاطلاع على الساعة 10:46 بتاريخ 2020/02/17

305– جورناثان تشاركهام، **إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك**، ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاصة(CIPE، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، 2005، ص:9. متاح على الموقع: https://kantakji.com/media/1621/90072.pdf، تم الاطلاع على الساعة 11:12 بتاريخ 2019/04/14

306-صفاء أحمد العاني، محمد عبدالله العزاوي، **التدقيق الداخلي في ظل إطار حوكمة الشركات ودوره في زيادة قيمة الشركة**، مقال متال على الموقع :http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=11301 **تم** الاطلاع على الساعة 12:24، بتاريخ 2020/0/31.

307-عباس حميد التميمي،،**آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد" المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة**، مقال متاح على الموقع:http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=8603 ، تم الاطلاع على الساعة 19:40، بتاريخ 2020/01/31.

308-أكرم محمد الوشلي، **المراجعة الداخلية كأداة فعالة لحوكمة الشركات، دراسة تطبيقية على البنوك اليمنية** ، جامعة إب، الجمهورية اليمنية، 2012،ص:12، متاح على الموقع:https://www.academia.edu ، تم الاطلاع على الساعة9:26 بتاريخ 2020/03/05.

309-علي حسين الدوغجي، **آليات حوكمة الشركات التي تؤثر في اتخاذ المدقق الداخلي للقرار الأخلاقي** ،ص:257. متاح على الموقع: t/iasj?func=fulltext&aId=3185، تم الاطلاع على الساعة 14:30، بتاريخ 2020/02/04.

310– Organisation for economic co_operation and devlopment , **Using the OECD Principles of Corpoate Governance a boadroom perspective,** paris , 2008,p **:**15. available on site of https://www.oecd.org/corporate/ca/corporategovernanceprinciples/40823806.pdf . (Accessed on 11 : 12,14 /04/ 2019**.**

311- IIA & IFACI, **Normes internationales pour la pratique professionnelle de l'audit interne**, octobre 2013, p21 disponible sur le site de l'IIA: https://na.theiia.org/translations/PublicDocuments/IPPF%202013%20French.pdf, consulté a 9 :00 le 29/01/2020.

312– The Institute of Internal Auditors, The Role of Internal Auditing in Enterprise-Wide Risk Management, January 2009, p3 available on site of:. https://na.theiia.org/standardsguidance/public%20documents/pp%20the%20role%20of%20internal%20auditing%20in%20enterprise%20risk%20management.pdf ACCESSED ON 26/03/2019 , 10:19.

الـملاحق

الملحق رقم 01:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

استبيان لبيان دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية

–دراسة حالة–

تحية طيبة واحترام، وبعد:

في إطار تحضير أطروحة الدكتوراه والتي هي تحت عنوان**– دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية.**

يسعدنا سيدتي، سيدي، اختياركم ضمن عينة الدراسة للمشاركة و إثراء هذا الموضوع كأكاديميين ومهنيين، لذلك نرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان بكل شفافية ودقة وموضوعية، وذلك لتمكيننا من الرؤيا الواضحة لموضوعنا، والوصول إلى إجابات لمختلف تساؤلاتنا.

مع شكرنا المسبق نتعهد لكم أن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تكون سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير.

الباحثة: دلالجة سارة

القسم الأول: معلومات عامة

يرجى وضع إشارة (X) بجانب الإجابة المناسبة:

1– الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2– السن:

أقل من 30 سنة ☐ 30 –40 سنة ☐ أكثر من 40 سنة ☐

3– المؤهل العلمي:

ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى (لطفا حددها):.....

4– الوظيفة:

محاسب ☐ مدقق داخلي ☐ مدير مالي ☐ رئيس قسم التدقيق الداخلي ☐ أستاذ ☐ أخرى (لطفا حددها):.....

5– الخبرة المهنية:

أقل من 5 سنوات ☐ 5–10 سنوات ☐ 10–15 سنة ☐ 15 سنة فأكثر ☐

6– عدد الدورات التدريبية التي حصلت عليها في مجال عملك..... دورة.

7- مجال الدورات:

محاسبة ☐ تدقيق ☐ مصارف ☐ إدارة مخاطر ☐ أخرى (لطفا حددها):.....

القسم الثاني:العبارات الخاصة بموضوع الدراسة

يرجى التأشير بإشارة (X)على خانة واحدة من الخيارات الخمس المتاحة.

المحور الأول: مدى الإلتزام بمعايير التدقيق الداخلي ودورها في تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية .

الرقم	البيان	درجة الموافقة				
		موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
البعد الأول:الاستقلالية والموضوعية						
1-4	يتمتع قسم التدقيق الداخلي باستقلال تام عن كافة الأقسام الأخرى.					
1-6	يبدي المدقق الداخلي رأيه بكل موضوعية في عمله بعيدا عن مصلحته الشخصية.					
1-7	يمتلك المدقق الحرية الكاملة في اختيار الأنشطة التي يجب فحصها بدون أي ضغوط خارجية.					
1-9	لا يتدخل الموظفون المتواجدون خارج قسم التدقيق الداخلي في عملية التدقيق الداخلي.					
1-10	يستطيع المدقق الداخلي الإطلاع على دفاتر المصرف وسجلاته في أي وقت.					
1-11	لا يوجد تعارض بين مصالح المدقق الداخلي والإدارة التنفيذية.					
1-13	لا يسمح للموظفين المنتقلين من أقسام أخرى إلى قسم التدقيق الداخلي بالمصرف التدقيق في ما أنجزوه في أقسام سابقة.					
البعد الثاني: العناية المهنية						
1-2	يتخطى المدقق الداخلي المهام التقليدية المنوطة به ويقوم بخدمات استشارية.					
1-3	لدى المدقق الداخلي معرفة كافية بمعايير التدقيق الداخلي.					
1-17	يقوم المصرف بتوفير دورات تدريبية للمدققين الداخليين لمواكبة التطورات العلمية.					
البعد الثالث: أخلاقيات الأعمال						
1-5	يلتزم المدقق الداخلي بالحياد والنزاهة					
1-14	يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من وجود قوانين تكفل حقوق المستثمرين والمساهمين في المصرف.					
1-15	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود معاملة متساوية بين جميع المساهمين بالمصرف.					
1-16	يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من وجود مبدأ الإفصاح والشفافية في المصرف.					
البعد الرابع: توصيل النتائج						
1-8	يقوم المدقق الداخلي بتوصيل نتائج التدقيق الداخلي من خلال تقارير دورية إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق.					
1-12	يقوم المدقق الداخلي بإبلاغ الإدارة فور وصول أية معلومات تعرقل عملية التدقيق.					

المحور الثاني: مدى تطبيق نظام رقابة داخلية محكم وأثره على تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية.

الرقم	البيان	درجة الموافقة				
		موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
البعد الأول: وعي المدقق الداخلي بأهمية نظام الرقابة الداخلية						
1-2	يقوم المدقق الداخلي بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي لمعرفة مدى سلامته ودقته.					
8-2	يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من أن إدارة المصرف تقوم بالفحص الدوري لأنشطة الرقابة الداخلية وتعمل على تعديلها.					
9-2	يقوم المدقق الداخلي بتقييم مدى التزام إدارة المصرف بضوابط الرقابة الداخلية.					
البعد الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية						
4-2	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من أن أنشطة الرقابة الداخلية موضوعة لتفادي المخاطر المالية.					
6-2	يقوم المدقق الداخلي بفحص وتقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.					
3-2	يقوم المدقق الداخلي بمتابعة تنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية.					
البعد الثالث: تحسين نظام الرقابة الداخلية						
5-2	يملك المدقق الداخلي القدرة على اكتشاف أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية من خلال المتابعة الدائمة لأنشطة المصرف.					
7-2	يقدم المدقق الداخلي ضمانات موضوعية إلى مجلس الإدارة بشأن فعالية نظام الرقابة الداخلية.					
10-2	يقدم المدقق الداخلي توصيات واقتراحات لتطوير نظام الرقابة الداخلية وزيادة كفاءته وتجنب المخاطر المالية.					
11-2	يمكن تغيير إجراءات الرقابة الداخلية بناءا على اقتراح من المدقق الداخلي.					
12-2	يساعد تقييم المدقق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر المالية.					

المحور الثالث: مدى تقييم ومتابعة المخاطر المالية ودورهافي تفعيل إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية.

الرقم	البيان	درجة الموافقة				
		موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
البعد الأول: تحديد المخاطر المالية						
3-1	يعمل المدقق الداخلي بالتعاون مع الجهة المسؤولة على تحديد المخاطر المالية بشكل واضح ودقيق.					
3-3	يقوم المدقق الداخلي بإعداد خطة تدقيق شاملة يحدد فيها مجالات المخاطر في مختلف أنشطة المصرف.					
4-3	يعمل المدقق الداخلي على تحديد كافة العوامل المسببة والتي من المحتمل أن تؤدي إلى حدوث مخاطر مالية مستقبلا.					
8-3	يقوم المدقق الداخلي بفحص ومراجعة المخاطر المالية بصفة مستمرة ومنتظمة وذلك لتمكين إدارة المصرف من اتخاذ الإجراءات التصحيحية والوقائية اللازمة في الوقت المناسب.					
9-3	يعمل المدقق الداخلي على تحسين كفاءة العمليات المصرفية من خلال مراجعة جميع السياسات المعتمدة من قبل إدارة					

	المصرف لتحديد المخاطر المالية.					
البعد الثاني:تقييم المخاطر المالية						
5-3	يقوم المدقق الداخلي بتحديد وتصنيف وتقييم المخاطر المالية حسب أهميتها إلى مخاطر مالية حرجة ومخاطر مالية ضعيفة.					
7-3	يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من مدى كفاءة آداء الموظفين في التعامل مع المخاطر المالية ومراقبة جودة العمل.					
12-3	يملك قسم التدقيق الداخلي الأدوات والوسائل اللازمة لقياس وتقييم المخاطر المالية.					
13-3	يستخدم المدقق الداخلي طرق كمية إحصائية في الكشف المبكر عن المخاطر المالية.					
14-3	يقوم المدقق الداخلي بتقديم تقارير دورية حول نتائج تقييم المخاطر المالية إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق.					
15-3	يقوم المدقق الداخلي باستخدام أدوات مالية حديثة كالمشتقات المالية للتحكم في المخاطر المالية.					
البعد الثالث:الاستجابة للمخاطر المالية						
10-3	يقوم المدقق الداخلي باقتراح جملة من الآليات والأساليب للتحكم في المخاطر المالية وكذا التقليل من الآثار السلبية الناجمة عنها.					
11-3	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى استجابة وحدات المصرف للملاحظات المقترحة حول المخاطر المالية التي من الممكن أن تتعرض لها.					

المحور الرابع: إدارة المخاطر المالية في المصارف الجزائرية.

الرقم	البيان	درجة الموافقة				
		موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-1	يخصص المصرف ضمن هيكله التنظيمي مصلحة خاصة بإدارة المخاطر تكون مسؤولة عن تحديد ومراقبة المخاطر المالية والتحكم فيها.					
2-2	يهدف قسم إدارة المخاطر إلى التخفيف من احتمالات حدوث المخاطر المالية، وكذا التخفيض من الخسارة المتوقعة عند وقوع هذه المخاطر.					
2-3	يتوافر لدى المصرف وعي كبير بأهمية إدارة المخاطر المالية بحيث يعمل على وضع سياسات واستراتجيات كفيلة تتناسب والمخاطر المحتملة التي يمكن ان يتعرض لها					
6-3	يمتلك المصرف أفراد مؤهلين علميا وعمليا للقيام بمهامهم المتعلقة بإدارة المخاطر المالية					
16-3	يلتزم المصرف بتعزيز وتعميم تقافة إدارة المخاطر باعتبارها تعد شرط أساسي لازم توفره للآداء الناجح.					

الملحق رقم 02:

		الجنس	السن	المؤهل العلمي	الوظيفة
N	Valide	80	80	80	80
	Manquant	0	0	0	0

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	56	70,0	70,0	70,0
	أنثى	24	30,0	30,0	100,0
	Total	80	100,0	100,0	

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30 سنة	21	26,3	26,3	26,3
	من 30 إلى 40 سنة	39	48,8	48,8	75,0
	أكثر من 40 سنة	20	25,0	25,0	100,0
	Total	80	100,0	100,0	

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	46	57,5	57,5	57,5
	ماستر	18	22,5	22,5	80,0
	ماجستير	7	8,8	8,8	88,8
	أخرى	9	11,3	11,3	100,0
	Total	80	100,0	100,0	

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسب	23	28,8	28,8	28,8
	مدقق داخلي	10	12,5	12,5	41,3
	مدير مالي	10	12,5	12,5	53,8
	رئيس التدقيق الداخلي	4	5,0	5,0	58,8
	أخرى	33	41,3	41,3	100,0
	Total	80	100,0	100,0	

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	22	27,5	28,2	28,2
	من 5 إلى 10 سنوات	31	38,8	39,7	67,9
	من 10 إلى 15 سنة	17	21,3	21,8	89,7
	15 سنة فأكثر	8	10,0	10,3	100,0

	Total	78	97,5	100,0	
Manquant	Système	2	2,5		
Total		80	100,0		

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
كم عدد الدورات التدريبية التي حصلت عليها في مجال عملك؟	79	0	27	3,47	4,302
N valide (liste)	79				

			Statistiques	Erreur standard
كم عدد الدورات التدريبية التي حصلت عليها في مجال عملك؟	Moyenne		3,47	,484
	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne	Borne inférieure	2,50	
		Borne supérieure	4,43	
	Moyenne tronquée à 5 %		2,83	
	Médiane		2,00	
	Variance		18,509	
	Ecart type		4,302	
	Minimum		0	
	Maximum		27	
	Plage		27	
	Plage interquartile		3	
	Asymétrie		3,237	,271
	Kurtosis		13,418	,535

	Statistiques				
Variables	Taille du groupe	Couverture	Poucentage d'observations	Effectif	Pourcentage de réponses
ADDED: التدريب_مصارف	1	44	55,0	44	43,6
ADDED: التدريب_محاسبة KEPT: التدريب_مصارف	2	56	70,0	61	60,4
ADDED: التدريب_المخاطر KEPT: التدريب_محاسبة, التدريب_مصارف	3	63	78,8	83	82,2

ADDED: التدريب_تدقيق KEPT: التدريب_المخاطر, التدريب_محاسبة, التدريب_مصارف	4	67	83,8	96	95,0

الملحق رقم03:

	N	Moyenne	Ecart type
المحور_01_01	80	1,36	,661
المحور_01_02	80	2,13	1,173
المحور_01_03	80	1,50	,763
المحور_01_04	80	2,11	1,191
المحور_01_05	80	1,86	1,064
المحور_01_06	80	1,84	1,073
المحور_01_07	80	2,20	1,247
المحور_01_08	80	1,64	,830
المحور_01_09	80	2,05	1,211
المحور_01_10	80	1,61	,921
المحور_01_11	80	2,00	1,114
المحور_01_12	80	1,74	,978
المحور_01_13	80	2,30	1,344
المحور_01_14	80	2,44	1,261
المحور_01_15	80	2,49	1,253
المحور_01_16	80	2,16	1,277
المحور_01_17	80	1,88	1,095
المحور_02_01	80	1,95	1,179
المحور_02_02	80	1,66	,941
المحور_02_03	80	1,81	1,068
المحور_02_04	80	1,83	1,123
المحور_02_05	80	1,88	1,095
المحور_02_06	80	1,94	1,236
المحور_02_07	80	2,26	1,166
المحور_02_08	80	1,86	1,122
المحور_02_09	80	1,86	1,122
المحور_02_10	80	1,83	1,111
المحور_02_11	80	2,26	1,290
المحور_02_12	80	1,81	1,115
المحور_03_01	80	1,41	,741
المحور_03_02	80	1,73	,914
المحور_03_03	80	2,01	1,085
المحور_03_04	80	1,91	1,150

المحور_03_05	80	1,98	1,102
المحور_03_06	80	1,65	,956
المحور_03_07	80	2,18	1,209
المحور_03_08	80	1,85	1,032
المحور_03_09	80	2,25	1,153
المحور_03_10	80	1,76	1,046
المحور_03_11	80	1,74	,951
المحور_03_12	80	1,98	1,091
المحور_03_13	80	2,20	1,118
المحور_03_14	80	1,54	,826
المحور_03_15	80	2,33	1,199
المحور_03_16	80	2,04	1,174
N valide (liste)	80		

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
الاستقلالية والموضوعية	80	1,00	4,14	2,0161	,66619
العناية المهنية	80	1,00	3,33	1,8333	,62978
أخلاقيات الأعمال	80	1,00	4,67	2,1708	,79731
توصيل النتائج	80	1,00	4,50	1,6875	,75630
وعي المدقق الداخلي	80	1,00	4,50	1,9063	,93489
تقييم نظام الرقابة الداخلية	80	1,00	4,50	1,8594	,84928
تحسين نظام الرقابة الداخلية	80	1,00	4,00	2,0038	,76975
تحديد المخاطر المالية	80	1,00	4,60	1,8875	,67718
تقييم المخاطر المالية	80	1,00	4,00	2,0313	,63317
الاستجابة للمخاطر المالية	80	1,00	4,50	1,7500	,79953
إدارة المخاطر في المصرف	80	1,00	4,00	1,6875	,53234
N valide (liste)	80				

الملحق 04:

Statistiques de groupe

الجنس		N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
الاستقلالية والموضوعية	ذكر	56	2,0026	,71946	,09614
	أنثى	24	2,0476	,53397	,10900
العناية المهنية	ذكر	56	1,8571	,64152	,08573
	أنثى	24	1,7778	,61122	,12476
أخلاقيات الأعمال	ذكر	56	2,1012	,76784	,10261
	أنثى	24	2,3333	,85691	,17492
توصيل النتائج	ذكر	56	1,7143	,76786	,10261

أنثى	24	1,6250	,74089	,15123	

Test des échantillons indépendants

		des variances		Test t pour égalité des moyennes						
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Différence erreur standard	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
									Inférieur	Supérieur
الاستقلالية والموضوعية	Hypothèse de variances égales	2,651	,108	-,276	78	,784	-,04507	,16349	-,37056	,28042
	Hypothèse de variances inégales			-,310	58,024	,758	-,04507	,14534	-,33599	,24586
العناية المهنية	Hypothèse de variances égales	,212	,647	,514	78	,609	,07937	,15437	-,22796	,38669
	Hypothèse de variances inégales			,524	45,594	,603	,07937	,15138	-,22542	,38415
أخلاقيات الأعمال	Hypothèse de variances égales	,748	,390	-1,197	78	,235	-,23214	,19399	-,61836	,15407
	Hypothèse de variances inégales			-1,145	39,592	,259	-,23214	,20279	-,64213	,17784
توصيل النتائج	Hypothèse de variances égales	,019	,891	,482	78	,631	,08929	,18542	-,27986	,45843
	Hypothèse de variances inégales			,489	45,057	,628	,08929	,18276	-,27879	,45736

الملحق رقم05:

Statistiques de groupe

الجنس		N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
وعي المدقق الداخلي	ذكر	56	1,8036	,89279	,11930
	أنثى	24	2,1458	1,00519	,20518
تقييم نظام الرقابة الداخلية	ذكر	56	1,7813	,85422	,11415
	أنثى	24	2,0417	,82642	,16869
تحسين نظام الرقابة الداخلية	ذكر	56	1,9786	,78872	,10540
	أنثى	24	2,0625	,73651	,15034

Test des échantillons indépendants

		des variances		Test t pour égalité des moyennes						
								Différence erreur standard	différence à 95 %	
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne		Inférieur	Supérieur
وعي المدقق الداخلي	Hypothèse de variances égales	,287	,594	-1,513	78	,134	-,34226	,22625	-,79269	,10817
	Hypothèse de variances inégales			-1,442	39,302	,157	-,34226	,23735	-,82223	,13770
تقييم نظام الرقابة الداخلي	Hypothèse de variances égales	,056	,814	-1,262	78	,211	-,26042	,20643	-,67139	,15056
	Hypothèse de variances inégales			-1,279	44,944	,208	-,26042	,20368	-,67067	,14984
تحسين نظام الرقابة الداخلي	Hypothèse de variances égales	,771	,383	-,445	78	,658	-,08393	,18876	-,45972	,29187
	Hypothèse de variances inégales			-,457	46,470	,650	-,08393	,18360	-,45340	,28555

الملحق رقم06:

Statistiques de groupe

الجنس		N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
تحديد المخاطر المالية	ذكر	56	1,7821	,71684	,09579
	أنثى	24	2,1333	,50619	,10333
تقييم المخاطر المالية	ذكر	56	1,9583	,64687	,08644
	أنثى	24	2,2014	,57731	,11784
الاستجابة للمخاطر المالية	ذكر	56	1,6875	,82881	,11075
	أنثى	24	1,8958	,72200	,14738

Test des échantillons indépendants

		des variances		Test t pour égalité des moyennes						
								Différence erreur standard	différence à 95 %	
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne		Inférieur	Supérieur
تحديد المخاطر المالي	Hypothèse de variances égales	1,833	,180	-2,175	78	,033	-,35119	,16145	-,67261	-,02978
	Hypothèse de variances inégales			-2,493	60,757	,015	-,35119	,14090	-,63296	-,06942
تقييم المخاطر المالي	Hypothèse de variances égales	,026	,873	-1,588	78	,116	-,24306	,15301	-,54768	,06157
	Hypothèse de variances inégales			-1,663	48,534	,103	-,24306	,14615	-,53682	,05071
الاستجابة للمخاطر المالي	Hypothèse de variances égales	1,183	,280	-1,069	78	,288	-,20833	,19489	-,59633	,17966
	Hypothèse de variances inégales			-1,130	49,687	,264	-,20833	,18436	-,57868	,16201

الملحق رقم 07:

Statistiques de groupe

الجنس		N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
إدارة المخاطر في المصرف	ذكر	56	1,6571	,56660	,07572
	أنثى	24	1,7583	,44518	,09087

Test des échantillons indépendants

		des variances		Test t pour égalité des moyennes						
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Différence erreur standard	différence à 95 % Inférieur	différence à 95 % Supérieur
إدارة المخاطر في المصرف	Hypothèse de variances égales	1,006	,319	-,777	78	,439	-,10119	,13020	-,36041	,15803
	Hypothèse de variances inégales			-,856	54,946	,396	-,10119	,11828	-,33824	,13586

الملحق رقم08:

المؤهل العلمي

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
الاستقلالية والموضوعية	Intergroupes	,322	3	,107	,235	,872
	Intragroupes	34,739	76	,457		
	Total	35,061	79			
العناية المهنية	Intergroupes	,391	3	,130	,320	,811
	Intragroupes	30,942	76	,407		
	Total	31,333	79			
أخلاقيات الأعمال	Intergroupes	2,180	3	,727	1,150	,335
	Intragroupes	48,041	76	,632		
	Total	50,221	79			
توصيل النتائج	Intergroupes	1,273	3	,424	,735	,535
	Intragroupes	43,914	76	,578		
	Total	45,188	79			
وعي المدقق الداخلي	Intergroupes	6,459	3	2,153	2,614	,057
	Intragroupes	62,588	76	,824		
	Total	69,047	79			
تقييم نظام الرقابة الداخلية	Intergroupes	1,494	3	,498	,682	,566
	Intragroupes	55,487	76	,730		
	Total	56,980	79			

تحسين نظام الرقابة الداخلية	Intergroupes	1,612	3	,537	,903	,444
	Intragroupes	45,197	76	,595		
	Total	46,809	79			
تحديد المخاطر المالية	Intergroupes	1,342	3	,447	,974	,409
	Intragroupes	34,886	76	,459		
	Total	36,228	79			
تقييم المخاطر المالية	Intergroupes	,176	3	,059	,142	,935
	Intragroupes	31,495	76	,414		
	Total	31,672	79			
الاستجابة للمخاطر المالية	Intergroupes	2,726	3	,909	1,446	,236
	Intragroupes	47,774	76	,629		
	Total	50,500	79			
إدارة المخاطر في المصرف	Intergroupes	2,276	3	,759	2,867	,042
	Intragroupes	20,111	76	,265		
	Total	22,388	79			

Test d'homogénéité des variances

	Statistique de Levene	ddl1	ddl2	Sig.
الاستقلالية والموضوعية	,403	3	76	,751
العناية المهنية	5,707	3	76	,001
أخلاقيات الأعمال	2,473	3	76	,068
توصيل النتائج	,608	3	76	,612
وعي المدقق الداخلي	2,271	3	76	,087
تقييم نظام الرقابة الداخلية	2,042	3	76	,115
تحسين نظام الرقابة الداخلية	1,077	3	76	,364
تحديد المخاطر المالية	1,706	3	76	,173
تقييم المخاطر المالية	,090	3	76	,965
الاستجابة للمخاطر المالية	3,172	3	76	,029
إدارة المخاطر في المصرف	3,522	3	76	,019

Tests post hoc

Comparaisons multiples :

Variable dépendante: إدارة المخاطر في المصرف

Différence significative de Tukey

(I) المؤهل العلمي		Différence moyenne (I-J)	Erreur standard	Sig.	Intervalle de confiance à 95 %	
					Borne inférieure	Borne supérieure
ليسانس	ماستر	,04783	,14302	,987	-,3279	,4235
	ماجستير	-,58075*	,20870	,034	-1,1290	-,0325
	أخرى	,00338	,18750	1,000	-,4891	,4959
ماستر	ليسانس	-,04783	,14302	,987	-,4235	,3279
	ماجستير	-,62857*	,22914	,037	-1,2305	-,0267
	أخرى	-,04444	,21001	,997	-,5961	,5072
ماجستير	ليسانس	,58075*	,20870	,034	,0325	1,1290
	ماستر	,62857*	,22914	,037	,0267	1,2305
	أخرى	,58413	,25924	,118	-,0968	1,2651
أخرى	ليسانس	-,00338	,18750	1,000	-,4959	,4891
	ماستر	,04444	,21001	,997	-,5072	,5961
	ماجستير	-,58413	,25924	,118	-1,2651	,0968

*. La différence moyenne est significative au niveau 0.05.

الملحق رقم09:

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F
الاستقلالية والموضوعية	Intergroupes	2,779	4	,695	1,614
	Intragroupes	32,282	75	,430	
	Total	35,061	79		
العناية المهنية	Intergroupes	2,907	4	,727	1,918
	Intragroupes	28,426	75	,379	
	Total	31,333	79		
أخلاقيات الأعمال	Intergroupes	5,744	4	1,436	2,421
	Intragroupes	44,477	75	,593	
	Total	50,221	79		
توصيل النتائج	Intergroupes	,438	4	,110	,184
	Intragroupes	44,749	75	,597	
	Total	45,188	79		
وعي المدقق الداخلي	Intergroupes	7,560	4	1,890	2,305
	Intragroupes	61,487	75	,820	

	Total	69,047	79		
تقييم نظام الرقابة الداخلية	Intergroupes	6,953	4	1,738	2,606
	Intragroupes	50,027	75	,667	
	Total	56,980	79		
تحسين نظام الرقابة الداخلية	Intergroupes	2,847	4	,712	1,214
	Intragroupes	43,962	75	,586	
	Total	46,809	79		
تحديد المخاطر المالية	Intergroupes	3,440	4	,860	1,967
	Intragroupes	32,788	75	,437	
	Total	36,228	79		
تقييم المخاطر المالية	Intergroupes	3,039	4	,760	1,990
	Intragroupes	28,633	75	,382	
	Total	31,672	79		
الاستجابة للمخاطر المالية	Intergroupes	2,813	4	,703	1,106
	Intragroupes	47,687	75	,636	
	Total	50,500	79		
إدارة المخاطر في المصرف	Intergroupes	,922	4	,230	,805
	Intragroupes	21,466	75	,286	
	Total	22,388	79		

Test d'homogénéité des variances

	Statistique de Levene	ddl1	ddl2	Sig.
الاستقلالية والموضوعية	,516	4	75	,724
العناية المهنية	2,632	4	75	,041
أخلاقيات الأعمال	2,249	4	75	,072
توصيل النتائج	1,488	4	75	,214
وعي المدقق الداخلي	4,128	4	75	,004
تقييم نظام الرقابة الداخلية	4,547	4	75	,002
تحسين نظام الرقابة الداخلية	2,208	4	75	,076
تحديد المخاطر المالية	2,187	4	75	,079
تقييم المخاطر المالية	,439	4	75	,780
الاستجابة للمخاطر المالية	1,874	4	75	,124
إدارة المخاطر في المصرف	2,328	4	75	,064

Tests post hoc

Comparaisons multiples :

Variable dépendante: تقييم نظام الرقابة الداخلية

Différence significative de Tukey

(I) الوظيفة		Différence moyenne (I-J)	Erreur standard	Sig.	Intervalle de confiance à 95 %	
					Borne inférieure	Borne supérieure
محاسب	مدقق داخلي	,89457*	,30936	,039	,0298	1,7593
	مدير مالي	,24457	,30936	,933	-,6202	1,1093
	رئيس التدقيق الداخلي	,80707	,44245	,368	-,4297	2,0438
	أخرى	,18775	,22184	,915	-,4324	,8079
مدقق داخلي	محاسب	-,89457*	,30936	,039	-1,7593	-,0298
	مدير مالي	-,65000	,36525	,393	-1,6710	,3710
	رئيس التدقيق الداخلي	-,08750	,48318	1,000	-1,4381	1,2631
	أخرى	-,70682	,29481	,127	-1,5309	,1173
مدير مالي	محاسب	-,24457	,30936	,933	-1,1093	,6202
	مدقق داخلي	,65000	,36525	,393	-,3710	1,6710
	رئيس التدقيق الداخلي	,56250	,48318	,772	-,7881	1,9131
	أخرى	-,05682	,29481	1,000	-,8809	,7673
رئيس التدقيق الداخلي	محاسب	-,80707	,44245	,368	-2,0438	,4297
	مدقق داخلي	,08750	,48318	1,000	-1,2631	1,4381
	مدير مالي	-,56250	,48318	,772	-1,9131	,7881
	أخرى	-,61932	,43240	,609	-1,8280	,5893
أخرى	محاسب	-,18775	,22184	,915	-,8079	,4324
	مدقق داخلي	,70682	,29481	,127	-,1173	1,5309
	مدير مالي	,05682	,29481	1,000	-,7673	,8809
	رئيس التدقيق الداخلي	,61932	,43240	,609	-,5893	1,8280

*. La différence moyenne est significative au niveau 0.05.

الملحق رقم 10:

الخبرة المهنية

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
الاستقلالية والموضوعية	Intergroupes	1,260	3	,420	,949	,421
	Intragroupes	32,747	74	,443		
	Total	34,008	77			
العناية المهنية	Intergroupes	,561	3	,187	,460	,711

	Intragroupes	30,045	74	,406		
	Total	30,605	77			
أخلاقيات الأعمال	Intergroupes	3,834	3	1,278	2,101	,107
	Intragroupes	44,998	74	,608		
	Total	48,832	77			
توصيل النتائج	Intergroupes	1,639	3	,546	,941	,425
	Intragroupes	42,976	74	,581		
	Total	44,615	77			
وعي المدقق الداخلي	Intergroupes	1,799	3	,600	,662	,578
	Intragroupes	67,073	74	,906		
	Total	68,872	77			
تقييم نظام الرقابة الداخلية	Intergroupes	4,634	3	1,545	2,216	,093
	Intragroupes	51,582	74	,697		
	Total	56,216	77			
تحسين نظام الرقابة الداخلية	Intergroupes	,099	3	,033	,053	,984
	Intragroupes	46,388	74	,627		
	Total	46,487	77			
تحديد المخاطر المالية	Intergroupes	,833	3	,278	,585	,627
	Intragroupes	35,142	74	,475		
	Total	35,975	77			
تقييم المخاطر المالية	Intergroupes	,457	3	,152	,392	,759
	Intragroupes	28,770	74	,389		
	Total	29,226	77			
الاستجابة للمخاطر المالية	Intergroupes	,898	3	,299	,457	,713
	Intragroupes	48,477	74	,655		
	Total	49,375	77			
إدارة المخاطر في المصرف	Intergroupes	,390	3	,130	,444	,722
	Intragroupes	21,652	74	,293		
	Total	22,042	77			

Test d'homogénéité des variances

	Statistique de Levene	ddl1	ddl2	Sig.
الاستقلالية والموضوعية	,043	3	74	,988
العناية المهنية	,161	3	74	,922
أخلاقيات الأعمال	1,263	3	74	,294
توصيل النتائج	,119	3	74	,949
وعي المدقق الداخلي	,215	3	74	,886
تقييم نظام الرقابة الداخلية	,161	3	74	,922
تحسين نظام الرقابة الداخلية	,721	3	74	,543
تحديد المخاطر المالية	1,312	3	74	,277
تقييم المخاطر المالية	1,929	3	74	,132
الاستجابة للمخاطر المالية	,623	3	74	,602
إدارة المخاطر في المصرف	,593	3	74	,621

الملحق رقم11:

	Alpha de Cronbach	rho_A	Fiabilité composite	Average Variance Extracted (AVE)
أخلاقيات الأعمال	0.740	0.739	0.852	0.658
إدارة المخاطر في المصرف	0.536	0.533	0.741	0.417
الاستجابة للمخاطر المالية	0.437	0.438	0.780	0.640
الاستقلالية والموضوعية	0.660	0.675	0.776	0.337
العناية المهنية	0.388	0.544	0.741	0.601
تحديد المخاطر المالية	0.653	0.664	0.783	0.424
تحسين نظام الرقابة الداخلية	0.680	0.715	0.793	0.441
تقييم المخاطر المالية	0.599	0.595	0.756	0.386
تقييم نظام الرقابة الداخلية	0.733	0.745	0.834	0.560
توصيل النتائج	0.567	0.609	0.818	0.693
مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي	0.744	0.768	0.807	0.240
مدى تقييم نظام الرقابة الداخلي	0.824	0.845	0.863	0.375
مدى تقييم ومتابعة المخاطر المالية	0.789	0.801	0.838	0.306
وعي المدقق الداخلي بأهمية نظام الرقابة الداخلية	0.485	0.545	0.788	0.652

الملحق رقم12

	أخلاقيات الأعمال	إدارة المخاطر في المصرف	الاستجابة للمخاطر المالية	الاستقلالية والموضوعية	العناية المهنية	تحديد المخاطر المالية	تحسين نظام الرقابة الداخلية	تقييم المخاطر المالية	تقييم نظام الرقابة الداخلية	توصيل النتائج
أخلاقيات الأعمال										
إدارة المخاطر في المصرف										
الاستجابة للمخاطر المالية										
الاستقلالية والموضوعية										
العناية المهنية										
تحديد المخاطر المالية										
تحسين نظام الرقابة الداخلية										
تقييم المخاطر المالية										
تقييم نظام الرقابة الداخلية										
توصيل النتائج										
مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي	1.000	2.190		1.000	1.000					1.000
مدى تقييم نظام الرقابة الداخلي		2.121					1.000		1.000	
مدى تقييم ومتابعة المخاطر المالية		1.947	1.000			1.000		1.000		
وعي المدقق الداخلي بأهمية نظام الرقابة الداخلية										

الملحق رقم13:

	R^2	R Carré Ajusté
إدارة المخاطر في المصرف	0.641	0.632
الاستجابة للمخاطر المالية	0.648	0.643
الاستقلالية والموضوعية	0.854	0.852
تحديد المخاطر المالية	0.734	0.731
تقييم المخاطر المالية	0.698	0.694
توصيل النتائج	0.558	0.552

الملحق رقم 14:

	إدارة المخاطر في المصرف	الاستجابة للمخاطر المالية	الاستقلالية والموضوعية	تحديد المخاطر المالية	تقييم المخاطر المالية	توصيل النتائج
إدارة المخاطر في المصرف						
الاستجابة للمخاطر المالية						
الاستقلالية والموضوعية						
تحديد المخاطر المالية						
تقييم المخاطر المالية						
توصيل النتائج						
مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي	0.241		5.856			1.263
مدى تقييم ومتابعة المخاطر المالية	0.409	1.840		2.762	2.307	

الملحق رقم 15:

	SSO	SSE	Q^2 (= 1-SSE/BSP)
إدارة المخاطر في المصرف	320.000	250.937	0.216
الاستجابة للمخاطر المالية	160.000	98.063	0.387
الاستقلالية والموضوعية	560.000	416.149	0.257
تحديد المخاطر المالية	400.000	289.898	0.275
تقييم المخاطر المالية	400.000	309.663	0.226
توصيل النتائج	160.000	106.413	0.335
مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي	1,120.000	1,120.000	
مدى تقييم ومتابعة المخاطر المالية	960.000	960.000	

الملحق رقم 16:

	إدارة المخاطر في المصرف
مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي	0.383
مدى تقييم ومتابعة المخاطر المالية	0.499

	Performances
مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي	23.727
مدى تقييم ومتابعة المخاطر المالية	23.563